

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على
سيدنا محمد وآله الطيبين
الطاهرين

جامعة أم القرى
كلية الشريعة والدراسات الإسلامية
قسم الدراسات العليا الشرعية
فرع الفقه والأصول - شعبة الاقتصاد
الإسلامي



٢٠١٠٢٠٠٠٠١٤٨٤

د. علي حافظ منصور
د. عبد الوهاب إبراهيم



اقتصاديات الشريعة الإسلامية الاقتصاد الإسلامي في

رسالة مقدمة لشيخ ورجة الدكتور في الفقه والأصول
شعبة الاقتصاد الإسلامي

١٠٠٢٥٩٩

رأى السيد الطالب
محمد بن علي سعد الجرف

إشراف الأستاذين

د. عبد الوهاب إبراهيم

د. علي حافظ منصور

٢٠١٤-٢٠١٩ م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ①

الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ②
الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ③ مَالِكِ
يَوْمِ الدِّينِ ④ يَا لَكَ نَعْبُدُ
وَيَا لَكَ نَسْتَعِينُ ⑤ أَهْدِنَا
الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ ⑥ صِرَاطَ
الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ
الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ ⑦

ملخص الرسالة

الدراسة التي يتقدم بها الباحث (اقتصاديات المشروع الخاص في الاقتصاد الاسلامي) تعنى بدراسة سلوك المنتج نفسه قبل الاقتصاد الاسلامي وما يقتضيه ذلك من التعريف بنظـام الاقتصاد الاسلامي .

وهي دراسة اسلامية مقابلة بالاقتصاد الوضعي تدرس جنوايب الموضوع بتجرد تام ، وتختار مسن الآراء مايسـوـل اليه البحث .

وبدأت الدراسة بمقدمة في بيسان أهمية البحث موضوع الدراسة وبسبب اختياره وأهم محتوياته واشتملت على خمسة فصول جاءت على النسق التالي :

الفصل الأول : مقومات النظم الاقتصادية القائمة على المشروع

الخاص .

الفصل الثاني : عناصر الانتاج للمشروع الخاص في النظم

الاقتصادية المختلفة .

الفصل الثالث : السوق في النظم الاقتصادية المختلفة .

الفصل الرابع : توازن المشروع الخاص في النظم

الاقتصادية المختلفة .

الفصل الخامس : أهداف المشروع الخاص في الاقتصاد

الوضعي .

- وتنتهي هذه الدراسة بخاتمة توضح أهم نتائج البحث والتي منها :-
- ١ - نظام الاقتصاد الاسلامي برغم أنه يقوم على الحرية الاقتصادية الفردية المقيدة بالتعاليم الشرعية ، فإنه يعترف بالملكية العامة في مجالاتها بما لا يتعارض مع سابقتها .
 - ٢ - ماهمة الدولة في النشاط الاقتصادي مسؤولية مباشرة من مسؤولياتها وواجب تفضلع به .
 - ٣ - رأس المال والعمل ، هما قوام العملية الانتاجية في الاقتصاد الاسلامي .
 - ٤ - حرية التصرف الاقتصادي الفردية المقيدة بالتعاليم الشرعية ، وتحدد السعر وفق القوى الحرة للعرض والطلب ، وسيادة سلع متشابهة ، ومنع الاحتكار من أهم خصائص السوق الاسلامية .
 - ٥ - توزيع عوائد العملية الانتاجية على عناصرها يكون تبعا لوظائفها .
 - ٦ - وأخيرا ، فإن المشروع الخاص مطالب أن يشارك في تنمية المجتمع الاسلامي ، اجتماعيا واقتصاديا .

شكر وتقدير

يسعدني أن أتقدم بجزيل الشكر والتقدير لفضيلة الشيخ / محمود عبدالدايم علي ، وسعادة الأستاذ الدكتور/ عبدالرحمن يسري أحمد ، اللذين أوليا هذا البحث اهتمامهما في مراحله الأولية ، كما يسعدني أن أتقدم بالشكر للجزيل للأستاذ الدكتور/ علي حافظ منصور ، والأستاذ الدكتور/ عبدالوهاب إبراهيم أبو سليمان ، على تفضلهما باكمال الاشراف على هذا البحث ، وعلى ما أولياه من رعاية فائقة ، فجزاهم الله جميعاً عني خير الجزاء .

المحتويات

الموضوع	الصفحة
ملخص الرسالة •	٣
شكر وتقدير •	٥
المقدمة •	١٣
الفصل الأول	١٨
مقومات النظم الاقتصادية القائمة على المشروع الخاص	
تمهيد : التعريف بالمشروع الخاص وبيان أشكاله •	١٩
المبحث الأول : مقومات نظام الاقتصاد الإسلامى :	٢٤
أولاً - حرية الملكية الفردية المقيدة :	٢٤
١ - تعريف الملكية الفردية •	٢٧
٢ - طبيعة الملكية الفردية •	٣٢
ثانياً - حرية التصرف الفردى المقيدة :	٤٠
١ - القيود فى مجال الكسب وتنمية المال •	٤٤
٢ - القيود فى مجال الانفاق •	٥٤
ثالثاً - الملكية العامة :	٦٠
١ - أقسام المال العام •	٦١
٢ - مصارف الأموال العامة •	٦٦
رابعاً - مساهمة الدولة فى النشاط الاقتصادى :	٦٩
١ - سوق الخدمات •	٦٩

الصفحة	الموضوع
٧٠	٢ - سوق السلع *
٧١	٣ - محاربة الاحتكار *
٧٤	٤ - تفويض وتوجيه الدولة للقطاع الخاص *
٧٧	المبحث الثاني : مقومات نظام السوق الحر :
٧٧	(١) - الحرية الاقتصادية المطلقة -
٧٩	(٢) - حياد الدولة في النشاط الاقتصادي *
٨٠	(٣) - سيادة ظروف المنافسة الكاملة *
٨٢	المبحث الثالث : مقومات النظام الاشتراكي :
٨٢	(١) - مبادئ النظام الاشتراكي :
٨٢	ب - تركيز القوة في يد الحزب الشيوعي *
٨٢	ج - الملكية العامة لمصادر الثروة *
٨٣	د - التخطيط الاقتصادي المركزي *
٨٣	هـ - توزيع الدخل القومي طبقاً للعمل *
٨٣	(٢) - دور القطاع الخاص في النظام الاشتراكي :
٨٧	(٣) - تطور النظام الاشتراكي -
	المبحث الرابع : مقومات النظام المختلط :
٩٠	(١) ظهور النظام المختلط *
٩٥	(٢) أهم مقومات النظام المختلط *
١٠١	الفصل الثاني
	عناصر الانتاج للمشروع الخاص في النظام
	الاقتصادية المختلفة
١٠٣	المبحث الأول : عناصر الانتاج للمشروع الخاص في الاقتصاد الإسلامي :

١٠٤ العنصر الأول : رأس المال .

١٠٤ أولاً : تعريف المال .

١١٥ ثانياً : تعريف رأس المال .

ثالثاً : الموارد الطبيعية واحد من آحاد رأس

١١٧ المال .

١١٧ القسم الأول : الأرض .

١٢١ القسم الثاني : المعادن .

١٢٧ القسم الثالث : المياه .

١٣١ العنصر الثاني : العمل .

١٣١ أولاً - العمل البدني .

١٣٨ ثانياً - العمل التنظيمي .

١٤٠ المبحث الثاني : عناصر الانتاج للمشروع الخاص في الاقتصاد الوضعي .

١٤٠ ١ - رأس المال .

١٤١ ٢ - العمل .

١٤٢ ٣ - الأرض .

١٤٢ ٤ - التنظيم .

الصفحة	الموضوع
١٤٤	الفصل الثالث
	السوق في النظم الاقتصادية المختلفة :
١٤٧	المبحث الأول : السوق في الاقتصاد الإسلامي :
١٤٧	
١٤٧	١ - حرية التصرف الاقتصادي المقيدة .
١٤٨	٢ - تحديد السعر وفق العرض والطلب .
١٥٧	٣ - سيادة سلع متشابهة .
١٦٠	٤ - منع الاحتكار :
١٦٠	أ - مفهوم الاحتكار .
١٦١	ب - نشأة الاحتكار .
١٦٢	ج - ما يجري فيه الاحتكار .
١٦٤	د - من صور الاحتكار .
١٦٧	هـ - عوامل استمرار الاحتكار في الأجل الطويل .
١٧٠	المبحث الثاني : السوق في الاقتصاديات الوضعية :
١٧٢	أولاً : سوق المنافسة الكاملة .
١٧٧	ثانياً : سوق الاحتكار المطلق .
١٨٢	ثالثاً : سوق المنافسة الاحتكارية .
١٨٧	رابعاً : سوق احتكار القلة .
١٩١	الفصل الرابع
	توازن المشروع الخاص في ظل النظم الاقتصادية المختلفة
١٩٤	المبحث الأول : العوامل المحددة لتوازن المشروع الخاص في الاقتصاد الإسلامي :
١٩٤	المطلب الأول : التكاليف :

الصفحة

الموضوع

١٩٤	أولاً : أقسام التكاليف .
١٩٩	ثانياً : التكاليف والعامل الزمني .
٢٢٤	ثالثاً : حساب التكلفة الكلية .
٢٢٨	المطلب الثاني : الإيرادات :
٢٢٨	١ - تعريف الإيراد *
٢٢٩	٢ - أنواع الإيرادات *
٢٣٢	٣ - مقارنة منحنيات إيرادات المحتكر بمنحنيات
	الإيرادات في السوق الإسلامية .
٢٣٤	المبحث الثاني : العوامل المحددة لتوازن المشروع الخاص في الاقتصاد
	الوضعي :
٢٣٤	المطلب الأول : التكاليف :
٢٣٤	أولاً : أقسام التكاليف .
٢٣٨	ثانياً : التكاليف والعامل الزمني .
٢٤١	المطلب الثاني : الإيرادات :
٢٤١	١ - تعريف الإيراد .
٢٤٢	٢ - أنواع الإيرادات *
٢٤٣	٣ - منحنيات الإيرادات المختلفة في الأسواق المختلفة :
٢٤٦	٤ - اشتقاق منحنى الإيراد الحدى في سوق المنافسة
	الإحتكارية ، والإحتكار .



الصفحة

الموضوع

المبحث الثالث :

- ٢٤٨ تحديد وضع توازن المشروع الخاص في الاقتصاد الإسلامي .
٢٤٨ (١) تحديد توازن المشروع في السوق الإسلامية .
٢٤٩ أ - توازن المشروع في الأجل القصير .
٢٥٠ ب - توازن المشروع في الأجل الطويل .
٢٥١ (٢) توازن المحتر .

المبحث الرابع :

- ٢٥٥ تحديد وضع توازن المشروع الخاص في الاقتصاد الوضعي .
٢٥٥ أولاً - تحديد توازن المشروع في سوق المنافسة الكاملة .
٢٥٥ ١ - في الأجل القصير .
٢٦٢ - التوازن في الأجل الطويل .
٢٦٦ ثانياً - تحديد وضع توازن المحتر .
٢٧١ ثالثاً - تحديد وضع توازن المشروع في سوق المنافسة الاحتكارية .
٢٧١ ١ - توازن المشروع .
٢٧٢ ٢ - توازن الصناعة .
٢٧٤ الفصل الخامس

أهداف المشروع الخاص في الاقتصاديات المختلفة

ودوره في تنميتها

المبحث الأول : أهداف المشروع الخاص في الاقتصاد الإسلامي ودوره من خلالها فهي ٢٧٧

- ٢٧٧ تنمية المجتمع الإسلامي .
٢٧٧ أولاً : تحقيق الربح .
٢٧٧ ١ - تعريف الربح .
٢٨٢ ٢ - تحديد الربح .
٢٨٦ ٣ - ضوابط تحقيق الربح .
٢٩١ ٤ - تفسير الربح .

الصفحة	الموضوع
٢٩٣	٥ - أثر الربح في الاستثمار .
٢٩٧	ثانياً : تحقيق المصالح الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع :
٢٩٩	١ - وسيلة التوزيع .
٣٠٠	٢ - وسيلة الانتاج .
٣٠٨	المبحث الثاني : أهداف المشروع الخاص في الاقتصاد الوضعي :
٣٠٨	أولاً : تحقيق أقصى ربح ممكن في الأجل القصير
٣٠٨	١ - تعريف الربح .
٣٠٩	٢ - عقبات تحقيق أقصى ربح ممكن في الأجل القصير .
٣١٦	ثانياً : الأهداف الأخرى للمشروع الخاص :
٣١٦	١ - تحقيق أقصى إيراد كلي ممكن .
٣١٧	٢ - تحقيق مستوى ربح ثابت ومضمون .
٣١٩	٣ - تحقيق أقصى ربح ممكن في الأجل الطويل
٣١٩	٤ - البقاء في الأجل الطويل .
٣١٩	٥ - الأهداف الشخصية للإدارة .
٣٢١	٦ - المسؤولية الاجتماعية .
٣٢٢	٧ - الطمأنينة ، والاستقلال ، والنمو .
٣٢٣	٨ - نمو المشروع وتوسعه .
٣٢٦	المبحث الثالث : دور المشروع الخاص في تنمية الاقتصاديات الوضعية :
٣٢٦	أولاً : دور المشروع الخاص في تنمية الدول المتقدمة .
٣٣٣	ثانياً : دور المشروع الخاص في تنمية الدول النامية .
٣٣٨	المبحث الرابع : دور الدولة في توجيه نشاط المشروع الخاص لتحقيق التنمية في الدول المتقدمة .
٣٤٦	خاتمة الرسالة .
٣٥٢	قائمة المصادر والمراجع .

بسم الله الرحمن الرحيم

ان الحمد لله ، نستعينه ، ونستغفره ، ونتوب اليه ونعوذ بالله
من شرور أنفسنا ، وسيئات أعمالنا ، من يهده الله فهو المهتد ، ومن يضل
فلن تجد له وليا مرشدا ، وأشهد أن لا اله الا الله وحده لا شريك له ،
وأشهد أن سيدنا ونبينا محمدا عبده ورسوله صلى الله عليه وعلى آله وأصحابه
صلاة دائمة الى يوم الدين ، أما بعد :

فقد قضت حكمة الله عز وجل أن قيام الدين والدنيا انما يصلح ،
ويستمر ، بدواع من قبل الانسان ، تحمله على اكتساب ما يحتاج اليه هو وغيره .
ولما لم يجعل الله سبحانه وتعالى للانسان القدرة على القيام بذلك وحسده
لضعفه ، طلب الانسان التعاون بغيره ، فصار يسعى في نفع نفسه ، واستقامة حاله
بنفع غيره ، فحصل الانتفاع للجموع بالجموع ، وان كان كل أحد انما يسعى في نفع
نفسه . ومن هنا أقر الاسلام الملكية الفردية والنشاط الاقتصادي الخاص ، لما يحققه
من مصلح اقتصادية واجتماعية ، للأفراد وللمجتمعات . وليس أدل على هذا الاهتمام
من اقرار الله عز وجل للحريات الفردية مثل :

الحرية الاقتصادية ، تفضلا منه سبحانه وتعالى وامتنانا . وقد كان النشاط الخاص
محل اهتمام الباحثين المعاصرين ، فبذلك محاولات عديدة لبيان مختلف جوانبه من وجهة
النظر الاسلامية ، فانصب جزء كبير من تلك الاهتمامات ، والمحاولات ، على بعض جوانب
النشاط الخاص ، مثل : الملكية ، في حين لقيت جوانب أخرى اهتماما أقل : مثل :
الجوانب المتعلقة بأهداف النشاط الخاص ، وظروف انتاجه ، وظروف السوق التي تعمل
فيها . وان المتتبع لتلك الجهود ، والمستقصي لتلك الدراسات في الجانب الشرعي يلاحظ
ما يلي :-

أن بعضها قدم دراسة جيدة لبعض النواحي المتعلقة بالنشاط الخاص ، ولكن لم
تتوعم هذه الدراسة كل ما يتعلق به ، فبقيت نواح كثيرة مهمة منه ، تحتاج الى دراسة ،
وبحث ، واستقصاء ، ولا بد من هذا لتكتمل الصورة ، وتضح مختلف معالمها ، ومنها

ماكان عبارة عن دراسات سريعة ، دفع الى السرعة فيها شعور كتابيها بضرورة البحث عن موضوع يشغل الناس كثيرا ، رغم أنهم لم يعكفوا على دراسته دراسة علمية صحيحة ودقيقة . لذلك كله كثرت الآراء ، وتعددت وجهات النظر حول هذا الموضوع ، واختلفت أساليب الكتابة والعرض ، وأمام كل هذا ، كان لابد من قيام دراسة لنواحي النشاط الخاص ، متعرضة لما لم تتعرض له عارضة الأمر من وجهة نظر الشريعة بتجرد وموضوعية .

فكان هذا باعثا لاهتمامي بالنشاط الخاص ، فاخترت أن يكون موضوع الرسالة ذا علاقة بهذا التخصص الدقيق في الدراسات الاقتصادية وأن يكون هو : (اقتصاديات المشروع الخاص في الاقتصاد الاسلامي) ، وعزمت بعون الله سبحانه وتعالى على بذل غاية الجهد في مجال أعتقد بأهمية ، وضرورة استكمال البحث فيه ، شاعرا بالحاجة له ، بهدف ابراز الاتجاه الاسلامي نحو النشاط الاقتصادي الخاص ، وانسى لأرجو أن تكون هذه الدراسة بداية لوضع نظرية اسلامية فيما يتعلق بالنشاط الاقتصادي الخاص ، ومساهمة جادة في مسيرة الاقتصاد الاسلامي ، ومكملة للأعمال السابقة .

من هنا وقد اقتضى البحث أن تكون الدراسة مقابلة بالاقتصاد الوضعي ، تركز على الشريعة الاسلامية ، وتتخذها أساسا للبحث ، ومنطلقا له ، وتقابل مع الاقتصاد الوضعي حيث تكون المقابلة لابد منها ، وذات فائدة ، حتى لا يضيع الجهد الذي يحتاجه بيـــــان موقف الشريعة الاسلامية في بحوث اقتصادية وضعية ، امتلأت المكتبات بمؤلفات فسي كل جزئية فيها ، ولا تهدف الدراسة الى المقابلة التفصيلية الشاملة ، وذلك لكثـــــرة التفصيلات حتى في الجانب الشرعي ، لأن الهدف هو ابراز القواعد الأصلية في نظـــــرة الاسلام الى موضوعات علم الاقتصاد .

والمقابلة بين الشريعة الاسلامية ، والاقتصاد الوضعي ليس لتساويهما ، أو تقاربهما ، فليس المقصود التوفيق بينهما ، ولا ترفيع بعضهما ببعض ، بل المقصود الوقوف على أفضلية ماتقدمه الشريعة من حلول للمشكلات الاقتصادية ، بالمقارنة بما تقدمه الاقتصاديات الوضعية .

أما بالنسبة للمصادر ، والمراجع ، فقد اهتم الباحث بالقديم من المصادر الشرعية ، لكونها المنبع الأصلي لمثل هذه الدراسات ، وقد عمد الباحث الى تتبع الآيات القرآنية الكريمة ، والأحاديث النبوية الشريفة المرتبطة بالموضوع ، ودراسها دراسة نصية ، مع الاستعانة بجهود العلماء في تفسيرها . كما عمد الى أمهات كتب المذاهب لأخذ الآراء المذهبية من مصادرها الأصلية ، وعمد الى تخريج الأحاديث النبوية من مصادرها . كما استعان الباحث بالعديد من المراجع الحديثة ذات الصلة بالموضوع التي توضح وجهة النظر الاسلامية ، مما قد يكون ذا نفع ، وفائدة ، في هذه الدراسة .

كما اقتضت الدراسة الرجوع الى المراجع ، والمصادر ، في الاقتصاد الوضعي ، للتعرض للموضوعات محل المقابلة في أحدث وضع وصلت اليه من التحليل الاقتصادي ، ولهذا اختصار الباحث العديد من المراجع ، والمصادر ، العربية ، والأجنبية في هذا للخصوص . وقد واجهت الدراسة بعض الصعوبات في الحصول على المعلومات الفقهية ذات الصلة الوثيقة بالدراسة ، اذ لم توجد في المصادر الفقهية بالتنظيم المعمود في كتب الاقتصاد الحديثة فكان لابد من صياغتها ، وتنظيمها ، وفق ذلك ، ومن ثم لم يكن بد من الاستعانة ببعض المصطلحات ، والتقسيمات الفنية البحتة ، الموجودة في الاقتصاد الوضعي ، مع الاحتفاظ بالأصالة الاسلامية ، وان كان بعض المراجع الاسلامية الحديثة ذات الصلة بالموضوع ، والتي رجع اليها الباحث مفيدا الى حد ما بهذا الخصوص

وبحثت هذه الدراسة بمقدمة في بيان أهمية موضوع الدراسة وسبب اختياره ، وأهم سم محتويات الدراسة ، واشتملت على خمسة فصول جاءت على النسق التالي :-

الفصل الأول : لقد كان من الطبيعي أن يهتم الفصل الأول بعرض مقومات النظم الاقتصادية القائمة على المشروع الخاص حيث يقدم في ثناياه تطورا واضحا عن النظم الاقتصادية موضوع الدراسة والمقابلة ، لأن المشروع الخاص يستمد مقوماته من مقومات النظام الاقتصادي الذي يعمل في ظله ، فمن ثم كان من الأهمية بمكان التعرض بالدراسة للنظم الاقتصادية القائمة على المشروع الخاص كأساس للنشاط الاقتصادي فيها وبيان مقوماتها ، وقد تسم ذلك من خلال تمهيد في التعريف بالمشروع الخاص وبيان أشكاله ، وأربعة مباحث :-

يبحث أولها في : مقومات نظام الاقتصاد الإسلامي •

ويعرض الثاني : مقومات نظام السوق الحر •

أما الثالث فيوضح: مقومات النظام الاشتراكي •

في حين يوضح آخرها : مقومات النظام المختلط •

الفصل الثاني : عناصر الانتاج للمشروع الخاص في النظم الاقتصادية المختلفة ، لما كان المشروع الخاص وحدة انتاجية تستخدم عناصر معينة للحصول على السلع والخدمات ، فقد اهتم هذا الفصل بعرض هذه العناصر في ظل النظم الاقتصادية المختلفة ، وقد تم ذلك من خلال المبحثين التاليين :-

المبحث الأول : عناصر الانتاج للمشروع الخاص في الاقتصاد الإسلامي •

المبحث الثاني: عناصر الانتاج للمشروع الخاص في الاقتصاد الوضعي •

وعناصر الانتاج قد تكون كلها أو بعضها ملكا لأرباب المشروع أو مستأجرة لـه ؛ ومن ثم كان الحصول على ما يحتاجه المشروع من عناصر انتاجية لابد أن يتم من خلال مجال يحقق ذلك ، تعمل فيه القوى المحددة لأسعار هذه العناصر ، ولأسعار منتجات المشروع ، يتم فيه الانتقال المادي لهذه العناصر ، وللمنتجات تبعا لانتقال ملكيتها ، هذا المجال هو السوق ، وهو محل دراسة الفصل التالي ، وقد تم ذلك من خلال مبحثين :-

المبحث الأول : السوق في الاقتصاد الإسلامي •

المبحث الثاني: السوق في الاقتصاديات الوضعية

ولما كانت أثمان عناصر الانتاج المتحددة من خلال السوق نفقات بالنسبة للمشروع ومصادر إيرادات بالنسبة لمالكها وكانت اثمان منتجات المشروع إيرادات بالنسبة له ، نفقات بالنسبة للمستهلكين ، فقد استوجب هذا دراسة إيرادات المشروع ونفقاته ، وبيان كيفية مساهمتها في تحديد توازن للمشروع ، وبمعنى تجديد الوضع الانتاجي الذي يحقق معه المشروع افضل ربح ممكن ، وان لم يكن فالتقليل من الخسارة بقدر الامكان ، ولهذا اهتم الفصل الرابع بدراسة توازن المشروع الخاص في النظم الاقتصادية المختلفة •

وقد جاءت موضوعاته مرتبة على النحو التالي :-

المبحث الأول : العوامل المحددة لتوازن المشروع الخاص في الاقتصاد الاسلامي .

المبحث الثاني : العوامل المحددة لتوازن المشروع الخاص في الاقتصاد الوضعي .

المبحث الثالث : تحديد وضع توازن المشروع الخاص في الاقتصاد الاسلامي .

المبحث الرابع : تحديد وضع توازن المشروع الخاص في الاقتصاد الوضعي .

ولما كان تحقيق افضل ربح ممكن ، أو التقليل من الخسارة بقدر الامكان هدفا من جملة ما يسعى المشروع الخاص الى تحقيق أهداف ، يساهم من خلالها في تنمية المجتمع الذي يوجد فيه المشروع فقد اهتم الفصل الخامس بدراسة أهداف المشروع الخاص في النظم الاقتصادية المختلفة ودور المشروع الخاص في تنمية الاقتصاديات المختلفة ، وقد تم ذلك من خلال المباحث التالية :-

المبحث الأول : أهداف المشروع الخاص في الاقتصاد الاسلامي ، ودوره من خلالها

في تنمية المجتمع الاسلامي .

المبحث الثاني : أهداف المشروع الخاص في الاقتصاد الوضعي .

المبحث الثالث : دور المشروع الخاص في تنمية الاقتصاديات الوضعية .

المبحث الرابع : دور الدولة في توجيه نشاط المشروع الخاص لتحقيق التنمية في الدول

المتقدمة .

وتنتهي هذه الدراسة بخاتمة توضح أهم النتائج التي تم التوصل اليها من خلال البحث .

الفصل الأول

مقومات النظم الاقتصادية القائمة على المشروع

الخاص

تمهيد : التعريف بالمشروع الخاص ، وبيان أشكاله .

المبحث الأول : مقومات نظام الاقتصاد الإسلامي .

المبحث الثاني : مقومات نظام السوق الحر .

المبحث الثالث : مقومات النظام الاشتراكي .

المبحث الرابع : مقومات النظام المختلط .

تمهيد :

التنظيم بين عناصر الانتاج المختلفة من لوازم العملية الانتاجية في كل نظام اقتصادي . وتتم هذه العملية عن طريق وحدات اقتصادية يطلق عليها لفظ مشروعات . ولطبيعة المشروع ونوعه دور مهم في تحديد طبيعة ونوع النظام الاقتصادي الذي يوجد فيه المشروع ، إذ يكتسب النظام الاقتصادي مقوماته ومميزاته من مقومات ومميزات المشروع الذي يعتمد عليه .

والمشروع وحدة انتاجية تستخدم الموارد الانتاجية المختلفة لانتاج سلع ، أو خدمات معينة تحت اشراف هيكل تنظيمي معين .

ولا يمكن للمشروع أن يحدد مقدماً مقدار ماسبيح من انتاجه بدقة ، لعدم معرفته التامة بظروف السوق غالباً^(١) ، ولكنه قد يستطيع التأثير بعض الشيء في قرارات المستهلكين فيما يتعلق بشراء منتجاته عن طريق الاعلان ، ولذلك ينتج المشروع دون أن يعلم بدقة مقدار ماسبيح من انتاجه ، ومن هنا تتضح فكرة المفارقة، وتحمل المخاطر في العملية الانتاجية ، والمشروع على اختلاف أشكاله غالباً ما يتخذ قراراته الانتاجية تحت تأثير عدد من الدوافع المختلفة ، والتي يساهم من خلالها في تنمية الاقتصاديات التي يوجد فيها المشروع . أما بالنسبة للموارد الانتاجية المستخدمة في عملية الانتاج فتتقسم إلى :

موارد طبيعية ، تتمثل في الموارد الخام ، وأخرى بشرية ، تتمثل في العمالة على اختلاف أشكالها .

(١) تنتج بعض المشروعات بناءً على توصية شركات التوزيع ، أو بناءً على توصيات الدولة طبقاً للخطة ، كما في النظام الاشتراكي .

ويحصل المشروع على الموارد المادية من مصادرها الأصلية المعروضة بطريق مباشر ، أو غير مباشر ، ويحصل على الموارد البشرية بالاتفاق المباشر بين العمال وأصحاب الأعمال ، أو بالاتفاق بين أصحاب الأعمال ونقابات العمال ومكاتب الاستخدام .

ولما كان المشروع وحدة اقتصادية وقانونية في آن واحد ، فقد قسم بناءً على تلك الاعتبارات تقسيمات عدة ، أهمها تقسيمه بالنظر إلى طبيعة الملكية ، حيث قسمت المشروعات بناءً على هذا الاعتبار إلى مشروعات خاصة ، وأخرى عامة .

والمشروع الخاص أساساً للقطاع الخاص ، ويتميز بالملكية الخاصة لعناصر الإنتاج المختلفة ، ومشاركة المنتجين والمستهلكين في اتخاذ قرارات الإنتاج غالباً ، كما يتميز بوجود عامل الربح كحافز قوي من حوافز قيامه ، وقد يكون المشروع الخاص في شكل مشروع فردي ، يملكه شخص تندمج فيه صفات المنظم (١) وصاحب رأس المال ، وقد يكون في شكل شركة يملكها أشخاص تجتمع فيهم صفات التنظيم وملكية رأس المال معاً كما في شركة العنان في الفقه الإسلامي ، وهي اشتراك شخصي — أو أكثر بـمال وعمل . وقد يكون في شكل شركة تنفصل فيها شخصياً عن المنظم عن شخصية صاحب رأس المال كما في شركات المضاربة في الفقه الإسلامي .

والشركات أكثر أنواع المشروعات انتشاراً في الوقت الحاضر لما تتمتع به من ضخامة إمكاناتها المادية ، التي تمكنها من تطبيق الفنون الانتاجية الحديثة ، والاستفادة من الوفور الاقتصادي

(١) المنظم: هو من يتحمل مخاطر العملية الانتاجية ، حيث يحقق الربح لنفسه ، أو يعاني وحده من آثار الخسارة .

الايجابية الداخلية المختلفة (١)، ومزايا تقسيم العمل، وتعدد منتجاتها . والنظام الاقتصادي تعبير يطلق على مجموعة المبادئ والأفكار التي تحدد طبيعة الحياة الاقتصادية في مجتمع معين في صورتها الشاملة وترسم حدودها ، وتهتم بتملك الأموال ووسائل استخدامها ، وتوضح العلاقة بين الأفراد والدولة فيما يتعلق بالنشاط الاقتصادي . فمكانة النشاط الخاص ، ومدى الحرية الاقتصادية الفردية في أي نظام اقتصادي وسيلة للتعبير عن الفلسفة الاقتصادية لذلك النظام ، ومعياري لمدى تأثير الدولة في النشاط الاقتصادي فسي

ذلك النظام . (١)

والنظم الاقتصادية التي تعتمد على المشروع الخاص كأساس للنشاط الاقتصادي فيها . هي : نظام الاقتصاد الإسلامي ، ونظام السوق الحر ، والنظام المختلط ، أما النظام الاشتراكي فهو وإن كان يسمح بوجود المشروع الخاص ، إلا أنه لا يعتمد عليه بدرجة كبيرة في النشاط الاقتصادي .

ولكل نظام من هذه النظم مبادئ وأفكاره التي يقوم عليها ، فتميزه عن غيره ، وتوضح ماهيته وطريقة عمله ، وتبرز شتى مظاهر

(١) - يتضح ذلك في التفريق بين نظام السوق الحر ، والنظام الاشتراكي، فنظام السوق الحر يسمى أحيانا " النظام الرأسمالي " كما أن مصطلح " السوق الحر " يرادف أحيانا مصطلح " الرأسمالية " ، إلا أن استخدام كلمة " الرأسمالية " في الفكر الماركسي للدلالة على الملكية الخاصة لبعض عناصر الانتاج يعنى امكافاة وجود الرأسمالية في الاقتصاد الماركسي على الرغم من سيادة الدولة وهيمنتها على النشاط الاقتصادي ، ومن هنا رأى بعض الاقتصاديين أن مصطلح " الرأسمالية " لا يرادف مصطلح " السوق الحر " ووجدوا أن معيار الرقابة الحكومية على النشاط الاقتصادي أفضل من

معيار ملكية عناصر الانتاج في التفريق بين نظام السوق الحر ، والنظام الاشتراكي ، ومن هذا استخدم الباحث مصطلح " السوق الحر " دون مصطلح الرأسمالية ، في ثنايا هذا الفصل في الدلالة على سيادة حرية النشاط الاقتصادي الفردي ، وعدم هيمنة رقابة الدولة على النشاط الاقتصادي في الدول التي تطبق ذلك .

الحياة الاقتصادية في ظلّه . وقد ترتبط هذه المقومات ببعضها البعض ،
وتتحقق في الواقع العملي بالكامل كما هو الحال في الاقتصاد
الإسلامي ، فلا يمكن فصل بعضها عن البعض الآخر ، وقد تتحقق جزئياً
كما هو الحال في الاقتصاديات الوضعية غالباً .

وهذه المقومات وإن تماثلت مسمياتها في ظل النظم الاقتصادية
المختلفة ، إلا إن لها مفهوماً وطبيعة تختلف من نظام اقتصادي لآخر .

والنظم الاقتصادية الوضعية في الوقت الحاضر مختلطة
غالباً ، (١) لأن بعض القرارات الانتاجية يتخذ من قبل المنتجين ،
والمستهلكين الأفراد معاً ، في حين يتخذ البعض الآخر من قبل الدولة .
ويختلف تأثير الدولة في النشاط الاقتصادي من دولة لأخرى ، بل
قد يختلف من قطاع اقتصادي لآخر من قطاعات الاقتصاد الواحد . ففي
بريطانيا مثلاً : يخضع قطاع الاسكان بالأجرة لقيود من قبل
الدولة ، في حين يتميز سوق الأوراق المالية بحريته من أية قيود
مركزية .

(١) يرى بعض الاقتصاديين أن نظام السوق الحر ، والنظام الاشتراكي
بصورتيهما المطلقة يمثلان مرحلة تاريخية انقضت ، ولكن
الاقتصاديين اعتادوا دراستهما للفادة منهما في التحليل
الاقتصادي .

المبحث الأول :

مقومات نظام الاقتصاد الإسلامي :

نظام الاقتصاد الإسلامي نظام رسمت حدوده ومعالمه نصوص الكتاب العزيز والسنة النبوية المظهرة ، وانبثق عن العقيدة الإسلامية ، وارتبط بها ارتباطاً وثيقاً ، لأن العقيدة تعنى بهشتى مظاهر الحياة الانسانية ، في حين يعنى النظام الاقتصادي بجانب من جوانب الحياة الانسانية وهو جانب المعاملات لتحقيق العدالة في هذا الجانب ، "فالعدل هو الأصل في المعاملات كلها ، وهو الذي بعثت به الرسل ، وأنزلت به الكتب كلها" (١) ، وهو في كل هذا يسعى إلى تحقيق عبادة الله عز وجل التي خلق العباد لأجلها ، وفي ذلك يقول ابن تيمية : "الأصل أن الله سبحانه وتعالى إنما خلق الأموال إعانة على عبادته ، لأن الله إنما خلق الخلق لعبادته" (٢) .

ويقوم نظام الاقتصاد الإسلامي على أربع مقومات رئيسية هي : حرية الملكية الفردية المقيدة ، وحرية التصرف المقيدة ، والملكية العامة ، ومساهمة الدولة في النشاط الاقتصادي ، وفيما يلي هذه المقومات :

أولاً : حرية الملكية الفردية المقيدة :

الحرية الفردية ؛ بمعنى تمكن الأفراد من التصرف في شؤونهم كما يشاؤون ، وعلى قدم المساواة مع بعضهم البعض في الإطار المأذون فيه شرعاً ،

-
- (١) إبراهيم بن موسى الشاطبي ، الموافقات في أصول الشريعة ، (القاهرة : مكتبة محمد علي صبيح ، بدون تاريخ) ، ج ٢ ، ص ٥٥ .
(٢) تقي الدين أحمد بن عبد الحليم بن تيمية ، السياسة الشرعية في إصلاح الراعي والرعية ، طبع القاهرة : دار الكتاب العربي ، (١٩٦٩) ، ص ٤٠ .

من الحقوق التي أثبتتها الله سبحانه وتعالى للإنسان تفضلاً منه وهبة ،
فليس الإنسان مستحقاً لتلك الحقوق بحكم أصله كإنسان ، ومن المقرر
في الشريعة الإسلامية أن الحق ليس صفة طبيعية جاءت الشريعة الإسلامية
لتقريره ، بل الشريعة الإسلامية هي أساس الحق ابتداءً .

ويشير العديد من الآيات الكريمة إلى العلاقة بين الإنسان
ومحل الملك (باعتبار حقه من الحقوق الفردية) بل وتبرز مصدرها ،
كما في قوله تعالى ﴿ آمنوا بالله ورسوله وأنفقوا مما جعلكم مستخلفين فيه ﴾ (١) . وفي تفسير هذه الآية يقول الزمخشري : " يعني
أن الأموال التي في أيديكم هي أموال الله بخلقه وإنشائه لها ،
وإنما خولكم إياها ، وخولكم الاستمتاع بها ، جعلكم خلفاء في
التصرف فيها " (٢) .

فقد أوضحت الآية الكريمة أن حق الملكية الفردية منحولة
من الله عز وجل ، وأوضحت حقيقة ذلك الحق ، وأنها علاقة بين الإنسان
ومحل الملك ، من شأنها أن تعطيه القدرة على التصرف والانتفاع
وحده بمحل الحق . يقول الشاطبي : " إن ما هو حق للعبد إنما يثبت
كونه حقاً بأشبات الشارع ذلك له ، لا بكونه مستحقاً لذلك بحكم
الأصل ، إذ كان لله ألا يجعل للعبد حقاً أصلاً " (٣) . ويقول أبو زيد
الدبوسي : " فالحق سبحانه وتعالى لما خلق الإنسان يحمل إماتته أكرمه

(١) سورة الحديد : آية رقم (٧) .

(٢) محمود بن عمر الزمخشري ، الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون
الآقاويل في وجوه التأويل ، الطبعة الأخيرة ، (القاهرة : مكتبة
مصطفى الحلبي ، ١٩٧٢) ، ج ٤ ، ص ٦١ .

(٣) إبراهيم بن موسى الشاطبي ، الموافقات في أصول الشريعة ، ج ٢ ،

بالعقل والذمة ، حتى صار بها أهلاً لوجوب الحق له ، وعليه ، فثبتت له حق العصمة ، والحرية ، والمالكية ، بأن حمل حقوقه ، وثبتت عليه حقوق الله تعالى التي سماها أمانة ماشاء والأدعي لا يخلو ————— إلا وله هذا العهد والذمة ، فلا يخلق إلا وهو أهل لوجوب حقوق الشرع عليه ، كما لا يخلق إلا وهو حر ، مالك لحقوقه ، وإنما ثبتت له هذه الكرامات بناءً على الذمة ، وحمله حقوق الله عز وجل . (١)

والمراد بكلمة (الحق) عند بعض الأصوليين : " الموجود من كل وجه ، الذي لا ريب في وجوده ، ومنه : السحر حق ، أي موجود بأشده ، وهذا الدين حق ، أي موجود صورة ومعنى " . (٢) وعرفه القاضي حسين بأنه " اختصاص مظهر فيما يقصد له شرعاً " . (٣) وعرف القابسي الفزنوي حق الملكية بأنه " الاختصاص الحاجز " . (٤) والاختصاص يقتضى انفراد الشخص بالشئ ، واستثنائه به ، وتسلب صاحب الحق على الشئ موضوع الحق ، وهذا معنى عام يمكن تطبيقه على جميع أنواع الحقوق الفردية .

-
- (١) علاء الدين عبد العزيز بن أحمد البخارى ، كشف الأسرار عن أصول البزدوى ، (. . استانبول : شركة الصحافة العثمانية ١٣٣٥ ، تصوير بيروت : دار الكتاب العربى ، ١٩٧٤) ، ج ٤ ، ص ٢٢٨ ، وانظر سعد الدين سعود بن عمر التفتازانى ، التلويح فى كشف حقائق التوضيح ، (القاهرة : مكتبة محمد على صبيح ، ١٩٥٧ ، تصوير ————— بيروت : دار الكتب العلمية) ، ج ٢ ، ص ١٦٢ .
- (٢) عبد العزيز البخارى ، كشف الأسرار عن أصول البزدوى ، ج ٤ ، ص ١٣٤ .
- (٣) عبد السلام داود العبادى ، الملكية فى الشريعة الإسلامية ، ط ١ ، (عمان : مكتبة الأقصى ، ١٩٧٤ م) ، ج ١ ، ص ٩٦ ، نقلًا عن : القاضي حسين ، طريقة الخلاف بين الشافعية والحنفية ، (القاهرة : مخطوط بدار الكتب المصرية ، رقم (١٥٢٣) فقه شافعى) ، ورقة ١٥٠ أ .
- (٤) زين العابدين بن إبراهيم بن نجيم ، الأشياء والنظائر ، (القاهرة : مؤسسة الطبى للنشر ، ١٩٦٨) ، ص ٣٤٦ .

ولما كان الحق الفردي ثابتاً باثبات الشارع له ، فإنه يمكن تعريف الحق الفردي بأنه (اختصاص ثابت شرعاً لتحقيق مصلحة معينة ، يقتضى تسلط صاحب الحق على محل الحق) .
 فى ضوء ما تقدم يتبين أن الملكية الفردية حق فردي ثابت شرعاً .

١ - تعريف الملكية الفردية :

أ - تعريف الملكية فى اللغة :

الملكية مصدر منسوب إلى الملك ، والملك كما ذكر علماء اللغة هو احتواء الشيء ، أو حيازته ، والقدرة على التصرف فيه ، والاستبداد به بائفراد .

قال الزبيدى : " ملكه يملكه ملكاً ، مثلثة ، اقتصر الجوهري على الكسر ، وزاد ابن سيده الضم والفتح عن اللحيانى ، أي : احتواه قادراً على الاستبداد به كما فى المحكم " (١)

وقال ابن دريد : " الملك بالكسر : ما يحويه الانسان من ماله " . (٢)

وفى القاموس المحيط : " ملكه يملكه ملكاً ، بالكسر ، احتواه قادراً على الاستبداد به " . (٣)

وفى المعجم الوسيط : " ملك الشيء ملكاً ، بالكسر ، والضم ، والفتح ، حازه وانفرد بالتصرف فيه ، فهو مالك ، والملكية بكسر الميم : الملك أو التملك " . (٤)

(١) محمد مرتضى الزبيدى ، تاج العروس من جواهر القاموس ، (بيروت : دار مكتبة الحياة ، بدون تاريخ) ، مادة : (ملك) .

(٢) أبو بكر محمد بن الحسن الأزدي المعروف بابن دريد ، جمهرة اللغة ، ط١ ، (حيدر آباد الدكن : مطبعة مجلس دائرة المعارف النظامية ، ١٣٤٥هـ ، تصوير القاهرة : مؤسسة الطبى للنشر ، بدون تاريخ) ، باب

الكاف واللام مع باقى الحروف فى الثلاثى الصحيح . -==

وأما التملك فقد جاء في تاج العروس " ملكه يملكه تملكه ^٢ ملكه قهراً " .

ب - تعريف الملكية في اصطلاح الفقهاء : -

الملك في اصطلاح الفقهاء تعبير عن العلاقة بين الانسان ومحمل الملك ، وهو المال وقد اختلف الفقهاء في تعريف حق الملكية الفردية باختلاف نظرتهم إليه ، فقد نظر بعض الفقهاء إلى حق الملكية الفردية باعتباره وصفاً ، أو حكماً شرعياً ، في حين نظر البعض الآخر إليه باعتبار واقع المعنى ومنشئه ، وفيما يلي بيان ذلك :

١/ ب تعريف الملك باعتباره حكماً شرعياً :

حق الملكية الفردية عند بعض الفقهاء ، وصف ، أو حكم شرعي ، أقره الشارع ، ورتب عليه نتائج وآثاراً تلزمه ، ولاتنفيك عنه ، وجعل له صفة الالتزام .. فكان على الناس أن يسلموا به ، وألا يقفوا منه موقف المعارضة ، ومما ورد في تعريف حق الملكية الفردية بناءً على هذه النظرة :-

تعريف ابن السكيت للملك بأنه " حكم شرعي يقدر في عين ، أو منفعة ، يقتضى تمكين من نسب إليه من انتفاعه به ، والعوض

(٣) مجد الدين الفيروز أبادي ، القاموس المحيط ، ط ٣ ، (القاهرة :

المطبعة المصرية ، ١٣٥٢ ، ١٩٣٣) ، مادة : (ملك) .

(٤) مجمع اللغة العربية ، المعجم الوسيط ، (القاهرة : معلومات

النشر : بدون) .

عنه ، من حيث هو كذلك " (١).

تعريف ابن الهمام ، وابن نجيم للملك بأنه " قدرة أثبتها
الشارع ابتداءً على التصرف ، الا لمانع " (٢)

وعرف الامام ابن تيمية الملك بأنه " القدرة الشرعية على التصرف
في الرقبة " (٣)

وعرفه الجرجاني بأنه " اتصال شرعي بين الانسان وبين شيء ،
يكون مطلقاً ، ليتصرف فيه ، وحاجزاً عن تصرف غيره فيه " (٤)

تعريف ابن السشاط للملك بأنه " تمكن الانسان شراً بنفسه ،
أو بنيابة عنه من الانتفاع بالعين ، أو المنفعة ، ومن أخـذ
العوض من العين ، أو المنفعة " (٥)

تعريف الزركشي للملك بأنه " معنى مقدر في المخل يعتمد

(١) جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي ، الأشياء والنظائر ، (القاهرة :

دار احياء الكتب العربية ، بدون تاريخ) ، ص ٣٤٤ ، وانظر : أحمد

ابن إدريس القرافي ، أنوار البروق في أنواع الفروق ، (القاهرة :

دار احياء الكتب العربية ، ١٣٤٧ هـ ، تصوير بيروت ، عالم

الكتب ، بدون تاريخ) ، ج ٣ ، ص ٢٠٨ - ٢٠٩ .

(٢) كمال الدين محمد بن الواحد بن الهمام ، فتح القدير ، ط ١ ، (القاهرة :

مكتبة مصطفى الحلبي ، ١٩٧٠) ، ج ٦ ، ص ٢٤٨ ، ابن نجيم ، الأشياء

والنظائر ، ص ٣٤٦ .

(٣) مجموع فتاوى أحمد بن تيمية ، ٣٥ جزءاً ، ط ١ ، جمع وترتيب عبدالرحمن

بن قاسم العاصمي النجدي وابنه محمد ، (الرياض : مطابع الرياض ،

١٣٨١ هـ ، تصوير بيروت ، مطابع دار العربية ، ١٣٩٨ هـ) ، ج ٢٩ ،

ص ١٧٨ .

(٤) محمد بن علي الجرجاني ، التعريفات ، (القاهرة : المطبعة الوهبية " ،

١٢٨٣ هـ) ، ص ١٥٥ ، وانظر : محمد بن علي بن حسين ، تهذيب الفروق

والقواعد السنية ، (القاهرة : دار احياء الكتب العربية ، ١٣٤٧ هـ ،

تصوير بيروت : عالم الكتب ، بدون تاريخ ، مطبوع مع الفروق) ، ج ٣

ص ٢٠٩ .

(٥) قاسم بن عبدالله بن محمد الأنصاري المعروف بابن السشاط ، ==

المسكنة من التصرف ، على وجه ينفى التبعة والخرامة " . (١)
 هذه التعريفات تنظر إلى الملك أولاً باعتباره حكماً ، أو أمراً ،
 أو معنى شرمياً ، ومؤداها ومدلوها أخيراً واحد ، إذ المقصود بالأمـر
 أو المعنى في بعض هذه التعريفات هو الحكم الشرعي في التعريفات
 الأخرى ، ثم تبين أثره على التصرف ، لوجود علاقة بين الإنسان ومحل
 الملك ، تعطيه هذه القدرة على التصرف مالم يوجد مانع ، وهو ما اتفقت
 على التسليم به كافة التعريفات .

وأساس هذه التعريفات : أن الحقوق ومنها حق الملكية الفردية
 حقوق شرعية أشبتها الشارع لأصحابها ، وأقرها لهم (٢) ، وليس يترتب
 عليها من الآثار والأحكام ، إلا ما رتبـه الشارع عليها ، وفي وصف
 الملك بأنه قدره ، وصف حكم ، ما يجعله صالحاً لتقييده بالأحكام والقواعد
 الشرعية المختلفة ، فإنه لما كان حقاً ممدرة الشارع ، كان إليـه
 تحديده وتوجيهه الوجه الذي قصد الشارع إليه من شرع ذلك الحق وقد شرعه مصلحة
 للناس . (٣)

== ادرار الشقوق على أنواع الفروق ، (القاهرة : دار احياء الكتب
 العربية ، ١٣٤٧ هـ ، تصوير بيروت : عالم الكتب بدون تاريخ ، مطبوع
 بهامش الفروق) ، ج ٣ ، ص ٢٠٩

(١) بدر الدين محمد بن بهادر الزركشي ، المنثور في القواعد ، ط١ (الكويت :

وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية ، ١٩٨٢) ، ج ٣ ، ص ٢٢٣ .

(٢) انظر : ص ٣٢ - ٣٣ ، من هذه الرسالة .

(٣) انظر : على الخفيف ، الملكية في الشريعة الإسلامية مع مقارنتها بالقوانين

الوضعية ، القاهرة : معهد البحوث والدراسات الغربية ، ١٩٦٩ ، ج ١ ،

ص ٢٤ .

٢/ب): تعريف الملك بالنظر إلى واقع المعنى ومنشئه :

حق الملكية الفردية عند البعض الآخر من الفقهاء علاقة اختصاصية بين المالك ومحل الملك ، تقتضي اطلاق التصرف للمالك في محل الملك وحجزه عن غيره ، ومن عرف الملك بناءً على هذا الاعتبار :

سعد الدين التفتازاني فقد عرفه بأنه « ما من شأنه أن يتصرف فيه بوصف الاختصاص » (١).

كما عرفه القاسبي الغزنوي بأنه « الاختصاص الحاجز » (٢) وعرفه الفنري بأنه « المطلق الحاجز » (٣).

هذا الاتجاه مستفاد من العديد من الآيات الكريمة التي تنسب الأموال بصفة عامة إلى الأفراد ، كقوله تعالى: (وإن تبتم فلکم رؤوس أموالکم لا تظلمون ولا تظلمون) (٤) ، بالإضافة في (أموالکم) ونحوها تنفيذ اختصاص الملك ، واختصاص التصرف (٥).

والإتجاهان السابقان في تعريف الملك يبرزان كون حق الملكية الفردية علاقة اختصاصية بين المالك ومحل الملك ، تعطيه القدرة

(١) محمد أمين بن عابدين ، رد المختار على الدر المختار شرح تنوير الأبصار ، ط ٢ ، (١٩٦٦) ، مكان ودار النشر: بدون ، تصوير بيروت : دار الفكر ، (١٩٧٩) ، ج ٤ ، ص ٥٠٢ .

(٢) ابن نجيم ، الأشباه والنظائر ، ص ٣٤٦ .

(٣) حاشية الفنري على التلويح ، (معلومات النشر : بدون) ، ج ١ ، ص ٢١٠ .

(٤) سورة البقرة ، آية (٢٧٩) .

(٥) انظر: محمود شكري الألوسي ، روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني ، (القاهرة: ادارة الطباعة المنيرية) ، بدون تاريخ) ، ج ٤ ، ص ٢٠٢ .

على الانتفاع بمحل الملك ، والتصرف فيه مالم يوجد مانع ، هذه الاختصاصية الفردية في الملك من شأنها أن تمنع غيره من التصرف فيه إلا عن طريق المالك ، أو عن طريق الشارع بإقامته ناشئاً عنه ، وأن مصدر هذه العلاقة هو الله سبحانه وتعالى .

ويمكن أخيراً إبراز تلك الجوانب المختلفة لحق الملكية الفردية من خلال التعريف التالي لهذا الحق ^١هأنه :

(علاقة اختصاصية بين المالك ومحل الملك ، تمكن صاحب الاختصاص شرعاً من التصرف بمفرده في محل الملك ابتداءً ، أصالةً ، أو بنيايةً ، مالم يوجد مانع شرعي) .

٢ - طبيعة الملكية الفردية :

حق الملكية الفردية حق مقيد بحق الله عز وجل ، فهو ليس حقاً خالصاً لصاحبه فقد أقر الشارع الحكيم حق الملكية الفردية مقيداً بحق الله عز وجل ، فهو حق خاص فيه وظيفة اجتماعية ، أو فيسيه حق عام . (١)

والمعنى السابق مستفاد من ورود العديد من الآيات الكريمة الدالة على الملكية المطلقة لله سبحانه وتعالى لما في السماوات وما في الأرض ، وأن الناس خلفاء لله في الأرض ، وورود آيات

(١) حق الله عز وجل : ما يتعلق به النفع العام من غير اختصاص بأحد ، فينسب إلى الله تعالى لعظم خطره ، وشمول نفعه ، وإلا ، فباعتبار الخلق فالكل سواء في الإضافة إلى الله تعالى ، ولله ما في السموات والأرض ، وباعتبار النفع والضرر هو متعال عن الكل . الحق الخاص (حق العبد) : ما كان راجعاً إلى مصالح العبد في الدنيا ، أو : هو ما يتعلق به مصلحة خاصة .

كريمة أخرى ، وأحاديث شريفة تثبت الملكية الفردية .

فمن الآيات الكريمة الدالة على الملكية المطلقة لله سبحانه

وتعالى لكافة الأعيان ، وأن الناس ليسوا إلا خلقاء لله في الأرض :

— قوله تعالى : (قل لمن مافي السماوات والأرض ، قل لله) ، (١) " ففي

قوله تعالى : (قل لله) تقرير للجواب عنهم ، أو الجاء لهم إلى

الاقرار بأن الكل له سبحانه وتعالى ، وفيه إشارة إلى أن الجواب

قد بلغ من الظهور حيث لا يقدر على انكاره منكر ولا على دفعه دافع " . (٢)

— قوله تعالى : (آمنوا بالله ورسوله وأنفقوا مما جعلكم مستخلفين فيه) (٣)

" فالآية دليل على أن أصل الملك لله سبحانه وتعالى ، وأن العبد

ليس له إلا التصرف الذي يرضى الله سبحانه وتعالى فيثيبه بالجنة ،...

وهذا يدل على أنها ليست بأموالكم في الحقيقة ، وما أنتم فيها

إلا بمنزلة الوكلاء والنواب ، فاغتنموا الفرصة فيها باقامة الحق

قبل أن تزال عنكم إلى من بعدكم " . (٤)

— قوله تعالى : (ولاتؤتوا السفهاء أموالكم التي جعل الله لكم قياماً) (٥)

فالمراد بالاضافة في قوله تعالى : (أموالكم) أن السفهاء إذا أمطي

(١) سورة الانعام : آية (١٢)

(٢) الألوسي ، روح المعاني ، ج ٧ ، ص ١٠٤

(٣) سورة الحديد ، آية (٧)

(٤) محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي ، الجامع لأحكام القرآن ، (القاهرة :

دار الكتب المصرية ، بدون تاريخ ، تصوير ، القاهرة : دار

الكتاب العربي ، ١٩٦٧) ، ج ١٧ ، ص ٢٢٨

(٥) سورة النساء : آية (٥٦) .

المال فأفسده رجع النقصان إلى الكل ، لأن الأموال مشتركة بين الخلق ،
تنتقل من يد إلى يد ، وتخرج من ملك إلى ملك ، بدليل إضافة المال
إلى الأولياء ، ونهيمهم من اتیان السفهاء من تلك الأموال " (١) .

ومن الأدلة التي تثبت الملكية الفردية :

— قوله تعالى : (أو لم يروا أنا خلقنا لهم مما عملت أيدينا أنعاماً
فهم لها مالكون) (٢) " أي يمتلكون لها بتمليكنا إياهم لها ،
وايثار الجملة الاسمية في هذا المقام للدلالة على استقرار ملكيتهم
لها ، واستمرارها " (٣) .

— ورود العديد من الآيات الكريمة التي تنسب الأموال بصفة
عامة إلى الأفراد ، كقوله تعالى : (وإن تبتم فلکم رؤوس أموالکم
لا تظلمون ولا تظلمون) (٤) ، " فالإضافة في (أموالكم) ونحوها تفيد الاختصاص
وهو شامل لاختصاص الملكية ، واختصاص التصرف " (٥) .

ومما يدل على هذا المعنى ماورد في الأحاديث الشريفة منها :
عن أبي هريرة رضي الله عنه ، أن رسول الله صلى الله وسلم قال :
(أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا : لا إله إلا الله ، فمن قال : لا إله
إلا الله عمم مني مال ونفسه إلا بحقه ، وحسابه على الله) ، رواه مسلم . (٦)

(١) أبو بكر محمد بن عبد الله بن العربي ، . أحكام القرآن ، (القاهرة :
مكتبة ميسن الحلبي ، ١٩٧٤) ، ج١ ، ص ٣١٨ ، ٣١٩ .

(٢) سورة يس ، آية (٧١)

(٣) الألوسي ، روح المعاني ، ج٢٣ ، ص ٥٠ ، ٥١ .

(٤) سورة البقرة ، آية رقم (٢٧٩) .

(٥) الألوسي ، روح المعاني ، ج٤ ، ص ٢٠٢ .

(٦) مسلم بن الحجاج القشيري ، الجامع الصحيح ، (مع شرح النووي) ،

(بيروت : دار الفكر ، ١٩٧٢) ، ج١ ، ص ٢١٠ .

- ولا شك أن الاضافة في (ماله) تفيد اختصاص الملكية ، واختصاص التصرف .
- وعن جابر بن عبد الله رضى الله عنه ، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال في حجة الوداع : (إن دماءكم ، وأموالكم ، حرام عليكم كحرمة يومكم هذا ، في شهركم هذا ، في بلدكم هذا) رواه مسلم . (١)
- فالاضافة في (أموالكم) تفيد اختصاص الملكية ، واختصاص التصرف .
- وفي اقرار النبي صلى الله عليه وسلم للملكيات الفردية للعديد من الصحابة رضوان الله عليهم في عهده صلى الله عليه وسلم ، كملكية عثمان بن عفان رضى الله عنه ، وملكية عبدالرحمن بن عوف رضى الله عنه ، دليل على مشروعيتها ، واعتراف الاسلام بها .
- تحريم السرقة ، ومعاقبة السارق بالحد ، والنهي عن الغصب ، والتعدى على أموال الناس ، دليل على مشروعية الملكية الفردية ، وحماية الإسلام لها . قال تعالى : (والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما جزاءً بما كسبتا ، نكالا من الله ، والله عزيز حكيم) (٢) . وقال تعالى ((ولاتأكلوا أموالكم بينكم بالباطل ، وتدلوا بها إلى الحكام ، لتأكلوا فريقاً من أموال الناس بالاثم وأنتم تعلمون) (٣) .
- وعن ابن مسعود رضى الله عنه ، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : (من حلف على يمين صبر يقتطع بها مال امرئ مسلم هو فيها فاجر ، لقي الله وهو عليه غضبان) رواه مسلم . (٤)
- فالاضافة في قوله تعالى (أموالكم) ، وقوله صلى الله عليه وسلم

(١) صحيح مسلم بشرح النووي ، ج ٨ ، ص ١٨٢ .

(٢) سورة المائدة ، آية (٣٨) .

(٣) سورة البقرة ، آية (١٨٨) .

(٤) صحيح مسلم بشرح النووي ، ج ٢ ، ص ١٥٨ .

وسلم: (مال امرئ مسلم) ، تفيد اختصاص الملك ، واختصاص التصرف .
وفي وجوب اقامة حد السرقة في الآية الأولى ، وفي النهي عن
أكل أموال الناس بالباطل في الآية الثانية ، وفي التحذير من أكـل
أموال الناس بالباطل في الحديث الشريف ، وثبات حق الملكية فـسـي
النصوص السابقة وبأساليب مختلفة دليل قاطع على احترام الملكية
الفردية بما لا يدع مجالاً للشك في مشروعيتها .

يقول الشاطبي : " إنما حددت الحدود في طريق الحظ ألا يخل الإنسان
بمصلحة غيره ، فيتعدى ذلك إلى مصلحة نفسه ، فإن الشارع لم يفرع
تلك الحدود إلا لتجرى المصالح على أقوم سبيل بالنسبة إلى كل أحد
في نفسه ، ولذلك قال تعالى : (من عمل صالحاً فلنفسه ومن أسـاء
فعليها) (١) ، وذلك عام في أعمال الدنيا والآخرة " . (٢)

فاحترام الملكية الفردية جاء لتحقيق المصلحتين الخاصة ،
والعامة معاً وهذا يؤكد . مشروعيتها ، وبرغم أنها حق خاص
فإنها توجب في طبيعتها وظيفة اجتماعية على صاحبها ، وفي هـذا
تفسير للملكية الفردية بمفهوم أوسع ، ومضمون أشمل يتلاءم مع النظام
الإسلامي بعامة ، وقد ذهب عدد من الباحثين ، والعلماء المعاصرين
إلى اعتبار الملكية الفردية وظيفة اجتماعية يقوم بها أحد أفراد
المجتمع ، وليست حقاً ذاتياً لصاحبها ، فالمالك أمين ، وخـازن
فيما يحوزه من مال الله تعالى ، أو من مال مجتمعه ، وهـو
أشبه شيء بالوكيل في هذا المال عن الجماعة . وشعور الفرد بأنـه
مجرد موظف في هذا المال الذي في يده ، والذي هو أملاً ملك الجماعة

(١) سورة فصلت ، آية رقم (٤٦) ، سورة الجاثية ، آية رقم (١٥)

(٢) الشاطبي ، المواصفات ، ج ٢ ، ص ١٣٧ ؛ وانظر : ص ١٣٠-١٣١ .

يجعله يتقبل الفروض التي يضعها النظام على عاتقه ، ، والقيود التي يحد بها تصرفاته ، وشعور الجماعة بحقها الأصل في هذا المال يجعلهـــــــــــــــــ أجراً في فرض الفروض ، ومن الحدود. (١)

وفي هذا الرأي تجاوزات لماقررته الشريعة الإسلامية من أن الملكية الفردية حق فردي فيه وظيفية اجتماعية ، لما تدل عليه الآيات الكريمة ، والأحاديث الشريفة السابق ذكرها ، والتي وضحتها أقوال الفقهاء القدامى .

والقول بأن الملكية الفردية وظيفة اجتماعية ، يلغي الجانب الشخصي في الملكية ، والذي أبرزه الإسلام باقرار هذه الملكية ، كما يعطى الحكومات صلاحيات ، وسلطات مطلقة على حقوق ، وممتلكات الأفراد . والملكية الفردية في الإسلام واقعة على الأعيان والمنافع معاً ، وقد ذهب بعض الفقهاء القدامى ، وبعض السباحين المعاصرين إلى وقوعها على المنافع فقط ، دون الأعيان ، يقول ابن رجب : " الملك

(١) أنظر لمزيد من التفاصيل حول هذا الرأي وأصحابه : على الخفيف ، الملكية في الشريعة الإسلامية ، ج ١ ، ص ٢٤ ، ٤٢ ؛ على الخفيف ، الملكية في الإسلام (القاهرة : مجلة الأزهر ، سبتمبر ، ١٩٦٤) ، ص ١٨١ ؛ عبد الحميد متولي ، مبادئ نظام الحكم في الإسلام ، ط ٤ (الاسكندرية : منشأة المعارف ، ١٩٧٨) ، ص ٣١٤ ، ٣١٥ ؛ سيد قطب ، العدالة الاجتماعية في الإسلام ، (القاهرة : دار الشروق ، ١٩٧٤) ، ١١٤ - ١١٦ ؛ سيد قطب ، في ظلال القرآن ، ط ١٠ (١٩٧٤) (القاهرة : دار الشروق ، ١٩٨٢) ، ج ٤ ، ص ٥٨٥ ؛ محمد عبد الله العربي ،

نظام الحكم في الإسلام ، (بيروت : دار الفكر ، بدون تاريخ) ، ص ٤٣ ، ٤٤ ؛ أحمد شلبي ، الاقتصاد في الفكر الإسلامي ، ط ٥ (القاهرة : مكتبة النهضة المصرية ، ١٩٨٢) ، ص ٤١ ، ٤٢ .

أربعة أنواع : ملك عين ومنفعة ، ملك عين بلا منفعة ، ملك منفعة بلا عين ، وملك انتفاع من غير ملك المنفعة ، .. واعلم أن ابن عقيل ذكر في الواضح في أصول الفقه إجماع الفقهاء على أن العباد لا يملكون الأعيان ، وإنما مالك الأعيان خالقها سبحانه وتعالى ، وأن العباد لا يملكون سوى الانتفاع بها على الوجه المأذون فيه شرعاً ، فمن كان مالكاً لعموم الانتفاع فهو المالك المطلق ، ومن كان مالكاً لنوع منه فملكه مقيد ، ويختص باسم خاص يمتاز به ، كالمستأجر ، والمستعير ، وغير ذلك ، وكذا ذكره ابن الزاغوني في كتاب غرر البيان ، ورجحه الشيخ تقي الدين ، فعلى هذا جميع الأملاك إنما هي ملك الانتفاع ، ولكن التقسيم هنا وارد على المشهور. (١)

ويقول القرافي : " قال المازري رحمه الله في شرح التلقين : يقول الفقهاء : الملك في المبيع يحمل في الأعيان ، وفي الأجزاء يحصل في المنافع ليس على ظاهره ، بل الأعيان يملكها الله سبحانه وتعالى ، لأن الملك هو التصرف ، ولا يتصرف في الأعيان إلا الله تعالى ، بالإيجاد ، والإعدام ، والإحياء ، والإماتة ، وغير ذلك ، وتصرف الخلق إنما هو في المنافع فقط ، بأفعالهم من الأكل ، والشرب ، والمحاولات ، والحركات ، والسكنات. " (٢)

والحقيقة أن الملكية الفردية في الإسلام ملكية أعيان ومنافع

(١) أبو الفرج عبد الرحمن بن رجب الحنبلي ، القواعد في الفقه الإسلامي ، ط ١ ، (القاهرة : مكتبة الكليات الأزهرية ، ١٩٧٢ م) ص ٢٠٨ .

(٢) القرافي ، الفروق ، ج ٣ ، ص ٢١٨ ف وانظر : محمد العربي ، نظام

الحكم في الإسلام ، ص ١٤ ف وانظر تعليقا على هذا الرأي : محمد أبو زهرة ، الملكية ونظرية العقد ، (القاهرة : دار الفكر العربي ، بدون تاريخ) ، ص ٧٢ ، ٧٣ .

لورود آيات كريمة تفيد ملكية الله سبحانه وتعالى لما في السموات
وما في الأرض ، وأنه المالك الحقيقي والمطلق لكل شيء ، والمتصرف
المطلق في كل شيء . وورود آيات كريمة أخرى تفيد أن الله سبحانه
وتعالى قد استخلف الانسان ، وملكه الأشياء أعياناً ومنافع ، تفضلاً
منه وهبة سبحانه وتعالى ، فملكية الانسان من تملك الله عز وجل ، وليست
كملكية الله عز وجل ، وهي حق أثبتته الله سبحانه وتعالى للانسان
تفضلاً منه ، بالكيفية التي أرادها ، مقيدة بما قيدها به
الشارع ابتداءً ، فالانسان مالك للمعين والمنفعة بالمعنى الذي
وضعت الشريعة الإسلامية .

ثانياً : حرية التصرف الفردي المقيدة :

حرية التصرف من الحقوق التي أثبتها الله عز وجل للإنسان تفضلاً منه ، وهبة ،
وأي عقبات ، أو موانع تحول دون ممارسة الإنسان لهذا الحق ، تعـد
حيلولة بينه وبين ما أثبتته له الله عز وجل ، وكرمه به ، فـكـ
جاء في الحديث القدسي الذي رواه أبو هريرة رضي الله عنه ، عـن
النبي صلى الله عليه وسلم قال : (قال الله عز وجل ثلاثة أناس
خصمهم يوم القيامة : رجل أعطى بي ثم غدر ، ورجل باع حراً فأكـل
شمنه ، ورجل استأجر أجيراً فاستوفى منه ، ولم يعطه أجره) (١) ، وفسره
ابن حجر العسقلاني بقوله : " المسلمون أكفاء في الحرية ، فمـن
باع حراً فقد منعه التصرف فيما أباح الله له " (٢) فهذا دليل على
أن الأصل ثبوت حرية التصرف الفردي .

ولا يلتبس الأمر بين المطلقين : التصرف والملك ، فقد ذكر
القرافي أن التصرف ، والملك ، كل واحد منهما أعم في وجه ، وأخص
في وجه . فقد يوجد التصرف بدون الملك ، كالوصي ، والوكيل ، والحاكم ،
وغيرهم ، فإنهم يتصرفون ، ولا مـسـسـلـك لـهـمـنـم . ويوجد الملك

-
- (١) محمد بن إسماعيل البخاري ، الجامع الصحيح " مع فتح الباري " ،
(القاهرة : المطبعة البهية المصرية ، ١٣٤٨ هـ ، تصوير بيروت :
دار احياء التراث العربي ، ١٩٨٥ م) ، ج ٤ ، ص ٣٣١ .
- (٢) أحمد بن علي بن حجر العسقلاني ، فتح الباري بشرح صحيح البخاري ،
(القاهرة : المطبعة البهية المصرية ، ١٣٤٨ هـ ، تصوير بيروت :
دار احياء التراث العربي ، ١٩٨٥) ، ج ٤ ، ص ٣٣١ .

بدون التصرف ، كالصبيان ، والمجانين ، وغيرهم ، فإنهم يملكون ، ولا يتصرفون . ويجتمع الملك ، والتصرف ، في حق البالغين ، الراشدين ، النافذين الكلمة ، الكاملين الأوصاف . وهذا هو حقيقة الأعم ——— وجه ، والأخص من وجه ، أن يجتمع في صورة ، وينفرد كل واحد منهما ——— بنفسه في صورة " . (١)

والتصرف غالباً ما يكون مقتضى الملك وثمرته ، فهو لا ينفك عنه ، إلا إن حرية التصرف هذه ليست على إطلاقها ، لما رواه أبو هريرة رضي الله عنه ، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : (إن الله تبارك وتعالى يرضى لكم ثلاثاً ، ويسخط لكم ثلاثاً ، يرضى لكم ، أن تعبدوه ولا تشركوا به شيئاً ، وأن تمتصموا بالله جميعاً ، وأن تناصحوا من ولاه الله أمركم ، ويكره لكم قيل ، وقال ، وإضاغة المال ، وكثرة ——— (السؤال) ، رواه الامام مالك ، ومسلم . (٢)

قال الشاطبي : "إن الحجر على مبدل المال ، ونهيه صلى الله عليه وسلم من إضاغة المال دليل على أن ما هو حق للعبد لا يلزم أن يكون له فيه الخيرة" . (٣)

فقد أوجبت الشريعة الإسلامية حقوقاً على المسلمين ، ووضعت أمــــــولاً ، تقيد حرية تصرفاتهم بقدرها في مجالي الكسب ، والانفاق ، وفي ذلك

-
- (١) القرافي ، الفروق ، ج ٣ ، ص ٢٠٨
- (٢) مالك بن أنس ، الموطأ ، " مطبوع مع المنتقى " ، ط ١ ، (القاهرة : مطبعة السعادة ، ١٣٣٢هـ ، تصوير بيروت : دار الكتاب العربي ، بدون تاريخ) ، ج ٢ ، ص ٣١٥ ؛ وانظر : صحيح مسلم بشرح النووي ، ج ١٢ ، ص ١٠ - ١٢
- (٣) الشاطبي ، الموافقات ، ج ٢ ، ص ٢٧٨ ؛ وانظر : القرافي ، الفروق ، ج ١ ، ص ١٤١ .

صلاحهم في الحال والمستقبل ، ومن أصول الشريعة الإسلامية المقيدة لحرية التصرف أصل سد الذرائع ، وهو: " منع مايجوز ، لئلا يتطرق به إلى ما لايجوز". (١)

وبزيد هذا المعنى وضوحاً قول الشاطبي: "إن الشريعة جاءت على وفق أغراض العباد ، وثبتت لهم حقوقهم تفضلاً من الله سبحانه وتعالى ، فإذا سلم أن الشريعة الإسلامية إنما وضعت لمصالح العباد فهي مائدة عليهم بحسب أمر الشارع ، وعلى الحد السبذي حده ، لا على مقتضى أهوائهم وشهواتهم " . (٢)

وحرية التصرف وسيلة يتوصل بها إلى مصالح قصد الشارع تحقيقها باثبات ذلك الحق ، وليست مقصودة لذاتها ، " فإن الأعمال الشرعية ليست مقصودة لذاتها ، وإنما قصد بها أمور أخرى ، هي معانيها وهي المصالح التي شرعت لأجلها". (٣)

وإذا كان الشارع قد منح الإنسان حق التصرف لمصلحة قصده تحقيقها باثبات ذلك الحق ، فإنه يجب على العبد أن يتوخى في التصرف موافقة قصد الشارع في التشريع ، وهو المحافظة على الضروريات ، ومارجع إليها من الحاجيات ، والتحسينيات ، وإلا لم يكن مأملاً على المحافظة ، لأن الأعمال بالنيات ، فإذا قصد المكلف

(١) محمد الطاهر بن عاشور، مقاصد الشريعة الإسلامية (تونس: الشركة التونسية للتوزيع ١٩٧٨)، ص ١١٦ وقد ذكر المؤلف أن هذا التعريف للمبارزي، في "شرح التلقين لعبد الوهاب"، وقد ورد في أول باب بيوع الأجال.

(٢) الشاطبي، الموافقات، ح ٢، ص ١٢٣.

(٣) المصدر نفسه، ح ٢، ص ٢٨٣، ٢٨٤.

في تصرفه عين ماقصده الشارع ، فقد قصد وجه المصلحة على أتم وجوهها ، فهو جدير بأن تحصل له المصلحة ، وإن قصد العبد في تصرفه غير ماقصده الشارع فقد جعل ماقصده الشارع مهمل الاعتبار ، وما أهمل الشارع مقصوداً معتبراً ، وهذا مخالف للشريعة. (١)

وفي اقرار حق التصرف الفردي بالكيفية السابق ذكرهـــــــــــــــــ،
فمان لتحقيق المصلحتين الخاصة والعامة معاً ، وهذا يوعد القسول
بأن للملكية الفردية وظيفة اجتماعية ، فإن الانسان لما كان عاجزاً
نفسه عن القيام بجميع متطلبات الحياة التي منها قيام الـديـن
والدنيا طلب الاستعانة بغيره من الناس ، فصار يسمى في نفع نفسه
واستقامة حاله بنفع غيره ، فحصل الانتفاع للمجموع بالمجموع ، وإن كان
أحد إنما يسمى في نفع نفسه ظاهراً. (٢)

(١) انظر: الشاطبي ، الموافقات ، ج ٢ ، ص ٢٤٣ - ٢٤٥ ،

(٢) انظر : المصدر نفسه ، ج ٢ ، ص ٢٣١ ،

أ - القيود في مجال الكسب وتنمية المال :

حثت الشريعة الإسلامية على استثمار الأموال بمعنى التصرف فيها بقصد تنميتها ، وعدم تعطيلها ، بدليل نهيه صلى الله عليه وسلم عن إضاعة المال ، ^(١) وفسره الباجي بترك حفظه وتثمينه ، ^(٢) وذلك يكون بامساكه عن التداول والاستثمار ، وفيما رواه أنس بن مالك رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : (اتجروا في أموال اليتامى لاتأكلها الزكاة) ^(٣) ، دليل على حرص الشريعة على استثمار الأموال وتداولها حتى لا يؤدي امساكها الى اتلافها ، ويؤيد ما سبق ماورد من تحريم ، الكنز ، والوعيد الشديد عليه فى قوله تعالى ﴿ والذين يكنزون الذهب والفضة ولا ينفقونها فى سبيل الله فبشرهم بعباب ألیم ﴾ ^(٤) والكنز فى اللغة : المال المجموع ، سواء كان فوق الأرض ، أم تحتها ، أما الكنز فى اصطلاح جمهور الفقهاء : فهو كل مال وجبت فيمنه الزكاة فلم تؤد ، فأما الذى أدبست زكاته فليس بكنز . ^(٥)

(١) انظر : ص ٤١ ، من هذه الرسالة .

(٢) انظر سليمان بن خلف الباجي ، المنتقى شرح الموطأ ، (القاهرة : مطبعة السعادة ، ١٣٣٢هـ ، تصوير بيروت : دار الكتاب العربى ، بدون تاريخ) ج ٢ ، ص ٣١٥ .

(٣) رواه الطبرانى عن على بن سعيد الرازى عن الفرات بن محمد القيروانى عن شجرة بن عيسى المغافرى عن عبد الملك بن أبى كريمه عن عماره بن غزیه عن يحيى بن سعيد عن أنس بن مالك .

قال الطبرانى : " لا يروى هذا الحديث عن أنس الا بهذا الاسناد " وفي رواية الطبرانى على بن سعيد ، قال الدارقطنى : " يهسبذاك " والفرات بن محمد ، قال ابن الحارث ، " كان ضعيفا مهتما بالكذب " أو معروفا ، كذا فى اللسان (ج ٤ ، ص ٢٣١) ، وعبد الملك بن أبى كريمه ثقة . كذا فى تهذيب التهذيب (ج ٦ ، ص ٤١٨) انظر : الزيلعى ، نصب الراية ، ج ٢ ، ص ٣٣٢ . انظر : النووى ، المجموع وشرح المصنوع ، ج ٥ ، ص ٢٩٧ ، ٢٩٨ ، والرواية وان كانت ضعيفة ، الا ان فى الباب شواهد لها ، فقد روى هذا الحديث بالفاظ وبطرق اخرى ، وهى روايات ضعيفة ايضا ، وهذه الروايات وان كانت ضعيفة الا انه يقوى بعضها بعضا وتفرض بمجموعها للاستدلال بها .

(٤) سورة التوبة ، آية رقم (٣٤)

(٥) انظر : ابن العربى ، أحكام القرآن ، ج ٢ ، ص ٩٢٨ - ٩٣٠ ، ابن حجر العسقلانى ، فتح الباري ، ج ٣ ، ص ٢١١ ، أبو زكريا يحيى بن شرف النووى ، المجموع شرح المصنوع ، القاهرة : زكريا على يوسف ، بدون تاريخ) ج ٦ ، ص ١٢ .

محمد بن أحمد بن رشد ، المقدمات الممهدات ، ط ١ ، (القاهرة : مطبعة السعادة ، بدون تاريخ) ، تصوير بيروت : دار صادر ، بدون تاريخ) ، ص ٢٠٢ .

وقد استدل الجمهور على ذلك ، بأدلة منها :

- عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (ليس فيما دون خمس أواق صدقة) رواه البخاري، (١) قال ابن بطال : " ومقتضى الحديث أن كل مال أخرجت منه الصدقة فلا وعيد على صاحبه ، فلا يسمى ما يفضل بعد اخراج الصدقة كنزاً " . (٢) وقال ابن حجر العسقلاني : " ويتلخص أن يقال : ما لم تجب فيه الصدقة لا يسمى كنزاً لأنه معفو عنه ، فليكن ما أخرجت منه الزكاة كذلك ، لأنه عفي عنه باخراج ماوجب منسبه ، فلا يسمى كنزاً " . (٣)

- عن أبي هريرة رضي الله عنه ، أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : (إذا أدبت زكاة مالك فقد قضيت ماعليك) رواه الترمذي وقال : حديث حسن غريب (٤) ، ورواه الحاكم (٥) ، وصحه الذهبي (٦) .

- عن خالد بن أسلم قال : خرجنا مع عبدالله بن عمر رضي الله عنهما ، فقال أعرابي : أخبرني عن قول الله سبحانه وتعالى (والذين يكتزون الذهب والفضة ولا ينفقونها في سبيل الله) (٧) ، قال ابن عمر رضي الله عنهما :

-
- (١) الجامع الصحيح ، ج ٣ ، ص ٢١٢
 - (٢) ابن حجر العسقلاني ، فتح الباري ، ج ٣ ، ص ٢١٦ .
 - (٣) المصدر نفسه ، في نفس الموضع .
 - (٤) أبو عيسى محمد بن سورة الترمذي ، جامع الترمذي ، مطبوع مع عارضة الأحاديث ، حيدر آباد : مطبعة دائرة المعارف النظامية ، ١٣٣٥ هـ ، تصوير : بيروت : دار الكتاب العربي ، بدون تاريخ) ، ج ٣ ، ص ٩٧ .
 - (٥) أبو عبدالله محمد بن عبدالله الحاكم ، المستدرک على الصحيحين ، (حيدر آباد الدكن : مطبعة دائرة المعارف النظامية ، ١٣٣٥ هـ ، تصوير : بيروت : دار الكتاب العربي ، بدون تاريخ) ، ج ١ ، ص ٣٩٠ .
 - (٦) محمد بن عبدالله الذهبي ، تلخيص المستدرک ، مطبوع مع المستدرک ، (حيدر آباد الدكن : مطبعة دائرة المعارف النظامية ، ١٣٣٥ هـ ، تصوير : بيروت : دار الكتاب العربي ، بدون تاريخ) ، ج ١ ، ص ٢٩٠ .
 - (٧) سورة التوبة : آية رقم (٣٤) .

(من كنزها فلم يؤد زكاتها فويل له ، انما كان هذا قبل أن تنزل الزكاة ، فلما أنزلت جعلها الله طهرا للأموال) . (١)

وتحريم الكنز في الشريعة الإسلامية دليل على حرصها على تداول الثروة في المجتمع حتى تعم منفعتها ، وأداء الزكاة من أرباب الثروات يحقق هذا المعنى ، كما أن تداول الأموال وتحريكها بالتجارة ، والاستثمار ، يعم نفعها ، ويزيد من نمائها ، ومنعها من التداول ينقصها . وفي هذا جاء قوله تعالى : ﴿ كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنْكُمْ ﴾ ، (٢) ففي الآية دليل على حرص الشريعة الإسلامية على تداول الثروة بين أفراد المجتمع ، حتى تعم منفعتها ، وعدم حبسها في أيدي فئة معينة من الناس ، لأن ذلك يؤدي إلى انتفاع تلك الفئة دون غيرها بالأموال ، فضياع الأموال واتلافها ، ومن هنا جاء تحريم الكنز ، وظهر حرص الشريعة على تحريك الأموال بالاستثمار ، وقد أشار الراغب الأصفهاني إلى علة تحريم الكنز " بأن الكنز يمسير بحبسه أيهما كمن حبس حاكمين للناس ، بهما تتمشى أمور معاشهم ، ومن هاهنا جاء تحريم الأكل ، والشرب ، في آنية الذهب ، والفضة ، لأنه يؤدي إلى منع الناس من التصرف في معاملاتهم " (٣)

وقال الغزالي رحمه الله " خلف الله تعالى الدنانير والدراهم لتداولهما الأيسر ويكونان حاكمين بين الأموال بالعدل ، ولحكمة أخرى هي التوسل بهما إلى سائر الأشياء ، لأنهما عزيزان في أنفسهما ، ولا غرض في أعيانهما . . فمن كنزهما فقد ظلمها وأبطل الحكمة فيهما . . لأنه إذا كنز فقد ضيع الحكم ، ولا يحمل الغرض المقصود به ، وما خلقت الدراهمس والدنانير لزيد خاصة ، ولا لعمر خاصة ، إذ لا غرض للأحاد في أعيانها " (٤)

ويقول أيضا في موضع آخر " وكل من اتخذ من الدراهم والدنانير تأتية من ذهب ، أو فضة ، فقد كفر النعمة وكان أسوأ حالا ممن كنز " . (٥)

وقد جعلت الشريعة الإسلامية قوام العقود والتصرفات التي تحقق تداول المال وتثميره في الجملة في : القصد ، وإرادة العاقدین ، والاختيار . وان كان لكل من تلك العقود ، والتصرفات المالية ، مقومات خاصة بها ، والقصد والإرادة والاختيار ، معان نفية لابديتها من أمور حسيمة تذلل عليها ، وتوضحها ، لعل أفضلها الميعة اللفظية ، وهي الإيجاب ، والقبول ، فالتعبيرات هي الأصل في الدلالة على الأشياء ، ومن هنا كانت التعبيرات الدالة على العقود أساسا لها . (٦)

(١) ابن حجر العسقلاني ، فتح الباري ، ج٣ ، ص ٢١١ ، الباجي ، المنتقى ، ج٢ ، ص ١٢٦ .

(٢) سورة الحشر ، آية رقم (٧) .

(٣) الحسين بن محمد بن الفضل الراغب الأصفهاني ، الذريعة ، إلى مكارم الشريعة ، ط١ ، (القاهرة : مكتبة الكليات الأزهرية ، ١٩٧٣) ، ص ٢١١ .

(٤) الامام الغزالي ، احيا علوم الدين ، كتاب الشكر ، المجلد الرابع ، ص ٨٤ ، ٨٥ .

(٥) المصدر نفسه ، ص ٨٥ .

(٦) قد يكون الإيجاب والقبول بالفعل ، وقد يكون بالكتابة ، والمراسلة ، والإشارة المفهومة ، كما ذكر ذلك جمهور الفقهاء .

انظر : الرملي ، نهاية المحتاج ، ج٥ ، ص ٥ ، البهوتي ، كشاف القناع ، ج٣ ، ص ١٤٨ ، حاشية ابن عابدين ، ج٤ ص ٥٢٥ .

والرضا وهو الارتياح إلى العقد والرغبة فيه ، أساس للارادة ، لا يتحقق بدونه ، ومعبر عنها ، فلذلك لا يتحقق مع الهزل ولا مع الخطأ ولا مع الاكراه . وهو متلازم مع الاختيار فلا يتحقق اختيار مجرد عن رضا ، ولا يتحقق الرضا من غير الاختيار . والرضا لا يقتضي أيضاً مجرد قصد كالاختيار بل لا يتحقق إلا بقصد كامل يشيع في جوانح النفس ، ويكون ملء الرغبة ، ومن هنا جعل الله سبحانه وتعالى الرضا مناطاً لصحة العقود والتصرفات المالية . فعدم الرضا بالتصرف يجعله باطلاً لا يحل به أخذ مال الغير ، وفي ذلك جاء قوله تعالى : **يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً مِنْ تَرَافُؤِكُمْ** (١) ، فالمراد (بالاكل) : " الكسب الباطل وفعله ، وإنما خص الأكل بالذكر لأنه أقوى مقاصد الانسان في المال ، ولأنه دال على الجشع وهو أشد الحرص ، فأقيم هذا البعض من توابح الكسب مقام الكسب كله " .

والرضا لا يكون إلا بمعرفة محل التصرف ، وإلا فإن الرضا غير متصور ، ومن هنا كان تحريم بيع الغرر لعدم وجود الرضا فيها .

وكما حددت الشريعة الإسلامية أموراً يجب توافرها في كافة العقود ، والمعاملات المالية ، فقد حظرت أموراً أوجب على المسلمين تفاديها في كافة العقود والمعاملات المالية منها :

(١) : الغش :

نهى الاسلام عن الغش في المعاملة ، فمن أبي هريرة رضي الله عنه (أن رسول الله صلى الله عليه وسلم مر على صبرة طعام فأدخل يده فيها ، فנالت أصابعه بللاً فقال : ما هذا يا صاحب الطعام ؟ قال :

- (١) انظر : محمد أبو زهرة ، الملكية ونظرية العقد ، ص ٢٢١ - ٢٤١ .
- (٢) هناك استثناءات على هذا الأمر ، فمن ذلك : بيع مال المدين من قبل القاضى ، والشفعة وهي نزع للملكية الخاصة ، وبيع مال المحتكر .
- (٣) سورة النساء : آية رقم (٢٩)
- (٤) القرطبي ، الجامع لأحكام القرآن ، ج ٣ ، ص ٣٥٤ .
- (٥) انظر : عبد الكريم بن محمد الرافعى ، فتح العزيز شرح الوجيز ، (القاهرة : ادارة الطباعة المنيرية ، بدون تاريخ) ، ج ٨ ، ص ١٣٩ ، على بن أحمد بن حزم ، المحلى ، (بيروت : المكتب التجارى ، بدون تاريخ) ، ج ٩ ، ص ٦ ، انظر : ج ٨ ، ص ٣٤٣

أصابته السماء يارسول الله . قال : أفلا جعلته فوق الطعام كي يراه الناس ، من غش فليس مني^(١) . وقد كان سفيان بن عيينة " يكثره تأويل (فليس مني) ليكون أوقع في النفوس ، وأبلغ في الزجر " .^(٢)

" فالغش يدخل في البيوع بكتمان العيوب ، وتدليس السلع ، مثل: أن يكون ظاهر البيع خيراً من باطنه ، كالذي مر عليه النبي صلى الله عليه وسلم وأنكر عليه ، ويدخل في الصناعات ، مثل : الذين يصنعون المطاعم ، أو يصنعون الملابس فيجب نهيمهم عن الغش ، والخيانة ، والكتمان " .^(٣)

ب (الربا :

الربا في اللغة الزيادة ، ومنه قوله تعالى : (فإذا أنزلنا عليها الماء اهتزت وربت)^(٤) ، أي نمت وزادت . أما الربا فـ في اصطلاح الفقهاء فهو : " عقد على عوض مخصوص غير معلوم التماثل في معيار الشرع حالة العقد ، أو مع تأخير في البدلين ، أو أحدهما " .^(٥)

والربا نوعان : ربا الفضل ، وهو بيع مكيل أو موزون بجنسه مع عدم التماثل .^(٦) وربا النسيئة ، وهو بيع مكيل بمكيل ،

(١) صحيح مسلم بشرح النووي ، ج ٢ ، ص ١٠٩ .

(٢) صحيح مسلم بشرح النووي ، ج ٢ ، ص ١٠٨ .

(٣) ابن تيمية ، الحسبة ، ص ١٩ .

(٤) سورة فصلت ، آية رقم (٣٩) .

(٥) شمس الدين محمد بن شهاب الدين الرملي ، نهاية المحتاج ، ص ١٠٨ .

شرح المنهاج ، الطبعة الأخيرة ، (القاهرة : مكتبة مصطفى الحلبي ،

١٣٨٦ هـ ، ١٩٦٧ م) ، ج ٣ ، ص ٤٢٤ .

(٦) انظر : منصور بن يونس البهوتي ، كشف القناع عن متن الاقناع ،

(بيروت : دار الفكر ، ١٩٨٢) ، ج ٣ ، ص ٢٥٦ .

أو موزون بموزون ، ولو من غير جنسه ولم يكن أحدهما نقدًا ، مــــمع وجود الأجل" (١)

والأموال الربوية هي المذكورة في الحديث الذي رواه عبادة بن الصامت رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (الذهب بالذهب، والفضة بالفضة، والبر بالبر، والشعير بالشعير، والتمر بالتمر، والملح بالملح، مثلاً بمثل، سواءً بسواء، يداً بيد، فإذا اختلفت هذه الأصناف فبيعوا كيف شئتم إذا كان يداً بيد) (٢). " فقد اعتبر الشارع المساواة في الموزونات بالوزن ، وفي المكيلات بالكيل ، فمن خالف ذلك خرج عن المشروع المأمور به ، إذ المساواة فيما يحرم فيه التفاضل هي المساواة في معياره الشرعي" (٣)

وعلة الربا في تلك الأصناف الستة عند الامام أبي حنيفة فــــي النقدين هي الوزن مع الجنس، وعلة الربا في الأربعة الباقية هي الكيل مع الجنس، فلا تتحقق العلة، الا بالاجتماع الرصفين، وهما: القدر، والجنس. (٤)

. ويرى الامام مالك أن علة الربا في النقدين هي الشبهة، والعلة في الأربعة الباقية في ربا الفضل هي الاقتيات والادخار، وكونه متخذاً للعيش غالباً، أما ربا النسيئة فعلته الطعمية سواء وجد

(١) البهوتي ، كشف القناع ، ح ٣ ، ص ٢٥١ ، ٢٦٣ .

(٢) صحيح مسلم بشرح النووي، ح ١١ ، ص ١٤ .

(٣) البهوتي ، كشف القناع ، ح ٣ ، ص ٢٥٣ .

(٤) انظر : ابو بكر بن مسعود الكاساني ، بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع ، ط ٢ (بيروت: دار الكتاب العربي ، ١٩٨٢) ، ح ٥ ، ص ١٨٣ .

الاقتيات والادخار ، أم وجد الاقتيات فقط ، أم لم يوجد واحد منهما ، فتتعدى العلة إلى غير الأصناف المذكورة من المطعومات . (١)

ويرى الامام الشافعي أن علة الربا في النقدين هي الثمنية ، فلا يتعدى الربا منها إلى غيرهما من الموزونات لعدم المشاركة ، والعلة في الأربعة الباقية هي الطعم ، فيتعدى الربا منها إلى السسى كل مطعوم ، وإن لم يكل ولم يوزن . (٢)

في حين يرى الامام أحمد أن علة الربا في النقدين كونهم موزوني جنس ، وفي الأعيان الباقية كونها مكيلات جنس . فيجوز الربا في كل مكيل أو موزون بجنسه ، مطعوماً كان ، أم غير مطعوم ، لأن علة الوزن في النقدين تتعداهما إلى كل موزوني جنس (٣)

والربا من وسائل الاكتساب المحرم بالاجماع لقوله تعالى : يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وذروا ما بقى من الربا إن كنتم مؤمنين . فإن لم تفعلوا فأذنوا بحرب من الله ورسوله ، وإن تبتم فلكم رؤوس أموالكم لا تظلمون ولا تظلمون (٤) . فهذا اخبار منسبته سبحانه بعظم معصية المرابي ، وأنه يستحق بها المحاربة عليها . ذلك أنه انتهك حرمة الله تعالى بأخذ الربا (٥)

(١) انظر: محمد عرفة الدسوقي ، حاشية الدسوقي على الشرح الكبير ، (القاهرة : دار احياء الكتب العربية ، بدون تاريخ) ، ٣ ، ص ٢٨ .

(٢) انظر: محمد الخطيب الشربيني ، مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج ، (بيروت : دار الفكر ، بدون تاريخ) ، ٤ ، ص ٢٢ .

(٣) انظر : البهوتي ، كشف القناع ، ٣ ، ص ٢٥١ ، ٢٥٢ .

(٤) سورة البقرة : آية رقم (٢٧٨ ، ٢٧٩) .

(٥) احمد بن علي الرازي الجصاص ، أحكام القرآن ، ط ١ (استانبول : شركة الصحافة العثمانية ، ١٣٣٥ هـ ، تصوير : دار الكتاب العربي ، بدون تاريخ) ، ٤ ، ص ٤٧١ .

ج (الاحتكار)

الاحتكار في اللغة مأخوذ من " الحكر بالتحريك : ما احتكر من الطعام ونحوه مما يؤكل، أي احتبس انتظاراً لخلائه . وفي الحديث (من احتكر طعاماً فهو خاطي)، أي اشتراه وحبسه . ليقل فيفלוه . والحكر بالضم : اسم من الاحتكار" (١) . ومنه الحكر " بفتح الحاء وسكون الكاف وأمله الجمع والامساك " (٢) ومن معاني الاحتكار أيضاً : " اللجاجة والعسر والاستبداد بالشيء ، أي الاستقلال به " (٣)

والاحتكار في اصطلاح الفقهاء " الادخار للمبيع ، وطلب الربح بتقلب الأسواق " (٤) ووصف ذلك كما قال أبو الزناد : « قلت لسعيد بن المسيب : بلغني أنك قلت : إن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : (لا يحتكر بالمدينة الا خاطي) (٥) ؛ وأنت تحتكره قال : ليس هذا الذي قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إنما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : أن يأتي الرجل السلمة عند غلائها فيفالي بها ، فأما أن يأتي الشيء وقد اتفع فيشتريه ثم يفعه ، فإن احتاج الناس إليه أخرجه فذلك خير " (٦)

(١) محمد مرتضى الزبيدي ، تاج العروس من جواهر القاموس ، مادة (حكر) .

(٢) أبو السعادات المبارك بن محمد بن الأثير الجزري ، النهاية في غريب الحديث والأثر ، ط ١ ، (القاهرة : بدون دار نشر ، ١٣٨٣هـ ، ١٩٦٣م ، تصوير بيروت : المكتبة الإسلامية ، بدون تاريخ) ، مادة (حكر) .

(٣) أحمد بن فارس بن زكريا ، معجم مقاييس اللغة ، ط ٢ (القاهرة : مكتبة مصطفى الحلبي ، ١٩٧٠) ، مادة : (حكر) .

(٤) الباجي ، المنتقى ، ح ٥ ، ص ١٥ .

(٥) رواه مسلم بلفظ (لا يحتكر الا خاطي) انظر : صحيح مسلم بشرح النووي ، ح ١١ ، ص ٤٣ .

(٦) أبو إسحق إبراهيم بن علي الفيروزآبادي الشيرازي ، المذهب ، ط ٢ ، (القاهرة : مكتبة مصطفى الحلبي ، ١٣٧٩هـ ، ١٩٥٩م) ، ح ١ ، ص ٢٩٩ ، وانظر : ابن حجر ، فتح الباري ، ح ٤ ، ص ٢٧٧ .

وجمهور الفقهاء متفقون على تحريم الاحتكار كوسيلة من وسائل الاكتساب لما فيه من .
الحاق الضرر بالمسلمين ، بالتسبب في اغلاء السعر عليهم . (١) ومما استدلوا به على ذلك :
ما روى عن معمر بن عبد الله أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : (لا يحتكر الا خاطئ) ،
قال : النووي : " الخاطئ : هو العاصي ، الآثم ، وهذا الحديث صريح في تحريم الاحتكار " (٢)

وما روى عن معقل بن يسار رضي الله عنه ، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : (من
دخل في شيء من أسعار المسلمين ليغليه عليهم ، كان حقا على الله تبارك وتعالى أن يقعده بعظم
من النار يوم القيامة) . (٤)

- وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : (من احتكر حكرة
يريد أن يغلي بها على المسلمين فهو خاطئ) (٥) ، وفي هذا الحديث والذي قبله دليل على
اعتبار الحاجة ، وقصد اغلاء السعر على المسلمين سببا في الوعيد الشديد على الاحتكار ،

(١) انظر : تقى الدين محمد بن أحمد الفتوحى الشهير بابن النجار ، منتهى الارادات فى جمع
المقنع مع التنقيح وزيادات ، (بيروت عالم الكتب ، بدون تاريخ) ، ج ١ ، ص ٣٥٠ ، وانظر :
الرملى ، نهاية المحتاج ، ج ٣ ، ص ٤٢٣ ، الباجي ، المنتقى ، ج ٥ ، ص ١٦ ، الكاسانى ،
بدائع الصنائع ، ج ٥ ، ص ١٢٩

(٢) صحيح مسلم بشرح النووي ، ج ١١ ، ص ٤٣ .

(٣) صحيح مسلم بشرح النووي ، ج ١١ ، ص ٤٣

(٤) احمد بن حنبل الشيبانى ، المسند ، (بيروت - دار الفكر ، بدون تاريخ ، ج ٥ ، ص ٢٧ ، ورواه
الطبرانى فى الكبير والأوسط الا انه قال : (كان حقا على الله تعالى أن يقذه فى معظم من
النار) ، قال الهيثمى : فيه زيد بن مرة ، أبو المعلى ، ولم أجد من ترجمة ، وبقية رجاله
رجال الصحيح ، انظر : الهيثمى ، مجمع الزوائد ، ج ٤ ، ص ١٠١ ، وقال الذهبي عن أحاديث
الاحتكار التي ذكرها الحاكم فى المستدرک ومنها هذا الحديث : " هذه الستة

الاحاديث خرجها هنا لما الناس فيه من ضيق وليست من الكتاب .

الذهبي ، تلخيص المستدرک ، ج ٢ ، ص ١٣

(٥) رواه أحمد ، وقال الهيثمى : فيه أبو معشر ، وهو ضعيف ، وقد وثق ، انظر : الهيثمى : مجمع
الزوائد ، ج ٤ ، ص ١٠١ ، وفى المستدرک : " عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله
صلى الله عليه وسلم : من احتكر حكرة يريد أن يتغالى بها على المسلمين فهو خاطئ ، وقد
برئت منه ذمة الله " قال الذهبي : فيه العسيلي ، وكان يسرق الحديث .

انظر : المستدرک مع تلخيص ، ج ٢ ، ص ١٢

وهو بدوره يدل على تحريمه .

والأحاديث السابقة تنهض جميعها للاستدلال على تحريم الاحتكار ،
خصوصاً وأن حديث معمر المروني : في صحيح مسلم فيه تصريح بأن المحتكر
خاطيء ، وهذا كاف لإفادة التحريم ، لأن الخاطيء هو المذنب بسبب
العاصي . (١)

والمحتكر بحسه السلعة عن الناس ، وامتناعه عن بيعها لهم
إلا بما يختار من الثمن ، ضار كأنه يرفع الناس على الشراء منه ،
فيأخذ منهم أكثر مما يجب عليهم (٢) ، وفي هذا معارضة للآيـة
الكريمـة (يا أيها الذين آمنوا لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل
إلا أن تكون تجارة عن تراض منكم) (٣) . وسيأتي بحث الاحتكار تفصيلاً
فيما بعد عند الحديث عن السوق في الاقتصاد الإسلامي . (٤)

ونظراً لما يترتب على الاحتكار من لحوق الضرر بالناس ، فقد
جاء الإسلام بتعاليم تحول دون حدوث الاحتكار منها :

- التحذير من العقوبة الأخروية : فيما ورد عن النبي صلى الله
عليه وسلم من أحاديث تبين مقوبة المحتكر في الآخرة ، وتحذر الناس
من الوقوع في الاحتكار ، وقد سبق ذكر الكثير منها (٥) ، وسياسة
لمنع حدوثه .

(١) انظر: محمد بن علي الشوكاني ، نيل الأوطار شرح منتقى الأخبار

من أحاديث سيد الأخبار ، الطبعة الأخيرة ، (القاهرة: مكتبة

مصطفى الحلبي ، ١٩٧١) ، ح ٥ ، ص ٢٥٠ .

(٢) انظر: مجموع فتاوى ابن تيمية ، ج ٢٩ ، ص ٢٥٤ ، ٢٥٦ .

(٣) سورة النساء ، آية رقم (٢٩) .

(٤) انظر: ص ١٦-١٧ ، من هذه الرسالة .

(٥) انظر: ص ٥٢ ، من هذه الرسالة .

- التحذير من العقوبة الدنيوية : فيما رواه عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : (من احتكر عـــــــ^(١) المسلمين طعامهم ضربه الله بالجدام والافلاس) ، تحذير من الوقوع فـــــــ^(٢) في الاحتكار ببيان عقوبة المحتكر في الدنيا ، وهي : افلاسه ، واصابته بالجدام .
- منع وسائل حدوثة ، فمن ذلك النهي عن الوسائل التي تؤدي الى الاحتكار كتلقي السلع ، وقد ذكر الامام مالك أن الحكمة فيما رواه عبدالله بن عمر رضي الله عنهما ، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : (لاتلقــــوا^(٣) السلع حتى يهبط بها إلى السوق) هي " ألا يستبد أهل القوة بالسلع دون الضعفاء " ، فهذا التصرف يؤدي الى تحكم المثلقي في العرض الكلي للسلع في السوق ، وهذا هو مضمون الاحتكار ، فنهي عن ذلك سداً للذريعة .

وكما قيدت أحكام المعاملات التي يتم بها تنمية المال من حيث كیفيتها ، فقد قيدت محال تلك العقود والمعاملات التي تقع عليها بكونها مآدونا فيها شرعاً ، بدليل قوله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ ﴾^(٤) فيدخل فيه " ما حرّمته الشريعة وإن طابت به نفس مالكة كمهر البغي ، وحلوات الكاهن ، وأثمان الخمر ، والخنازير^(٥) " ، فعلم من ذلك أن محال العقود يجب أن تكون مآدونا فيها شرعاً^(٦) .

(٢) القيود في مجال الانفاق :

نظم الإسلام طرق انفاق المال ، فجعل من الانفاق ما هو محمود شرعاً^(١) وما هو مذموم شرعاً ، وفيما يلي بيان هذين القسمين :

(١) محمد بن يزيد القزويني المعروف بـ " ابن ماجه " ، سنن ابن ماجه ، (القاهرة : دار احياء الكتب العربية ، ١٩٥٣) ج ٢ ، ص ٧٢٩ ؛ قال ابن حجر : واسناده حسن ، انظر : ابن حجر العسقلاني ، فتح الباري ، ج ٤ ، ص ٢٧٧ .

(٢) ابن حجر ، فتح الباري ، ج ٤ ، ص ٢٩٨ .

(٣) محمد بن فرحون المالكي ، تبصرة الحكام في اصول الاقضية ومناهج الأحكام ، (بيروت : دار الكتب العلمية ، بدون تاريخ) ج ٢ ، ص ١٤١ .

(٤) سورة النساء : آية رقم (٢٩) .

(٥) القرطبي ، الجامع لأحكام القرآن ، ج ٢ ، ص ٢٢٨ .

(٦) انظر : ص ٢٨٦ - ٢٩١ من هذه الرسالة ، لمزيد من التفاصيل .

أ (الانفاق المحمود) :

وهو الانفاق الذى يكسب صاحبه الثواب من الله سبحانه وتعالى ومن صوره :

— الانفاق الاستهلاكي في المباحات على النفس ، والعيال ، وعلى من ألزمت الشريعة الانفاق عليه ، مع مراعاة الاعتدال في الانفاق ، والاعتدال معتبر بالكيفية ، أكثر منه بالكمية ، قال تعالى : (والذين إذا أنفقوا لم يسرفوا ولم يقتروا وكان بين ذلك قواماً) (١) قال ابن عطية : " والتأديب في هذه الآية هو نفقة الطاعات في المباحات ، فأدب الشرع فيها ألا يفرط الانسان حتى يضيع حقاً آخر ، أو ميالاً ، أو نحو هذا ، وألا يضيّق أيضاً ، ويقتّر ، حتى يجيع العيال ، ويفرط في الشح ، والحسن في ذلك هو القوام ، أي . العدل ، والقوام في كل واحد بحسب عياله ، وحاله ، وخفة ظهره ، ومبصره وجلده على الكسب ، أو ضد هذه الخصال ، وخير الأمور أوسطها .. ونعم ما قاله إبراهيم النخعي : هو الذى لا يجيع ، ولا يعصر ، ولا ينفق نفقة يقول الناس قد أسرف " . (٢)

— اخراج الزكاة المفروضة ، ومصدقات التطوع ، فلو أنفق الانسان ملء الأرض في طاعة الله كان ذلك محموداً ، مع مراعاة إعطاء المستحقين قدر حاجتهم ، فلو أعطي المستحقون فوق حاجتهم بحيث يصرف الزائد على كفايتهم ، إليهم ، ويعول به عن هو أحوج إليهم ، وأحق به منهم ، لم يكن ذلك محموداً . (٣)

(١) سورة الفرقان ، آية رقم (٦٧)

(٢) القرطبي ، الجامع لأحكام القرآن ، ١٢ ، ص ٧٣ .

(٣) انظر : أحمد بن عبد الحليم بن تيمية ، قاعدة العقود والشروط ،

مطبوع باسم نظرية العقد ، (بيروت : دار المعرفة ، بدون

تاريخ) ، ص ١٨ ، ١٩ .

ب (الانفاق المذموم :

هو الانفاق الذى يوجب الاثم لصاحبه ، والعقوبة من الله سبحانه

وتعالى ، ومن صوره :

(١) الانفاق الاستهلاكي على المحرمات والمعاصي ، هو انفاق محرم وان قل

وقد فسر الامام مالك رحمه اضاعته المال فيما رواه المغيرة بن

شعبة رضى الله عنه ، من رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: (إن الله

مز وجل حرم عليكم مقوق الأمهات ، وواد البنات ، ومنعاً وهات .

وكره لكم ثلاثاً : قيل وقال ، وكثرة السؤال ، وإضاعة المال) (٢)

بالانفاق في المحرمات (٣) ، وهذا النوع من الانفاق هو المنهي عنه

بقوله تعالى : (وآت ذا القربى حقه والمسكين ولا تأخذ تبراً) (٤) .

— التقتير في الانفاق الاستهلاكي على الضروريات ، وهو مذکور

بقوله تعالى : (والذين إذا أنفقوا لم يسرفوا ولم يقتروا وكـان

بين ذلك قواماً) (٥) ، و التقتير كما ذكر الراغب الأصفهاني " يـكون

من جهة الكمية بأن ينفق الانسان دون ما يحمله حاله ، ويـكون

من جهة الكيفية بأن يمنع المال من حيث يجب ، وينفق حيث لا يجب " . (٦)

(١) انظر : ابن تيمية ، نظرية العقد ، ص ١٩٨٨ فم الراغب الأصفهاني ،

الذريعة إلى مكارم الشريعة ، ص ٢١٥ - ٢١٦ .

(٢) صحيح مسلم بشرح النووي ، ج ١٢ ، ص ١٢٠ .

(٣) انظر : الباجي ، المنتقى شرح الموطأ ، ج ٧ ، ص ٢١٥ .

(٤) سورة الإسراء ، آية رقم (٢٦) .

(٥) سورة الفرقان ، آية رقم (٦٧) .

(٦) الراغب الأصفهاني ، الذريعة إلى مكارم الشريعة ، ص ٢١٥ - ٢١٦ .

وفسره غيره بالامساك عن الانفاق في طاعة الله تعالى . (١)

فالتغير اذاً : احجام عن الإنفاق، وكفى اليد عن البذل .

— الاسراف والتبذير :

فسر بعض الفقهاء التبذير بالانفاق على المباحات راشدًا
على قدر الحاجات ، وتعريض المال للنفاذ . (٢)

وهذا النوع من الانفاق هو السفه المراد بالآية الكريمة
(ولاتوهنوا السفهاء أموالكم التي جعل الله لكم قياماً) (٣) ، يقول
ابن تيمية : " والسفيه الذي يستحق الحجر عليه بفعل هذا، أو هذا،
إما أن يبذل في المباحات قدرًا على المصلحة ، أو يبذل في
المعاصي وكلاهما تبذير " . (٤) ويقول ابن جزى : " السفه :
المبذر لماله ، إما لانفاق باتباعه لشهوته ، وإما لقلته
معرفته بمصالحه وإن كان صالحاً في دينه . . . والرشد هو الضابط
لماله ، ولا يشترط صلاحه في دينه " . (٥) ويقول الزمخشري : " السفهاء
المبذرون لأموالهم ، الذين ينفقونها فيما لا ينبغي ، ولا يدلهم
باصلاحها، وتثميرها، والتصرف فيها " . (٦)

-
- (١) انظر: القرطبي ، الجامع لأحكام القرآن ، ج ١٣ ، ص ٧٢ .
(٢) انظر : المصدر نفسه ، ج ١٠ ، ص ٢٤٧ ؛ ابن تيمية ،
نظرية العقد ، ص ١٨ ، ١٩ ؛ الجرجاني ، التعريفات ص ١٨ .
(٣) سورة النساء ، آية رقم (٥) .
(٤) ابن تيمية ، نظرية العقد ، ص ١٨ .
(٥) محمد بن احمد بن جزى ، قوانين الأحكام الشرعية ومسائل
الفروع الفقهية ، (بيروت : مكتبة أسامة بن زيد ، بدون
تاريخ) ، ص ٢١١ .
(٦) الزمخشري ، الكشاف ، ج ١ ، ص ٥٠٠ .

وتؤدي زيادة الاستثمار ، والادخار المحققين بنفس النسبة إلى زيادة الانتاج ، والعمالة ، والدخل القومي ، وتؤدي الزيادة المبدئية في حجم الاستثمار إلى زيادة مضاعفة في الدخل القومي بسبب مضاعفة الاستثمار ، لأن العوامل المحددة لمضاعف الاستثمار ، متماثلة مع العوامل المحددة للميل الحدي للاستهلاك،^(١) والميل الحدي للادخار^(٢) ، فمضاعف الاستثمار هو مقلوب الميل الحدي للادخار ، ويتأثر بالعوامل المحددة للميل الحدي للاستهلاك ، والادخار . واختلف دوافع الادخار عن دوافع الاستثمار ، فاختلاف المدخرين عن المستثمرين سبب في احتمال اختلاف الاستثمار والادخار المتوقعين .

وارتباط الادخار والاستثمار من طريق الدخل سبب في زيادة الدخل بزيادة الاستثمار المتوقع ، فزيادة في المدخرات بنسبة تعادل نسبة الزيادة في الاستثمار . أما زيادة الادخار المتوقع عن الاستثمار المتوقع فسبب في خفض الاستهلاك ، وتراكم المخزون لدى المشروعات ، وانخفاض حجم الانتاج ، والعمالة ، والدخول، والمدخرات .^(٣)

$$(١) \quad \frac{\text{التغير في الاستهلاك}}{\text{التغير في الدخل}} = \text{الميل الحدي للاستهلاك}$$

$$(٢) \quad \frac{\text{التغير في الادخار}}{\text{التغير في الدخل}} = \text{الميل الحدي للادخار}$$

(٣) انظر: أحمد حافظ الجعوي ، التحليل الاقتصادي الكلي ، (القاهرة : مكتبة عين شمس ، ١٩٧٤م) ، ص ٢٢ ، ٤٧ ، ٤٨ .

ثالثاً : الملكية العامة :

الملكية العامة هي ملكية الدولة بصفتها الممثل لجماعة المسلمين ومآمتهم ، والمسؤولة عن تحقيق مصالحهم ، فالمصلحة العامة تقتضي وجود شخصية اعتبارية لجماعة المسلمين ، والدولة في هذه الحالة ممثل لهذه الشخصية ، ونائب عن الجماعة في تحقيقها ، ويقوم بيت المال في هذا مقام الدولة ، يتبين هذا من حديث الفقهاء كالمأوردى عن الأموال المملوكة لبيت المال بقوله :

" وأما القسم الرابع فيما اختص ببيت المال من دخل وخارج ، فهو : أن كل مال استحقه المسلمون ولم يتعين مالكه منهم فهو حق من حقوق بيت المال (١) ، فإذا قبض صار بالقبض مضافاً إلى بيت المال سواء أدخل إلى خزنة ، أو لم يدخل ، لأن بيت المال عبارة عن الجهة ، لا المكان (٢) ، فقد أطلق المأوردى لفظ (بيت المال) على الجهة التي تختص بالمال العام ، وهو كل مال استحقه المسلمون ولم يتعين مالكه منهم .

في ضوء ما تقدم ، تعرف الملكية العامة بأنها : علاقة شرعية بين الدولة ، والمال العام ، تقتضي تصرف الدولة المطلق مصلحة في هذا المال ومنع تصرف غيرها فيه (٣) . وهذا التصرف هو حقيقة

-
- (١) ذكر ابن عابدين أن الأموال العامة ، أو الأموال المملوكة لبيت المال مستحقة لعمامة المسلمين استحقاقاً ، لا بطريق الملك ، انظر : حاشية ابن عابدين ، ج٤ ، ص ١٥٩ .
- (٢) على بن محمد بن حبيب المأوردى ، الأحكام السلطانية والولايات الدينية ، ط ٣ ، (القاهرة : مكتبة مصطفى الحلبي ، ١٩٧٣) ص ٢١٣ .

معنى الاختصاص الذى يقوم عليه الملك . وقيدت تلك العلاقة
بكونها شرعية لاخراج أي علاقة غير شرعية بين الدولة والمال العام .
وقيد التصرف المطلق للدولة في المال العام بأن يتم تحقيقاً
للمصلحة العامة ، لأن " تصرف الامام على الرعية منوط
بالمصلحة " (١) ، فالولاية أمناء ، ونواب ، ووكلاء عمن
الامة ، وليسوا ملاكاً ، فيجب أن يقسم المال العام ويوضح
حسب أوامر الشرع . (٢)

وهذا التصرف المطلق للدولة في هذه الافعال يمنع غيرها
من التصرف فيها دون انايه منها .

١ - أقسام المال العام :

المال العام أقسام ثلاثة : الفيء ، والغنائم ، والصدقات
وقد أشار ابن تيمية إلى ذلك بقوله : " الأموال السلطانية
التي أصلها في الكتاب والسنة ثلاثة أصناف : الغنيمة ، والصدقة ،
والفيء " (٣) ، وفيما يلي بيان كل منها :-

أ - الفيء :

هو " المال المأخوذ من الكفار من غير قتال " (٤) ، والأصل

(١) ابن نجيم ، الأشباه والنظائر ؛ ص ١٢٣ ، السيوطي ، الأشباه والنظائر ، ص ١٣٤ .

(٢) انظر : أحمد بن عبد الحليم بن تيمية نزهة السيامه الشرعية في اصلاح الراعي والرعية ، ط ٤ ، (القاهرة : دار الكتاب العربي ، ١٩٦٩م) ، ص ٣٠ ، ٣١ ، ٥٥ .

(٣) الفصل نفسه ، ص ٣٢ .

(٤) حاشية ابن عابدين ، ج ٤ ، ص ١٣٧ .

فيه قوله تعالى : ﴿ وَمَا آفَاءَ اللَّهِ عَلَى رَسُولِهِ مِنْهُمْ فَمَا أَوْجَفْتُمْ عَلَيْهِ مِنْ خَيْلٍ وَلَا رِكَابٍ ﴾ (١)

والفني من حقوق بيت المال ، لتوقف مصرفه على رأى الامام واجتهاده . يقول الماوردي : " فأما الفني فمن حقوق بيت المال ، لأن مصرفه متوقف على رأى الامام واجتهاده " . (٢)

ومن الأموال التي تعد فيثاً : أموال الطلح ، والجزية ، والخراج ، والعشور المأخوذة من تجار الحرب ، ومثلها أن يهرب المشركون خوفاً من المسلمين ويتركوا أموالهم ، أو يبيعون أحداهم ولاوارث له ، والأموال التي ليس لها مالك معين ، مثل : من مات من المسلمين ولاوارث له ، والغصب ، والودائع ، والعواري ، واللقطات ، وغير ذلك من الأموال التي تعذر معرفة أصحابها من المسلمين ، العقار والمنقول ، ومال الذي إذا مات ولاوارث له ، ومال المرتد إذا مات على ردة . (٣)

ب) الفنائم :

هي : " الأموال المأخوذة من الكفار بالقتال ذكرها الله سبحانه وتعالى في سورة الأنفال . وسماها أنفالاً ، لأنها زيادة على أموال المسلمين " (٤) . قال تعالى : ﴿ يَسْأَلُونَكَ

-
- (١) سورة الحشر ، آية رقم (٦) .
(٢) الماوردي ، الأحكام السلطانية ، ص ٢١٣ .
(٣) انظر : اليهودي ، كشف القناع ، ج ٣ ، ص ١٠٠ ؛ حاشية ابن عابدين ، ج ٢ ، ص ٣٣٨ القرطبي ، الجامع لأحكام القرآن ، ج ١٨ ، ص ١٤ .
(٤) ابن تيمية ، السياسة الشرعية ، ص ٣٢ .

عن الأنفال قل الأنفال لله والرسول * (١)

والغنائم قد تكون أسرى ، أو منقولات ، أو أراض ، ولكل منها حكمه الخاص به من حيث التقسيم ، وذلك كالتالي :

الأسرى :

الامام بالخيار في الأسرى قبل القسمة ، فله أن يقسم ، أو يفدي ، أو يمن باطلاق ، بحكم ما يرى أنه أصلح للمسلمين ، فإذا قسم فليس له الخيار ، لأن الجند يملكون ما قسم. (٢)

المنقولات :

المنقولات من حق الفاتحين ، تقسم عليهم ، فيملكونها بعد القسمة ، وليس قبلها. (٣)

الأراضي :

الامام بالخيار في الأرض المضمومة ، إن شاء ، جعلها غنيمة فخمس ، وقسم ، وإن شاء جعلها فيةً عاماً للمسلمين ، ولم يخمس ، ولم يقسم ، بحكم ما يرى أنه أصلح للمسلمين . وكلا الحكمين

(١) سورة الأنفال ، آية رقم (١)

(٢) انظر : الشربيني ، مغني المحتاج ، ج ٤ ، ص ٢٢٨ ؛ حاشية ابن عابدين ، ج ٤ ، ص ١٣٩ - ١٤١ ؛ ابن العربي ، أحكام القرآن ، ج ٢ ، ص ٨٦٢ .

(٣) انظر : الشربيني ، مغني المحتاج ، ص ٢٢٨ ، حاشية ابن عابدين ، ج ٤ ، ص ١٣٩ ، ١٤١ ؛ ابن العربي ، أحكام القرآن ، ج ٢ ، ص ٨٦٢ .

فيه قُدوة ، فقد تواترت الآثار في الأرض المفتوحة قهراً وغلبة
ببهذين الحكمين :

الأول منهما : حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم في خيبر ،
فقد جعلها غنيمة، فخمسها وقسمها .

وأما الحكم الآخر : فحكم عمر بن الخطاب رضي الله عنه في السواد
وغيره ، فقد جعلها فيئاً موقوفاً على المسلمين ماتناسلوا ، ولم
يخمسه . (١)

فإذا قُسمت الغنيمة ، قُسمت أخماساً ، توزع أربعة منها
على الفاضلين (٢) ويقسم الخمس الباقي إلى ثلاثة أقسام :
سهم النبي صلى الله عليه وسلم : وهو من حقوق بيت المقدس ،
لوقوف مصرفه على رأى الإمام واجتهاده ، ويصرف في المصالح
العامة . (٣)

سهم اليتامى ، والمساكين ، وابن السبيل : يكتسبون
بيت المال حافظاً له على جهاته ، فإن وجد مستحقوه دفعهم
إليهم ، وإن فقدوا أحرزهم . (٤)

سهم ذوي القربى : وهو مستحق لجماعتهم فيتمين مالكوه ، ولا يكون

- (١) انظر : أبو عبيد القاسم بن سلام ، الأموال ، ط ٢ ، (القاهرة :
مكتبة الكليات الأزهرية و دار الفكر ، ١٩٧٥) ، ص ٧٥ ، ٧٦ ؛
اليهودي ، كشف القناع ، ح ٣ ، ص ٩٤ ، ٩٥ ؛ حاشية
ابن عابدين ، ح ٤ ، ص ١٣٨ .
- (٢) انظر : ابن تيمية ، المياسة الشرعية ، ص ٣٣ .
- (٣) انظر : الماوردي ، الأحكام السلطانية ، ص ٢١٤ ؛ حاشية
ابن عابدين ، ح ٤ ، ص ١٤٩ ؛ اليهودي ، كشف القناع ،
ح ٣ ، ص ٨٤ .
- (٤) انظر : الماوردي ، الأحكام السلطانية ، ص ٢١٤ ؛ اليهودي ،
كشف القناع ، ح ٣ ، ص ٨٥ ؛ الشيرازي ، المهذب ، ح ٢ ، ص ٢٤٨ .

من حقوق بيت المال ، لخروجه عن رأى الامام واجتهاده . (١)

والأصل في هذا الخمس قوله تعالى: ﴿ واعلموا أنما غنمتم من شئ^(٢) فإن لله خمس^(٣)ه وللرسول ولذي القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل ﴾ .

ج - الصدقات :

قد يراد بهذا اللفظ صدقة التطوع ، وقد يراد به الزكاة المفروضة وهي المرادة هنا ، والأصل فيها قوله تعالى ﴿ إنما الصدقات للفقراء والمساكين والعاملين عليها والمؤلفة للوبهم ، وفي الرقاب ، والغارمين ، وفي سبيل الله ، وابن السبيل ، فريضة من الله والله عليم حكيم ﴾ . (٣)

والصدقات تدفع للأصناف الثمانية المذكورة في الآية الكريمة ، وبيت المال مكان لحفظها ، وتنظيم جمعها ، وتوزيعها ، وقد أشار القرطبي إلى ذلك بقوله :

" الأسوال التي للأئمة والولاة فيها مدخل ثلاثة أضرب ، أحدها : ما أخذ من المسلمين على طريق التطهير لهم كالصدقات ، والزكوات ، أما الصدقة لمصرفها الفقراء ، والمساكين ، والعاملون عليها ، حسب ما ذكره الله تعالى " . (٤) فبيت المال ليس إلا متول لعمليتي الجمع والتوزيع ، لأن مال الصدقة " إن قسمه صاحبه لم يقدّر على النظر في جميع الأصناف ، أما الامام فحق كل واحد من الخلق متعلق به من بيت المال وغيره ، فيبحث عن الناس ويمكنه تحصيلهم ، والنظر في أمرهم . (٥)

-
- (١) انظر الماوردي ، الأحكام السلطانية ، ص ٢١٤ البهوتي ، كشف القناع ، ح ٣ ، ص ٨٥ ؛ الشيرازي ، المهذب ، ح ٢ ، ص ٢٤٨ .
- (٢) سورة الأنفال ، آية رقم (٤١) .
- (٣) سورة التوبة ، آية رقم (٦٠) .
- (٤) القرطبي ، الجامع لأحكام القرآن ، ح ١٠١ ، ص ١٤ .
- (٥) ابن العربي ، أحكام القرآن ، ح ٢ ، ص ٩٦٠ .

٢ - مصارف الأموال العامة :-

الأصل في تصرف الدولة في الأموال هو المصلحة العامة، وأن يتم ذلك بالتصرف وقف التعاليم الشرعية . يقول ابن نجيم :
" إذا كان فعل الامام مبنياً على المصلحة فيما يتعلق بالأمور العامة لم ينفذ أمره شرعاً إلا إذا وافقه ، فإن خالفه لم ينفذ " (١)

ولاشك أن التصرف في الأموال العامة من أهم الأمور ، وأعظمها خطراً ، يقول ابن تيمية : " وليس لولاة الأمر أن يقسموها بحسب أهوائهم كما يقسم المالك ملكه ، فإنما هم أمناء ، ووكلاء ، ونواب ، وليسوا ملاكاً ، فيقسم بأمر الله تعالى ، ويوضع حيث أمر " (٢)

وتبرز الأمور السابقة من خلال تقديم المصالح الأكثر أهمية على غيرها من حيث أولوية الصرف ، مع مراعاة أن يكون مقدار الصرف في كل مصرف بحسب الحاجة ، من غير زيادة ولانقصان ، وهو ما يسمى في الوقت الحاضر (تخطيط الانفاق العام) (٣) أو (الاشراف على انفاق الأموال العامة) ، وقد بين ابن تيمية ذلك بقوله : " وأما المصارف فالواجب أن يبتدىء في القسمة بالأهم فالأهم من مصالح المسلمين كعطاء من يحصل للمسلمين به منفعة عامة " (٤) ويبيته الزيلعي بقوله : " ويجب على الامام أن يتقي الله تعالى ، ويصرف إلى كل مستحق قدر حاجته من غير زيادة ، فإن قصر في ذلك كان الله عليه حسيباً " (٥)

-
- (١) ابن نجيم ، الأشباه والنظائر ، ص ١٢٤ .
(٢) ابن تيمية ، السياسة الشرعية ، ص ٣٠ - ٣١ .
(٣) الانفاق العام يشمل : الانفاق على الاستهلاك والانفاق على الاستثمار
(٤) ابن نجيم ، الأشباه والنظائر ، ص ١٢٤ .
(٥) ابن تيمية ، السياسة الشرعية ، ص ٣٠ - ٣١ .

وتتمثل مصارف الأموال العامة اجمالاً في :

(أ) المرافقة العامة :

هي الأعيان التي تخصصها الدولة لمنفعة العامة ، دون أن يكون لأحد اختصاص بها ، مثل : ^(١) الطرق ، والجسور ، والمطارات والموانئ ، والبري ، والصرف ، والتعليم ، والصحة العامة ، والمساجد . ^(٢)

فما يتعلق بهذه الأعيان من حقوق إنما هو من قبيل حق الارتفاق أو الانتفاع ، بمعنى الالذ للشخص في أن يباشر الانتفاع هو بنفسه ، كالالذ في انتفاع الفرد بالطرق بالسير فيها ، فمن الالذ له بذلك امتنع في حقـه ^(٣) التصرف في هذه المنفعة انتفاع الملاك بأملالهم .

ويجوز للدولة التصرف في تلك المرافقة باستبدالها في مكان آخر في حال تعطلها، أو عدم كفايتها ، أو وجود مصلحة تحتم نقلها إلى مكان آخر، كالتوسع السكاني ، فضايط المصلحة هو المعيار في ذلك ، فقد ذكر ابن قدامة أنه إذا وجد مسجد انتقل أهل القرية عنه، وصار في موضع لا يصلح فيه ، أو ضاق بأهله، ولم تمكن توسعته في موضعه ، أو تشعب جميعه، فلم تكن عمارته ، ولا عمارة بعضه، إلا ببيع بعضه، جاز بيع بعضه، لتعمر بقيته ، وإن لم يمكن الانتفاع بشيء منه ببيع جميعه فإن عمر بن الخطاب رضي الله عنه كتب إلى سعد رضي الله عنه لما بلغه أنه قد نقب بيت المال الذي بالكوفة : " انقل المسجد الذي بالتمارين ، واجعل بيت المال في قبالة المسجد ، فإنه لن يزال في المسجد مطلى " ، وكان هذا بمشهد من الصحابة ولم يظهر خلافه ، فكان اجماعاً ^(٤) . ويمكن قياس بقية المرافقة العامة على ذلك

(١) انظر : محمد أبو زهرة ، الملكية ونظرية العقد ، ص ٧٨ .

(٢) انظر : البهوتي ، كشف القناع ، ج ٣ ، ص ١٠١ ؛ حاشية ابن عابدين ، ج ٢ ، ص ٣٢٨ ؛ ج ٤ ، ص ٢١٧ .

(٣) انظر : محمد أبو زهرة ، الملكية ونظرية العقد ، ص ٧٨ ؛ وانظر : ابن رجب ، القواعد ، ص ٢١٤ - ٢١٦ ؛ وانظر : علي الخفيف ، الملكية في الإسلام ، (القاهرة : المؤتمر الأول لمجمع البحوث الإسلامية بالأزهر ، ١٩٦٤) ، كتاب المؤتمر ، ص ١٠٩ .

(٤) عبدالله بن احمد بن قدامة ، المغني ، (الرياض : مكتبة الريساض الحديثة ، ١٩٨١) ، ج ٥ ، ص ٦٣٢ - ٦٣٣ .

قياساً أولياً، مادام الاستبدال يحقق الغرض من تلك المرافقة، ويستتبعه، وهو: الانتفاع على الدوام في عين أخرى، أو مكان آخر، فالجمود على العين، أو المكان، مع تعطلهما، أو تعذر الاستفادة منهما، لأي سبب من الأسباب، يضيع الغرض الذي من أجله أدخلت هذه الأعيان ضمن المرافقة العامة^(١).

(ب) الخدمات الاجتماعية :

هي المنافع التي خصتها الدولة لصالح فريق من الناس، لاحظت فيهم صفات وخصائص معينة، مثل : خدمات دور العجزة، والمسنين، والأرامل، والأيتام، ممن لا عائل لهم، وخدمات هيئات الضمان الاجتماعي، كالماوى، والطعام، والكساء، والعلاج، للفقراء، والمحتاجين، والمساعدات المالية النقدية، في حالة وجود بعض المستحقين المالية على الفقراء، كنديات القتل الخطأ، وشبه العمد، وتعويضات الإصابات وغيرها^(٢).

(ج) مشروعات الدفاع :

وهي المشروعات التي تكون الأمة في حاجة إليها لحمايتها، وحماية ممتلكاتها من أعدائها.

وقد ذكر الفقهاء أمثلة من مشروعات الدفاع التي تقوم بها الدولة، وتنطق عليها من الأموال العامة، منها: تجهيز الجيوش بمختلف المعدات العسكرية، إنشاء المدارس العسكرية، كذلك إنشاء المصانع الحربية، إنشاء القواعد العسكرية، ودفع رواتب الجنود والقائمين بالعمل فسي^(٣) المشروعات العسكرية المختلفة.

رابعاً : مساهمة الدولة في النشاط الاقتصادي :

الحرية الاقتصادية المقيدة بالتعاليم الشرعية أساس النشاط الاقتصادي للمشروع الخاص، وقد أباحت الشريعة الإسلامية تدخل الدولة في النشاط الخاص عند الضرورة لا غير، إلى جانب قيام الدولة بوظائفها الاقتصادية

(١) انظر : ابن قدامة ، المغني ، ج ٥ ، ص ٦٣٣ .

(٢) انظر : حاشية ابن عابدين ، ج ٢ ، ص ٣٣٨ ؛ الكاساني ، بدائع

الصنائع ، ج ٢ ، ص ٦٩ .

(٣) انظر : البهوتي ، كشاف القناع ، ج ٣ ، ص ١٠١ ؛ حاشية ابن عابدين ،

ج ٢ ، ص ٣٣٨ .

والاجتماعية المعتادة ، ويراعى فى هذا التدخل أن يكون محدوداً بقسـدر
الضرورة ، وضمن التعاليم الشرعية ، وأن يرتفع عند زوال الضـرورة
والقاعدة الشرعية فى ذلك : " تصرف الامام على الرعية منوط بالمصلحة " ^(١) .
وفعل الامام محكوم ومقيد بالمصلحة فيما يتعلق بالأمور العامة ، ولا ينفذ
أمره إلا إذا وافق الشرع ، فإن خالفه لم ينفذ ، ولهذا قال أبو يوسف :
" ليس للامام أن يخرج شيئاً من يد أحد ، إلا بحق ثابت معروف " ^(٢) .

والتدخل من قبل الدولة الاسلامية فى نشاط القطاع الخاص مباح ومشروع
فى عدد من المجالات والحالات منها :

١ - سوق الخدمات :

والمراد بالخدمات : المنافع التي يحتاجها الناس لسد حاجة أو اشباع
رغبة مباحة مثل: التعليم ، والصحة . أما سوق الخدمات : فهو المجال الذي
تتحدد فيه أسعار هذه الخدمات ، ويتم فيه الحصول على هذه الخدمات
من منتجاتها ، ويكون فيه الاتصال وثيقاً بين منتجي الخدمات ومستهلكيها
بشئى الوسائل ^(٣) .

وتتعدد صور التدخل فى سوق الخدمات ، فمنها : منع انشاء المؤسسات
التي تقدم خدمات محرمة شرعاً ، كتلك التي تتعامل بعقود محرمة مع الأفراد
ومع بعضها البعض كعقود الربا والغرر ، ومن تلك المؤسسات ، البنوك
التجارية الربوية ، وشركات التأمين التجاري ، وأماكن اللهو المحرم
كالقمار ، وقد أشار إلى ذلك ابن تيمية بقوله : " وينهى المحتسب عن
المنكرات ... ويدخل فى المنكرات ما نهى الله عنه ، ورسوله ، من العقود
المحرمة ، مثل: عقود الربا ، والميسر ، وكذلك المعاملات الربوية ، سواء
كانت ثنائية أو ثلاثية ، إذا كان المقصود بها جميعها أخذ دراهم بدراهم
أكثر منها ، إلى أجل " ^(٤) .

(١) ابن نجيم ، الأشباه والنظائر ، ص ١٢٣ .

(٢) المصدر نفسه ، ص ١٢٤ .

(٣) انظر : ص ١٤٥ من هذه الرسالة ، لمزيد من التفاصيل حول تعريف السوق .

(٤) تقي الدين أحمد بن عبدالحليم بن تيمية ، الحسبة ، ط (الكويت : دار

الارقم ، ١٩٨٣) ، ص ١٨ - ٢٠ .

٢ - سوق السلع :

والمراد بالسلع : الاتعيان التي يحتاج الناس اليها لسد حاجة ، أو اشباع رغبة مباحة مثل : السيارات ، والأجهزة الكهربائية ،
أما سوق السلع : فهو المجال الذي يتم فيه تحديد أسعار السلع ، ويتم فيه الانتقال المادي للسلع ، المصحوب في كثير من الأحيان بالانتقال المادي لها ، ويكون الاتصال فيه وثيقاً بين الأفراد بمختلف الوسائل .
وتتعدد صور تدخل الدولة في سوق السلع ، فمنها :

(أ) منع انتاج السلع المحرمة شرعاً كالخمر ، والخنزير ، ومنع انشاء المشروعات المنتجة لذلك ، وقد أشار إلى ذلك ابن القيم بقوله : " ويمنع المحتسب من صناعة المحرم على الاطلاق كآلات الملاهي ، والمسكرات " (١) .

(ب) وضع مواصفات ومعايير للسلع ، والمكاييل ، والموازين ، ومراقبة ذلك بصورة مستمرة ، ومعاينة المخالف لذلك ، وقد جرت الدول في الوقت الحاضر على انشاء هيئات خاصة بتنظيم المواصفات ، والمقاييس لمختلف السلع ، ومراقبة ذلك ، وقد بين الماوردي هذا بقوله : " ومما يتعلق بالمعاملات فحش المبيعات ، وتدليس الأثمان ، فينكره المحتسب ، ويمنع منه ، ويؤدب عليه بحسب الحال فيه ، ... ويجوز للمحتسب إذا استراب بموازين السوق ومكاييلها ، أن يختبرها ، ويعايرها ، ولو كان له على ما عايرها منها طابع معروف بين العامة ولا يتعاملون إلا به ، كان أحوط وأسلم " (٢) .

(١) محمد بن أبي بكر بن قيم الجوزية ، الطرق الحكمية في السياسة الشرعية (القاهرة : المؤسسة العربية للطباعة والنشر ، ١٩٦١ م) ، ص ٢٨١ .

(٢) الماوردي ، الأحكام السلطانية ، ص ٢٥٣ ، ٢٥٤ ، وانظر : يحيى بن عمر ، أحكام السوق ، (تونس : الشركة التونسية للتوزيع ، ١٩٧٥ م) ، ص ٣١ - ٣٢ ، ٣٥ ، ٣٩ .

٣ - مكافحة الاحتكار :

جاء الاسلام بتعاليم لمنع حدوث الاحتكار، وقد سبق ذكر بعض منها^(١)، وشرع وسائل لمحاربته عند وجوده، ومن وسائل مكافحة الاحتكار عند وجوده :

أ - منافسة الدولة للمحتكر:

ذكر ابن العربي "أن بعض الخلفاء ببغداد كان إذا زاد السعر (بسبب الاحتكار) يأمر بفتح المخازن ويبيع بأقل مما يبيع الناس، حتى يرجع الناس إلى ذلك السعر ثم يقول: تباع بأقل من ذلك حتى أرد السعر إلى أوله أو إلى القدر الذي يصح بالناس، ويفلسب المحتكرين والجالبية بهذا الفعل قسراً، فيدفع عن المسلمين ضرراً عظيماً". (٢)

هذا التصرف المتمثل في منافسة الدولة للمحتكر وسيلة لمحاربة الاحتكار حال وجوده، فعرض السلعة المحتكرة من قبل الدولة، بالقيمة السائدة قبل الاحتكار. يدفع المحتكر إلى خفض سعره ليتساوى مع السعر السائد في السوق قبل الاحتكار وربما أقل، كي يتمكن من بيع الكمية التي حبسها، وإلا انصرف عنه المشترون، وعانى من خسارة كبيرة.

(١) انظر : ص ٥٢-٥٤ من هذه الرسالة .

(٢) أبو بكر محمد بن عبد الله بن العربي، عارضة الأحرار شرح سنن الترمذي، (بيروت : دار الكتاب العربي، بيروت بدون تاريخ) ج ٦، ص ٢٣ .

ب - البيع على المحتكر :

للدولة الحق في انتزاع السلعة المحتبسة من المحتكر، وبيعها للناس بقيمة المثل، ويعطى المحتكر رأس ماله، وقد أشار الموصلي إلى ذلك بقوله: " وإذا رفع إلى القاضي حال المحتكر، يأمره ببيع ما فضل عن قوته وقوت عياله، فإن امتنع باع عليه" (١) وأشار إليه يحيى بن ممر بقوله في المحتكرين إذا احتكروا الطعام، وكان ذلك مضراً بالناس: " أرى أن يباع عليهم، فتكون لهم رؤوس أموالهم، والربح يؤخذ منهم، ويتصدق به أدباً لهم، وينهوا عن ذلك، فإن عادوا كان الضرب والطوافه والسجن لهم". (٢)

: والبيع على المحتكر واعطاؤه رأس ماله، والتصدق بالربح، وسيلة لمحاربة الاحتكار حال وجوده، فإن لم يرتدع بذلك، فلولي الأمر استخدام الضرب والتشهير والسجن لردع المحتكر.

ج - التسعير:

التسعير على المحتكر بمعنى " اكراهه على ما يجب عليه من المعاوضة بثمان المثل، ومنعه مما يحرم عليه من أخذ الزيادة على عوض المثل جائز، لأنه الزام بالعدل الذي ألزمه الله به" (٣)

" فكما أنه لايجوز الاكراه على البيع بغير حق، يجوز الاكراه عليه بحق". (٤) وقد ثبت أن النبي صلى الله عليه وسلم منع من

-
- (١) عبد الله بن محمود الموصلي، الاختيار لتعليل المختار، ط٣، (بيروت: دار المعرفة ١٩٧٥)، ج٤، ص ١٦١، وانظر: ابن القيم، الطرق الحكمية، ص ٣٠٤، ٣٠٨.
- (٢) يحيى بن عمر، أحكام السوق، ص ١١٣.
- (٣) ابن تيمية، الحسبة، ص ٢٤؛ وانظر لحاشية ابن عابدين، ج٦، ص ٤٠٠.
- (٤) ابن تيمية، الحسبة، ص ٢٥.

الزيادة على قيمة المثل في عتق الحصة من العبد المشترك ، فعلى عبد الله بن عمر رضي الله عنهما ، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: (من أعتق شركاً له في عبد ، وكان له ما يبلغ ثمن العبد ، قوم العبد قيمة مدل ، فأعطى شركاءه حصصهم وعتق عليه ، وإلا فقد عتق عليه ما عتق) (١) فهذا الحديث "أصل في أن من وجبت عليه المعاوضة أجبر على أن يعاوض بثمن المثل ، لا بما يزيد عن الثمن . " (٢)

" وهذا الذي أمر به النبي صلى الله عليه وسلم من تقويم الجميع قيمة المثل ، هو حقيقة التسعير " . (٣)

" فإذا كان الشارع يوجب اخراج الشيء عن ملك مالكه بعوض المثل لمصلحة تكميل العتق- ، ولم يمكن المالك من المطالبة بالزيادة على القيمة ، فكيف إذا كانت الحاجة بالناس إلى التملك أعظم ، وهم إليها أضرب ، مثل حاجة المفطر إلى الطعام ، والشراب ، واللباس وغيره . فإن حاجة المسلمين إلى الطعام والشراب ، واللباس ، وغير ذلك ، مصلحة عامة ، وليس الحق فيها لواحد بعينه ، فتقدير الثمن فيها بثمن المثل على من وجب عليه البيع أولى من تقديره لتكميل الحرية " . (٤)

-
- (١) ابن حجر ، فتح الباري ، ج ٥ ، ص ١١٤ .
 (٢) ابن القيم ، الطرق الحكمية ، ص ٣٠٤ . وقد استدل بهذا الحديث على جواز البيع على المحتكر ، قال ابن القيم : " ما هذا الحديث أصلاً في جواز اخراج الشيء من ملك صاحبه قهراً بثمنه للمصلحة الراجحة " ابن القيم ، الطرق الحكمية ، ص ٣٠٤ . انظر : ص ٧٢ من هذه الرسالة .
 (٣) ابن تيمية ، الحسبة ، ص ٤٢ ، وانظر : ص ١٦٦ ، من هذه الرسالة .
 (٤) ابن القيم ، الطرق الحكمية ، ص ٣٠٤ ، ٣٠٧ .

٤- تفويض وتوجيه الدولة للقطاع الخاص :

يجوز أن تعهد الدولة إلى المشروعات الخاصة بالقيام بالوظائف الاقتصادية والاجتماعية التي تعد من مسؤولياتها عند عدم قدرة تجهزتها عن القيام بها، أو لأي سبب آخر يمنعها من القيام بها . وقد أشار الرملي إلى هذا بقوله : " ومما يندفع به ضرر المسلمين في أسرارهم ، وعمارة نحو سور البلد ، وكفاية القائمين بحفظها ، فمؤونة ذلك على بيت المال ، ثم على القادرين المذكورين ، ولو تعذر استيعابهم خص به الرأب . من شاء منهم " (١) . وبقوله : " ودفع ضرر المعصوم من المسلمين على القادرين . وهم من عنده زيادة على كفاية لهم وللمؤمنهم - ككسوة عار ، واطعام جائع ، وإذا لزم يندفع ذلك الضرر بركة وسهم المصالح من بيت المال ، لعدم شيء فيه ، أو لمنع تولية ولو ظلماً " (٢) . ويقول الموصلي : " كرى الأنهار العظام على بيت المال لأن منفعتها للعامة فيكون من مالهم ، فإن لم يكن فببيت المال شيء أجبر الناس على كربه إذا احتاج إلى الكرى أحياءاً لحق العامة ، ودفعاً للضرر عنهم ، لكن يخرج الامام من يستطيع العمل ، ويجعل مؤونتهم على الميسير الذين يطيقونه " (٣) . فإذا عهدت الدولة إلى المشروعات الخاصة بالقيام بوظائفها الاقتصادية والاجتماعية ، كان لها حق الرقابة والاشراف على تنفيذ تلك الوظائف وفق مواصفات معينة تحقق المصلحة المتوخاة منها .

كما يجوز للدولة أن توجه المشروعات الخاصة للقيام بمسـا

(١) الرملي ، نهاية المحتاج ، ج ٨ ، ص ٥٥ .

(٢) المصدر نفسه ، ج ٨ ، ص ٤٩ .

(٣) الموصلي ، عبدالله بن محمود ، الاختيار لتعليل المختار ،

يحتاجه الناس من مشروعات اقتصادية واجتماعية مختلفة ، بايجساد الحوافز التي ترغب أصحاب المشروعات في انتاج تلك الاحتياجات اختصاراً^(١) روى يحيى بن آدم عن عمر بن عبدالعزيز رحمه الله ، أنه كتب إلى بعض ولاته " انظر ما قبلكم من أرض الصافية فأعطوها بالمزارعة بالنصف ، وما لم تزرع فأعطوها بالثلث ، فإن لم تزرع فأعطوها حتى تبلغ العشر ، فإن لم يزرعها أحد ، فامنحها " .^(٢)

ومن الوسائل التي تتخذها الدولة لتشجيع أصحاب المشروعات الخاصة تحديد نسبة مقبولة من الربح بالنسبة للمنتجين ، وليس فيها اضرار بالناس ، حتى يقبل المنتجون على ذلك التوسع من الانتاج . وقد بين ابن حبيب ذلك بقوله : " ينبغي للامام أن يجمع وجوه أهل سوق ذلك الشيء ، ويحضر غيرهم استظهاراً على صدقهم ، فيسألهم كيف يشترون وكيف يبيعون ، فينازلهم إلى ما فيه لهم وللعمامة سداد حتى يرضوا به ، ولا يجبرهم على التسعير ولكن عن رضا ، ووجه هذا : أنه يتوصل به إلى معرفة مصالح البائعين والمشتريين ، ويجعل للبائعين في ذلك ما يقوم بهم ، ولا يكون فيهم اجحاف بالناس ، وإذا سهر عليهم من غير رضا بما لا ربح لهم فيه أدى ذلك إلى فساد الاسعار ، واخفاء الاقوات ، واتلاف أموال الناس " .^(٣) فإذا لم تنف هذه الوسائل بالقيام بالمطلوب ، كان للدولة اجبار المشروعات على انتاج ما يحتاج إليه الناس من سلع وخدمات مختلفة ، واجبارهم على بيع انتاجهم بقيمة المثل .^(٤)

(١) بعد هذا الأمر توجيهها للمشروع الخاص لتحقيق التنمية الاقتصادية للمجتمع ،

(٢) انظر ص ٢٨١ من هذه الرسالة .
(٣) يحيى بن آدم القرشي ، الخراج ، (بيروت: دار المعرفة ، بسندون تاريخ) ، ص ٦٣ .

(٤) الباجي ، المشتقى ، ج ٥ ، ص ١٩ .

(٤) انظر : ص ١٦٦ من هذه الرسالة ، لمزيد من التفاصيل حول هذه المسألة .

ومن صور تدخل الدولة أيضا في مجال تفويض وتوجيه القطاع الخاص : تخصيص مناطق صناعية بعيدة عن التجمعات السكانية ، تتجمع فيها المشروعات ، واجبارها على اتخاذ الوسائل الكفيلة بسلامة العاملين فيها ، والسكان القريبين منها ، وإزالة المشروعات الموجودة في مناطق سكنية يتضرر فيها الناس بتلك المشروعات ، وتغريمها قيمة الضرر الحاصل ، فقد ذكر أبو يوسف أن " الغروب ^(١) التي تتخذ في دجلة في ممر السفن ، وفيها نفع وضرر ، ان كانت تضر بالدفن التي تمر في دجلة نحييت ، ولم يترك أصحابها واعادتها الى ذلك الموضع ، وان لم يكن فيها ضرر تركت على حالها . فقيل لأبي يوسف : فيها من الضرر أن السفن ربما حملها الماء عليها فانكسرت ، قال أبو يوسف : ماتكسر عليها من السفن فصاحب الغربة صا من لذلك ، ولا يترك الامام شيئا من ذلك الا أمر به فهدم ونحى ، فان في ذلك ضررا عظيما فالغرات ودجلة انما هما بمنزلة طريق المسلمين ليس لأحد أن يحدث فيه شيئا ، فمن أحدث شيئا فعطب عايطب ضمن " ^(٢) كما قال بعض الفقهاء : " يضمن من جعل داره بين الناس معملا نشادر وشمه أطفال فماتوا بسبب ذلك ، لمخالفته العادة ^(٣) . فاذا وجدت مشروعات في أماكن يتضرر منها الناس أزيلت من موضعها وان كانت مباحة أصلا ، ونقلست الى مكان آخر لاتضر فيه الناس ، وغرمت قيمة الضرر الحاصل بالناس اذا وجدت في أماكن غير مناسبة ، كذلك اذا لم تتوافر الوسائل الكفيلة بتحقيق سلامة العاملين فيها ، والمقيمين حولها .

وفي نهاية المحتاج : " ويتصرف كل واحد من الملاك في ملكه على العادة في التصرف ، فان تعدى في تصرفه عن العادة ضمن ماتولد منه قطعا أو ظنا قويا ، ويجوز للشخص أن يجعل داره المحفوفه بمساكن حماما وطاحونا ومدبغة وفرننا واصطبللا وحانوته في البرازين حانوت حداد وقصار ونحو ذلك اذا احتاط واحكم الجدران احكاما لائقا بمقصده لتصرفه في خالص ملكه . واختار جمع المنع من كل مؤذ لم يعتد ، واختار الروباني أنه لا يمنع الا أن ظهر منه قصد التفتت والفساد " ^(٤) ويمكن الاستئناس بهذا عند منح التصاريح لاقامة المشروعات ووضع عدد من الشروط والمواصفات والتنظيمات التي تحقق السلامة العامة في الخارج .

(١) الغروب : جمع غربة ، سفينة تستخدم لطحن الحبوب .

(٢) أبو يوسف يعقوب بن ابراهيم ، الخراج ، ط ٥ ، القاهرة : المكتبة السلفية ، ١٣٩٦ هـ)

ص ١٠١ .

(٣) الرملی ، نهاية المحتاج ، ج ٥ ، ص ٣٣٧ .

(٤) الرملی ، المصدر نفسه ، في نفس الموضع .

المبحث الثاني :

مقومات نظام السوق الحر :

نظام السوق الحر : نظام سياسي ، واجتماعي ، واقتصادي في آن واحد ، يعتمد في الناحية الاقتصادية منه على سيادة حرية النشاط الاقتصادي الخاص ، وتتخذ فيه القرارات المتعلقة بتخصيص الموارد الانتاجية من قبل المنتجين ، والمستهلكين الأفراد بشكل كبير. (١)

ولنظام السوق الحر مقومات نظرية عدة ، توضح ماهيته ، وطريقه عمله ، ومعظم هذه المقومات لم يتحقق إلا جزئياً فمعظم الأحوال حيث يتوقف ذلك على حالات المجتمع المختلفة المطبقة لهذا النظام من سياسية ، واجتماعية واقتصادية ، وعلى اختلاف الأزمنة ، والأمكنة ، وإلى غير ذلك من العوامل . ويمكن حصر أهم الأسس التي يقوم عليها نظام السوق الحر في :

(١) الحرية الاقتصادية المطلقة :

يرى أنصار نظام السوق الحر أن الأفراد ينبغي أن يكونوا أحراراً في الامتلاك المطلق لعناصر الانتاج ، والتصرف المطلق فيها ، وفي اختيار نوع النشاط الذي يناسبهم ، ويوجهون إليه جهودهم ، وأموالهم ، انطلاقاً من المصلحة الخاصة للفرد ، وضماناً للمصلحة العامة في نفس الوقت ، نظراً لترابط المصلحتين الخاصة والعامة

(1) See : R.G.Lipsy & P.O.Steiner, Economics, 6th Ed, (N.Y: Harper & Row, 1981), P. 48 .

بفكرة القانون الطبيعي ، القاضي بعدم التدخل في شؤون الأفراد تحت شعار (دعه يعمل، دعه يمر ، فالعالم يسير من تلقاء ذات نفسه) ، ومن ثم ساد الاعتماد بأن المحافظة على هذا القانون ، وعدم التدخل فيه يؤدي حتماً إلى تحقيق الأهداف الاقتصادية . (١)

والطبيعيون في فرنسا هم أصحاب فكرة القانون الطبيعي،
تم جاء التقليديون في إنجلترا بعد ذلك ، فدافعوا عن فكرة الحرية
الاقتصادية بقوة ، وبمنطق أشد تماسكاً من الطبيعيين ، فقد فسر
آدم سميث " السلوك الانساني على ضوء ثلاث مجموعات من
الدوافع هي :

- (١) حب النفس ، والعطف على الآخرين .
(ب) الرغبة في الحرية ، وحب التملك .
(ج) عادة العمل ، والميل للمبادلة .

وذكر أن هذه الدوافع يوزان بعضها بعضاً ، وتؤيد بعضها
في مجموعها ، وجود وضع اجتماعي يسوده تناسق طبيعي بين
الأفراد ، بحيث لو ترك كل فرد ليسعى وراء مصالحه الخاصة ، فإنه
يحقق الصالح العام ، دون أن يدري . (٢)

وهذه الفلسفة ، فلسفة " اليد الخفية " ، هي التي اعتمد عليها سميت في دفاعه عن نظام السوق الحر ، وفي ذلك يقول :
" حين يوجه فرد الصناعة بحيث يتحقق لمنتجها أكبر قيمة ممكنة ، فإنه لا يستهدف، إلا الكسب الذي يعود عليه ، وهو في هذه كـمـا

(1) See: Adam Smith, An Inquiry into the Nature and Causes of the Wealth of Nations, (London: Oxford University press, 1979), P. 152, 687, 688 .

وانظر : عبد الرحمن يسري أحمد ، تطور الفكر الاقتصادي الاسكندرية : دار الجامعات المصرية ، ١٩٨٣م ص ٦١ ، ٧٦ ، ٨٠ .

في كثير غيرها ، إنما تقوده يد خفية إلى تحقيق غاية ليست جزءاً من أهدافه ، وحين يعمل على انماء مملحته فإنه غالباً ما ينمي مصالح المجتمع بصورة أكثر فعالية مما لو اعتزم ذلك " (١) ويؤكد في مناسبة أخرى أن نظام الحرية الواضح والبسيط يستطيع اثبات وجوده ذاتياً ، دون أدنى تدخل من أحد.

وقد تمسك المدافعون عن النشاط الخاص بهذه الشعارات منذ دافع " سميث " عنها في عام ١٧٧٦ وحتى الآن ، ومن هنا كان الاعتماد على النشاط الخاص وعلى الربح كحافز للانتاج من أبرز مظاهر هذا النظام . (٢)

(٢) حياد الدولة في النشاط الاقتصادي :

يتوقف الدور الذي تلعبه الدولة في النشاط الاقتصادي لمجتمع ما على النظام الاقتصادي السائد فيه ، وقد اقتصر دور الدولة في نظام السوق الحر على ثلاث وظائف هي : إقامة العدل ، والدفاع ، وإنشاء مشروعات رأس المال الاجتماعي ، فسميت الدولة في ذلك الوقت " الدولة الحارسية " ، وارتكز عدم التدخل

--- 11 : See: A, Smith, The Wealth of Nations, P.456 ; وانظر:

جورج سول، المذاهب الاقتصادية الكبرى، ترجمة راشد البراوي ، ط ٤ ، (القاهرة : مكتبة النهضة المصرية ، ١٩٦٥ م) ص ٦٦ .
(2) See: A. Smith, The Wealth of Nations, P.454, 630 ; وانظر:

جورج سول، المذاهب الاقتصادية الكبرى ، ص ٦٦ عبد الرحمن يسري ، تطور الفكر الاقتصادي ، ص ٧٦ ، ٧٨ .

في النشاط الاقتصادي على مقومات المذهب الحر ، الذي يؤمن بمزايا الحرية الفردية المطلقة ، والتي يمكن أن تؤدي إلى تحقيق المصلحة العامة . وقد أيد المدافعون عن فكرة الدولة الحارسة من المدرسة التقليدية فكرتهم بالتأكيد على تلقائية التشغيل الكامل والتوظيف الأمثل للموارد الانتاجية المتاحة ، ومن ثم تحقيق أقصى ناتج ممكن ، وأقصى درجة ممكنة من الرفاه بالنسبة للأفراد ، دون أدنى تدخل من الدولة . (١)

(٣) سيادة ظروف المنافسة الكاملة :

المنافسة الكاملة هي الطابع المميز للنشاط الاقتصادي في نظام السوق الحر كما هو مفترض . ومن أهم مقومات المنافسة الكاملة :

- أ (كثرة البائعين والمشتريين .
- ب (حرية الدخول إلى السوق ، والخروج منه .
- ج (تجانس وحدات السلعة الواحدة تجانساً مطلقاً . (٢)

والمنافسة الكاملة سبب في تمتع المشروعات بأقصى كفاءة ممكنة ، ويتمثل ذلك في انتاج سلع معينة بأقل تكلفة ممكنة ، لتحقيق أقصى رفاه ممكن للمستهلكين ، وبسبب عادي لكل المنتجين . ولكل سلعة متجانسة ، ولكل عنصر انتاجي متجانس ثمن واحد في ظل المنافسة الكاملة ، يتحدد تلقائياً عن طريق جهاز الثمن بتفاعله القوى الحرة للعرض والطلب الكليين في السوق . فنقص عرض سلعة

(١) انظر سعيد النجار ، تاريخ الفكر الاقتصادي ، (بيروت: دار

النهضة العربية ، ١٩٧٣) ، ص ١٢٧ .

(٢) سيأتي الحديث مفصلاً إن شاء الله عن المنافسة الكاملة ، انظر :

ص ١٧٤-١٧٣ من هذه الرسالة .

معينة عن الطلب عليها (مع ثبات العوامل الأخرى) سبب في ارتفاع ثمنها ، والعكس صحيح ، وارتفاع ثمن السلعة دافع لزيادة إنتاجها لكونها أكثر ربحية من سواها من السلع ، وسبب انخفاض الطلب عليها إذا وجدت بدائل أخرى .

والزيادة في العرض ، والنقص في الطلب يؤديان معاً إلى تحقق وضع التوازن . وبالمثل فإن ارتفاع ثمن عنصر انتاجي معين يمكن أن يتسبب في انخفاض الطلب على ذلك العنصر إذا وجدت بدائل أخرى . وزيادة العرض ، وانخفاض الطلب يؤديان معاً إلى عودة الثمن إلى وضع التوازن ، فليس أمام المنصر الانتاجي في ظل المنافسة الكاملة إلا قبول ثمن التوازن مقابل خدماته ، وإلا فـالـبطلان على ثمن التوازن المنخفض .

المبحث الثالث :

مقومات النظام الاشتراكي :

(١) مبادئ النظام الاشتراكي :

النظام الاشتراكي قائم على اتباع مبادئ "ماركس" و "لينين" وهي مبادئ ذات فلسفة اقتصادية واجتماعية ، وأخلاقية ، وسياسية معينة ، تهدف إلى تحقيق العدالة الاجتماعية على حد تعبير أنصار هذا النظام. (١)

ومن أهم هذه المبادئ :

(أ) تركيز القوة في يد الحزب الشيوعي الذي يمثل طبقة العمال :-
إن اعتماد نظام الحكم في النظام الاشتراكي على مبدأ الحزب الواحد يتضمن معان اقتصادية مهمة ، كت تحقيق الترابط بين السياسات الاقتصادية المختلفة ، وتحقيق الاندماج بين الأهداف الاقتصادية وغير الاقتصادية من خلال النشاط الاجمالي للمؤسسات الحكومية. (٢)

(ب) الملكية العامة لمصادر الثروة:
يملك المجتمع في ظل النظام الاشتراكي الجزء الأكبر من رأس المال ، والموارد الطبيعية بما فيها الأرض ، والصناعات الانتاجية ؛ والبنوك ؛ والموارد المالية ؛ والتجارتين الداخلية والخارجية ، وإذا نظرنا إلى الدول الأوروبية الاشتراكية الشمان كوحدة واحدة ، فإنه يلاحظ

(1) See: J. Wilczynski, The Economics of Socialism, 4th Ed, (London; George Allen & Unwin, 1982), P.2.

(2) See: The Same Source, P.3.

أن نحواً من ٩٢٪ من الأراضي الزراعية في السبعينيات كانت خاضعة للملكية العامة (ملكية الدولة ، والمؤسسات التعاونية) ، وأن نحواً من ٩٥٪ من الدخل القومي تحقق عن طريق القطاع العام. (١)

(ج) التخطيط الاقتصادي المركزي :

التخطيط الاقتصادي في النظام الاشتراكي بديل عن آلية السوق فـي نظام السوق الحر، الى حد كبير، وتقوم بـتوزيع الدخل القومي بهيئة مركزية، تخضع العمليات الاقتصادية لأهداف اجتماعية كلية، يتم تجزئتها الى أهداف جزئية بواسطة الحزب الشيوعي (٢)

(د) توزيع الدخل القومي طبقاً للعمل :

لايعترف النظام الاشتراكي بملكية الدخول (الربح ، الربح، الفائدة)، ويعترف بالدخل المكتسب بواسطة العمل الذي يمارسه الفرد ، كمصدر وحيد للدخل، لأن العمل هو المصدر الوحيد للعملية الانتاجية، ويتوقف الدخل في حجمه على كمية ، وتنوعية العمل الذي يمارسه الفرد. (٣)

(٢) دور القطاع الخاص في النظام الاشتراكي :

للقطاع الخاص دور ضئيل للغاية في الاقتصاديات الاشتراكية، فقد حقق في السبعينيات نحو (٥٪) فقط من الناتج القومي الكلي في الدول الاشتراكية بصفة عامة ، وإن اختلفت أهميته من دولة

(1) See: J.Wilczynski, The Economics of Socialism, P.3,42,116 .

(2) See: The Same Source, P.3 .

(3) See: The Same Source, P.3,219 .

لأخرى في تلك الفترة .

وقد بلغت مساهمة القطاع الخاص في الدخل القومي في تلك الفترة (٢٥٪) في كل من : بولندا ، ويوغسلافيا ، في حين انخفضت هذه النسبة إلى (١٠٪) في بلغارية (٦٪) في ألمانيا الشرقية ، (٥٪) في كل من : تشيكوسلوفاكيا ، ورومانيا (٤٪) في الاتحاد السوفيتي ، وبلغت أدنى حد لها وهو (٣٪) في المجر. (١)

وينحصر نشاط القطاع الخاص غالباً في : الحرف البسيطة (٢) وتجارة التجزئة (٣) ومحطات الخدمات (٤) ، بالإضافة إلى المزارع الصغيرة الخاصة الموجودة في جميع الدول الأوروبية الاشتراكية ، فيما عدا الاتحاد السوفيتي (٥) ، وعلى هذه المشروعات الخاصة أن تحصل على مواردها الأولية بطرقها الخاصة ، فليس هناك التزام من قبل الدولة تجاهها بتوفير ما تحتاجه من مواد أولية مختلفة. (٦) وتدل الإحصاءات على وجود زيادة مضطردة في الدخل المكتسب

(1) See: J.Wilczynski, The Economics of Socialism, P.49 .

(٢) مثل: النجارة: وصناعة الأقفال، وصناعة الأحذية، والحياسة،

والنسيج ، وغسل الثياب .

(٣) مثل : المحلات الاستهلاكية التي تباع المواد الغذائية، والأزياء

وتوجد هذه المحلات في جميع الدول الاشتراكية فيما عدا

الاتحاد السوفيتي .

(٤) مثل : محطات البنزين ، وورش الصيانة .

(٥) بلغت نسبة الأراض الزراعية الخاضعة للقطاع العام في السبعينيات

نحواً من (١٠٠٪) في كل من: الاتحاد السوفيتي، ومنغوليا وبلغاريا،

(٩٧٪) في المجر (٩٥٪) في كل من ألمانيا الشرقية وتشيكوسلوفاكيا،

(٩١٪) في رومانيا (٢٥٪) (٢٥٪) في كل من: بولندا ويوغسلافيا .

(6) See: Wilczynski The Economics of Socialism,
P.49,50,116 .

من قبل الحرفيين العاملين في القطاع الخاص تصل إلى حوالي ٩٠٪ عن دخل العاملين في مشروعات مماثلة مملوكة للقطاع العام . وفي المقابل، فإن المشروعات الخاصة موزعة لضرائب مرتفعة ، فهناك مثلاً ضرائب مباشرة مفروضة على الفلاحين الذين يبيعون إنتاج مزارعهم الخاصة ، إلى المستهلكين مباشرة ، وكذلك الحال بالنسبة لأصحاب المطاعم ، والمنازل ، والشاحنات والمواشي ، وموئجري المنازل والمعدات ، إلا أن هذه الضرائب المباشرة لا تمثل إلا نسبة بسيطة من الميزانية العامة في الدول الاشتراكية، إذ تقدر بنحو (١٠٪) من الميزانية العامة في حين تبلغ نسبة الضرائب المباشرة حوالي (٣٠٪) من الميزانية العامة للدول التي تطبق نظام السوق الحرة قد تبلغ هذه النسبة حوالي (٧٠٪) في حالة إضافة الضرائب غير المباشرة .

ويرجع سبب انخفاض نسبة الضرائب المباشرة في الدول الاشتراكية إلى ضالة الملكية الخاصة لمصادر الثروة .

وتتألف الضرائب المباشرة في الدول الاشتراكية من
يقتطع من أرباح المشروعات ، والتي تعدا قطعاً من فائض الانتاج الذي يخص الدولة على أية حال ، ومن المدفوعات التحويلية التي تمثل الفرق بين أسعار الجملة وأسعار بيع التجزئة ، مستثنى منها أرباح أو احتياطات بائعي الجملة والتجزئة في المشروعات التجارية ، ويخص عائد المدفوعات التحويلية عادة للسلع والخدمات الاستهلاكية العامة مثل : السيرك والمسرح .

وتتألف أيضاً من ضرائب الدخل المفروضة على المشروعات الخاصة والتعاونية (بما فيها المزارع) والأفراد ، وهي ضرائب تصاعدية تعتمد على نوع وحجم الدخل ، وموضوعة لمنع تراكم رأس المال الناتج عن أرباح المشروعات الخاصة ، ولمنع

الشراء الخاص. (١)

وتتمتع المشروعات الخاصة بإمكانها استئجار العمال، وخصوصاً في كل من : بولندا ، ويوغسلافيا ، فعلى سبيل المثال ؛ بلغ عدد العمال المستأجرين من قبل القطاع الخاص في بولندا حوالي مائة وخمسة وتسعين ألف عامل ، يمثلون نسبة (٢١٪) من مجموع القوى العاملة ، وذلك في سنة ١٩٧٩ م ، إلا أن الدخل الذي يحصل عليه هؤلاء العمال عرضة للضرائب الباهظة كما أن على أصحاب المشروعات أن يعملوا إلى جانب العمال. (٢)

كما تتمتع المشروعات الخاصة في الوقت الحاضر بحقوق الاعلان عن منتجاتها في وسائل الاعلام المختلفة كالصحف اليومية ، والمجلات المتخصصة ، والراديو ، والتلفزيون ، حتى الموجــــــــــــــــود منها في الدول الأخرى ، شريطة أن تكون تلك الاعلانات تثقيفية أكثر منها اقتصائية. مواءمته في الطلب ، بالإضافة إلى حقها في المشاركة في المعارض التجارية العالمية . وبحوث التسويق والاعــــــــــــــــلان في الدول الاشتراكية غير خاضعة لقوى السوق كما هو الحال في نظام السوق الحــــــــــــــــر ، وإنما تخضع لخطط وروابط مــــــــــــــــركزية أساسية متسقة مع بعضها البعض ، بهدف تحقيق أقصى منفعة اجتماعية ممكنة ، وليس أقصى منفعة خاصة على حد تعبير أنصار هذا النظام ، فيفترض استخدام تلك البحوث بمشابة أجهــــــــــــــــزة لترشيد وتوجيه المستهلك ، وتشجيع توازن السوق الذي يتلاءم مع

(1) See: J.Wilczynski, The Economics of Socialism, P.155-158 .

(2) See: The same Source, P.101,158 .

الأهداف الاجتماعية للإنتاج ، كما هو مفترض

ومن حق المشروعات الخاصة أيضاً رفض بيع القطاع العام
أو القطاعات الخاصة الأخرى التي لا تتوافر فيها الصفات المنصوص عليها
في العقد ، وتطبيق نظام جزائي متطور ضد المشروعات الأخرى، مثل:
شركات النقل المخلّة بالعقود بالتأخير ، والاهمال مثلاً. (١)

ونتيجة للإمكانات المتزايدة للتمويل الذاتي لدى المشروعات
الخاصة ، تمكنت هذه المشروعات من اتخاذ قرارات مستقلة بالاستجابة
للطلب الجاري والمتوقع، ولكن في حدود معينة. (٢)

أما بالنسبة للربح وأهميته في النظام الاشتراكي ، فإن
الربح لا يملك ملكية خاصة للأفراد ، لأن الأرباح من الناحيتين النظرية
والعملية لا تتحقق للأفراد بصفاتهم الشخصية (إلا في نطاق ضيق فـي
القطاع الخاص إن وجد) ، فهي لا تتحقق إلا في المشروعات العامة فقط ،
ويؤول جزء منها إلى الدولة ، في حين يوزع جزء ضئيل منها
بين العاملين في المشروعات العامة المحققة لتلك الأرباح على صورة
حوافز ، فيشكل الربح بهذا الوصف عنصراً أساسياً من الأجور
الكلية للعاملين ، فلا تؤدي الأرباح بذلك إلى وجود تفاوت طبقي
في المجتمع، على العكس مما هو حاصل في نظام السوق الحر ، وهذا حسب
رأي أنصار هذا النظام. (٣)

٣ - تطور النظام الاشتراكي :-

أدخلت تعديلات على المبادئ الأساسية الأولية للنظام

(1) See: Wilczynski, The Economics of Socialism,
P.172-174 .

(2) See: The Same Source, P.170 .

(3) See: The Same Source, P.38 .

الاشتراكي في العصر الحاضر من أهمها:

- (أ) الأخذ في الاعتبار بالتخطيط الاقليمي عند اجراء التخطيط المركزي والتخطيط المادي بجانب التخطيط المالي، والتخطيط من القاعدة بجانب التخطيط من القمة (١)
- (ب) الابتعاد عن المركزية في الادارة، واعطاء قدر أكبر من الحرية للمستويات الادارية الأقل، وذلك بالجوء إلى الحوافز المالية مثل: اعطاء البنوك والمؤسسات المالية حرية أكبر من حيث اختيار وتمويل المشروعات الاستثمارية، والمضاربات التجارية، وتوزيع جزء من الأرباح بين العمال والاداره، والاعتماد على الأرباح كمقياس لنشاط المشروعات العامة. (٢)
- (ج) السماح بقدر أكبر من الملكيات الخاصة، والاقرار بوجود التفاوت الطبقي بين الناس من الناحية المادية، واختيار

-
- (١) التخطيط الاقليمي: اعداد الخطة الاقتصادية لتفطي اقليمياً، أو أقاليم معينة من الدولة.
- التخطيط المركزي: شمول الخطة الاقتصادية في ظله لأدق تفاميل النشاط الاقتصادي، وغلبة الاعتماد على الأوامر والتوجيهات التي تصدرها هيئة التخطيط المركزي في تنفيذ الخطة.
- التخطيط المادي: ويتعلق بتدبير المواد الأولية، والآلات، وقوة العمل اللازمة، لانتاج كمية معينة من السلع والخدمات، وعادة ما يستعان في ذلك بقوائم المدخلات والمخرجات.
- التخطيط المالي: ويتعلق بتدبير الأموال المحلية، والأجنبية، اللازمة لانتاج الكمية من السلع والخدمات المطلوب انتاجها في الخطة.
- التخطيط من القاعدة: ويعنى البدء باعداد الخطة من أدنى المستويات، فتقوم كل وحدة انتاجية بوضع خطتها، ثم تتجمع الخطط الفردية حتي تصل إلى الهيئة المركزية وهي القمة.
- التخطيط من القمة: البدء باعداد الخطة من أعلى مستوى، فتقوم الهيئة المركزية للتخطيط بوضع الاطار الاجمالي للخطة لتتدرج بعد ذلك حتى تصل إلى القاعدة وهي الوحدات الانتاجية.

(2) See: Wilczynski, The Economics of Socialism,

الحوافز المادية كعامل اضافي لايجاد التفاوت في توزيع
الدخل. (١)

- (د) السماح بتعدد الطبقات الاجتماعية في الدول الاشتراكية ،
مثل: طبقة العمال ، وطبقة الفلاحين ، وطبقة المفكرين ، دون الاشارة
الى طبقة الحزب الشيوعي ، واتساع قاعدة حكومة الاداريين
والفنيين كتأكيد اضافي على وجود التفاوت بين الطبقات. (٢)
- (هـ) العمل على توسيع قاعدة اسعار السوق الحر التي تأخذ
بمبدأ آلية السعر ، والذي يتحدد طبقاً لظروف العرض
والطلب ، واعطاء المستهلك قدراً أكبر من الحرية في
تحديد رغباته. (٣)

(1). See: Wilczynski, The Economics of Socialism, P.221 .
(2) See The Same Source, P.221-222 .
(3). See The Same Source, P.222-223 .

المبحث الرابع : مقومات النظام المختلط :

(١) ظهور النظام المختلط :

النظام المختلط صورة معدلة لنظام السوق الحر، يتميز بنوع من الدمج بين الاشتراكية المطلقة، والحرية الاقتصادية المطلقة. (١) وقد ظهر كرد فعل لظروف معينة مر بها النظام الحر، ومن أهمها :

(أ) ظهور سوق المنافسة غير الكاملة : -

افتراض أنصار نظام السوق الحر سيادة ظروف المنافسة الكاملة في هذا السوق، وأن الاحتكار (٢) أمر مؤقت لأهمية له، فالمشروع مهما

(١) يرى بعض الاقتصاديين أن النظام الاشتراكي في ضوء ما أجري عليه من تعديلات يعد نظاماً مختلطاً، لأنه يجمع بين بعض مظاهر نظام السوق الحر، وبعض مظاهر النظام الاشتراكي بصورتيهما المطلقة.

انظر : ص ٨٨-٨٩ من هذه الرسالة يؤانظر :

Maurice Peston, The Nature and Significance of the Mixed Economy, P. 20, 23.

هذا المصدر بحث من مجموعة بحوث تتعلق بالنظام المختلط من

نواح عديدة فيه، مثله طبيعته، وكفاءته، والملكية الخاصة والعامة

فيه، والسياسات الاقتصادية المختلفة فيه، والسياسة الصناعية

فيه، وسياسة الطاقة، وخدمات الصحة والتعليم، والأسواق المالية،

والتجارة في ضوءه، ومكانته في المحيط العالمي. وهي بحوث مقدمة

والى :

The British Association for the Advancement of Science,
(U.K. Salford: 1980).

وقام (Lord of Ipsden) بجمعها في كتاب اسماه :

(The Mixed Economy);

وطبع في (London: The Macmillan Press Ltd, 1984)

(٢) الاحتكار : انفراد منتج واحد، أو عدد من المنتجين باشتاج سلعة

لها بديل غير قريب .

بلغ من الضخامة يخضع لظروف السوق وتفضيلات المستهلكين ، ويتفاهـل معها. (١)

وقد أيد بعض الاقتصاديين المعاصرين وجهة النظر هــذه ، مستدلين بما لوحظ في الولايات المتحدة من وجود مشروعات ذات قوة اقتصادية كبيرة في أوائل هذا القرن ، ولفترة من الزمن، ولكن حالما اختفت نظراً لانخفاض الطلب على منتجاتها وظهور مشروعات أخرى ذات قوة اقتصادية كبيرة في الوقت الحاضر نظراً لقوة الطلب على منتجاتها ، واستجابتها له (٢)

(١) هناك وجهة نظر مضادة تفترض قدرة المشروعات الضخمة على التأثير في الطلب لصالح منتجاتها باستخدام الاعلان الاقنـامي ، وللجمع بين الرأيين يمكن القول : إن المشروعات تخضع لظروف السوق ولو جزئياً مع اعتبار قدرتها على التأثير في الطلب ولو جزئياً، انظر في ذلك :

J.K.Galbraith, The New Industrial State, (London: Penguin, 1972), P.272-274; R.G.Lipsy, An Introduction to Positive Economics, (London: Har Per & Row, 1963), P.335.

(٢) بدليل اضطراب صناعة السيارات في أمريكا وهي من أقـسـوى الصناعات هناك ، رالى انتاج سيارات أصغر حجماً مما كانت تصنع في الماضي، لمواجهة تغلغل السيارات الصغيرة الحجم المستوردة من الخارج في الأسواق الأمريكية بسبب ارتفاع أسعار الوقود، ورفض المستهلكين في أمريكا لسياراتـي (Ford Mostage & Ford Edsel) ، وتدهور صناعة الفحم في بريطانيا في الفترة مابين العشرينيات والأربعينيات ، وماذكر أن ذلك استجابة صحيحة من قبل أصحاب المناجم لموءـشـرات السوق، انظر :

Lipsy, Introduction to Positive Economics, P.335; Galbraith, The New Industrial State, P.211-212; Lipsy & Steiner, Economics, P.233.

ورغم ذلك فإن ظاهرة الاحتكار في الدول المطبقة لنظام السوق الحر أصبحت حقيقة لا يمكن اغفالها ، (١) بدليل ظهور نظريات للمنافسة غير الكاملة بعد الحرب العالمية الأولى ، كالتى وضعها كل من (ادوارد تشمبرلين Edward Chamberlain) في أمريكا (٢) ، (جوان روبنسون Joan Robinson) في بريطانيا (٣) ، لتؤكد ظهور بعض المظاهر الاحتكارية المختلطة بالمنافسة الكاملة في الأسواق . وبهذا أكد اقتصاديون غربيون اختفاء المنافسة الكاملة من نظام السوق الحر وظهور ما يسمى بالمنافسة الاحتكارية ، وامكان وجود الاحتكار لفترات طويلة في هذا النظام . (٤)

(ب) تزايد التدخل الحكومي في الشؤون الاقتصادية :
اتصفت السياسات الحكومية عند سيادة نظام السوق الحر بالحياد ، فلم تتدخل في الشؤون الاقتصادية ، واقتصر دورها على شؤون الأمن الداخلى والخارجى ، وظهر ما يسمى " الدولة الحارسة " وقد كانت تلك السياسة ملائمة للمجتمعات في ذلك الوقت ، نتيجة لانتشار مجموعة من الأفكار والآراء المعبرة عن تلك الأمور ، إلا أن التغيرات ، والتطورات الاجتماعية والاقتصادية التى حدثت بسبب ذلك استوجبت تدخل الدولة في الحرية الاقتصادية ككل ، ومن ثم في نشاط المشروع الخاص ، ومن تلك التطورات :-

(١) ظهر الاحتكار نتيجة لأمرين: يتعلق أحدهما بطبيعة المنافسة الكاملة في النظام الحر ، فحين كان الأخر نتيجة للتطور الفنى الحديث .
(٢) وذلك سنة ١٩٣٣ في كتابه The Monopolistic Competition :

(٣) وذلك سنة ١٩٣٣ في كتابها : The Economics of Imperfect Competition

(٤) هناك وجهة نظر مضادة ترى أن الاحتكار تطور مصطنع ، ثم بطرق مصطنعة ، واستقر بفعل عوامل مفتعلة ، وليس بفعل القوى الاقتصادية الطبيعية ، أو التقدم الفنى .

(ب/١) المطالبة بإصلاح أحوال الطبقات العاملة نظراً لما يعانونه من الظلم في أمور عديدة مثل: خفض الأجور واستبداد أصحاب الأعمال بوضع شروط للعمل في صالحهم، مما استلزم تدخل الدولة بإصدار تشريعات تهدف إلى تحسين أوضاع الطبقة العاملة. (١)

(ب/٢) ظهور مشكلة التضخم في فترة ما بين الحربين العالميتين ، بسبب آثار الحرب ، وما اقتضته من تعبئة الجهود لمواجهة مشاكلها ، وإعادة بناء مدمرته الحرب. (٢)

(ج) الكساد العالمي الذي أصاب الدول الغربية في الفترة ما بين ١٩٢٨-١٩٣٢ م.

وقد أدى الكساد العظيم إلى تشكك الاقتصاديين الغربيين في مقدرة النظام الحر على حل مشكلاته دون تدخل الدولة ، فظهرت نظرية " كينز " (٣) التي أوضحت أهمية التدخل الحكومي بالتوسع في الانفاق ، وأثر ذلك على الدخل والعمالة ، وقد صاحب تزايد تدخل الدولة تزايد القيود المفروضة على الحرية الاقتصادية الفردية، وقد شمل تدخل الدولة جميع القطاعات الاقتصادية ،

-
- (١) انظر: محمد عبد العزيز عجمية ، التطور الاقتصادي، (بيروت : دار النهضة العربية ١٩٨٣ م) ، ص ٥١ ، ٦١
 محمد يحيى عويش، اصول الاقتصاد (القاهرة : مكتبة عين شمس ، ١٩٧٤ م) ، القسم الثاني ، ص ٧٢ ، ٩٣ ، ٩٤ .
- (٢) انظر: محمد عجمية ، التطور الاقتصادي، ص ١٩٧ ، ٢١٥ ، ٢٣١ ، ٢٣٢ .
- (٣) (John Maynard Keynes) وقد وضع نظرية بعنوان :
 The General Theory of Employment, Interest, and Money,
 وتعني النظرية العامة للتوظيف والفائدة والتعود ، وذلك من خلال مؤلف يحمل اسم النظرية .

وبدرجات مختلفة، ومن صور ذلك التدخل: ظهور القطاع العام لأول مرة في أمريكا إلى جانب القطاع الخاص، وذلك في سنة ١٩٢٩ م. (١)

٣/ب) فشل جهاز الثمن في توجيه موارد المجتمع الانتاجية نحو انتاج السلع الضرورية للطبقات الفقيرة، على الرغم من زيادة الطلب عليها، وذلك لانخفاض هامش الربح لهذه السلع، كما لم يستطع جهاز الثمن توجيه الموارد الانتاجية نحو انتاج سلع المنافع العامة، مثل: خدمات الطرق، رغم زيادة الطلب عليها. (٢)

٤/ب) مجز جهاز الثمن من تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد فسي حالات التنمية الاقتصادية ذلك أن جهاز الثمن يساعده المنتجين في اتخاذ قراراتهم قصيرة الأجل بدقة كبيرة، دون أن يأخذ في الحسبان الآثار طويلة الأجل. (٣)

٥/ب) ظاهرة الشناقية الاقتصادية :

وهي ظاهرة تعني وجود قطاعات متقدمة جداً، وبجانبها قطاعات متخلفة جداً في الاقتصاد الواحد، فالقطاعات المتقدمة توجد فيها صناعات متقدمة تستخدم فنوناً انتاجية حديثة، في حين تسود القطاعات المتخلفة صناعات مغيرة تستخدم فنوناً انتاجية بدائية لعدم توفر العلم الكامل بأساليب التنمية الحديثة، لعدم

(١) لمزيد من التفاصيل حول الكساد العظيم، أسبابه، وآثاره، انظر:

محمد عبدالعزيز عجمية، التطور الاقتصادي، ص ٢٢٤-٢١٨؛ عبدالمنعم

مبارك، قراءة في نظرية التاريخ الاقتصادي (الاسكندرية: مؤسسة

شباب الجامعة، ١٩٨١)، ص ١٣١، ١٣٤.

(٢) انظر: عمرو محي الدين، التخلف والتنمية (بيروت: دار النهضة

العربية ١٩٧٥)، ص ٢٥٩.

(٣) انظر: المرجع السابق ص ٢٦٠، ٢٦١.

كمال الـ في تلك القطاعات
جزء كبير السلع والخدمات
نموالسة هـ أقل، بعكس القة

(ج) و السريع لنفوذ ا
العمال مثلاً الحكم
رات (٢)

ساهمت تلك العوامل
الفردية ظهور النظام المة

(٢) أهد
النظام المختلف

(أ) ازد
دخل الدولة في الش

هذا الـ في النش
الـ أواخر القرن الـ
الثورة في وقت متأخر م
المتجد لعب فيها قطاع الـ
بداية التنمية الاقتصادية
على الـ ، حيث قامت الـ
رئيس ل في الحياة الاقتصادية

تصادي أشكال جديدة ، وقد بدأ
في الدول التي دخلت مرحلة
بألمانيا، بالإضافة إلى الولايات
حديثة دور القائد فسي
تنطبق هذه الحقيقة أيضاً
في الفترة ما بين ١٨٧٠-١٩١٤ بدور
فقد أنشأت ومولت معظم

(١) انـ عد على الليث ، ا
الـ المصرية ، ١٩٧٩م
الـ التنمية ، ص ١٢١
نـ ف نادبة خيرى
تراد م ، ١٩٧٧م ، ص ٧
(٢) انـ محمد عجمية ، الت
الاقتصادية ، (الاسكندرية : دار
١١ ، ٢١٢ عمرو محيي الدين ،
الـ ، التنمية الاقتصادية ،
نـ ف : شركة
اقتصادية ، ص ٢٤٢

المشروعات الضرورية لعملية التنمية الاقتصادية، ثم حولت ملكيتها بعد نجاحها إلى القطاع الخاص. (١) كما تدخلت بعض الحكومات الأوروبية لصالح بعض الصناعات التقليدية التي كسدت بفعل التقدم الفني، ومن تلك الصناعات: صناعة المنسوجات القطنية، واستخراج الفحم، وبناء السفن، فقد تدخلت بريطانيا مثلاً لحماية صناعة الفحم نتيجة للركود الذي أصابها بعد الحرب العالمية الأولى. (٢)

وقد استمر تدخل الدول في النشاط الاقتصادي لتحقيق أهداف سياسية واجتماعية، واقتصادية عديدة، واختلعت صورته باختلاف الدول، بل واختلف في الدولة الواحدة باختلاف القطاعات الاقتصادية فيها. (٣) فاقصر دور الدولة مثلاً في بعض المجتمعات على مجرد الاشراف لضمان الحق في السوق الاقتصادية العامة للناس، والقيام ببعض المشروعات العامة الضرورية، وحماية النشاط الاقتصادي من التقلبات، في حين قامت الدولة في مجتمعات أخرى بممارسة أنشطة اقتصادية معينة بهدف رفع مستوى رفاه الأفراد عن طريق تنمية المجتمع بأسره اقتصادياً، واجتماعياً.

وقد تتدخل الدولة لحماية طبقه معينة، كأن تتدخل لحماية المزارعين ومنتجي بعض السلع، وقد تتدخل لحماية الطبقة العاملة،

(١) انظر: إدوارد س. هاسون، ترجمة عبدالغني الدلي، التخطيط الاقتصادي، (بيروت: مكتبة المعارف، ١٩٨١) ص ٦٩-٩٠.

(1) SEE: Lippy & Steiner, Economics, P. 233.

(2) See: Lord of Ipsden, The Mixed Economy, P. 1.

أو حماية المستهلكين من ذوي الدخل المتواضعة . (١)

ب) تقييد الحرية الاقتصادية الفردية :

أدى تدخل الدولة المتزايد في النشاط الاقتصادي بهدف تصحيح الاختلال في توزيع الدخل بين طبقات المجتمع ، والناتج من سيادة الحرية الاقتصادية الفردية المطلقة ، إلى تقييد هذه الحرية . فقد ذكر بعض الاقتصاديين مثل كينز أن التفاوت في توزيع الدخل كان من مستلزمات المجتمع الغربي في مراحله الأولى ، فالتطور السريع للمجتمع خلال مرحلة الثورة الصناعية استلزم وجود رءوس أموال ضخمة . لا تتكون ، إلا من مدخرات كبيرة تحققت من السماح لبعض الأفراد كأصحاب الأعمال بتحقيق دخول مرتفعة تفوق حاجاتهم الاستهلاكية ، أما وقد وصل المجتمع الرأسمالي إلى مرحلة التشبع بدليل وجود الشركات المساهمة ونمو التمويل المصرفي ، فإنه يكون عرضة للنكسات الاقتصادية ، إذا بقيت تلك الفوارق في الدخل ، فوجود دخول ضعيفة سبب في نقص الطلب الفعال على السلع الاستهلاكية ، في حين يوءى تكتل الثروات في أيدي الطبقات الغنية إلى وجود مدخرات عاطلة لا تجد طريقها إلى الاستثمار بسبب النقص في الطلب الكلي .

(١) لتدخل الدولة أشكال عديدة منها : الضرائب ، والمعونات ، وفرض سياسات سعرية ، وإصدار قوانين لمحاربة الاحتكارات والحد منها ، إنظر في ذلك ص ١٨٨ من هذه الرسالة بواسطة : سلطان أبو على و هناك خير الدين ، الأسعار وتخصيص الموارد ، (الاسكندرية : دار الجامعات المصرية ، ١٩٧٣ م) ، ص ٢٥٦ .

وقد اهتم الاقتما ديون بالعرض في الفترة قبل الكساد العالمي ،
أي زيادة العرض بصرف النظر عن وضع الطلب لاعتقادهم بأن العرض
يوجد الطلب عليه (قانون ساي) ، ومن ثم اهتموا بوجود فوارق فسي
توزيع الدخل القومي لصالح أصحاب الأعمال بهدف توفير المدخرات اللازمة
للاستثمارات المستمرة رغم أوضاع الطلب ، إلا إن حدوث الكساد
العالمي ، وما نتج عنه من تكديس السلع ، وزيادة العرض بشكل يفوق
الطلب كثيراً ، أدى إلى اهتمام الاقتصاديين بالطلب ودوره في
التنمية والعملية الانتاجية ، ومن ثم الحرص على القوة الشرائية للطبقة
العاملة ، لماتمثلة من دور رئيس في الطلب الفعلي .

ولما كانت الطبقات العاملة ضعيفة القدرة على المساومة
من أجل أجورها غالباً ، فإنها كثيراً ما وجدت نفسها ضعيفة أمام
التغيرات الاقتصادية المؤثرة في دخلها الحقيقي .

واتصاف الأجور بالبطء في الاستجابة للارتفاع الدائم
في مستويات الأسعار خلال الأجل الطويل (لأن تغير الأجور مترتب فسي
الغالب على ارتفاع الأسعار ، وليس على زيادة الانتاجية ،
أي لتعويض ارتفاع الأسعار) مقارنة بالدخول الأخرى كالربح ، والريع ،
سبب في تقييد حرية بعض الفئات بهدف تحقيق عدالة التوزيع
في المجتمع حتى لا تتعرض الطبقات ذات الدخل المنخفض (كالعاملين)
للضرر بسبب ارتفاع الأسعار خلال فترات الرواج ، ولتفقدان
مصدر الدخل بالتعرض للبطالة خلال فترات الكساد . وتساهم
حماية الحكومة للطبقات السالفة الذكر عن طريق تغيير أوضاعها الاجتماعية
والاقتصادية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي . ومن أشكال هذه الحماية تقييد الحرية
الفردية في هذا المجال بإصدار تشريعات مناسبة مثل : وضع
حد أدنى للأجور ، وتحديد ساعات العمل اليومية ،

والأسبوعية، (١)

(ج) وجود المشروع العام بجانب المشروع الخاص :

وجود المشروع العام بجانب المشروع الخاص نتيجة لتزايد تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي . ولوجود المشروع العام أسباب عديدة منها :

- (١/ج) ضخامتها ، فلا يستطيع الأفراد أن يقوموا بها .
- (٢/ج) انخفاض هامش الربح فيها بالنسبة للمشروعات الخاصة .
- (٣/ج) ارتفاع درجة الخطورة والمفكرة فيها بالنسبة للمشروعات الأخرى .
- (٤/ج) حيويتها، وارتفاع تكاليفها ، مما يرفع من أسعار منتجاتها بالنسبة للطبقات الفقيرة .

وتلجأ الدولة عادة إلى إقامة المشروعات في فترات الركود الاقتصادي للتخفيف من حدة البطالة . وقد تقوم ببعض المشروعات كمشروعات المواصلات بهدف السيطرة على الاقتصاد القومي ، وقد تقيم الدول النامية بعض المشروعات الأساسية اللازمة لتحقيق التنمية الاقتصادية ، فقد اتسع نطاق المشروع العام في تلك الدول بصورة كبيرة مع أنها توءم إلى حد كبير بالمشروع الخاص . وتقام المشروعات العامة عادة من قبل الحكومات بمفردها ، أو بالاشتراك مع القطاع

(١) انظر : محمد يحيى عويس ، أصول الاقتصاد ، القسم الثالث ، ص ١٠٦ - ١١١ ؛ وانظر :

Lipsy & Steinr, Economics, P. 358; Paul A. Samuelson, Economics, 11th Ed, (U.S.A. McGraw-Hill, 1980), P. 136.

الخاص ومع ذلك فإن المشروع العام في النظام الحر
مكمل للنقص الحاصل في القطاع الخاص فقط .

د) ومن المظاهر المفضية للنظام المختلط أيضاً :

أن كلاً من القطاعين العام ، والخاص ، يشكل جزءاً كبيراً
من الاقتصاد القومي ، فيلاحظ مثلاً احتواء القطاع العام لأغلب
القوة العاملة ، وتوليد نحو (٥٠٪) من الناتج القومي الإجمالي
والقيمة المضافة في الدول الغربية بصفة عامة .

أما بالنسبة للقطاع الخاص فهناك قيود معتدلة مفروضة
على المشروعات الخاصة من حيث اختيار نوعية النشاط الاقتصادي ،
رغم أن حرية دخول مشروعات جديدة إلى صناعة معينة ، متوافرة ، فليس
هناك قيود مباشرة على حركة رأس المال ، والعمل بين قطاعات
الانتاج المختلفة ، والأهم من ذلك خضوع ملكية الجزء الأكبر
من رأس المال في المجتمع للقطاع الخاص ، وتمثيل القطاع
الخاص لأكثر من نصف النشاط الاقتصادي الإجمالي. (١)

(١) See: Maurice Peston, The Nature and Significance
of the Mixed Economy, P.19.

الفصل الثاني

عناصر الانتاج للمشروع الخاص في النظم الاقتصادية المختلفة

- المبحث الأول: عناصر الانتاج للمشروع الخاص في الاقتصاد الإسلامي .
- المبحث الثاني: عناصر الانتاج للمشروع الخاص في الاقتصاد الرأسمالي .

المبحث الأول : عناصر الانتاج للمشروع الخاص في الاقتصاد الإسلامي :

يمكن تحديد عناصر الانتاج في الاقتصاد الإسلامي من خلال الآيات الكريمة التالية :

— قوله تعالى: ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَنْفَقُوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا كَسَبْتُمْ ، وَمِمَّا أَخْرَجْنَا لَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ ﴾ (١) ففي الآية إشارة إلى أن الاكتساب قسمان :

أحدهما : ما يكون من المحاولة على الأرض من ابدال الأموال وأرباحها وهي التجارة ، أو ابدال المنافع وهي الاجارة (٢) ، وقد قال سبحانه وتعالى في ابدال المنافع : ﴿ فَإِنْ أَرْضُنَا لَكُمْ فَآتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ ﴾ (٣)

الثاني: ما يكون من باطن الأرض كالنباتات والركاز والمعادن .
— قوله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنْ الرِّبَا إِن كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا فَأْذَنُوا بِحَرْبٍ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ ، وَإِنْ تَبْتُمْ فَلَكُمْ رُءُوسُ أَمْوَالِكُمْ لَا تَظْلِمُونَ وَلَا تُظْلَمُونَ ﴾ (٤)
فالأيات الكريمة السابقة تعرض عناصر الانتاج في الاقتصاد الإسلامي وهي : رأس المال ، العمل .

وفيما يلي بيان هذين العنصرين .

-
- (١) سورة البقرة ، آية رقم (٥٧)
(٢) انظر : الجصاص ، أحكام القرآن ، ج١ ، ص ٤٥٧ ؛ ابن العربي ، أحكام القرآن ، ج١ ، ص ٢٣٥ القرطبي ، الجامع لأحكام القرآن ، ج٣ ، ص ٣٢١ .
(٣) سورة الطلاق ، آية رقم (٦) .
(٤) سورة البقرة ، آية رقم ٢٧٨ - ٢٧٩ .

العنصر الأول : رأس المال :

رأس المال عنصر انتاج في المشروعات الخاصة في الاقتصاد الإسلامي ؛ وللتعرف على مدلول هذا المصطلح ، لابد أولاً من معرفة مدلول المال في الفقه الإسلامي ، ثم معرفة المقصود من مصطلح رأس المال .

أولاً : تعريف المال :-

يطلق لفظ المال في اللغة العربية على ما حازه الانسان وتملكه من كل شيء ، فقد جاء فيحتاج العروس أن المال " ما ملكته من كل شيء (١) وفي لسان العرب " المال : ما ملكته من جميع الأشياء " (٢) ، وفي النهاية " المال في الأصل ما يملك من الذهب والفضة ، ثم أطلق على كل ما يقتنى ويملك من الأعيان ، وأكثر ما يطلق عند العرب على الأبل لأنها كانت أكثر أموالهم " (٣)

أما المال في اصطلاح الفقهاء : فقد اختلف الفقهاء فمنى تعريف المال بناءً على اختلافهم في تحديد مناط مالية الأشياء ، مما نتج عنه اختلافهم في شمول لفظ المال للأشياء المادية ، والمعنوية معاً . وقد أدى هذا الاختلاف إلى وجود اتجاهين مختلفين في النظر إلى مدلول المال هما : اتجاه المذهب الحنفي واتجاه الجمهور .

١ - اتجاه المذهب الحنفي :

عرف فقهاء الحنفية المال تعريفات عديدة ، متقاربة فمنى مفهومها ومدلولها ، مختلفة في ألفاظها ، ومن أهم هذه التعريفات :-
- ما نقله ابن عابدين عن صاحب الكشف الكبير من أن المال " ما يتمول ويدخر للحاجة ، وهو خاص بالأعيان ، فخرج به تملك المنافع (٤)

(١) الزبيدي ، تاج العروس ، مادة (مول) .

(٢) ابن منظور ، لسان العرب ، مادة : (مول) .

(٣) ابن الأثير ، النهاية في غريب الحديث والأثر ، مادة : (مول) .

(٤) حاشية ابن عابدين ، ٢٠٧ ، ص ٢٥٧ .

- ما نقله ابن عابدين أيضاً عن القاسبي الغزنوي من أن المال " اسم لغير الأدمي ، خلق لمصالح الأدمي ، وأمكن إحراره والتصرف فيه على وجه الاختيار " . (١)

- مذكره التفتازاني من أن المال " ما يميل إليه الطبع ويدخر لوقت الحاجة " أو : ما خلق لمصالح الأدمي ، ويجري فيه الشح والفضة " . (٢)
- وورد التفريق بين المنفعة والملك ، والمال ، في عبارات بعضهم منها : مذكره التفتازاني من أن " المنفعة ملك لآمال ، لأن الملك مامن شأنه أن يتصرف فيه بوصف الاختصاص ، والمال ما من شأنه أن يدخر للانتفاع به وقت الحاجة ، والتقويم يستلزم المالية عند أبي حنيفة ، والملكية عند الشافعي رحمهما الله تعالى " . (٣)

- مذكره ابن عابدين من أن المال : " ما يميل إليه الطبع ويمكن ادخاره لوقت الحاجة ، فخرج بالادخار المنفعة ، فهي ملك لآمال .. والمالية تشبه بتمول الناس كافة ، أو بعضهم ، والتقويم يشبه بها ، وبإباحة الانتفاع بها شرعاً ، فما يباح بلا تمول لا يكون مالاً كحبة حنطة ، وما يتمول بلا إباحة انتفاع لا يكون متقوماً كالخمر ، وإذا عدم الأمران لم يشبه واحد منهما ، كالدم . وحاصله أن المال في ذاته أعم من المتقوم لأن المال ما يمكن ادخاره ولو غير مباح كالخمر ، والمتقوم ما يمكن ادخاره مع الإباحة ، فالخمر مال غير متقوم " . (٤)

(١) حاشية ابن عابدين ، ج ٤ ، ص ٥٠٢ .

(٢) التفتازاني ، التلويح على التوضيح ، ج ١ ، ص ٢١٨ ، ٢١٩ .

(٣) التفتازاني ، المرجع السابق ، ج ١ ، ص ١٧١ .

(٤) حاشية ابن عابدين ، ج ٤ ، ص ٥٠١ ، وانظر : الكاساني ، بدائع

المصنوع ، ج ٦ ، ص ٧٤ ، ٧٥ ، ١٤٧ ، ٣٥٢ .

— نقل ابن عابدين عن صاحب الدرر أن المال " موجود يميل إليه الطبع ، ويمكن ادخاره لوقت الحاجة ، فيخرج بالموجود المنفعة " . (١)

وأصحاب هذا الاتجاه يحددون مناط مالية الأشياء في أمرين هما:

(٢) أن يكون الشيء مادياً يمكن احرازه وحيازته ، فيخرج كـل ما لا يتحقق فيه هذا الشرط من غير الماديات كالمنافع ، فقد نفى بعض الحنفية عن المنافع صفة المالية " لأنها عرض ، والعرض غير بـبـاق ، وغير الباقي غير محرز ، لأن الاحراز هو الصيانة والا دخار لوقت الحاجة ، فيتوقف على البقاء لامحالة " (٢) وجعلها البعض الآخر أموالاً غير متقومة لأنها غير محرزة ، فلا تقوم بلا احراز ، ولا احراز بلا بقاء ، ولا بقاء للأعراض . (٣)

وقد ذكر فقهاء الحنفية أن المنافع وهي غير محرزة تقوم أحياناً بالعقود ، وليس بذاتها ، كما في عقود الاجارة ، وكما في ضمان المنافع في القصب . إذا كان المصوب وقفاً ، أو مال يتيم ، أو مالاً أعده صاحبه للاستغلال ، استحساناً وعلى خلاف القياس لتحقق الانتفاع المقصود ، وقضاء الخواص في كل منها ، وما كان كذلك فلا يقاس عليه غيره (٤)

-
- (١) حاشية ابن عابدين ، ج٤ ، ص ٥٠١ ، وانظر: الكاساني ، بدائع الصنائع ، ج٦ ، ص ٤٢ ؛ ج٧ ، ص ١٤٧ ، ٢٥٢ .
- (٢) حاشية ابن عابدين ، ج٥ ، ص ٥١ .
- (٣) التفਤازاني ، التلويح على التوضيح ، ج١ ، ص ١٧١ .
- (٤) عبد الله بن مسعود ، التوضيح في حل غوامض التنقيح (القاهرة : مكتبة محمد علي صبيح ، ١٩٥٧ ، تصوير بيروت : دار الكتب العلمية ، بدون تاريخ) ، ج١ ، ص ١٧١ .

ولكن إذا لم تكن المنافع أموالاً متقومة فكيف تجري عليها التصرفات الشرعية التي أُجيزت استحساناً ، فكيف تجري التصرفات الشرعية على معدوم لا وجود له ؟

وقد أجاب التفتازاني عن ذلك : بأن المنافع ملك وإن لم تكن مالاً ، والملك لا يقتضي الوجود كالمالية ، إذ هو القسـدرة على التصرفات الشرعية ، فإذا ثبت الملك فإنه يرد على المنافع بلاشك ، ثم إن العين تقوم مقام المنفعة . (١) وقد خرجت الحقوق أيضاً من دائرة الأموال بمقتضى هذا الضابط ، فلم يجز فقهاء الحنفية بيعها منفردة ، لأن محل البيع يجب أن يكون مالاً ، ولكنهم أجازوا بيعها تبعاً للأموال التي تتعلق بها تلك الحقوق . وقد أشار الكاساني عند الحديث عن حق الشرب إلى أن " الحقوق لا تحتسب الأفراد بالبيع والشراء ، ويجوز أن تجعل تبعاً لغيرها ، كبيع الأرض مع حق المرور ، وحق الشرب " (٢) ، فهي ليست أموالاً بذاتها ، وإنما هي أموال بالتبعية .

والحقوق عند الحنفية نوعان : حقوق مالية تتعلق بالمال ، بأن كانت خادمة لمال معين ، أو تابعة له مثل حق الشرب ، فهو ليس بعين مال ، بل هو حق مالي " (٣) ، وحق المرور ، أو وثيقة له كما في الرهن .

(١) انظر: التفتازاني ، التلويح على التوضيح ، ج١ ، ص ١٧١ ؛ محمد

أبو زهرة ، الملكية ونظرية العقد ، ص ٥٨ ، ٥٩ .

(٢) الكاساني ، بدائع الصنائع ، ج٦ ، ص ١٩٠ ؛ وانظر : حاشية

ابن عابدين ، ج٥ ، ص ٧٨ - ٨٠ .

(٣) الكاساني ، بدائع الصنائع ، ج٦ ، ص ١٩٠ .

وحقوق شخصية تتعلق بمحض إرادة صاحبها واختياره ، من غير أن تكون تابعة لعين مملوكة ، أو خادمة لها مثل حق الشفعة ، وحق الولاية في النكاح ، (١) .

(ب) أن يكون الشيء منتفعاً به انتفاعاً مشروعاً في حال السعة والاختيار دون حال الضرورة ، ويكفي انتفاع بعض الناس ليصير الشيء مقولاً ، والانتفاع بالشيء يستلزم تقويمه بين الناس بأن كان يجري فيه البذر والمنع (٢) . أو يجري فيه الشح والفضة (٣) ، فيخرج ما ليس له بال بين الناس وهو ما يتعدى الانتفاع به انتفاعاً مشروعاً ، سواء كان محرماً كالميتة ، أم مباحاً في الأصل كحبة القمح .

(٢) اتجاه الجمهور :

مدلول المال عند جمهور الفقهاء من المالكية والشافعية ، والحنابلة ، أوسع من مدلول الحنفية ، يتضح هذا من التعريفات التالية :

(١) تعريفات المذهب المالكي :

عرف الشاطبي المال بأنه "ما يقع عليه الملك ، ويستبد به المالك من غيره إذا أخذه من وجهه ، ويستوي ذلك الطعم ،

-
- (١) انظر: حاشية ابن عابدين، ج٦، ص ٧٦٢ ، ح ٤ ، ص ٥٢٠ ؛ محمد أبو زهرة ، أحكام التركات والموارث ، (القاهرة : دار الفكر العربي ، بدون تاريخ) ، ص ٤٩ .
- (٢) انظر : حاشية ابن عابدين ، ح ٥ ، ص ٥٠ .
- (٣) انظر: التفتازاني ، التلويح على التوضيح ، ج١ ، ص ٢١٨ ، ٢١٩ .

والشرب ، واللباس على اختلافها ، وما يوئدي إليها من جميع
المتمولات " . (١)

وجعل ابن العربي الأعيان المملوكة مثلاً للمال، والمنافع
مثلاً لما في معنى المال . (٢) وجعل ابن جزى ، والقرطبي
الفصب وهو " أخذ رقة الملك ، أو منفعة على وجه القهر " (٣)
وجحد الحقوق من وجوه أكل أموال الناس بالباطل (٤) في قوله
تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ ﴾ (٥)

ويفهم من عبارات متأخري المالكية أن لفظ المال يعنى
الأعيان والمنافع المنتفع بها انتفاعاً مشروعاً وإن قل ، ففي
حالة السعة والاختيار ، فيخرج ما لانفع فيه أصلاً ، وما فيه نفع محرم ،
وما أبيح الانتفاع به في حال الضرورة .

فقد ذكرنا لدردير أنه " يشترط لصحة بيع المعقود عليه ثمنناً
أو مثنناً طهارة ، فلا يصح بيع مانجاسته أصلية كالميتة ، أو لا يمكن
تطهيره - كزيت ، وسمن ، وعسل تنجس مما لا يقبل التطهير - اختياراً ،
وأما اضطراراً كخمر لازالة غصة فيصح . وانتفاع به انتفاعاً

-
- (١) الشاطبي، الموافقات ، ج٢ ، ص ١٠ .
(٢) انظر : ابن العربي ، أحكام القرآن ، ج١ ، ص ٢٤١ .
(٣) ابن جزى ، قوانین الأحكام الشرعية ، ص ٢١٦ .
(٤) انظر : المصدر نفسه ، ص ٢١٦ ؛ القرطبي ، الجامع لأحكام القرآن ،
ج ٣ ، ص ٣٣٨ .
(٥) سورة النساء : آية رقم (٢٩) .

ب. تعريفات المذهب الشافعي :-

- (١) أحمد الدردير ، الشرح الكبير لمختصر خليل ، (القاهرة : دار احياء الكتب العربية ، بدون تاريخ) ، ج ٢ ، ص ١٠ ، ١١ .
- (٢) حاشية الدسوقي على الشرح الكبير ، ج ٢ ، ص ٤٤٢ .
- (٣) المصدر نفسه في نفس الموضع .
- (٤) الدردير ، الشرح الكبير ، ج ٢ ، ص ٤٤٢ .
- (٥) السيوطي ، الاشباه والنظائر ، ص ٣٥٤ .

وعرف الزركشي المال بأنه " ما كان منتفعاً به، أي مستعداً لأن ينتفع به ، وهو إما أعيان، أو منافع والأعيان قسمان : جمادات وحيوان ، فالجماد مال في كل أحواله ، والحيوان ينقسم إلى مالييس له بنية سالحة للانتفاع به، فلا يكون مالاً كالذباب ، والبعض ، والخنافس والحشرات . وإلى ماله بنية سالحة ، وهو ينقسم إلى : ما جبلت طبيعته على الشر والأيذاء كالأسد ، : والذئب ، فليست مالاً ، وإلى ما جبلت طبيعته على الاستسلام والانقياد كالبهائم ، والمواشي ، فهي أموال " . (١)

وفي شروح المنهاج وحواشيها ما يفيد أن لفظ المال يعنى المآعيان والمنافع المنتفع بها انتفاعاً مشروعاً، في حالة السعة والاختيار، ولو مستقبلاً ، كجش صغير ماتت أمه ، وأن نفع كل شيء بحسبه ، فنفع العلق مثلاً بامتصاص الدم .

ولا يعد مالاً ما لانفع فيه كعمار زمن، وما لا يقابل بعضه في حال الاختيار لانتفاء النفع به، وإن كان مباحاً في الأصل، إما لقلته وأمكن الانتفاع به بضمه إلى غيره نحو حبة حنطة، أولئحو غلاء كحبة في فح ، وإما لخسته كالحشرات .

ولا يعد مالاً ما فيه نفع محرم كالخمر، وما فيه منفعة مباحة لحاجة أو ضرورة كالميتة . (٢)

-
- (١) الزركشي ، المنثور في القواعد، ج ٣ ، ص ٢٢٢ .
 (٢) انظر: الرملي، نهاية المحتاج، ج ٣، ص ٣٩٥-٣٩٧؛ ج ٥، ص ١٧٠، ٢٦٩ ؛ ج ٦، ص ٥١؛ الشربيني، مغني المحتاج، ج ٢- ص ١٢٠، ١٢١؛ ج ٣، ص ٤٥ ؛ جلال الدين المحلي، شرح منهاج الطالبين (القاهرة : دار احياء الكتب العربية ، بدون تاريخ) ، ج ٢، ص ١٥٨ ؛ شهاب الدين أحمد بن أحمد بن سلامة القليوبي، حاشية القليوبي على شرح المحلي (القاهرة : دار احياء الكتب العربية ، بدون تاريخ) ، ج ٢، ص ١٥٧-١٥٩ ؛ شهاب الدين أحمد البرلسي المعروف بعميرة ، حاشية عميرة على شرح المحلي (القاهرة : دار احياء الكتب العربية ، بدون تاريخ) ، ج ٢، ص ١٥٨ .

ح - تعريف المذهب الحنبلي :

عرف البهوتي المال شرعاً بأنه " ما فيه منفعة لغير حاجة أو ضرورة ، فخرج ما لانفع فيه أصلاً كالحشرات ، وما فيه منفعة محرمة كالخمر ، وما فيه منفعة مباحة للحاجة كالكلب . وما فيه منفعة تباح للضرورة كالميتة في حال المخمصة ، وخمر لدفع لقمة فص بها . " (١)

واستدرك على صاحب الاقتناع ما يفيد كلامه عن الشروط في البيع من أن النفع لا يصح بيعه ، مع أنه ذكر في هذا البيع صحته ، قال البهوتي فكان ينبغي أن يقول ، كون المبيع مالاً ، أو نفعاً مباحاً مطلقاً ، أو يعرف المال بما يعم الأعيان والمنافع . " (٢)

ثم ذكر أمثلة لما يجوز بيعه لما فيه من نفع مباح " كبفل وحمار ، وعقار ، ودود قز وبزره ، وما يصاد عليه كجوز ، وديدا ن لصيد سمك ، وعلق لمصدم ، وطيور لقصد صوته كببلو هزار ، وببغاء ونحوها ، ونحل منفرداً عن كوارته ، وهرة ، وفيل ، وسباع بهائم كالفهد ، وجوارح طير كمقر ، وبار يصلحان لصيد بأن تكون معلومة ، أو تقبل التعليم ، وقرود لحفظ لا للعب ، وبيع الترياق الخالي من لحوم الحيات ومن الخمر ، والسم من الحشائش والنباتات ، إن انتفع به وأمكن التداوي به . " (٣)

فإن جمهور يبنون مالية الشيء على تحقق النفع به شرعاً وإن قل ، وكان ذا بال بين الناس ، فلا شيء لاتصير أموالاً ولا تقوم

(١) البهوتي ، كشف العناصير ، ج ٢ ، ص ١٥٤ .

(٢) المصدر نفسه ، ج ٣ ، ص ١٤٦ - ١٥٢ .

(٣) المصدر نفسه ، ج ٢ ، ص ١٥٢ - ١٥٣ .

إلا بمنافعها المشروعة ، فما ليس فيه منفعة مشروعة لا يعد مالا .

وهم بذلك يوسعون دائرة المالية لتشمل الأعيان والمنافع المأذون فيها شرعاً ، فما لم يؤذن فيه شرعاً ليس بمال سواء كان عيناً أم منفعة ، (١) ولذلك جاز عندهم بيع المنافع تبعاً لأصلها أو منفردة ، (٢) وجاز كونها صداقاً في عقد النكاح (٣) ، وجاز كونها موصفاً في المعاوضات على اختلافها كالأجارة (٤) وكانت مضمونه بالغصب كالأعيان لأنها متقومة (٥) ، وجازت الوصية بها منفردة أو تبعاً لأصلها . (٦)

ويوسعون دائرة المالية لتشمل الحقوق أيضاً باعتبارها منافع ، فقد ذكر الشبراملي معلقاً على تعريف الرملي لعقد البيع "مقد يتضمن مقابلة مال بمال لاستفادة ملك عين ، أو منفعة مؤبدة" ، أن حق الممر إذا عقد عليه بلفظ البيع مثال للمنفعة ،

(١) انظر: حاشية الدسوقي على الشرح الكبير، ج٣، ص ٤٤٧، الرملي ، نهاية المحتاج، ج٥، ص ٢٦٩، محمد أبو زهرة، الملكية ونظرية العقد، ص ٥٧ .

(٢) انظر: حاشية الدسوقي على الشرح الكبير، ج٣، ص ٤٤٦، الرملي، نهاية المحتاج، ج٣، ص ١٧٤، ابن النجار، منتهى الإرادات، ج١ ، ص ٣٢٨ .

(٣) انظر: البهوتي، كشف القناع، ج٥، ص ١٢٩، الشربيني ، مغني المحتاج ، ج٣، ص ٢٢٠ .

(٤) انظر: البهوتي، كشف القناع، ج٣، ص ٥٥١، الرملي، نهاية المحتاج، ج٥، ص ٢٦١ .

(٥) انظر: الرملي، نهاية المحتاج، ج٥، ص ١٧٠، البهوتي، كشف القناع، ج٤، ص ٧٧ .

(٦) انظر: الشربيني، مغني المحتاج، ج٣، ص ٤٤٥، البهوتي ، كشف القناع ، ج٤، ص ٣٧٣ .

المؤيدة^(١)، فكأن ملك الحقوق من قبيل ملك المنافع ، ولما كانت المنافع أموالاً، كان ملك الحقوق من قبيل ملك الأموال .
فكل مال يعد حقاً لصاحبه ، ولا يعد كل حق مالاً . فقد ذكر
بعض الفقهاء أن الحقوق التي تعد من قبيل المال ما كان منها قابلاً
للتجزئة بأن يقال لفلان نصف هذا الحق أو ربعه ، كما في حق المرور،
والشرب ، ومالم يكن قابلاً للتجزئة لم يكن مالاً كما في الولاية ، وولاية
النكاح .

وقد ذكر الدسوقي في شرح تعريف الدردير للتركة^(٢) " حق يقبل التجزي "
أن الحق جنس يتناول المال وغيره كالخيار، والشفعة، والقصاص،
وقوله يقبل التجزي خرج به الولاية، وولاية النكاح، لعدم قبولهم
للتجزي .^(٣)

فما انتقل من الحقوق إلى الوارث بصفته تركة كان مالاً، وهو ما كان
قابلاً للتجزي ، وما لم ينتقل لم يكن مالاً، وهو ما لم يكن قابلاً
للتجزي .

وما كان من الحقوق من قبيل الأموال جار بيعة تبعاً لأصله ، أو منفرداً،
فيجوز بيع حق المرور وحق الشرب مثلاً تبعاً للأرض، أو منفردة .^(٤)

ومن الحقوق المستحدثة في العصر الحاضر براءة الاختراع، وحق
النشر والطبع ، فتعد هذه الحقوق أموالاً إذا تضمنت منافع

- (١) انظر : نور الدين علي بن علي الشبرايملي، حاشية الشبرايملي
على نهاية المحتاج، الطبعة الأخيرة (القاهرة: مصطفى الحلبي،
١٩٦٧)، ج٣، ص ٣٧٢.
- (٢) أحمد الدردير، الشرح الكبير لمختصر خليل، ج٤، ص ٤٥٧.
- (٣) حاشية الدسوقي على الشرح الكبير، ج٤، ص ٤٥٧.
- (٤) انظر الرملي، نهاية المحتاج، ج٣، ص ٣٧٤، ٣٩٨؛ وانظر حاشية الشبرايملي
على نهاية المحتاج، ج٣، ص ٣٧٤، ٣٩٨.

مشروعة يجوز بيعها وهبتها منفردة ، كما تنتقل إلى الوارث بوصفها تركة لأنها قابلة للتجزئة ، فقد يشترك عدة أشخاص في إنتاج فكري ، أو اكتشاف علمي فيوزع الحق عليهم كل بحسب مساهمته في هذا الانتاج أو الاكتشاف .

واتجاه الجمهور في تعريف المال أوسع مدلولاً ، وأكثراً شمولاً من تعريف الحنفية ، لأنه يسمح بتوزيع دائرة المال على مختلف العصور ، مادامت المنفعة المشروعة موجودة في الشيء ، ومادام ذلك الشيء له قيمة بين الناس . فيتسع مفهوم المال ليشمل في هذا العصر أشياء لم تعرف أو لم تكن أموالاً من قبل مادام أساس الماليّة وهو المنفعة المشروعة متحققاً فيها ، مثل الفئران البيضاء التي تستخدم في المعامل والمختبرات لأجراء التجارب العلمية عليها ، وبعض أنواع الجراثيم ، والبكتيريا ، والفطريات ، والطحالب ، التي تستخدم في الحصول على بعض الأدوية كالبينسلين ، والأمثلة الواقية من الأمراض كما تتسع دائرة المال في هذا العصر لتشمل حقوق الاختراع ، وحقوق التأليف والطبع ، والنشر ، باعتبارها منافع مشروعة .

ثانياً : تعريف رأس المال :

يتمثل رأس المال الانتاجي بناءً على ما سبق في (الأعيان، والمنافع ، والحقوق، المأذون فيها شرعاً ، المعدة للنماء والزيادة بالعمـل فيها مجتمعة أو منفردة) فتخرج الأعيان، والمنافع، المعدة للاستعمال الخاص

ورأس المال قد يكون نقوداً ، أو أعياناً ومنافع مقومة بالنقود ، سواء ساهم الانسان في تكوينها ، كالسلع الرأسمالية والاستهلاكية ، أم لم يساهم في تكوينها كالموارد الطبيعية . ويحصل

رأس المال على الربح عائداً له في الاقتصاد الإسلامي، حيث يقول ابن قدامة في ذلك: " فرب المال يستحق الربح بماله لكونه مستحقه نماءه وفرعه ". (١)

(١) ابن قدامة ، المفتي، ج٥، ص ٣٢ ك ٧٢ .

شأن الموارد الطبيعية واحد من آحاد رأس المال :

لما كانت الموارد الطبيعية من أراض زراعية ، وغيرها ، وما قد يوجد في باطنها من مياه ، ومعادن سائلة ، وجامدة ، وما قد يوجد على ظاهرها من معادن سائلة ، وجامدة ، ومسطحات مائية ، ومضائق أسماك وغابات ، ومساقط مياه وحيوانات مأذون الانتفاع بها شرعياً من الأمان التي يتناولها لفظ المال ، وقابلة للملكية الفردية ، ومحلاً للعقود من بيع ، وإجارة ، وهبة ، ومساقاة ، ومزارعة ، وغيرها ، يمكن إدخالها في مصطلح "رأس المال" لخضوعها لمفهوم المال ، وإمكان أعدادها للنماء والزيادة بالعمل فيها ، والمراد النماء والزيادة في قيمتها نتيجة مساهمتها في عملية إنتاج مختلف السلع والخدمات المباحة التي تشبع الرغبات الإنسانية المباحة ، والحاجات ، بصورة مباشرة ، وغير مباشرة .

والحديث عن الموارد الطبيعية واحد من الآحاد التي يتناولها رأس المال ، يتطلب تقسيمه إلى ثلاثة أقسام ، يتعلق أولها بالأراضي على اختلافها ، ويختص الثاني منها بالمعادن الظاهرة والباطنية ، في حين يختص آخرها بالمياه .

القسم الأول : الأرض :-

الأرض أحد الأنواع التي يتناولها لفظ " رأس المال " وهي قابلة للملك ملكية خاصة ، زراعية كانت ، أم غير زراعية ، لو رُود آيات كريمة تفيد ذلك ، كقوله تعالى : ﴿ وأورثكم أرضهم وديارهم وأموالهم ﴾ (١)

(١) سورة الأحزاب : آية رقم (٢٧) .

وقوله تعالى: ﴿يُرِيدُ أَنْ يَخْرُجَكُمْ مِنْ أَرْضِكُمْ فَعَادَا تَأْمُرُونَ﴾ (١) ، وإلى غير ذلك من الآيات الكريمة التي تنسب ملكية الأرض إلى المخاطبيين، وتضيفها إليهم ، والاضافة لاشتغالهم باختصاص التملك والتصرف . وفي اقرار النبي صلى الله عليه وسلم لما وجد على عهد من ملكيات خاصة للأرض ، دليل على جواز هذه الملكية .

والأرض بالنظر إلى ملكيتها قسمان : أحدهما ، خاضع للملكية الخاصة ، في حين يخضع الآخر للملكية العامة .

(١) الأراضي الخاضعة للملكية الخاصة :

تنقسم الأراضي الخاضعة للملكية الخاصة بدورها إلى قسمين :

(أ) الأراضي التي أسلم عليها أهلها:-

وهذا النوع من الأراضي خاضع لملك أصحابه ، يتصرفون فيه كما يشاؤون ويؤدون الزكاة عما يخرج فقد . " كان هديــــــــــــــــة صلى الله عليه وسلم أن من أسلم على شيء في يده ، فهو له ، ولم ينظر إلى سببه قبل الإسلام ، بل يقره كما كان في يده قبل الإسلام " . (٢) " فكل أرض أسلم عليها أهلها وهي من أرض العرب ، أو أرض العجم ، فهي لهم ، وهي أرض مشرب بمنزلة المدينة حين أسلم عليها أهلها ، وبمنزلة اليمن " . (٣)

(ب) الأرض الموات :-

هي الأرض التي لم تعمر ، شبهت العمارة بالحياة ، وتعطيها بفقد الحياة ، وأحياء الموات أن يعتمد شخص لأرض لا يعلم تقدم ملك

(١) سورة الأعراف : آية رقم (١١٠) .

(٢) محمد بن أبي بكر بن قيم الجوزية ، زاد المعاد في هدي خير العباد ،

(القاهرة : المكتبة المصرية ومطبعتها ، بدون تاريخ) ، ٢٨ ، ص ٦٨ .

(٣) أبو يوسف يعقوب بن إبراهيم : الخراج ، ص ٧٥ .

أحد عليها فيحيها بالسقي، أو الفرس أو البناء فتصير يملك ملكه ،
فعن عمر بن الخطاب وعبد الرحمن بن عوف رضى الله عنهما ، عن النبي
صلى الله عليه وسلم قال : " من أحيأ أرضاً ميتة فهي له ، وليس
لمرق ظالم حق " . (١)

ويتفق الفقهاء على أن الأحياء سبب لتمكن الموات ، وإن اختلفوا
في شروطه ، (٢) يستوي في ذلك الأرض المفتوحة قهراً وغلبة ، وما أسلم
عليها أهلها ، وما صولح أهلها أن الأرض للمسلمين ، لعدم
الأخبار في ذلك . (٣)

، إلا أنه يشتتنى منها أراضي الملح ، والنفط ، والقيار ،
ونحوها مما لا يستغني المسلمون عنه ، فلا تكون أرض موات ، وليس للإمام
اقتطاعها أسوة بما سواها من موات الأرض ، لأنها حق لعامة المسلمين ،
وفي الاقطاع ابطال حقهم . (٤)

أما كيفية الأحياء ، فقد ورد عن الإمام أحمد رحمه الله
أنه يكون بـ " ماتعارفه الناس أحياءاً ، لأن الشرع ورد بتعليق
الملك على الأحياء ، ولم يبينه ، ولم يذكر كيفيته ، فيجب الرجوع
إلى ما كان أحياءاً في العرف " . (٥)

(١) البخاري ، الجامع الصحيح ، ح ٥ ، ص ١٤٠ .

(٢) انظر : ابن النجار ، منتهاى الارادات ، ح ١ ، ص ٥٤٢ ؛ الرملي ، نهاية
المحتاج ، ح ٥ ، ص ٣٣١ - ٣٣٠ .

حاشية ابن عابدين ، ح ٦ ، ص ٤٣٢ - ٤٣٣ ؛ حاشية الدسوقي على الشرح

الكبير ، ح ٤ ، ص ٦٦ - ٦٩ .

(٣) انظر : ابن قدامة ، المغني ، ح ٥ ، ص ٦٣ ، ٥٦٨ ؛ أبو عبيد ،
الأموال ، ص ٢٦٣ ، المأوردي ، الأحكام السلطانية ، ص ١٢٧ ؛ أبو يوسف ،
الخراج ، ص ٦٩ .

(٤) انظر ابن قدامة ، المغني ، ح ٥ ، ص ٥٧١ ؛ الرملي ، نهاية المحتاج ،

ح ٥ ، ص ٢٤٩ ؛ الكاساني ، بدائع الصنائع ، ح ٦ ، ص ١٩٤ .

(٥) ابن قدامة ، المغني ، ح ٥ ، ص ٥٩١ ؛ وانظر : الباجي ، المنتقى ،

ج ٦ ، ص ٢٠ .

وهناك نوعان من الأراضي يخضعان للملكية الخاصة في بعض الظروف :-

(أ) الأرض التي فتحت قهراً وغلبة :-

هذا النوع من الأراضي يخضع للملكية الخاصة إذا رأى الامام مصلحة في ذلك، وإلا خضع للملكية العامة .

والدليل على ذلك حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم في خيبر ، فقد جعلها غنيمة فخمسها وقسمها ، وحكم عمر بن الخطاب رضي الله عنه في البواد وغيره ، وذلك أنه جعله موقوفاً على المسلمين ما تناسلوا ولم يخمسه (١) ، " فعلم أن الأرض لا تدخل في الغنائم ، والامام مخير فيها بحسب المصلحة " . (٢)

(ب) أرض الصلح :-

هي الأرض التي صلح أهلها دون الدخول في الإسلام ، فتملك ملكية خاصة لأهلها ، إذا صلحوا أنها لهم ، ويؤخذ منهم الخراج ، ويسقط بالإسلام ، وما صلحوا عليه من أرضهم أنه لنا فخضوعه للملكية الخاصة راجع إلى اختيار الامام بما فيه مصلحة للمسلمين . (٣)

(١) انظر: أبو عبيد ، الأموال ، ص ٧٥ - ٧٧ ؛ ابن النجار ، منتهى

الارادات ، ج١ ، ص ٣٢١ ؛ حاشية ابن عابدين ، ج٤ ، ص ١٣٨ .

(٢) ابن القيم ، زاد المعاد في هدي خير العباد ، ج٢ ، ص ٥٩ ؛ وانظر :

ابن قدامة ، المغني ، ج٢ ، ص ٧١٨ .

(٣) انظر : ابن النجار ، منتهى الارادات ، ص ٣٢١ ؛ أبو يوسف ، الخراج ،

ص ٦٨ ، ٦٩ ؛ أبو عبيد ، الأموال ، ص ٦٩ .

(٢) الأراضي الخاضعة للملكية العامة :

تنقسم الأراضي الخاضعة للملكية العامة إلى :-

(أ) الأرض التي جلا عنها أهلها خوفاً من المسلمين :-

هي الأرض التي تركها أهلها وهربوا خوفاً من المسلمين —
وظهر عليها المسلمون، فيكون حكمها حكم الفبيء ، أي للمسلمين كلهم . (١)

(ب) الأرض التي فتحت قهراً وغلبة :-

يخضع هذا النوع من الأراضي للملكية العامة إذا رأى الامام
مصلحة في ذلك فوقفه على المسلمين ، وإلأخضع للملكية الخاصة
بأن جعل غنيمة فقسم بين المقاتلين . (٢)

(ج) أرض الصلح :

هي الأرض التي صلح أهلها أنها للمسلمين ، فتخضع للملكية
العامة إذا رأى الامام مصلحة في ذلك ، وإلأخضعت للملكية الخاصة
بأن تجعل غنيمة . (٣)

القسم الثاني : المعادن :-

المعادن عنصر انتاجي ، وقد اختلف الفقهاء في خضوعها
للملكية الخاصة ، حيث فرقوا في ذلك بين المعادن الموجودة فـي
الأراضي المملوكة لبيت المال ، والموجودة في الأراضي الخاضعة

(١) انظر : البهوتي ، كشف القناع ، ٣٠ ، ص ٩٥ ، الباجي ، المنتقى ،
٦٠ ، ص ٢٧ .

(٢) انظر : ابن القيم ، زاد المعاد ، ٢٠ ، ص ٦٩ ، أبو عبيد ، الأموال ،
٧٦ ، ٧٧ .

(٣) انظر : ابن النجار ، منتهى الارادات ، ١٠ ، ص ٣٢١ .

للملكية الخاصة ، كما فرقوا بين المعادن الظاهرة والباطنية ،
وقد اختلفوا في ذلك طبقاً لمايلي :-

(١) : المعادن الموجودة في أراضي بيت المال :-

ذكر جمهور الفقهاء أن المعادن الموجودة في أراضي بيت المال ظاهرة كانت أم باطنة (١) تخضع للملكية العامة مطلقاً ، لأن الأرض التي وجدت فيها تلك المعادن تخضع للملكية العامة . فلا تملك ملكية خاصة بالاحياء لأن في ذلك ضرراً ، وتضييقاً على المسلمين لأنها حقهم . (٢)
وقد استدلوا على ذلك بأدلة ، من أهمها :-

- مارواه أبيض بن حمال (أنه وفد إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فاستقطعه الملح فقطع له ، فلما أن ولى قال رجل من المجلسين : أتدري ما قطعت له ، إنما قطعت له الماء العذب ، قال : فانتزعه منه) (٣)
قال أبو مبيد : " وأما اقطاعه أبيض بن حمال الملح الذي بمأرب ثم ارتجعه منه ، فإنما اقطعه وهو عنده أرض موات ، يحيها أبيض ويعمرها ، فلما تبين للنبي صلى الله عليه وسلم أنه ماء عذب ، وهو الذي له متادة لا تنقطع مثل ماء العيون والآبار ارتجعه منه ، لأن سنة رسول

(١) المعادن الظاهرة : هي الموجودة على ظاهر الأرض . مثل : الملح ، والكبريت ، والقار .
المعادن الباطنة : هي الموجودة في باطن الأرض مثل الحديد ، والنحاس ، والذهب .

(٢) انظر : حاشية الدسوقي على الشرح الكبير ، ج١ ، ص ٤٨٦ - ٤٨٧ ؛
البهوتي ، كشف القناع ، ج٤ ، ص ١٨٨ ؛ الشربيني ، مغني المحتاج ، ج٢ ، ص ٣٧٢ ؛ الكاساني ، بدائع الصنائع ، ج٦ ، ص ١٩٤ .

(٣) جامع الترمذي ، ج٦ ، ص ١٥٠ . قال الشوكاني : " حديث أبيض بن حمال أخرجه أيضاً ابن ماجه ، والنسائي ، وحسنه الترمذي ، وصححه ابن حبان ، وضعفه ابن القطبان ولعل وجه التضعيف كونه في اسناده السبائي المازني ، قال ابن عدي : احاديثه مظلمة منكورة " الشوكاني ، نيل الأوطار ، ج٥ ، ص ٣٤٩ .

الله صلى الله عليه وسلم في الكلاء، والماء والنار، أن الناس جميعاً فيه شركاء ، فكره أن يجعله لرجل يحوزه دون الناس " (١). وقال ابن عقيل : " هذا من مواد الله الكريم وفيض جوده الذي لا غناء عنه ، فلو ملكه أحد بالاحتجار ملك منعه فضايق على الناس ، فإن أخذ العرض منه أغلاه ، فخرج من الموضع الذي وضعه الله من تعمير دوي الحواش من غير كلفة " (٢).

وقال ابن تيمية : " إن الناس يشتركون في كل ما ينبت في الأرض المباحة من جميع الأنواع من المعادن الجارية كالقيصر والنفط ، والجمادة كالذهب ، والفضة ، والملح ، وغير ذلك " (٣).

-
- (١) أبو عبيد ، الأموال ، ص ٣٥٨ ؛ وانظر : محمد بن إدريس الشافعي ، الأم ، ط ١ ، (بيروت : دار الفكر ، ١٩٨٠ م) ، ج ٤ ، ص ٤٣ .
- (٢) ابن قدامة ، المغني ، ج ٥ ، ص ٥٧٢ ؛ وانظر : الكاساني ، بدائع الصنائع ، ج ٦ ، ص ١٩٤ .
- (٣) مجموع فتاوى ابن تيمية ، ج ٢٩ ، ص ٢١٨ .

(٢) المعادن الموجودة في الأرض الخاضعة للملكية الخاصة :

اختلف الفقهاء في المعادن الموجودة في الأرض المملوكة

ملكبة خاصة على قولين :

القول الأول :-

إن المعادن الجامدة تملك بملك الأرض ظاهرة كانت كالكبريت والجنس ، أم باطنة كالذهب والحديد ، أما المعادن الجارية مثل القار والنفط فلا تملك بملك الأرض ، إلا وإن مالك الأرض أحق بها ، ويكره دخول الأرض المملوكة بغير إذن صاحبها . وهو رأي جمهور الفقهاء من الشافعية والمناطقة ، والحنفية . (١)

وقد استدلوا على ذلك بأدلة منها :

أ - إن المعادن الجارية لا تملك لأنها ليست من أجزاء الأرض ، فلم يملكها بملك الأرض . (٢)

ب - إن المعادن الجامدة تملك بملك الأرض ، لأنها جزء من أجزائها ، فهي كالتراب ، والأحجار الثابتة . (٣)

ج - ما روي عن عكرمة مولى بلال بن الحارث أنه قال : (أقطع رسول الله صلى الله عليه وسلم بللاً أرض كذا من مكان كذا إلى مكان كذا ، وما كان فيها من جبل أو معدن ، قال : فباع بنو بلال من عمر بن عبد العزيز أرضاً فخرج فيها معدنان ، فقالوا : إنما بعناك أرض حرث ولم نبعك المعدن ، وجاءوا بكتاب القطيعة التي قطعها رسول الله صلى الله عليه وسلم لأبيهم في جريدة ، قال : ففعل عمر بمسحها على عينيهِ وقال لقيمه : انظر ماذا استخرجت منها ، وما أنفقت فيها ، ففأصهم بالنفقة ، ورد عليهم الفضل) (٤) ، فهذا واضح ،

(١) انظر : ابن النجار ، منتهى الإرادات ، ج ١ ، ص ٥٤٢ ، ٢٢١ ، البهوتي ، كشف القناع ، ج ٢ ، ص ٢٢٢ ، ٢٢٤ ، ابن قدامة ، المغني ، ج ٢ ، ص ٢٨ ، ص ٥٧٢ ، الرملي ، نهاية المحتاج ، ج ١ ، ص ٢٥١ ، الكاساني ، بدائع الصنائع ، ج ٢ ، ص ٦٨ ، حاشية ابن عابدين ، ج ٢ ، ص ٢٢١ .

(٢) انظر : ابن قدامة ، المغني ، ج ٢ ، ص ٢٩ .

فى أن بلالاً وبينه من بعده قد ملكوا ما فى الأرض من معادن جامدة. (١)

د - إن المعادن أجزاء من الأرض، وإن كان بعضها أوفر من بعض، فتملك بملك الأرض لأن من ملك أرضاً ملك عمتها. (٢)

القول الثانى :

إن المعادن مملوكة لجميع المسلمين ملكية عامة ، والنظر فيها إلى الامام بفعل ما يراه مصلحة للمسلمين ، فالمعادن لا تتبع الأرض الموجودة فيها ، وهو مذهب المالكية . وقد استدل المالكية على مذهبهم بأدلة منها :

أ - إن المعادن يحتاجها الناس ولا يستغنون عنها ، وقد يجدها شرار الناس فلو لم يكن حكمها للامام لأدى ذلك إلى الفتن والهرج . (٣)

ب - إن المعادن الموجودة فى جوف الأرض أقدم من ملك المالكين، فلم يملكوها بملك الأرض ، فهي معادن مودوعة فى الأرض لم يعلم بها مالك الأرض ، ولا تقدم ملكه عليها . (٤)

====

(٣) انظر : ابن قدامة ، المغنى ، ٢ ، ص ٢٩ ، الرملی ، نهاية المحتاج ، ح ٢ ، ص ٢٥١ ؛ الكاساني ، بدائع الصنائع ، ٢ ، ص ٩٦٨ .
(٤) أبو عبيد ، الأموال ، ص ٤٢٣ .

(١) أنظر : ابن قدامة ، المغنى ، ح ٥ ، ص ٥٧٢ ، ح ٤ ، ص ٨٩ .
(٢) أنظر : ابن قدامة ، المغنى ، ح ٥ ، ص ٥٧١ ، ٥٧٢ ؛ الكاساني ، بدائع الصنائع ، ٦ ، ص ١٩٤ .
(٣) انظر : حاشية الدسوقي على الشرح الكبير ، ١ ، ص ٤٨٧ ؛ محمد بن أحمد بن رشد ، المقدمات الممهدة ، ١ ، ص ٢٢٥ ؛ الباجي ، المنتقى ، ٢ ، ص ١٠٢ .

(٤) أنظر : حاشية الدسوقي على الشرح الكبير ، ١ ، ص ٤٨٧ ؛ ابن رشد ، المقدمات الممهدة ، ١ ، ص ٢٢٥ ؛ الباجي ، المنتقى ، ٢ ، ص ١٦٢ .

والرأي الراجح هو أن المعادن الظاهرة والباطنة ، الجامدة والجارية سواء وجدت في أرض مملوكة ملكية خاصة ، أو عامة لاتملك ملكية خاصة ، وإنما تكون تابعة للدولة ، وذلك لوجود مصلحة عامة تقتضي ذلك .

(١) فقد ذكر ابن رشد " أن المعادن يحتاجها الناس ولا يستغنون عنها ، فاقترضت المصلحة العامة تملكها للدولة ، ولأن المصلحة العامة تقدم على المصلحة الخاصة .

كما أن المعادن في الوقت الحاضر أصبحت من دعائم الثروة التي يقوم عليها اقتصاد كثير من الدول ، وهي تحتاج إلى المال الوفير ، والخبرة الفنية لاستغلالها ، فتملكها ملكية عامة يمنع به الصراع بين الأفراد ، وتوزيعها عليهم يؤدي إلى تقريب الفوارق بين الطبقات ، وإلى التوزيع العادل للدخول بين الأفراد ، ثم إن الحكومات في العصر الحاضر أصبحت تضطلع بمسؤوليات محلية نحو شعوبها ، والتزامات

(١) ابن رشد ، المقدمات الممهدات ، ج ١ ، ص ٢٢٥ . والذي يفهم من عبارة ابن رشد : أن هناك مصلحة خاصة في إباحة الملكية الخاصة للمعادن على اختلاف مصادرها ، وأن السماح لهذه الملكية يـؤدي وجود مقسدة وهي الصراع بين الناس ، كما أنها تتعارض مع المصلحة العامة التي تقتضي عدم تملكها ملكية خاصة ، والقواعد الشرعية المقررة في ذلك هي : أن درء المفسدة أولى من جلب المصلحة ، وأن المصلحة العامة مقدمة على المصلحة الخاصة ، ويتحمل الضرر الخاص لأجل الضرر العام .

عالمية ، ولايسد هذه الاحتياجات إلا استغلالها لمواردها ، وفي مقدمتها ،
الثروات المعدنية الطبيعية ، ويمكن الحاق الغابات وما قد يوجد
فيها من ثروات حيوانية مأذون فيها شرعاً . بالمعادن إذا وجدت في أرض خاضعة
للملكية العامة ، كما يلحق بالمعادن ما يوجد في البحار من ثروات
معدنية .

القسم الثالث : المياه :

اتفق الفقهاء على أن الماء المحرز في الاناء ونحوه
ملك لمحرزه ، فيجوز له بيعه وتمليكه ، ذلك أن ملكه بالاحتياز
فماز كالكلأ والصيد إذا حازهما ، وحكى ابن المنذر الاجماع فـ
ذلك . (١)

واتفقوا على أن مياه البحار، وما يوجد فيها من ثروات
سمكية مختلفة ، والأودية ، والعيون ، والسيول ، ومسايط المياه
المستخدمة في توليد الطاقة الكهربائية كالشلالات ، مشتركة بين الناس ،
ينتفع بها الأفراد على ألا يضرروا بالعمامة (١) ، لقوله صلى الله عليه
وسلم (المسلمون شركاء في ثلاثة : الماء ، والكلأ ، والنار) (٢)

- (١) انظر: ابن قدامة ، المغني ، ٤ ، ص ٩١ ، ٩٢ ، الرملي ، نهاية
المحتاج ، ٥ ، ص ٣٥٤ ، الكاساني ، بدائع الصنائع ، ٦ ، ص ١٩٣
- (٢) انظر: ابن قدامة ، المغني ، ٤ ، ص ٩٢ ، الرملي ، نهاية المحتاج ،
٥ ، ص ٣٥١ ، ٣٥٢ ، الكاساني ، بدائع الصنائع ، ٦ ، ص ١٨٨ ، ١٩٢ .
- (٣) روى من حديث رجل ، ومن حديث ابن عباس ، ومن حديث ابن عمر ،
فحديث الرجل أخرجه أبو داود عن حريز بن عثمان عن أبي
خداش حبان بن زيد عن رجل من الصحابة قال : " غزوت مسـ
ـ رسول الله صلى الله عليه وسلم ثلاثاً أسمعته يقول : المسلمون
شركاء في ثلاث : في الكلأ ، والملاء ، والنار " . رواه أحمد في
مسنده وابن أبي شيبة في مصنفه . واسند ابن عدي في الكامل عن
أحمد وابن معين أنهما قالا في حريز : ثقة . وذكره عبد الحق في
احكامه من جهة أبي داود قال : لأعلم روى عن أبي خداش ==

أما الماء الذي يستخرجه مالك الأرض كالبئر، والعين المستنبطة، فيرى الحنابلة والحنفية أن البئر، وأرض العين مملوكان لصاحب الأرض، وأن الماء الذي فيها غير مملوك له، لأنه يجري من تحت الأرض إلى ملكه، مثله في ذلك مثل الماء الجاري في النهر وإلى ملكه، ولكنه أحق به من غيره لظهوره في ملكه، ويجب عليه بذلك ما فضل عن حاجته لغيره لحديث (المسلمون شركاء في ثلاث ٠٠٠)، قالوا: فإذا قلنا لا يملك، فصاحب الأرض أحق به من غيره لكونه في ملكه (١)، كما استدلوا بأن النبي صلى الله عليه وسلم (نهى عن بيع فضل الماء) (٢)

==
ألا حريز بن عثمان، وقد قيل فيه: مجهول. قال البيهقي في المعرفة: وأصحاب النبي صلى الله عليه وسلم كلهم ثقات، وترك ذكر أسمائهم في الأسناد لا يضر إن لم يعارضه ما هو أصح منه. وأما حديث ابن عباس فأخرجه ابن ماجه عن عبد الله بن خذاش عن العوام بن حوشب عن مجاهد عن ابن عباس قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (المسلمون شركاء في ثلاث: الماء، والكلاء، والنار وثمنه حرام) قال عبد الحق في أحكامه: قال البخاري: عبد الله بن خذاش عن العوام بن حوشب منكر الحديث. وضعفه أيضاً أبو زرعة: وقال في حقه أبو حاتم: ذاهب الحديث، وأقره ابن القطان عليه. وأما حديث ابن عمر فرواه الطبراني في معجمه، حدثنا الحسين بن إسحق التستري حدثنا يحيى الحماني حدثنا قيس بن الربيع. عن زيد بن جبير عن ابن عمر، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (المسلمون شركاء في ثلاث: الماء، والكلاء، والنار). انظر: عبد الله بن يوسف الزيلعي، نصب الراية لأحاديث الهداية، ط ١، (الهند: المجلس العلمي، ١٩٣٨م، تصوير بيروت: المكتبة الإسلامية، ١٩٧٣م)، ٤٤، ص ٢٩٤.

(١) انظر: ابن قدامة، المغني، ٤٤، ص ٩٠، ٩١؛ الكاساني، بدائع

الصنائع، ٦٤، ص ١٨٨، ١٨٩.

(٢) صحيح مسلم بشرح النووي، ١٠٠، ص ٢٢٨، ٢٢٩.

ويرى المالكية والشافعية أن ماء البئر في الأرض المملوكة
مملوك لصاحب الأرض، لأنه نماء الملك، إلا إن عليه بذل فضل
الماء. (١)

وأما البئر المحفورة في أرض موات فعند المالكية
أن الحافر لا يملك الماء، بل هو أحق به، وعليه بذل فضل الماء، هذا
إن لم يبين الملكية عند الحفر، لعدم الأحياء بمجرد الحفر،
ولأن نيته أخذ كفايته فقط، أما إذا بينها، كان له منع المساس
وأخذ الثمن لأنه أحياء حينئذ، والمنع وأخذ الثمن دليل الملك. (٢)

وعند الشافعية في البئر المحفورة في الموات للارتفاق
أن الجافر أولى بمائها، ولا يملكه، وأما المحفورة للتملك فإن الحافر
يملكها ويملك ماءها. (٣)

وعند الحنفية أن الماء الموجود في الآبار ليس ملكاً
لصاحبه، بل هو مباح، سواء كان في أرض مباحة، أم مملوكة،
لكنه أحق به، لأن الماء خلق في الأصل مباحاً لقوله صلى الله عليه
عليه وسلم: (المسلمون شركاء في ثلاث.. الحديث) والشركة العامة
تقتضي الإباحة. (٤)

-
- (١) انظر: حاشية الدسوقي على الشرح الكبير، ج٤، ص ٧٢، الرملي،
نهاية المحتاج، ج٥، ص ٣٥٥.
- (٢) انظر: حاشية الدسوقي على الشرح الكبير، ج٤، ص ٧٢.
- (٣) انظر: الرملي، نهاية المحتاج، ج٥، ص ٣٥٥.
- (٤) انظر: الكاساني، بدائع الصنائع، ج٦، ص ١٦٨، ١٨٩.

وعند الحنابلة من حفر بئراً بموات للارتفاق فهو أحق بمائها ولا يملكها ، وعليه بذل فضل الماء وإن حفر بئراً بموات تملكها فهي كما لو حفرها بملكه الحي ، وقد تقدم أن صاحب البئر في الأرض المملوكة أحق بمائها ولا يملكه . (١)

والبذل إنما يكون بلا مقابل ، فالحديث (المسلمون شركاء في ثلاث ... الحديث) يقرر أن الماء في الأصل خلق مباحاً ، فالشركة العامة تقتضي الإباحة ، وهذا يقتضي عدم وقوع هذه الأمور في دائرة الملكية الفردية ، وبقائها مشتركة بين المسلمين جميعاً ، فينتفع بها كل منهم شريطة عدم الأضرار بغيره ، ذلك أن المنفعة المترتبة على هذه الأمور منفعة ضرورية لجميع المسلمين ، ويمكن أن يلحق بهذه الأمور الثلاثة كلما كان في معناها مما هو ضروري للحياة ، وما كان ذا منفعة عامة ، وذلك منعاً للاستغلال ، ودفعاً للضرر العام . (٢)

(١) انظر : البهوتي ، كشف القناع ، ج٢ ، ص ١٩٠ .

(٢) يمكن القول : إن إخراج ملكية المياه من دائرة التملك الفردي إلى دائرة الإباحة من قبيل تقديم المصلحة العامة على الخاصة ، ومن باب سد الذرائع خشية أن تؤدي الملكية الخاصة في هذه الأمور وهي مصلحة خاصة إلى الاستغلال والتحكم فيما هو من ضروريات الحياة ، ولأنه أندر . المفسدة أولى من جلب المصلحة .

العنصر الثاني :

١٢ العمل ١٢

العمل هو أحد النشاطات الاقتصادية العاملة على حل مشكلات المجتمع الاقتصادية ، إذ تؤدي مساهمة العمل في عملية الانتاج إلى ايجاد المنفعة ، او زيادة منفعة السلع ، والخدمات التي يشارك في انتاجها .

ولتتميز منصر العمل بكونه منصراً متحركاً، كان وسيلة لانتهاج السلم ، والخدمات .

والعمل نوعان : بدنی وتنظیمی :

أولاً : العمل البدني :

هو كل جهد بدني يبذله الانسان مختاراً في نشاط مباح لدى الغير
عن طريق الاجارة ، لاشباع الرغبات المشروعة والحاجات ، ، وذلك
بانتاج السلع والخدمات،المباحة شرعاً .

وقد أشار الجصاص عند تفسير قوله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا انْزِلُوا مِنْ طِبَاطِ مَا كَسَبْتُمْ ﴾ ^(١) ، إلى أن العمل المباح وهو : إبدال المنافع ، نوع من أنواع المكاسب الطبيعية التي يستحق

(١) سورة البقرة : آية رقم (٢٦٧) •

(٦) الشاطبي ، الموافقات ، ج٢ ، ص ١٣٧ .

كما حث النبي صلى الله عليه وسلم على العمل بقوله: (لأن محترم أحدكم حرمة من حطب فيحملها على ظهره فيبيعها خير له من أن يسأل رجلاً يعطيه أو يمنعه) ، رواه مسلم عن أبي هريرة رضي الله عنه . (١)
وبقوله: (إن أطيب ما أكل الرجل من كسبه ، وإن ولده من كسبه) ، رواه النسائي والحاكم عن عائشة رضي الله عنها (٢) وصححه الذهبي . (٣)

وفي قوله صلى الله عليه وسلم: (ما أكل أحدكم قط خيراً من أن يأكل من عمل يده) ، رواه البخاري عن المقدم بن معد يكرب الكندي رضي الله عنه ، (٤) بيان لفعل العمل والحسن عليه .

واحترام الإسلام للعمل المباح ، احترام لحق العامل في الأجر وملكيته له ، بدليل قوله صلى الله عليه وسلم: (إن أطيب ما أكل الرجل من كسبه) ، فالإضافة تفيد اختصاص الملك والتمسك ،

وبؤكد ذلك دعوة الإسلام إلى الوفاء بالأجر، وانذار من يجور عليه من أصحاب الأعمال فقد ورد بهذا الحديث القدسي السيدي رواه أبو هريرة رضي الله عنه ، عن النبي صلى الله عليه وسلم

قَالَ : (قَالَ اللَّهُ عزَّ وجلَّ : ثَلَاثَةٌ أَنَا خَصْمُهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ : رَجُلٌ أَغْطَى بِي ثَمَ غَدَرٍ

(١) صحيح مسلم بشرح النووي، ج٧، ص ١٣١ .

(٢) أحمد بن شعيب بن علي النسائي ، سنن النسائي ، مع شرح السيوطي ، (بيروت : دار الكتب العلمية ، بدون تاريخ) ، ج٧، ص ٢٤١ ، الحاكم ، المستدرك ، ج٢ ، ص ٤٦

(٣) انظر : الذهبي ، تلخيص المستدرك ، ج٢ ، ص ٦٤ .

(٤) البخاري ، الجامع الصحيح ، ج٤ ، ص ٢٤٤ .

ورجل باع حراً فأكل ثمنه ، ورجل استأجر أجيراً فاستوفى منه ولم يوفه أجره) ، رواه البخاري (١) ، قال ابن حجر في بيان الفئسة الثالثة : " هو في معنى من باع حراً وأكل ثمنه ، لأنه استوفى منفعتة بغير عوض ، وكأنه أكلها ، ولأنه استخدمه بغير أجره وكأنه استعبده " (٢) ، وقال ابن القين " هو سبحانه وتعالى خصم لجميع الظالمين ، إلا إنه أراد التشديد على هؤلاء بالتصريح " (٣)

وفي المقابل ، طلب الإسلام من العامل اتقان عمله ، ليتم التعادل بين الجهد والجزاء ، فعن النبي صلى الله عليه وسلم قال : (من غشنا فليس منا) ، رواه مسلم عن أبي هريرة رضي الله عنه . (٤) ويستحق العامل الأجر مقابل اشتراكه في العملية الانتاجية ، والذي يتحدد مقدماً بالاتفاق بين العامل وماحب العمل وفق المستوى السائد في السوق ، تبعاً لعدة اعتبارات منها : العرض ، والطلب ، مهارة وكفاءة العامل ، وقد ورد هذا المعنى صريحاً في السنة المطهرة ، من ذلك : ما رواه أبو سعيد الخدري رضي الله عنه ، أن النبي صلى الله عليه وسلم (نهى عن استئجار الأجير حتى يبين له أجره) . (٥) وقد علل الفقهاء هذا بأن : " الأجر عوض في مقد مصاوضة ،

-
- (١) البخاري ، الجامع الصحيح ، ج٤ ، ص ٢٣١ ، ٢٥٤ .
 - (٢) ابن حجر العسقلاني ، فتح الباري ، ج٤ ، ص ١٢٣ .
 - (٣) ابن حجر العسقلاني ، فتح الباري ، ج٤ ، ص ٢٣١ .
 - (٤) ، ، مسلم بن الحجاج ، الجامع الصحيح ، ج٢ ، ص ١٠٨ .
 - (٥) قال الهيثمي : رواه أحمد ، ورجاله رجال الصحيح ، إلا أن إبراهيم النخعي لم يسمع من أبي سعيد فيما أحسبه انظر الهيثمي ، مجمع الزوائد ، ج ٤ ، ص ٩٧ .

فوجب أن يكون معلوماً كالثمن " (١).

وقد استدل ابن تيمية بقوله تعالى: ﴿ فَإِنْ أَرْضَعْنَ لَكُمْ فَآتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ ﴾^(٢) على تحديد مقدار العوض في الأجور بالمعروف ، فقال : " إِنْ اللّٰهُ سَبَّحَانَهُ وَتَعَالَى قَدْ أَمَرَ بِإِيتَائِهِنَّ أُجُورَهُنَّ بِمَجْرَدِ الْإِرْضَاعِ ، وَالتَّمَرُّجِ فِي الْأُجُورِ إِلَى الْعَرَفِ • ، فَيَجُوزُ الْبَيْعُ وَالشِّرَاءُ بِالْعَوْضِ الْمَعْرُوفِ ، كَالِاسْتِجَارِ بِالْعَوْضِ الْمَعْرُوفِ ، بَلْ عَوْضُ الْمِثْلِ فِي الْبَيْعِ وَالْإِجَارَةِ أَوْلَى بِالْعَدْلِ ، فَإِنَّهُ يَوْجَدُ مِثْلُ الْمُبِيعِ ، وَالْمَوْجَرِ كَثِيرًا ، وَيَعْرِفُ عَوْضَهُ بِكَثْرَةِ الْعَرَفِ فِي ذَلِكَ ، فَلِذَا كَانَ الشَّارِعُ جَوَزَ النِّكَاحَ بِلَا تَقْدِيرٍ ، فَهُوَ يَجُوزُ الْبَيْعُ ، وَالْإِجَارَةُ بِلَا تَقْدِيرٍ ثَمَنٍ وَأَجْرَةٍ ، بَلْ بِالرَّجُوعِ إِلَى السَّعْرِ الْمَعْلُومِ ، وَالْعَرَفِ الثَّابِتِ أَوْلَى وَأَحَقُّ ، وَعَلَى هَذَا عَمَلُ الْمُسْلِمِينَ دَائِمًا " (٣)

والمحافظة على الأجر السائد في السوق ، والذي تبناه الاقتصاد الإسلامي ، والمعروف بأجر المثل ، حسب التأهيل ، والمهارات للعامل ، وفي نفس الزمان ، والمكان ، والنشاط الاقتصادي ، والظروف الاقتصادية ، أمبستر محتم في الاقتصاد الإسلامي ، وهي القاعدة الأساسية في فقه المعاملات .
إن الأخذ بهذه القاعدة الإسلامية في هذا المجال يؤدي إلى :

-
- (١) البهوتي ، كشف القناع ، ج٢ ، ص ٥٥١ .
(٢) سورة الطلاق ، آية رقم (٦) .
(٣) ابن تيمية ، نظرية العقد ، ص ١٦٤ ، ١٦٥ .

(١) عدم تمكين المنتجين من التحكم في الأجور، مما يعني القضاء على احتكار الشراء في سوق العمل، ويؤدي ذلك في نفس الوقت إلى عدم تمكين العمال من التحكم في الأجور ومن ثم القضاء على احتكار البيع في سوق العمل . ويؤدي الأمران مجتمعين إلى استمرار المحافظة على التوازن في سوق العمل ، وتحرك العنصر الانتاجي دائماً نحو النشاط الذي يحقق له أكبر عائد ممكن ، فيصبح العنصر موظفاً دائماً في أفضل استخدام ممكن ، إذا افترضنا السلوك الرشيد لصاحب العنصر، وتسمى هذه الحالة بالتوظيف الأمثل لعنصر العمل) ، ويساهم هذا العنصر بهذه الطريقة في تحقيق أقصى ناتج كلي للاقتصاد القومي ، نظراً لاستخدامه بأقصى كفاءة ممكنة .

(٢) وجود مرونة في الأجور ارتفاعاً وانخفاضاً، بحسب الأحوال الاقتصادية المختلفة في الدولة، فيتم رفع المستوى العام للأجور في حالة الانتعاش الاقتصادي ، ويتم خفضه في حالة الركود الاقتصادي .

ونظراً لجمود الأجور في الاقتصاديات الحديثة وبالذات في حالة الانخفاض ، فإن ذلك يؤدي إلى الأوضاع الاقتصادية ، وفي حالات الكساد يتطلب الوضع خفض الأجور ، إلا إن وجود نقاط العمال ومنعها الأجور من الانخفاض يؤدي إلى زيادة حجم البطالة ، وسوء الأحوال الاقتصادية ، ويسعى العمال في حالات التضخم إلى زيادة الأجور أكثر مما يجب مما يزيد من حالات التضخم ، مما يجعل الدولة تقف في وجه زيادة الأجور ، وتعمل على جمودها ومنعها من الارتفاع كمحاولة لوقف التضخم ، فيؤدي ذلك إلى سوء أحوال العمال بالمقارنة بفئات المجتمع الأخرى .

ونظراً لما يصاب الأجور من جمود ، وبالذات في انخفاضها ، تلجأ الدول في الوقت الحاضر إلى المدفوعات التحويلية غالباً ، بمعنى زيادة المعونات والخدمات الاجتماعية المقدمة من الحكومة للعمال ، لتعويض جمود الأجور ومنعها من الارتفاع بنفس معدلات

الزيادة في الاقتصاد القومي .

وقد تفادى التشريع الإسلامي بموازينه السابقة ،
ومراعاة جانب العدالة لكافة أطراف المشكلة الاقتصادية فــــي
المجتمع المسلم . وقوع المجتمع في نكسة اقتصادية قد تسبب عن
جمود الأجور انخفاضاً أو ارتفاعاً ، دون مراعاة للاعتبارات الأخرى .

.. ..

ثانياً: العمل التنظيمي :

تبرز وظيفة المنظم في قيادة النشاط الاقتصادي بالمزج بين عناصر الانتاج المتاحة، بالنسب والطرق التي يراها كفيلة بتحقيق أفضل ما يمكن من الانتاج بأقل تكلفة ممكنة - فاخترت نوع الانتاج المناسب، والانتقال من فرع إلى آخر من فروع النشاط الاقتصادي سبب في تحقيق المنظم لأهدافه . فحرص المنظم على النجاح، وعلى تحقيق أكبر ربح ممكن في ضوء الأحكام السائدة. سبب فسي فتح أبواب التجديد والابتكار في شتى الميادين الاقتصادية، وفي المقابل يتحمل المنظم كثيراً من المخاطرة الناشئة عن ظروف عدم التأكد من المستقبل ، وهي عملية أساسها بناء تصرفات الفرد على توقعاته للتغيرات الاقتصادية مستقبلاً ، في إطار من التقدير والرأي.

والربح حافز لقبول المنظم تحمل مخاطر عملية الانتاج ، بالإضافة إلى كونه عائداً لرأس المال ، لحصول الربح من تفاعل رأس المال والعمل التنظيمي معاً ، وفي ذلك يقول ابن قدامة : " وقولهم : إن الربح تابع للمال وحده ، ممنوع ، بل هو تابع لهما (المال والعمل التنظيمي) ، كما أنه حاصل بهما . (١)

وفي حاشية عميرة " إن الربح مكتسب بحسن التصرف " (٢) وهو تعبير عن العمل التنظيمي ولا يخلو الأمر من انفصال شخصية

(١) ابن قدامة ، المغني ، ج٥ ، ص ٢١ .

(٢) حاشية عميرة على شرح المحلى ، ج٢ ، ص ٢٩ .

المنظم عن شخصية صاحب المال كما هو الحال فى المضاربة ، فيوزع الربح جزئين ، جزء مقابل المال ، وجزء مقابل العمل ، لأنه حاصل بهما ، أو اندماج شخصيتى المنظم ، وصاحب المال معاً ، وذلك عندما يباشر صاحب المال العمل التنظيمي بنفسه ، فيحصل ذلك الشخص على الربح نظير قيامه بالعملية التنظيمية ، ونظير تقديمه للمال . (١)

ويلاحظ أن توزيع الربح فى الحالتين يتم على أساس وظيفى لا شخصى ، فالربح عائد للمال ، والتنظيم معاً ، سواء انفصل كل منهما عن الآخر ، أو اندمجا معاً . وفى المقابل ، فإن المنظم يخسر نتيجة عمله ، ويفقد صاحب المال جزءاً من ماله فى حالة تعرض المشروع للخسارة ،

(١) انظر : أحكام عقد المضاربة فى كتب الفقه ، لمعرفة الأحكام المتعلقة بتوزيع الربح فى هذا العقد .

المبحث الثاني : عناصر الانتاج للمشروع الخاص فى الاقتصاد الوضعي

(النظام المختلط) :-

(١) عناصر الانتاج فى النظام المختلط أربعة هي :-

(١) رأس المال :

رأس المال تعبير عن مجموعة السلع الرأسمالية والاستهلاكية التى يقوم الانسان بانتاجها لتستخدم فى انتاج رؤوس أموال جديدة ، فى صورة سلع وخدمات قد تكون انتاجية ، وقد تكون استهلاكية كالمباني ، والآلات ، والمواد الخام المصنعة ، ونصف المصنعة ، وقد ألحقت البعض برأس المال الحيوانات المستخدمة فى الانتاج ، لأن الجهد الانتاجي الذي تبذله هذه الحيوانات يشبه عمل الآلات إلى حد كبير . (٢)

(١) هذا التقييم لعوامل الانتاج هو من وجهة نظر المدرسة التقليدية ، وهو تقييم يستخدمه بعض الكتاب عادة لتسهيل عرض الحقائق الاقتصادية ، كما هو حاصل هنا .

(2) See: Lipsy & Steiner, Economics, P.175-176; William P. Albrecht, Economics (U.S.A. (N.J.): Prentice-Hall, Inc. 1983), P.6.

ويدخل بعض الاقتصاديين " الأرض " يما تحويه من معادن مختلفة ، وما يوجد عليها من قوى طبيعية ضمن مصطلح " رأس المال " فالأرض في عرفهم سلعة من السلع شأنها في ذلك شأن السلع الرأسمالية، تعطي خدماتها في مرات متعددة ، فكثير من الأراضي أصلحها الإنسان ، وأدخل عليها تحسينات كبيرة، فتأثير الإنسان ظاهر على كثير من الأراضي إن لم يكن كلها . وإدخال " الأرض " ضمن مصطلح " رأس المال " يعني أن رأس المال يشمل كل أداة ، أو مادة تستخدم في العملية الانتاجية فيما عدا العمل الإنساني ، وعدم قصر مدلول هذا المصطلح على الأدوات الانتاجية من صنع الإنسان. (١) وربما كان هذا أكثر شمولاً ، وأقرب إلى الواقع العملي من قصر اصطلاح رأس المال على السلع التي أنتجها الإنسان ليستخدمها. مرة أخرى في الانتاج، وقد يعني ذلك شمول مصطلح رأس المال للأيمان على اختلافها ، إذا ساهمت في الانتاج ، لدخولها في مفهوم المال بدليل تقويمها، فإن قيمة رأس مال مشروع معين تقدر وتعرف بالنقود . ويحصل رأس المال على مائد من العملية الانتاجية يعرف بالفائدة على رأس المال ، وهي ما تعرف بالربا في الإسلام، وهي محرمة شرعاً (٢)

(٢) العمل :

اصطلاح العمل " تعبير عن كل جهد بدني، أو ذهني يساهم به الإنسان في العملية الانتاجية لانتاج سلع وخدمات

(١) انظر : أحمد أبو إسماعيل ، أصول الاقتصاد في القاهرة : دار النهضة العربية ، ١٩٧٩ ، ص ١١٩ - ١٢٠ .

مختلفة بصورة مباشرة ، أو غير مباشرة . (١) ويحصل العمل على ما يسمى بالأجر من مشاركته في العملية الانتاجية .

(٣) الأرض :

الأرض مصطلح يطلق على كل الظروف الطبيعية المحيطة بالإنسان ، مما لم يساهم الإنسان في إيجادها ، وتكوينه ، ويشمل الأرض على اختلاف أنواعها كالأراضي الزراعية ، وما يحويه باطنها من مياه جوفية ، وبتروول ، ومعادن ، وما يوجد على سطحها من مسطحات مائية كالأنهار ، والبحار وما تحويه من ثروات سمكية ومعدينية ، ومناطق المياه كالشلالات ، والغابات . كما تشمل القوى الطبيعية كقوة الرياح ، إلا إن بعضاً من هذا العنصر يخرج عن نطاق الملكية الخاصة كالمسطحات المائية وما فيها من ثروات مختلفة ، وما يوجد في الأراضي العامة من معادن ظاهرة وباطنة ، والقوى الطبيعية كقوة الرياح ، وقوة المياه . (٢) ويحصل عنصر الأرض على ما يسمى بالربح من جراء مشاركته في العملية الانتاجية .

(٤) التنظيم :

المنظم هو الشخص الذي يعمل على التوفيق بين عناصر الانتاج وتوجيهها السوجه التي يراها ، فهو يتحمل مخاطر العملية الانتاجية مدفوعاً بمصافى الربح غالباً .

(١) See: Albrecht, Economics, P.6.

(2) See: The Same Source, The Same Page;
Lipsy & Steiner, Economics, P.175-176.

ولا يمكن للمنظم أن يحدد مقدماً مقدار منتجاته بدقة لعدم معرفته التامة بظروف السوق غالباً (١) ولكنه قد يستطيع التأثير بعض الشيء في قرارات المستهلكين بخصوص شراء منتجاته عن طريق الاعلان . فهو ينتج دون أن يعلم بدقة مقدار ما سيبيعه من منتجاته ، ومن هنا تتضح فكرة المفارقة وتحمل المخاطرة والمنظم قد يكون مالكا لبعض عناصر الانتاج ، أو كلها فتجتمع فيه شخصيتا المنظم والرأسمالي معاً ، وقد يكون مستأجراً لها إذا لم يمتلك شيئاً منها ، فتتفصل شخصية المنظم عن شخصية الرأسمالي ، ويحمل المنظم على الربح كعائد له من جـ_____ قرار قيامه بالعملية الانتاجية ، كما أنه يعاني وحده من آثار الخسارة في حال امتلاكه لرأس المال . (٢)

(١) تنتج المشروعات بناءً على طلب شركات التوزيع أحياناً ، وبناءً على توصيات الدولة طبقاً للخطة ، كما فـ_____ النظام الاشتراكي .

(1) See: Arthur A. Thompson, Economics of the Firm, 3d Ed, (N.J: Prentice-Hall, Inc. 1981) P. 38-39.

الفصل الثالث

السوق في النظم الاقتصادية المختلفة

المبحث الأول : السوق في الاقتصاد الإسلامي »

المبحث الثاني : السوق في الاقتصاديات الوضعية »

السوق عند علماء اللغة : هي التي يتعامل فيها . أصل اشتقاقها من سوق الناس بضائعهم إليها ، إذا جعلوها أمامهم ومشوا خلفها يحفظونها ، سميت بذلك لما يساق إليها من كل شيء إذ تجلب إليها التجارة ، وتساق إليها المبيعات ونحوها .^(١)

أما عند علماء الاقتصاد : فهي المجال الذي تعمل فيه القسوى المحددة للسعر ، ويتم فيه نقل الملكية المصنوعة في كثير من الأحيان بالانتقال المادي للسلع ، ويكون فيها الاتصال وثيقاً بين الأفراد بمختلف الوسائل .^(٢)

ولكل سلعة من السلع ، ولكل عنصر من عناصر الانتاج سوق تعبر عن التقاء العناصر الاقتصادية المختلفة ، لأجراء المبادلات الاقتصادية المختلفة . وقد تتحدد السوق ضمن اطار جغرافي ، أو اقليمي ، فيقال : السوق الداخلية لسلعة معينة ، وتقابلها السوق الخارجية أو العالمية ، وذلك عندما تطلب السلعة المتداولة في دول مختلفة فتكون قابلة للتعيين ، وسهلة النقل وبطيئة التلف .

وللسوق وظائف اقتصادية تختلف من نظام اقتصادي لآخر ، باختلاف اتساع السوق وشمولها ، ومن أهم هذه الوظائف :

تحديد أثمان السلع والخدمات ، وتنظيم العملية الانتاجية ، وتوزيع السلع والخدمات ، وتحديد عوائد عناصر الانتاج ، وتحديد الادخار والاستثمار .^(٣)

(١) انظر : مبارك بن محمد بن الأشير ، النهاية في غريب الحديث والأثر ، مادة (سوق) .

محمد مرتضى الزبيدي ، تاج العروس من جواهر القاموس ، مادة (سوق) .

(٢) انظر : سامي خليل ، النظرية الاقتصادية ، (الكويت : المطبعة العصرية - ١٩٧١) ، ص ٣٩ .

(٣) انظر : المصنف في الاقتصاد السياسي ، ط ٧ (بيروت : دار العلم للملايين ، ١٩٨٢) ، ص ٣٥٦ - ٣٥٨ .

وسوف يتم الحديث أولاً عن الصفات السوق السائدة في الاقتصاد الإسلامي، وما قد يعرض فيها من ظواهر اقتصادية مؤقتة كالامتناع، ثم بيان صفات الأسواق الموجودة في نظام السوق الحر والنظام المختلط، أما في النظام الاشتراكي فإن سيطرة الدولة على النشاط الاقتصادي فيه حالت إلى حد كبير دون وجود أسواق تعمل فيها المشروعات الخاصة كما هو الحال في الاقتصاديات السابقة الذكر.

المبحث الأول : السوق في الاقتصاد الإسلامي :

للسوق السائدة في الاقتصاد الإسلامي صفات وردت في نصوص متناثرة في ثنايا كتب السنة المطهرة، وأوضحتها أقوال الفقهاء برحمهم الله تعالى ، توضح ماهية هذه السوق ، وطريقة عملها ، وأهم هذه الصفات هي :

١ - حرية التصرف الاقتصادي المقيدة :

حرية التصرف الفردي في المجال الاقتصادي المقيدة بالتعاليم الشرعية أساس من أسس السوق الإسلامية ، ومن أبرز مظاهر هذه الحرية سهولة الاتصال بين البائعين والمشتريين نظراً لحرية دخولهم إلى السوق والخروج منها ، وحرية تنقلهم فيها ، وحرية تنقل أصحاب عناصر الانتاج بين فروع الانتاج المختلفة ، والدليل على هذا الحديث النبوي الشريف المروي عن جابر رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : (لا يبع حاضر لباد ، دعوا الناس يرزق الله بعضهم من بعض)^(١) ، وفي هذا جاء أيضاً عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما ، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : (لا تلقوا السلع حتى يهبط بها إلى السوق)^(٢) ، " لا يستبد أهل القوة بالسلع دون الضعفاء " (٣) ، فالشرع ينظر في مثل هذه المسائل إلى مصلحة المجتمع والمصلحة تقتضي أن ينظر للمعاملة على الواحدة

(١) صحيح مسلم بشرح النووي ، ج ١٠ ، ص ١٦٥ .

(٢) ابن حجر ، فتح الباري ، ج ٤ ، ص ٢٩٨ .

(٣) ابن فرحون ، تبصرة الحكام ، ج ٢ ، ص ١٤١ ، وانظر : الباجي ، المنتقى ،

لا للواحد على الجماعة ، فلما كان البادى إذا باع بنفسه انتفع جميع أهل السوق ، واشتروا منه رخيصةً فانتفع به جميع أهل البلد ، نظر الشرع لأهل البلد على البادى ، ولما كان فى التلقي إنما ينتفع المتلقي خاصة وهو واحد فى قبالة واحد ، لم يكن فى إباحة التلقي مصلحة ويضاف إلى ذلك علة ثانية ، وهى لحوق الضرر بأهل السوق ، وانفراد المثلقي بالرخص ، وقطع المواد عنهم وهم أكثر من المتلقي ، فنظر الشرع لهم عليه ، فلا تناقض بين المسألتين بل هما متفقتان فى الحكمة والمصلحة^(١) .

٢ - تحديد السعر وفق (النشاط التجاري) قوى الغرض .

والطلب :

السعر ظاهرة نقدية ترتبط بالنقود ، تعبر عن نسبة التبادل بين الأموال محل التبادل من جهة ، والنقود من جهة أخرى ، فهناك علاقة بين كمية الأموال المتبادلة من جهة والنقود من جهة أخرى ، لأن "النقديين حاکمان للناس ، ومتوسطان بين سائر الأموال ، حتى تقدر الأموال شرعاً"^(٢) .

فالسعر إذن : (تعبير عن عدد الوحدات من المال محل التبادل ٢ وجزء منها التي يمكن الحصول عليها بوحدة نقدية واحدة) ، وهذا المعنى مستفاد مما روي (أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه ، مر بحاطب بن أبي بلتعة رضي الله عنه بسوق المصلى وبين يديه غرارتان فيهما زبيب ، فسأله عن سعرهما ، فسرله : مدين بدرهم^(٣)) أي أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه سأل حاطباً رضي الله عنه عن عدد وحدات السلعة (كمية الزبيب) التي يمكن الحصول عليها بوحدة نقدية واحدة (درهم) ، فقال له حاطب رضي الله عنه : إن كمية الزبيب التي يمكن الحصول عليها بوحدة نقدية واحدة هي مدان .

-
- (١) النووي ، شرح صحيح مسلم ، ج ١٠ ، ص ١٦٣ .
 (٢) الغزالي ، أحياء علوم الدين ، مجلد ٤ ، ج ١١ ، ص ٢٢٢٨ ، وانظر : مجموع فتاوى ابن تيمية ، ج ١٩ ، ص ٢٥١ ، ٢٥٢ .
 (٣) إسماعيل بن يحيى المزني ، مختصر المزني ، ط ١ ، (بيروت : دار الفكر ، ١٩٨٠ ، مطبوع مع الأم للشافعي) ، ص ١٩١ ، وانظر : الباجي ، المنتقى شرح الموطأ ، ج ٥ ، ص ١٧ .

ويؤيد هذا المعنى قول أبي الحسن بن القصار المالكي : " اختلف أصحابنا في قول مالك : ولكن من حط سعراً ، فقال البغداديون : أراد من باع خمسة بدرهم ، والناس يبيعون ثمانية . وقال قوم من المصريين : أراد من باع ثمانية ، والناس يبيعون خمسة ^(١) " .

فالمستفاد من هذا النص ما سبق تقريره من أن المراد بالسعر هو عدد الوحدات من الأعيان التي يمكن الحصول عليها بوحدة نقدية واحدة ، وهذا مافسر به السعر من قبل أصحاب الإمام مالك رحمه الله ، وهو تحديد كمية معينة من السلعة ، مقابل وحدة نقدية واحدة ، في السوق الواحدة ، في الزمن الواحد .

ويتحدد السعر في السوق الإسلامية بتلاقي قووى الفرض والطلب المكيدين في السوق ، ويدل لهذا ما رواه أنس بن مالك رضي الله عنه بقوله : (غلا السعر على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالوا : يا رسول الله سعر لنا ، فقال : إن الله هو القابض ، الباسط ، المرازق ، وإنني لأرجو أن ألقى ربي وليس أحد منكم يطلبني بمظلمة في دم ولا مال) ، رواه الترمذي وقال : حديث حسن صحيح .

ففي هذا دليل على تحدد السعر وفنطبق العرض والطلب الكليين فبنى السوق ، فالغلاء والرخس قد يكون سببه قلة ما يخلق (أي ما ينتج) أو يجلب (يستورد) من ذلك المصنوع المطلوب . فإذا كثرت الرغبات في الشيء وقل المرغوب فيه (إشارة إلى زيادة الطلب عن العرض) ارتفع سعره ، فإذا كثر وقلت الرغبات في شيء (إشارة إلى زيادة العرض عن الطلب) انخفض سعره ، والقلة والكثرة (قلة العرض وكثرته) قد لا تكون بسبب من العباد ، وقد تكون بسبب لظلم فيه ، وقد تكون بسبب فيه ظلم (كما في الاحتكار) ، أي تحديد السعر قد يتم بفعل ظروف غير متعمدة ، أو متعمدة كما في الاحتكار ، وفي الحالة الأولى قد يكون هناك كثرة في جانب البائعين أو المشتريين ، أو قلة من جانب أحدهما .

(١) ابن تيمية ، الحسبة ، ص ٣٨ .

(٢) سنن الترمذي ، ج ٦ ، ص ٥٣ .

(۳) مجموع فتاویٰ ابن تیمیہ ، ج ۸ ، ص ۵۲۳ .

" فإذا كان الناس يبيعون سلعهم على الوجه المعروف من غير ظلم منهم ، وقد ارتفع السعر إما لقلّة الشيء (قلّة العرض عن الطلب) ، وإما لكثرة الخلق (زيادة الطلب على العرض) فهذا إلى الله ^(١) " .

فما تحقق من سعر وفق الظروف الحرة في السوق ، طبيعية كانت أم غير طبيعية ، فهو سعر عادل . وما تحقق وفق ظروف متعمدة فهو سعر غير عادل كما في الاحتكار . وما تولد عن البيع بالسعر العادل من ربح فهو ربح عادل ، ويسمى ربح المثل ، وما تولد عن البيع بالسعر غير العادل من ربح فهو ربح غير عادل .

والسعر نوعان :

أ - سعر السوق :

وهو المشار إليه في حديث أنس رضي الله عنه ، ويتحدد وفق القوى الحرة للعرض والطلب الكليين في السوق (عرض جميع المشروعات ، طلب جميع المستهلكين) ، وهو ظاهرة كلية توجد عند حدوث توازن السوق كلياً (توازن جميع المشروعات في السوق) ^(٢) .

ب - سعر المشروع :

وهو المشار إليه في حديث حاطب رضي الله عنه ، ويتحدد وفق عرض مشروع واحد ، والطلب الكلي على منتجاته . وهو ظاهرة جزئية ، توجد عند حدوث توازن المشروع الواحد فقط .

وارتفاع السعر بمعنى قلّة عدد الوحدات التي يمكن الحصول عليها بوحدة نقدية واحدة ، وهو المراد في حديث أنس رضي الله عنه ، وانخفاضه بمعنى زيادة عدد الوحدات التي يمكن الحصول عليها بوحدة نقدية واحدة وهو المراد في حديث حاطب رضي الله عنه ، وهي مسألة نسبية تعلم من مقارنة أسعار مختلفة لسلعة واحدة في مكان واحد في أزمنة مختلفة ، أو في أماكن مختلفة في زمن واحد .

(١) ابن تيمية ، الحسبة ، ص ٢٤ .

(٢) انظر : تحديد وضع توازن المشروع ، ص ٢٤٧ - ٢٥٠ من هذه الرسالة .

فارتفاع سعر السوق بالنسبة لسلعة معينة مسألة نسبية تعللهم بمقارنة هذا السعر بسعر سوق أخرى في نفس الوقت ، أو سعر نفس السوق في فترات زمنية مختلفة . وارتفاع سعر المشروع بالنسبة لسلعة معينة مسألة نسبية أيضاً تعلم بمقارنة هذا السعر بسعر السوق الذي يعمل فيه المشروع في نفس الفترة الزمنية ، وتماثل سعر المشروع مع سعر السوق (أسعار باقي المشروعات) يعني تماثل وضع توازن المشروع مع وضع توازن السوق ، وذلك في حالة تماثل ظروف العرض والطلب لجميع المشروعات العاملة في السوق . واختلاف سعر المشروع عن سعر السوق يعني اختلاف ظروف العرض والطلب بين المشروعات العاملة في السوق .

ولكن هل من الضروري سيادة سعر واحد ، للسلعة الواحدة ، في السوق الواحدة ؟ بمعنى تماثل أسعار جميع المشروعات العاملة في السوق الواحدة بالنسبة للسلعة الواحدة ، في الزمن الواحد .

فيما ذكره الفقهاء من جواز الغبن في البيوع (بمعنى زيادة سعر المشروع عن سعر السوق) بما يتعارف بمثله في العادة .^(١) دليل على عدم ضرورة تماثل أسعار جميع المشروعات العاملة في السوق . ويؤيد ذلك أيضاً اختلاف الفقهاء فيمن نقص سعره عن سعر السوق في حال تماثل السلع تماثلاً تاماً ، على قولين هما :

(١) قول الامام مالك بالمتع . من ذلك ، مستدلاً بما رواه عن يونس بن يوسف ، عن سعيد بن المسيب (أن عمر بن الخطاب مر بحاطب بن أبي بلتعة وهو يبيع زبيبا له بالسوق ، فقال له عمر بن الخطاب : إما أن تزيد في السعر ، وإما أن ترفع من سوقنا) . وعلى قول الامام مالك قال بعض أصحابه : " والذي يؤمر من حظ عنه أن يلحق به هو السعر الذي عليه جمهور الناس فإذا انفرد منهم الواحد ، والعدد اليسير ، أمروا بالحق بسعر

(١) انظر : حاشية ابن عابدين ، ج ٦ ، ص ٢٣ ؛ ابن قدامة ، المغني ، ج ٣ ،

ص ٥٢٤ ، ٥٢٥ ؛ ابن رشد ، بداية المجتهد ، ج ٢ ، ص ١٤٧ .

(٢) الباجي ، المنتقى ، ج ٥ ، ص ١٧ .

الجمهور ، لأن المراعى حال الجمهور ، وبه تقوى المبيعات ، والواجب أن ينظر فى ذلك إلى قدر الأسواق^(١) " فمن باع ثمانية بدرهم والناس يبيعون خمسة ألفه على أهل السوق بيعهم ، فربما أدى إلى الشغب والخصومة ففى منع الجميع مصلحة ، وذلك حكم أهل السوق^(٢) .

وقال آخرون : ومن نقص من السعر الذى عليه أهل السوق فى قممه أو شعيره ، أو زيتة ، أو سمه ، وما يباع فى السوق ، ولم يرض أن يبيع كغيره من أهل السوق يقال له : إما أن تبيع كما يبيع أهل السوق وتكون كأحدهم ، وإلا فاخرج من السوق ، لثلاثتاوول أنفس الذين يبيعون مثل سلعته بأكثر سعراً منه إذا رآوا يبيع بأقل منكم ، لأن السوق يدخله هروب الناس فمنهم من لا يعرف السعر ، فيقف بهذا الذى قد أرخص فيسأله ، فإذا قال له ظن أن سعر السوق كما قال له فيشتري منه . ويقف به من لا يسأله عن السعر ولا يعرفه فيشتري منه ، وأشبه ذلك لهؤلاء كثيرة ، فإذا رأى أهل السوق ذلك نقصوا مما كانوا يبيعون عليه ، ولعلمهم كانوا يحبسون على ما كانوا يبيعون (أى يمتنعون عن البيع) ، فتشع أنفسهم أن يبيعوا بمثل بيعه ، ويمسوا أيديهم على مثل سعره (أى يمتنع أهل السوق عن البيع بذلك السعر) ، فإذا لم يجد من يريد الشراء إلا بذلك السعر (أى بعد خروج هؤلاء البائعين من السوق) اشتراه لحاجته غالياً كان أو رخيصاً ، فيدخلون بذلك الفساد والغلاء على عامة الناس بترك ذلك الرجل الواحد الذى نقص السعر ، ولم يرض أن يبيع بالسعر الذى كان أهل سلعته يبيعون به^(٣) . وربما كان هذا دليلاً على إمكان وجود قلة من البائعين فى بعض الأسواق وإمكان تأثير أحد البائعين أو بعضهم فى سعر السوق .

ب - قول الامام الشافعى بعدم المنع من ذلك مستنداً بما رواه السدا ودي عن صالح التمار ، عن القاسم بن محمد ، عن عمر بن الخطاب رضى الله عنه (أنه مر بحاطب بن أبى بلتعة بسوق المولى وبين يديه غرارتان فيهما زبيب ، فسأله عن سعرهما فسر له مدين بدرهم ، فقال عمر : لقد حدثت بعيـــــــــــــــــر

(١) الباجي ، المتقى ، ج ١ ، ص ١٧ .

(٢) ابن تيمية ، الحسبة ، ص ٢٨ .

(٣) يحيى بن عمر ، أحكام السوق ، ص ٤٦ - ٤٧ .

مقبلة من الطائف تحمل زبيباً وهم يعتبرون معركه ، فلما أن ترفع فـيـي
السعر ، وإما أن تدخل زبيك البيت فتبيعه كيف شئت . فلما رجع عمر
حاسب نفسه ، ثم أتى حاطباً في داره فقال له : إن الذي قلت لك ليس
بعزيمة مني ولا قضاءً ، إنما هو شيء أردت به الخير لأهل البلد ، فحيث
شئت فبيع ، وكيف شئت فبيع (١) .

قال الشافعي : " هذا الحديث مقتضاه ليس بخلاف لما روى مالك
ولكنه روى بعض الحديث ، أو رواه من روى عنه ، وهذا أتى بأول الحديث
وآخره وبه أقول ، لأن الناس مسلطون على أموالهم ، ليس لأحد أن يأخذها
ولاشيئاً منها بغير طيب أنفسهم ، وإلا في المواضع التي تلزمهم ، وهذا
ليس منها " (٢) .

وما استدلل به الامامان رحمهما الله تعالى نعان في حادثة واحدة ،
إلا إن رواية الامام الشافعي فيها زيادة عن رواية الامام مالك ، وهي
زيادة ثقة ، فيعمل بها .

فلذا رأى الامام مصلحة في سيادة سعر واحد في السوق كان له
الزام الناس بذلك ، وذلك في حالة وجود عدد قليل من البائعين في السوق ،
بحيث يستطيع واحد منهم تحريك سعر السوق ارتفاعاً وانخفاضاً بالتأثير في
سعره هو ، فلذا تمتع أحد المنتجين بقوة عن منافسيه ، وقام بتخفيض
سعره عن سعر السوق أدى ذلك إلى خروج منافسيه من السوق ، وبقائه
وحيداً ، فيقوم في هذه الحالة بتحديد السعر فتفرض عليه الكمية المباعة ،
أو تحديد الكمية المباعة فيفرض عليه السعر ، وهذا ما تدل عليه الأقوال
المروية عن الباجي ، ويحيى بن عمر ، والمؤيد لراي الامام مالك ، وهذا
يعني إمكان تمتع المنتج بنوع من السيطرة على سعره ، ونوع من التأثير
في سعر السوق زيادة ونقصاناً .

أما إذا رأى الامام عدم وجود مفسدة من تعدد الأسعار في السوق كان
له ترك الحرية للناس في البيع كيف يشاؤون ، وذلك في حالة وجود
عدد كبير من البائعين والمشتريين ، بحيث لا يستطيع أحد البائعين تحريك سعر
السوق ارتفاعاً أو انخفاضاً ، وتغيير وضع التوازن فلذا خفض أحد

(١) مختصر المزني : ص ١٩١ .

(٢) قال سيد بن محمد بن أبي سعد محقق كتاب " الحسية لابن تيمية " ص ٢٧
في حديث حاطب رضي الله عنه بروايته الامام مالك والشافعي رحمهما الله :
حديث صحيح ، ورجال اسناده ثقات .

البائعين سعره عن سعر السوق ، فإنه لن يتمكن من مواجهة الزيادة فسي
الطلب لفترة طويلة ، وسيضطر إلى رفع السعر مرة أخرى ليتساوى مع سعر
السوق، لأن عرض هذا البائع جزء قليل جداً من العرض الكلي في السوق، وأيضاً
في حالة وجود عدد قليل من المنتجين متساويين في القوة ، بحيث لا يسوّدي
تحريك أحدهم للسعر ارتفاعاً وانخفاضاً، إلى اخراج منافسيه من السوق، وربما
كان هذا مادعا عمر بن الخطاب رضي الله عنه إلى مراجعة نفسه والسماح
لحاطب رضي الله عنه بتخفيض السعر .

الثمن والقيمة :

الثمن مبادرة من : " ما يقدره العاقدان بكونه عوضاً للمبيع في عقد
البيع ^(١) " . أو " ما لزم المشتري بالعقد " ^(٢) ، بمعنى عدد الوحدات من
النقود، أو أي فرد آخر من أفراد المال ، التي تم بها الحصول على وحدة
واحدة من المال محل التبادل ، فهو محقق وفعلي ، ويتحدد بعرض مشروع واحد،
وطلب من مستهلك واحد فقط ، أي بالاتفاق بين البائع والمشتري .

أما القيمة فهي : " ما قدره أهل السوق فيما بينهم ، وروجوه فسي
معاملاتهم " ^(٣) . وتعتبر من عدد الوحدات النقدية التي يمكن الحصول بها على
وحدة واحدة من المال محل التبادل في المعاولات، وهذا المعنى مستفاد
من قول النبي صلى الله عليه وسلم : " من أعتق شركاً له في عبد ، وكان
له مال يبلغ ثمن العبد ، قوم عليه العبد قيمة عدل فأعطى شركاءه حصصهم
ومتق عليه ، وإلا فقد عتق منه ما عتق " ^(٤) .

فمن أعتق نصيبه في عبد مشترك ، وإمتلك من النقود ما يبلغ ثمن
العبد ، وهو ما اشترى به العبد ، قدرت قيمة العبد أي عدد الوحدات

(١) محمد بن علي الفاروقي التهانوي ، كشاف اصطلاحات الفنون ، (القاهرة :
المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والطباعة والنشر ،
١٩٦٣م) ، ج ١ ، ص ٢٣ ؛ وانظر : حاشية ابن عابدين ، ج ٤ ، ص ٥٧٥ .

(٢) الكاماني ، بدائع الصنائع ، ج ٥ ، ص ٢٢٢ ؛ وانظر : ابن حجر ،
فتح الباري ، ج ٥ ، ص ١١٥ .

(٣) التهانوي ، كشاف اصطلاحات الفنون ، ج ١ ، ص ٢٣ .

(٤) صحيح البخاري ، ج ٥ ، ص ١١٤ ، ١١٥ .

النقدية التي يمكن بها الحصول على ذلك العبد لو أُريد بيعه . فدل هذا الحديث على أن الثمن تعبير عن عدد الوحدات النقدية التي تم بها الحصول على وحدة. من المال محل التبادل (ثمن الوحدة.) ، وأن القيمة تعبير عن عدد الوحدات النقدية التي يمكن بها الحصول على وحدة واحدة. من المال محل التبادل (قيمة وحدة. واحدة.) بدليل قوله صلى الله عليه وسلم : (فأعطى شركاءه حصصهم) أي ما يخصهم من وحدات نقدية تعادل الأجزاء التي تخصهم من العبد ، وهو وحدة واحدة ، والقيم مجهولة تعلم بالظن والتخمين والتقدير من قبل ذوي الخبرة ^(١) ، وتعمتد في تحديدها على القوى المصرة للعرض والطلب الكليين في السوق بدليل قول الباجي : " وأما زيادة القيمة : فهي حوالة الأسواق بالزيادة ^(٢) أي أن تغير ظروف العرض والطلب بالزيادة سبب في زيادة القيمة لأنها تعتمد في تقديرها على سعر السوق في حال سيادة سعر موحد ، وعلى متوسط الأسعار في حالة وجود أكثر من سعر ، وفي ذلك يقول الباجي : " الذي يؤمر من حظ عنه أن يلحق به : هو السعر الذي عليه جمهور الناس ، فإذا انفرد منهم الواحد والعدد اليسير بحظ السعر أمروا بالالحاق بسعر الجمهور لأن المراعى حال الجمهور ، وبه تقوم المبيعات ، وحيث إن ظروف العرض والطلب تختلف من زمن لآخر ، ومن سوق لآخر ، كان عامل الزمان وعامل المكان مؤثرين في تغير القيمة فلكل زمان قيمته حتى في السوق الواحد ، أو المكان الواحد ولكل سوق كان قيمته حتى في الزمان الواحد . ومن العوامل التي تؤثر أيضاً في تغير القيمة :

(١) تغير المال في صفته ، بأن تحدث عليه تغيرات من قبل صاحبه تؤدي إلى تغير صفته بما يزيد نفعه فتزداد قيمته ، كإجراء تغييرات على مواصفات منزل ، أو سيارة ، أو بضاعة ، أو غير ذلك ، بحيث يزداد إمكان الانتفاع بتلك العين ، فتزداد قيمتها تبعاً لذلك ^(٥) .

-
- (١) انظر: الموصلي ، الاختيار ، ج ٢ ، ص ٢٨ ؛ حاشية ابن عابدين ، ج ٤ ، ص ٥٧٥ .
- (٢) الباجي ، المنتقى ، ج ٥ ، ص ٤٨ ؛ وانظر : ابن رشد ، بداية المجتهد ، ج ٢ ، ص ١٥٨ ، ١٦٨ .
- (٣) الباجي ، المنتقى ، ج ٥ ، ص ٢٩ .
- (٤) انظر ، الموصلي ، الاختيار ، ج ٢ ، ص ٢٩ .
- (٥) انظر : ابن رشد ، المقدمات الممهدة ، ص ٥٧٢ ؛ وانظر : ابن رشد ، بداية المجتهد ، ج ٢ ، ص ١٥٩ .

(ب) تغير المال في ذاته بضمومه نماءً متصلاً بذاته كسمن الدابة وكبير الأشجار ، أو منفصلاً عنه كالشجر يثمر ، والدابة تلد .^(١)
والقيم المتحددة وفق الظروف الحرة في السوق قيم عادلة لأنها تعبر عن ظواهر كلية في السوق سواء كانت طبيعية أم غير طبيعية ، وهي المعبر عنها بقيمة المثل ، أي قيمة وحدة مماثلة في ظروف مماثلة ، والتمن قد يتساوى مع القيمة ، وقد يزيد ، أو ينقص عنها ، لأن القيمة تعتمد في تحديدها على العرض والطلب الكليين في السوق ، في حين يعتمد الثمن في تحديده على عرض مشروع واحد ، وطلب مستهلك واحد فقط ، كما أن القيمة تعني إمكان الحصول على كذا بمبلغ كذا ، وقد يتم الحصول على ذلك الشيء بنفس المبلغ المقدّر ، أو أقل ، أو أكثر ،^(٢) ومن هنا كانت القيمة بمنزلة المعيار من غير زيادة ولا نقصان ،^(٣) فهي معيار لتحديد الثمن وبدور حولها الثمن .

والاختلاف بين الثمن والقيمة ناتج عن أمور منها :

(١) عدم توافر العلم الكامل بمجريات الأمور في السوق لجميع البائعين والمشتريين خصوصاً فيما يتعلق بسعر السوق ، وقد أشار يحيى بن عمر إلى ذلك بقوله : " السوق يدخله ضروب الناس فمنهم من لا يعرف السعر ، فيقف بهذا الذي قد أرخص فيسأله ، فإذا قال له ، هن أن سعر السوق كله كما قال له ، فيشتري منه ، ويقف به من لا يسأله من السعر ولا يعرفه فيشتري منه ، وأشباه ذلك لهؤلاء كثيرة"^(٤) .

-
- (١) انظر : ابن رشد ، المقدمات الممهدات ، ص ٥٧٢ ؛ وانظر : ابن رشد ، بداية المجتهد ، ج ٢ ، ص ١٥٩ .
(٢) انظر : التهانوي ، كشاف اصطلاحات الفنون ، ج ١ ، ص ٢٣ .
(٣) حاشية ابن عابدين ، ج ٤ ، ص ٥٧٥ .
(٤) يحيى بن عمر ، أحكام السوق ، ص ٤٦ ، ٤٧ .

والدليل على وجود هذه الفئة وجواز هذا التفاوت بين الثمن والقيمة : جواز الغبن ، بما يتغابن الناس بمثله في العادة ، بمعنى زيادة ثمن المشروع عن القيمة السوقية ^(١) .

(ب) اختلاف ظروف المشروعات من حيث تكلفة الإنتاج ، فاختلاف التكلفة سبب في اختلاف الثمن ، وتماثل التكلفة سبب في تماثل الثمن عادة .
(ج) اختلاف قوة المشروعات في السوق واختلاف قدرتها على فرض سعر معين فإذا تماثلت قوة المشروعات في السوق، وتماثلت قدراتها على فرض سعر معين تماثلت أثمان بيعها عادة ، والعكس صحيح .

والثمن العادل ما تساوى مع القيمة العادلة ، أو اختلف عنها بما تعارف الناس عليه عادة . وهو ما يعبر عنه بثمن المثل ، أي ثمن وحدة مماثلة خاضعة لظروف مماثلة ، وما تولد عنه هذا الثمن من ربح هو ربح عادل، وهو ما يسمى ربح المثل سواء كان ربحاً عادياً ، أم غير عادي ^(٢) .

والثمن غير العادل ما اختلف عن القيمة العادلة ولم يعترف الناس عليه عادة ، كما هو الحال في الاحتكار ^(٣) .

٣ - سيادة سلع متشابهة :

من صفات السوق أيضاً سيادة سلع متشابهة تختلف في مواصفاتها، وأماكن صناعتها، وأسمائها، وإن كانت من صنف واحد لتقارب منافعتها - وهذا يشبه ما يوجد في الوقت الحاضر من تعدد الأسماء والعلامات التجارية - واختلاف المواصفات وأماكن الصناعة لنوع واحد من البضاعة سبب في اختلاف أثمانها . فيجب أن " أن يشتري الثوب من الكتان ، أو الشطوي ، أو القمبي ، بالأثواب من الأتريبي ، أو القيسي ، أو الزيقة ، أو الثوب السهروي ، أو المروي ، بالملاحف اليمانية والشقائق وما أشبه ذلك ، الواحد بالاثنتين أو الثلاثة ، يداً بيداً ، أو إلى أجل ، وإن كان من صنف واحد ، فرقيق الكتان وهو الشطوية وما أشبهها من

(١) انظر : حاشية ابن عابدين ، ج ٦ ، ص ٢٣ .

(٢) الربح العادي : يسمى ثمن التحول ، هو أقل دخل يكفي لحمل المنظم على البقاء في السوق .

الربح غير العادي ما زاد على ثمن التحول ؛

انظر ص ٢٦١ من هذه الرسالة .

(٣) انظر : الرملى ، نهاية المحتاج ، ج ٧ ، ص ٤٧٢

القصبى ، والفرقى ، لابس به بفليظ الثياب من الكتان ، وهو : الأتريبي وما أشبهه من القصبى ، والزيق ، والمريسية إلى أجل (وذلك لاختلاف الجنس) وأصل ذلك أن ما اختلف جنسه من الثياب يجوز بيعه بما خالفه فى جنسه إلى أجل ، وإنما يختلف جنس الثياب بالرق ، والغلظ ، لأنها المنفعة المقصودة منها .

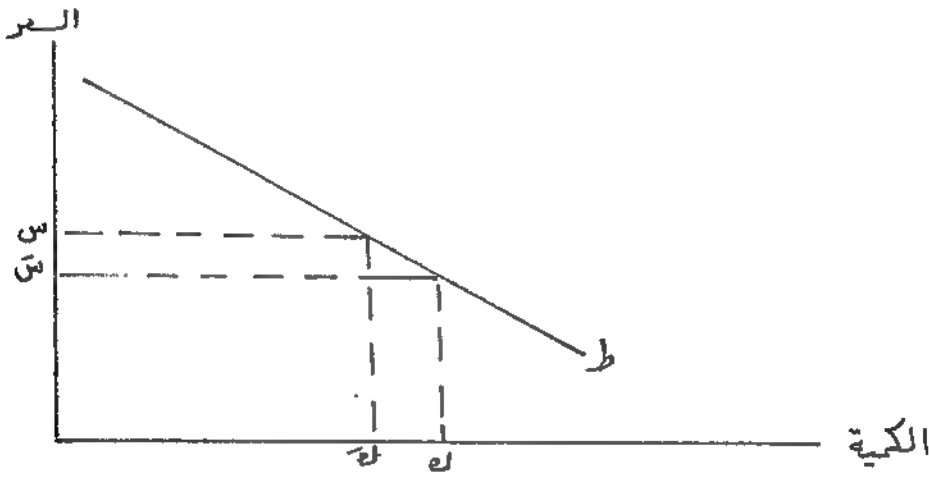
وكذلك القطن رقيقه وهو : المروي ، والهروي ، والقوهي ، والعدني ، جنس مخالف لفليظه وهو : الشقائق ، والملاحف اليمانية الغلاظ . وفي الواحة أن ثياب القطن صنف واحد وإن اختلفت فى جودتها ، وأثمانها ، وبلدانها . . . ، وما اختلف أيضاً فى الرداة ، والجودة ، والغلظ ، والرق ، فتباين فى نفعه وجماله ، فإنهما صنفان يجوز فيهما التفاضل إلى أجل فجعل اختلاف الجنس بمعنيين : بالصبغ ، وبالرق والغلظ .

وثياب الحرير صنف وإن اختلفت أثمانها ، وجودتها ، وصفها ، وكذلك ثياب الخز ، وثياب الشقيق ، إلا ثياب وشي الحرير فلا بأس بها واحداً باثنين إلى أجل ، فجعل الصنف فى الحرير يختلف بالصبغ ، والبياض وثياب الخز صنف إلا أن يختلف فى الغلظ والرق^(١) .

هذا التشابه بين السلع جعلها بدائل لبعضها البعض لتقارب منافعتها ، وأوجد سوقاً لكل صنف من الأصناف يسود فيه سعر واحد ، ثم أسعار متقاربة لأفراد الصنف الواحد ، بدليل جواز التفاضل بين أفراد الصنف الواحد عند بيعها ببعضها البعض ، وأوجد أمام المستهلك فرصة للمفاضلة والاختيار بين انتاج مشروع وآخر ، نظراً لتمايز المنتجات تمايزاً حقيقياً من حيث المواصفات ويمكن المشروع من التأثير فى سعر سلعة معينة لاعتماده على التحكم فى العرض الخاص به من تلك السلعة ، فيمكنه رفع السعر بتقليل عرضه من تلك السلعة ، ويمكنه تخفيض السعر بزيادة عرضه من تلك السلعة ، مما يعنى تمتع المنتج بمنحى طلب خاص به ، ينحدر من أعلى إلى أسفل جهة اليمين ، تتراوح مرونته بين الصفر وما لانهاية لاعتماده على الطلب الخاص به على سلعته لتمايزها عن غيرها .

(١) الباجي ، المنتقى ، ج ٥ ، ص ٣٠ .

فإذا رفع المنتج السعر عن حد معين أدى ذلك إلى انخفاض الطلب على سلعته لصالح منافسيه ، وخصوصاً إذا كان الفرق بين سلعته و سلع منافسيه لا يبرر تلك الزيادة في السعر ، وإذا خفض السعر عن حد معين فإن ذلك يؤدي إلى زيادة في الكمية المباعة ، إلا أن المشروع قد لا يستطيع الاستمرار في إنتاج وبيع تلك الكمية لفترة طويلة ، فيضطر إلى رفع سعره مرة أخرى ليتساوى مع سعر السوق ، ولذلك كان من مصلحة المنتج أن يبيع بسعر السوق .



شكل رقم (١)
منحنى طلب المنتج في السوق الإسلامية

يتمثل منحنى طلب المنتج في السوق الإسلامية في خط مستقيم ينحدر من أعلى إلى أسفل من جهة اليمين ، للدلالة على تراوح مرونة هذا الطلب بين الصفر واللانهاية ، فإذا رفع المنتج السعر عن حد معين أدى ذلك إلى انخفاض الطلب على منتجاته لصالح منافسيه ، وخصوصاً إذا كان الفرق بين سلعته و سلع منافسيه لا يبرر الزيادة في السعر .
أما إذا خفض المنتج السعر عن حد معين فإن ذلك يؤدي إلى زيادة الكمية المباعة .

(١)

٤ - صنع الاحتكار :

١ - مفهوم الاحتكار :

الاحتكار: امتناع من البيع بالسعر الجاري ، نتيجة تحكم المحتكر في العرض الكلي لسلعة معينة في السوق ، وتعريف الاحتكار وصفته وما تضمنه ذلك من اعتبار الحاجة ، وقصد اغلاء السعر على المسلمين منوطاً لتحقيق الاحتكار نتيجة تحكم المحتكر في الطلب الكلي مرة ، إذا منع غيره من الشراء ، وفي العرض الكلي مرة أخرى إذا امتنع من بيع الكمية المشتراة بسعر السوق ؛ مستفاد من الحديث الذي رواه معقل بن يسار رضي الله عنه قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : " من دخل في شيء من أسعار المسلمين ليفليه عليهم ، كان حقاً على الله تبارك وتعالى أن يعقده بعظم من النار يوم القيامة " (٢) . ومما رواه أبو هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " من احتكر حكرة يريد أن يفلي بها على المسلمين فهو خاطيء " (٣) . وهذا المنط يتحقق غالباً نتيجة شراء سلعة من السوق عند غلائها أي عرفاً ، والمراد : زيادة سعرها عن سعر السوق زيادة غير متعارف عليها وحبسها لتقل وتزداد غلاءً .

(١) انظر : ص ٥١ ، من هذه الرسالة لمعرفة تعريف الاحتكار ، وانظر : ص ٥٢ ، ٥٣ ، ٧١ ، من هذه الرسالة لمعرفة موقف الإسلام من هذه الظاهرة .

(٢) انظر : ص ٥٢ من هذه الرسالة في تخريج الحديث .

(٣) انظر : ص ٥٢ من هذه الرسالة في تخريج الحديث .

فالمحتكر بشرائه جميع وحدات السلعة المحتكرة من السوق ، يمثل
الطلب الكلي في السوق في المرحلة الأولى من الاحتكار ، وبامتناعه عن
البيع بالسعر الجاري يجبر المستهلكين على دفع سعر مرتفع للحصول على
تلك السلعة ، وفي هذه الحالة يمثل المحتكر السوق لانفراده . بالبيع ،
ويكون سعر المحتكر هو سعر السوق لأنه يمثل العرض الكلي في السوق في المرحلة
الثانية .

٢ - نشأة الاحتكار :

والاحتكار عادة ما ينشأ في الأجل القصير نتيجة أمرين غالباً هما :
— قلة أو عدم مرونة الطلب على السلعة المحتكرة ، لعدم وجود
بديل لها . أو لأن لها بديلاً غير قريب . فتوفر البديل القريب
يؤدي إلى صرف النظر عن السلعة المحتكرة . إلى البديل .

— انفراد المحتكر بالحصول على جميع وحدات السلعة المحتكرة من
السوق ومنعه غيره من الحصول على السلعة لضخامة إمكاناته
المادية مقارنة بسواه وارتفاع سعر السلعة أصلاً ، مما يمكنه من
دفع سعر أعلى من غيره للحصول عليها ، فيغلب السلعة على سواه ،
ويمنعه من الحصول عليها ؛ وإما لتمتعه بسلطة قانونية تمكنه
من الانفراد بشراء السلعة وحبسها كما في نظام الوكالات
التجارية ، وهذا ما أشار إليه السبكي بقوله : " والذي ينبغي
أن يقال في ذلك : إنه إذا منع غيره من الشراء ، وحصل به
ضيّق حرم " (٢) ، فيمثل بذلك طلب المحتكر الطلب الكلي للسوق
في أولى مرحلتَي الاحتكار ، ويتسبب المحتكر في اغلاء السلعة
على الناس في هذه المرحلة .

وتحقق الاحتكار في حال تعدد مشتري السلعة وحابسها مرهون بتمكن
أحدهم من السيطرة على باقي منافسيه ، أو اتفاقهم على اتباع سياسة
واحدة فيما يتعلق بالبيع .

(١) مرونة الطلب السعرية : تغير الطلب بتغير الأسعار ، وعدم المرونة

يعني عدم تأثر حجم الطلب بتغيرات الأسعار .

(٢) محمد بن علي الشوكاني ، نيل الأوطار شرح منتقى الأخبار من أحاديث

سيد الأخيار ، الطبعة الأخيرة ، (القاهرة : مكتبة مصطفى الحلبي ،

وأما شراء السلع وحبسها عند انخفاض سعرها في السوق لزيادة الكمية المعروضة،^(١) أنقاص جزء من العرض الكلي في السوق عند زيادته وبيعه عند الحاجة إلى الملحة وغلاء سعرها عند قلة العرض فليس احتكاراً، بل تنظيم للعرض الكلي في السوق، ومحافظة على تحقيق التوازن في السوق بين الطلب والعرض الكليين . فاختفاء جزء من العرض عند زيادته يحافظ على استقرار الأسعار وعدم تدهورها ، وزيادة العرض مرة أخرى عند قلته يحافظ أيضاً على استقرار الأسعار وعدم ارتفاعها بشكل كبير وإلى هذا أشار السبكي بقوله : " أما امساكه حالة استغناء أهل البلد ورغبته في أن يبيعه واليه وقت حاجتهم فينبغي أن لا يكره بل يستحب " (١) .

كما أن امساك المنتج جزءاً من إنتاجه أو كله في جميع الأوقات لا يعد احتكاراً عند كثير من الفقهاء ، وكذلك الحال بالنسبة لمن أمسك جزءاً من استيراده، أو كله .^(٢)

وربما يكون هذا عند كثرة المنتجين والجالبين بشكل لا يضر معــــهم امساك بعضهم ، فامساك جزء من العرض الكلي في السوق تنظيم له ليتمشى مع الطلب الكلي ، لأن عرض أحد المنتجين أو الجالبين يمثل جزءاً من العرض الكلي في السوق ، في حين يمثل المحتكر العرض الكلي في السوق ، وأما إذا انفرد المنتج بإنتاج سلعة معينة ، أو انفرد الجالب بجلبها فالأقرب أن يكون حبس العرض بعفه أو كله احتكاراً ، لأن عرض المنتج أو الجالب في هذه الحالة يمثل العرض الكلي في السوق ، كما أن المحتكر مشترى وحيداً للسلعة في باديء الأمر ، ثم بائعاً وحيداً لها لأن الأثر واحد في الحالتين ، ويتمثل في إلحاق الضرر بالمشتريين بارتفاعهم على دفع سعر مرتفع للحصول على السلعة .

(١) الشوكاني ، نيل الأوطار ، ج ٥ ، ص ٢٥٠ ؛ وانظر : الشيرازي ، المهذب ، ج ١ ، ص ٢٩٩ .

(٢) انظر : الباجي ، المنتقى ، ج ٥ ، ص ١٦ ؛ الرملي ، نهاية المحتاج ، ج ٢ ، ص ٤٧٢ ؛ البهوتي ، كشف القناع ، ج ٧ ، ص ١٨٧ ؛ الكاساني ، بدائع الصنائع ، ج ٥ ، ص ١٢٩ .

٢ - مايجري فيه الاحتكار :

للفقهاء فيما يحرم فيه الاحتكار من السلع قولان :

الأول : يحرم الاحتكار في الأقوات فقط ، كالقمح ، والذرة ، والتمر ،

وهذا القول مروى عن سعيد بن المسيب ، ومعمربن عبد الله ، فقد كانسا
يحتكران الزيت ، وحملوا قوله صلى الله عليه وسلم : (لا يحتكر إلا خاطي^(١))
على احتكار الطعام . وهو مذهب الشافعية^(٢) ، والحنابلة^(٣) ، وقول أبي
حنيفة ومحمد وعليه الفتوى في مذهب الحنفية^(٤) .

واستدل لهذا القول بما رواه عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال :

سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : (من احتكر على المسلمين
طعامهم ضرب به الله بالجدام والافلاس)^(٥) .

فالضرر الذي هو مناط تحريم الاحتكار يلحق العامة بحبس القوت في

الأعم الأغلب ، وهو من مقومات حياة الانسان التي لا يمكن أن يعيش بدونها ،
والضرر لاشك متحقق بحبسه ومنعه .

القول الثاني : روى ابن المواركة وابن القاسم عن مالك : " أن

الطعام وغيره من الكتان والقطن ، وجميع ما يحتاج إليه في ذلك سوا
فيمنع من الاحتكار فيه ما ضر ذلك بالناس ، ووجه ذلك أن هذا مما تدعو
الحاجة إليه لمصالح الناس ، فوجب أن يمنع من ادخال المضرة عليهم
باحتكاره ، كالطعام " ^(٦)

(١) صحيح مسلم بشرح النووي ، ج ١١ ، ص ٤٣ .

(٢) انظر : الشيرازي ، المذهب ، ج ١ ، ص ٢٩٩ .

(٣) انظر : الرملي ، نهاية المحتاج ، ج ٣ ، ص ٤٧٣ .

(٤) انظر : ابن النجار ، منتهى الارادات ، ج ١ ، ص ٣٥٠ .

(٥) انظر حاشية ابن عابدين ، ج ٦ ، ص ٣١٨ .

(٦) انظر : ص ٥٤ ، من هذه الرسالة في تفريغ الحديث .

(٧) الباجي ، المنتقى ، ج ٥ ، ص ١٦ ، وانظر : محمد بن محمد بن عبد الرحمن المعروف

بالخطاب ، مواهب الجليل لشرح مختصر خليل ، ط ١ (القاهرة : مطبعة السعادة ،

١٣٢٩ هـ) ج ٤ ، ص ٢٢٧ ، محمد بن يوسف العبدري المواق ، التاج والاكلييل

لمختصر خليل ، ط ٢ (القاهرة : مطبعة السعادة ، ١٣٢٩) ج ٤ ، ص ٣٨٠ .

وهذا الرأي هو الراجح ، " لأن ظاهر الأحاديث يحرم الاحتكار من غير فرق بين قوت الأدمي والدواب ، وبين غيره ، والتصريح بلفظ الطعام ففى بعض الروايات لا يصلح لتقييد بقية الروايات المطلقة ، بل هو من باب التعميم على فرد من الأفراد التى يطلق عليها المطلق ، وذلك لأن نفي الحكم من غير الطعام إنما هو لمفهوم اللقب ، وهو غير معمول به عند الجمهور ، وما كان كذلك لا يصلح للتقييد ، والاصل أن العلة إذا كانت هى الأضرار بالمسلمين لئلا يحرم الاحتكار إلا على وجه يضر بهم ، ويستوي فى ذلك القوت وغيره لأنهم يتضررون بالجميع " (١) . فالاحتكار يتحقق ويلحق الضرر بالناس فى السلع الضرورية بصفة عامة ، والطعام بصفة خاصة ، وهى السلع ذات الطلب قليل أو عديم المرونة ، أما السلع الأخرى غير الضرورية ، وهى السلع ذات الطلب المرن ، فلا فائدة تعود على المحتكر من احتكارها ، ولا يضر الناس باحتكارها لعدم ضرورتها فى ميزانية المستهلك بسبب كثرة البدائل لهذه السلع ، ولعاطئها أولويات ثانوية فى ميزانية المستهلك بعد السلع الضرورية .

٢- من صور الاحتكار :

يمثل المحتكر الطلب الكلى فى السوق أولاً ، وذلك عند انفراده بشراء جميع وحدات السلعة من السوق ، نتيجة منعه غيره من الحصول عليها ، ثم يمثل العرض الكلى فى السوق بعد ذلك ، لانفراده ببيع السلعة المحتكرة ، ومن هنا ألحق بالاحتكار مسمى وحكماً بعض المسائل التى ينفرد فيها شخص ، أو مجموعة أشخاص يتصرفون تصرفاً مماثلاً بتمثيل جانب الطلب الكلى ، أو العرض الكلى ، أو هما معاً ، فى سوق السلع ، والخدمات ، لأن الخدمات لا تقل أهمية عن السلع فى حياة الناس ، ولاشتراكهما فى مسمى المالية بجامع المنفعة المباحة ، وخصوصاً عند توافر علة تحريم الاحتكار فى هذه المسائل وهى الأضرار بالناس باغلاء السعر عليهم ، وامتناعهم عن البيع بالسعر الجنبارى ، ومن تلك المسائل :

(١) الشوكاني ، نيل الأوطار ، ج ٥ ، ص ٢٥١ .

- " أن يمتنع أرباب السلع عن بيعها مع ضرورة الناس إليها
إلا بزيادة على القيمة المعروفة (أي قبل الامتناع عن البيع) ^(١) "

وظاهر المسألة عدم التفريق بين كون السلعة مشتاة من السوق المحلي،
أم منتجة، أم مستوردة . وقد عدت هذه المسألة احتكاًراً لأن البائعين
باتفاقهم على عدم البيع بالقيمة الجارية يمثلون العرض الكلي في السوق
لسلع قليلة ، أو عديمة المرونة ، وهو مضمون الاحتكار فيؤدي امتناعهم
عن البيع مجتمعين إلى اختفاء السلعة كلياً من السوق ، مما يدفع
المستهلكين إلى دفع سعر مرتفع للحصول عليها ، وهنا تتحقق علة تحريم
الاحتكار وهي إلحاق الضرر بالناس باغلاء السعر عليهم ، ويقوم المحتكرون
بالبيع إذا وصل السعر إلى حد مناسب بالنسبة لهم ، وهنا تفرض عليهم
الكمية المباعة من قبل المستهلكين ، وتسمى هذه المسألة في الاقتصاد
الحديث (احتكار قلة باتفاق منظم من جانب البيع) .

- " أن يكون الناس قد التزموا أن لا يبيع الطعام، أو غيره، إلا أناس
معروفون ، لاتباع تلك السلع، إلا لهم ، ثم يبيعونها هم ، فلو باع غيرهم
ذلك منع ، إما ظلماً لوظيفة تؤخذ من البائع ، أو غير ظلم ^(٢) .

هذه المسألة احتكار قلة مزدوج ، أي في جانبي البيع والشراء معاً،
لقيام الفئة المحتكرة بشراء جميع وحدات سلعة معينة قليلة أو عديمة
المرونة بما يختارون من ثمن، ومنعهم غيرهم من شرائها بدفع سعر مرتفع
للحصول عليها يعجز عنه غيرهم، أو بقوة القانون، فيمثلون بذلك الظلم
الكلي في السوق ، ثم تباع تلك السلعة من قبلهم فقط بما يختارون من

(١) ابن تيمية ، الحسبة ، ص ٢٤ .

(٢) المصدر نفسه ، نفس الموضع .

الثلث ، فيمثلون العرض الكلي في السوق بقوة القانون ، وربما تمكن المحتكر نتيجة لذلك من فرض وضعه الاحتكاري في الأجل الطويل .

وهذا شبيه بما ذكره السبكي بقوله : " الذي ينبغي أن يقال في ذلك ؛ إنه إن منع غيره من الشراء ، وحصل به ضيق ، حرم " (١) ، فالمحتكرون منعوا غيرهم من الشراء بقوة القانون أو بوضع سعر مرتفع يعجز الآخرون عن الشراء به .

- " إذا كان الناس محتاجين إلى فلاحه قوم ، أو نساجتهم ، أو بناثهم ، صار هذا العمل واجباً يجبرهم عليه ولي الأمر إذا امتنعوا عنه بـ... المثل ، ولا يمكنهم من مطالبة الناس بزيادة عن عوض المثل ، ولا يمكن الناس من ظلمهم بأن يعطوهم دون حقهم " (٢) .

هذه المسألة احتكار قلة باتفاق منظم في جانب البيع لوجود قلة من المنتجين تنتج خدمات معينة قليلة أو عديمة المرونة ، ممتنعين عن تقديم خدماتهم بعوض المثل ، مما يؤدي إلى اختفاء تلك الخدمات من السوق لأنهم يمثلون العرض الكلي لتلك الخدمة في السوق ، فيضطر المستهلكون إلى دفع عوض أعلى من عوض المثل للحصول على تلك الخدمات ، ولذلك جاز لولي الأمر التسعير في هذه الحالة ، بمعنى التدخل باجبارهم على تقديم خدماتهم بعوض المثل ، وهذا صورة من صور تدخل الدولة في سوق السلعة وسوق الخدمات بهدف محاربة الاحتكار عن طريق التسعير (٣) .

- " إذا ضمن الرجل نوعاً من السلع على أن لا يبيعها إلا هو فهذا ظالم من وجهين :

- من جهة أنه منع غيره من بيعها وهذا لا يجوز .
- ومن جهة أنه يبيعها للناس بما يختار من الثمن فيغليها " (٤) .

(١) الشوكاني ، نيل الأوطار ، ج ٥ ، ص ٢٥٠ .

(٢) ابن تيمية ، الحسبة ، ص ٢٩ .

(٣) انظر : ص ٧٢ ، ٧٣ ، ٧٥ من هذه الرسالة .

(٤) مجموع فتاوى ابن تيمية ، ج ٢٩ ، ص ٢٥٣ ، ٢٥٤ .

هذه المسألة احتكار مطلق مزدوج في جانبي البيع والشراء معاً ، لأن المحتكر يضمن شراء جميع الكمية المعروضة من سلعة معينة قليلة أو عديمة المرونة ، فيكون مشترياً وحيداً لها ، ثم يصبح بائعاً وحيداً لها ، فيمثل الطلب الكلي مرة ، والعرض الكلي مرة أخرى .
ويحدد المحتكر في المرحلة الأولى سعر الشراء ، فتفرض عليه الكمية المشتراة ، ويحدد سعر البيع في المرحلة الثانية فتفرض عليه الكمية المباعة .

إلا إنه يجوز انفراد شخص ببيع سلعة أو خدمة معينة وهو ما يعرف (بالامتياز) في الوقت الحاضر ولكن بشروط معينة ، وهذا ما أشار إليه ابن تيمية بقوله : " أما إذا اختاروا أن يقوموا بما يحتاج الناس إليه من تلك المبيعات ، وأن لا يبيعوها إلا بقيمة المثل ، على أن يمنع غيرهم من البيع ، ومن اختار أن يدخل معهم في ذلك مكن ، فهذا لا يتبين تحريمه ، بل قد يكون في هذا مصلحة عامة للناس ... فإن مصلحة الناس العامة في ذلك أن يباعوا ما يحتاجون إليه ، وأن لا يباعوا إلا بقيمة المثل ، وهاتان مصلحتان جليتان ^(١) " ، فهذه حالة لا بد فيها من وجود محتكر واحد كما هو الحال في بعض مشروعات المرافق العامة كالاتصالات والكهرباء .

وهناك حالات يتعذر فيها وجود عدد كبير من المنتجين ، كما هو الحال في المشروعات التي ترتفع فيها نسبة النفقات الثابتة ، إلى النفقات الكلية ، فلا مانع هنا من وجود منتج واحد ، أو عدد قليل من المنتجين مع مراعاة تنظيم الدولة لنشاط المحتكر ، من حيث التزامه بتقديم خدماته وفق مواصفات معينة ، وبقيمة المثل ، وعدم اغلاء الأسعار على الناس .
هـ - عوامل استمرار الاحتكار في الأجل الطويل :

الاحتكار من الأمور المؤقتة الحادثة في الأجل القصير دون الطويل ، لأن الأرباح التي يحققها المحتكر تدفع آخرين إلى منافسة المحتكر ومقاسمته تلك الأرباح ، إلا إن المحتكر قد يستطيع الاستمرار طويلاً في الاحتكار نتيجة عوامل عديدة ، من أهمها :

(١) مجموع فتاوى ابن تيمية ، ج ٢٩ ، ص ٢٥٥ .

- وجود حواجز قانونية كنظام الوكالات التجارية تمنع غير المحتكر من منافسة المحتكر ، وهذا ما أشار إليه ابن تيمية بقوله : " وأما إذا ضمن الرجل نوعاً من السلع على أن لا يبيعها إلا هو ، فهذا ظالم من وجهين : من جهة : أنه منع غيره من بيعها وهذا لا يجوز . ومن جهة : أنه يبيعها للناس بما يختار من الثمن فيغلبها ^(١) .

فالتزام شخص معين بشراء جميع الكمية المنتجة من سلعة معينة وبيعها ، ليصبح بذلك ممثلاً للطلب والعرض الكليين لتلك السلعة في السوق ، ويحدد ما يختار من الثمن لتلك السلعة شراً أو بيعاً هو من قبيل الاحتكار ، في الوقت الحاضر .

- قيام المحتكر بدفع مبالغ مالية للحكومة لتمكينه من الاستمرار في الاحتكار ومنع غيره من منافسته ، وهذا ما أشار إليه ابن تيمية بقوله : " منهم من يستاجر حانوتاً بأكثر من قيمته ، إما لمقطع ، أو لغيره ، على ألا يبيع في المكان إلا هو . أو يجعل عليه مالاً يعطيه لمقطع ، أو لغيره ، بلا استئجار حانوت ولا غير ذلك ، وكلاهما ظالم ، فإن الزيادة التي يزيدها في الحانوت لأجل منع الثاني من البيع هو بمنزلة الضامن المنفرد ^(٢) .

يمكن المحتكر من منع غيره من منافسته عن طريق قيامه بشراء خدمات عناصر الإنتاج بأثمان مرتفعة يعجز عنها الآخرون ، ليحصل عليها دون الآخرين فيضمــــن استمرار وضعه الاحتكاري ، ويتمكن من ذلك أيضاً عن طريق دفع مبالغ مالية للمسؤول عن السوق لينفرد ببيع سلع معينة ويتمتع بحماية القانون لــــه عن منافسة غيره ، وفي هذا ظلم للناس ، " فالذي يضمن كلفة من الكلف على أن لا يبيع السلعة إلا هو ويبيعها بما يختار ، لاريب أنه من جنس ظلم الكلف السلطانية ^(٣) ، أي أن التزام المحتكر بدفع مبالغ مالية للحكومة ليستمر في الاحتكار ظلم للآخرين .

(١) مجموع فتاوى ابن تيمية ، ج ٢٩ ، ص ٢٥٤ .

(٢) المبرجع نفسه ، في نفس الموضع .

(٣) ابن تيمية ، الحسبة ، ص ٢٤ .

- التكتل بين المنتجين :- يقول ابن تيمية : " منع غير واحد من العلماء القسام الذين يقسمون العقار وغيره بالأجر أن يشتركوا ، فإنهم إن اشتركوا والناس محتاجين إليهم أغلوا عليهم الأجر ، فمنع البائعين الذين تواطأوا على ألا يبيعوا ، إلا بثمن قدره أولي^(١) . التكتل بين المنتجين احتكار قلة منتظم في جانب البيع كما يسمى في الاقتصاد الحديث ، لأن التكتل بين منتجي السلع والخدمات قليلة أو عديمة المرونة في السوق يمكنهم من التحكم في العرض الكلي للسوق (وهذا هو مضمون الاحتكار) ، ويمكنهم من فرض سعر مرتفع مقابل ما ينتجونه من سلع وخدمات فتفرض عليهم بالتالي الكمية المباعة من قبل المشتريين .

وقد شرع هذا سدا للثريعة ليلجئوا له دون تحقق حالة من حالات الاحتكار وهي احتكار القلة بالاتفاق المنظم ، أو ما يعرف في الاقتصاد الحديث بـ (الترس والكارتل) ، (Trust & Cartel) . وهذا التكتل يؤدي أيضاً إلى استمرار الاحتكار في الأجل الطويل لأنه يكسب المنتجين المنظمين إلى هذا التكتل قوة تمسكهم دون دخول منافسين آخرين إلى السوق .

(١) ابن تيمية ، الحسبة ، ص ٢٦ .

المبحث الثاني : السوق في الاقتصاديات الوضعية . (١)

للسوق في الاقتصاد الوضعي أشكال عديدة ، قامت على اعتبارات مختلفة مثل : تجانس المنتجات ، وعدد الباعين والمشتريين ، والسعر البائد في السوق . وقد تناولت النظريات الاقتصادية في السابق شكلين رئيسيين للأسواق هما : سوق المنافسة الكاملة ، وسوق الاحتكار المطلق ، مع تسليمها بعدم تحقق هذين الشكلين المتعارضين بشروطهما الكاملة في الواقع العملي إلا نادراً ، وأيهما مجرد حالتين نظريتين تحوم حولهما أشكال الأسواق في الواقع . ويرجع الفضل في اكتشاف أشكال جديدة للسوق هي أقرب إلى

(١) المراد : نظام السوق الحر ، والنظام المقتلط كما سبق بيانه ، انظر : ص ١٤٦ من هذه الرسالة .

الحياة العملية من الأسسواق النظرية المعروفة
إلى أربعة من الاقتصاديين المعاصرين هم :
الانجليزي (بييرو سراففا (١) ، والألماني
(انشس . فني ستا كلبيرغ) (٢) ، والأمريكي
(ادوارد تشمبر لين) (٣) ، والانجليزية (جـوان
روبسون) (٤) ، والاقتصادي (أوجاستيون
كورنوت) (٥) هو أول من عالـج حالات
السوق المختلفة (فيما عدا المنافسة الاحتكارية)
معالجة صحيحة مبنية على تعريف سليم لها
وذلك في سنة ١٨٣٨ م .

وقد بدأ تحليله للاحتكار المطلق، حيث يوجد بائع ،
واحد ووضع له نظرية لأول مرة ، ثم أضاف إلى نموذج بائعاً ثانياً ليكون
هناك ما يعرف (بالاحتكار الثنائي)، ثم زاد في عدد البائعين ليصل
إلى ما لا نهاية ، حيث لاحظ في هذه الحالة أن الكمية التي ينتجها
كل منتج أصغر من أن تؤثر على الأسعار بشكل يذكر ، وقد أطلق على هذه
الحالة (المنافسة غير المحددة) وهي ما يطلق عليها (المنافسة
الكاملة) (٢) وفيما يلي بيان مواصفات هذه الأنواع :

-
- (1) Piero Sraffa, The Law of Returns Under Competitive Conditions.
 - (2) H.V. Stackelberg, Grundlagen einer reiner Kostentheorie.
 - (3) Edward Chamberlain, The Monopolistic Competition.
 - (4) Joan Robinson, The Economics of Imperfect Competition.
 - (5) Augustin Cournot, Recherches sur les Principes Mathématiques de la Théorie des Riches.

أولاً - سوق المنافسة الكاملة :

(١) سوق المنافسة الكاملة حالة نظرية قلما توجد في الواقع، وتتمثل قيمتها أساساً في التحليل حيث يعتمد عليها الاقتصاديون عادة في تحليلاتهم. وقد عرفت هذه الحالة مع بداية ظهور نظام السوق الحر، ويشترط لتحقيقها شروط عديدة من أهمها : كثرة البائعين والمشتريين، وحرية الدخول إلى السوق والخروج منه، والعلم الكامل بمجريات الأمور في السوق، وتجانس وحدات السلع المنتجة تجانساً مطلقاً، وسيادة سعر موحد معطى ومفروض على جميع المتعاملين في السوق (٢) وفيما يلي بيان لهذه الشروط:

(١) كثرة البائعين والمشتريين :

ويقصد بالكثرة عدم استطاعة أي بائع، أو مشتر، التأثير في السوق، ويتحقق الكثرة في جانب العرض عندما يكون البائعون من الكثرة بحيث لا يستطيع أي بائع أن يؤثر في العرض الكلي بزيادة انتاجه، أو تخفيضه

(١) تتوفر في بعض الأسواق في الواقع كثير من شروط سوق المنافسة الكاملة فيما عدا شرط العلم الكامل الذي قد لا يتوفر لأي شخص في الواقع، ومن تلك الأسواق : أسواق بعض المنتجات الزراعية، بعض أسواق الأسهم والسندات، وينطبق نموذج المنافسة الكاملة في الواقع العملي، إلى حد كبير على الأسواق التي تتمتع بأعداد كبيرة من المشروعات الصغيرة ذات المنتجات المتجانسة نسبياً. ويوضح نموذج المنافسة الكاملة بعض المبادئ الأساسية الموضحة لسلوك المشروعات مما جعلها نموذجاً يستحق الدراسة، على الرغم من أن فروض هذا النموذج لاتتمثل دائماً انعكاسات دقيقة لسلوك الفعلي.

انظر :

A.Thompson, Economics of The Firm, P.321.

(2) See, George J. Stigler, The Theory of Price, 3d Ed, (N.Y: Collier Macmillan, 1966), P.88; E. Mansfield, Microeconomics, P.249-250;

A.Thompson, Economics of the Firm, P.321.

أو بدخوله إلى السوق، أو خروجه منه ، وتتحقق الكثرة في جانب الطلب عندما يكون المشترون من الكثرة بحيث لا يستطيع أي مشتر أن يؤثر في الطلب الكلي بتغيير الكمية المشتراة زيادة ونقصاناً، أو بالدخول إلى السوق، أو الخروج منه .^(١)

ويترتب على تحقق شرط الكثرة استقلال الثمن عن فعل البائعين والمشتريين، إذ عليهم تحديد كميات توازنهم في سوقه دون أن يتأثر الثمن بهذه الكمية .^(٢)

(٢) حرية الدخول إلى السوق والخروج منه :

ويقصد بهذا الشرط عدم وجود عوائق تمنع البائع أو المشتري من الدخول إلى السوق أو الخروج منه متى شاء ، أو تغيير الكمية المعروضة أو المطلوبة ، ويستلزم هذا الشرط عدم قيام الدولة بتقييد الدخول أو الخروج من فرع إلى آخر من فروع الإنتاج ، وعدم قيامها بتقييد الاستهلاك ، كما يستلزم عدم اتفاق البائعين أو المشتريين على اتباع سياسة معينة كتحديد الأسواق، أو الأثمان، أو توزيع الأرباح . ويتضمن هذا الشرط حرية تنقل عناصر الإنتاج بين فروع الإنتاج المختلفة ، وحرية تنقل البائعين والمشتريين داخل السوق ، كما يتضمن سهولة الاتصال بين البائعين والمشتريين لضمان تحقق حرية الدخول والخروج ، ويؤدي هذا الشرط إلى ضمان تحقيق شرط الكثرة .^(٤)

(١) قد يمكن التأثير بشكل مهم في ظروف السوق إذا تصرف عدد من البائعين أو المشتريين تصرفاً مماثلاً وبشكل جماعي .

انظر :

Thompson, Economics of the Firm, P.321;

Mansfield, Microeconomics, P.244.

(2) J. Robinson, The Economics of Imperfect Competition, 2d Ed, (London: Macmillan, 1979), P.18; Stigler, The Theory of Price, P.87.

(٣) هذا لا يعني أن تنقل عنصر الإنتاج من فرع لآخر لا يستغرق وقتاً ، فقد لا تستطيع بعض العناصر أن تنتقل من فرع إلى آخر من فروع الإنتاج في الأجل القصير ، أي أن حرية الحركة تحدث في الأجل الطويل .

(4) See: Thompson, Economics of the Firm, P.321; Mansfield, Microeconomics, P.250.

وانظر : حسين عمر ، نظرية القيمة ، ط ٤ ، (جدة : دار الشروق ،

١٩٧٨) ، ص ٤٠٩ .

(١٢) العلم الكامل بمجريات الأمور داخل السوق :

والمراد العلم التام من قبل الباعين والمشتريين بأحوال السوق وخصوصاً فيما يتعلق بسعر السوق ، وشروط البيع والشراء ، ولذلك تتخذ قرارات البيع والشراء في ظروف من التأكد ، حيث تستطيع المشروعات تحديد دوال نفقاتها وإيراداتها بدقة إلى حد كبير نظراً لمعرفة بأسعار جميع عناصر الانتاج ، والمواد الخام ، والبداخل الغنية المختلفة المستخدمة في الانتاج ، ويكون المستهلكون على علم بالأسعار المحددة من قبل جميع المشروعات ، ويكون أصحاب عناصر الانتاج أيضاً على علم بأسعار خدمات عناصرهم ، وعلى علم بتكاليف الفرص البديلة .^(١)

(٤) التجانس المطلق بين وحدات السلعة :

والمراد تساوي وحدات السلعة الواحدة في اشباع الحاجة نفسها من وجهة نظر المستهلك ، أي أن تكون وحدات السلعة الواحدة بديلاً كاملاً لبعضها البعض ، وهذا يتضمن عدم تفضيل أي مستهلك لانتاج مشروع معين على آخر ، بحيث يتساوى عنده الحصول على السلعة من أي منتج كان ، وعدم استعداده لدفع سعر لسلعة مشروع معين أعلى من أسعار السلع المحددة من قبل باقي المشروعات ، لأن اختلاف الثمن هو السبب الوحيد لتفضيل المستهلك لانتاج مشروع على آخر ، كما يتضمن عدم تفضيل المشروع التعاقد مع مستهلك معين لعدم وجود ما يبرر ذلك ، إذ أن كل مشروع مستعد لبيع سلته لمن يكون مستعداً لدفع السعر المحدد .^(٢)

وتؤدي الشروط الثلاثة الأخيرة إلى ما يعرف بانسياب العرض والطلب من وجهة نظر بعض الاقتصاديين ، والمراد قدرة العرض والطلب على التلائم مع بعضهما البعض دون قيد ناتج عن القانون ، أو عن اتفاق الباعين أو المشتريين ، أو عن صعوبة الاتصال فيما بينهم ، أو عن عدم العلم بمجريات

(١) تكلفة الفرصة البديلة : تسمى هذه التكلفة تكلفة الاختيار ، وتعني : أقص ما يمكن أن يحصل عليه العنصر الانتاجي إذا استخدم في غير ما يستخدم فيه .

انظر :

Thompson, Economics of the Firm, P. 321;

Mansfield, Microeconomics, P. 250.

(2) See: J. Robinson, The Economics of Imperfect Competition, P. 216.

الأمور، أو عن عدم تجانس وحدات السلعة . ويعرف الطلب في هذه الحالة بالطلب غير المقيد ، وهو الطلب الصادر عن مشتر يمكنه البحث عن أكثر البائعين تشدداً . ويعرف العرض في هذه الحالة بالعرض غير المقيّد، وهو العرض الصادر عن بائع يمكنه البحث عن أقل المشترين تشدداً ، كما أنه يستطيع التلائم وبسهولة مع الطلب (١) .

وينتج عن اكتمال شروط المنافسة الكاملة عدم استطاعة المشروع التأثير في الثمن مهما غير من حجم إنتاجه ، فالثمن هو الذي يؤثر في المشروع لأنه يحدد توازن وعرض المشروع عند تساويه مع النفقة الحدية ، ويتميز هذا الثمن بوحده بالنسبة للسلعة الواحدة، في السوق الواحدة، في الوقت الواحد ، ويعرف هذا الثمن المتكون من تلاقسي قوى العرض والطلب بالثمن التوازني (ثمن التوازن)، وهو الثمن الذي يمكن المشروع من بيع أكبر كمية ممكنة ، وهو ثمن مفروض على البائع والمشتري ولا يستطيع أي منهما تغييره بمفرده . (٢)

يعود البيع بثمن السوق بالفائدة على البائع، والمشتري معاً، إلى جانب الفائدة المحققة من دراسة حالة المنافسة الكاملة . وتتمثل الفائدة التي تعود على البائع في اختلاف نفقة الإنتاج بين المنتجين لاختلاف ظروفهم الاقتصادية ، فهناك المنتج الحدي ، وهو من تكون نفقة إنتاجه مساوية لثمن السوق ، فيتمكن بذلك من الاستمرار في الإنتاج تحت نفس الظروف ، أما إذا انخفض الثمن دون انخفاض مقابل في نفقة الإنتاج فإنه سيخرج من السوق . وهناك المنتجون الأكثر كفاءة . ويتمتعون بما يعرف بفائض المنتج ، وهو الفرق بين ثمن السوق ونفقة الإنتاج ، وبهذا يدخل الثمن في تحديد فائض المنتج (٣) .

(١) انظر : رفعت المحجوب ، الاقتصاد السياسي ، (القاهرة : دار النهضة العربية ، ١٩٨٣) ج ٢ ، ص ١٩٠ .

(2) See: Mansfield, Microeconomics, P.255-256;
Stigler, The Theory of Price, P.93;

وانظر أيضاً، عزمي رجب، الاقتصاد السياسي ، ص ٣٦٩ .

(٣) انظر : عزمي رجب، نفس المصدر ، ص ٣٦٩ .

في حين تتمثل الفائدة التي تعود على المستهلك فيما يعرف بفائض المستهلك، وهو الفرق الايجابي بين ما يدفعه المستهلك فعلاً وهو سعر السوق ، وبين ما كان مستعداً لدفعه في حالة كونه أعلى من سعر السوق . وأما الفائدة الناجمة عن دراسة حالة المنافسة الكاملة فتتمثل في الآتي :-

(أ) سهولة التحليل الاقتصادي فيما يتعلق بتحديد الأسعار، والانتاج ، مما يمكن من استخدامه في الحالات الأكثر تعقيداً .

(ب) استخدام كيفية تحديد السعر في المنافسة الكاملة ، والنتائج المترتبة على تلك الحالة كمقياس عند دراسة الأسواق الأخرى .

(ج) وجود بعض الصناعات التي لا تنطبق عليها شروط المنافسة الكاملة ، وتتمصرف إلى حد كبير كمناعات المنافسة الكاملة ، مما يمكن من تقويمها ومعرفة ظروف انتاجها^(١)

(١) انظر : سامي خليل ، النظرية الاقتصادية ، ص ٢١٢ .

ثانياً سوق الاحتكار المطلق :

(١) تعريف الاحتكار :-

الاحتكار المطلق حالة نظرية تقف على النقيض تماماً من حالة المنافسة الكاملة ، وهو انفراد مشروع واحد بعرض سلعة معينة ليس لها بديل ، ويشترط له انتقاء المنافسة تماماً . ويتحقق الاحتكار المطلق عندما يبلغ المنتج من القوة حداً يمكنه من رفع ثمن سلعته إلى المستوى الذي يستحوذ فيه على جميع دخول المستهلكين المخصصة للانفاق على سلعته التي ليس لها بديل مماثل في السوق .

أما الاحتكار الموجود في الواقع والذي يعرف بالاحتكار البسيط فيعني أن يعرض المحتكر سلعة لها بديل غير قريب ، أي أنه يقابل منافسةً من السلع الأخرى البديلة لسلعته ، مما يعني عدم سيطرته على جميع السلع . وتعد المنتجات في هذه الحالة بدائل رديئة فلا تقوم بذلك بين المنتجين منافسة قوية ^(١) .

٢ - أنواع الاحتكار :

قد يوجد الاحتكار من جهة البائع سواء انتفى شرط التعدد في جانب المشتري أم لا (احتكار البيع) ، وقد يوجد من جانب المشتري عندما لا يكون للسلعة إلا مشتر واحد فقط (احتكار الشراء) ، وعندئذ يستطيع التأثير في الثمن بزيادة الكمية المشتراة أو انقاصها ، لأن طلبه يمثّل الطلب الكلي على تلك السلعة في السوق ، ويتحقق الاحتكار من جانب المشتري سواء انتفى شرط التعدد في جانب البائعين أم لا . وقد يوجد من جانب البيع والشراء معاً وهو ما يعرف بالاحتكار المزدوج ^(٢) .

وقد يكون الاحتكار من قبل الدولة بهدف تحقيق مصلحة عامة كاحتكار بعض الصناعات الضرورية كالكهرباء ، واحتكار المرافق العامة كالطرق ، نظراً لطبيعة هذه المشروعات التي لا تحتمل وجود أكثر من مشروع واحد . وقد يكون احتكار الدولة بهدف الحصول على موارد مالية ^(٣) .

(1) See: Mansfield, Microeconomics, P. 280-281;
Thompson, Economics of the Firm;

وانظر : رفعت المحجوب ، الاقتصاد السياسي ، ج ٢ ، ص ٢٢٩ - ٢٣٠ .

(2) See: Mansfield, Microeconomics, P. 396;
Thompson, Economics of the Firm, P. 447-448.

(٣) انظر : عزمي رجب ، الاقتصاد السياسي ، ص ٢٨٣ .

وبلاحظ أن الاحتكار المطلق بمعنى تولي مشروع واحد لبيع كل الكمية المعروضة من سلعة، أو خدمة معينة لا يوجد لها بديل سوق يندر وجوده في الواقع ، وعلى الرغم من ذلك فإنه من الأهمية بمكان التعرض لهذا السوق بالدراسة والتحليل، لأن هذا التحليل يعطى المباديء التي لا غنى عنها لدراسة مشكلات تحديد الثمن ، والكميات المباعة في الأسواق التي تقترب من الاحتكار بدرجة كبيرة ، والتي تتصرف المشروعات فيها على نحو مشابه لتصرفات المشروعات المحتكرة، بالإضافة إلى أن أغلب الأسواق في الواقع العملي تقع بين المنافسة الكاملة والاحتكار الكامل، وتظهر مزيجاً من خصائص هاتين السوقين . فدراسة سوق المنافسة الكاملة ، وسوق الاحتكار المطلق تساعد على فهم تلك الأسواق بصورة أفضل ، كما تساعد بعض أدوات التحليل في السوق الاحتكاري بعد إجراء التعديلات عليها في دراسة سوقي المنافسة الاحتكارية ، واحتكار القلة ^(١) .

٣- التمييز الاحتكاري :

يعرف التمييز الاحتكاري بأنه بيع نفس السلعة، أو الخدمة، بأثمان مختلفة لطوائف من المستهلكين ، دون الخوف من قيام الطائفة التي حصلت على السلعة بثمن منخفض ببيعها إلى الطائفة الأخرى بثمن مرتفع . وقد يكون التمييز نابعاً من طبيعة السلعة ذاتها فيستطيع الطبيب المتخصص مثلاً تقديم أسعار مختلفة لخدماته ، تتناسب مع الحالة المالية لكل مريض . وقد يكون نابعاً من أسباب نفسية موجودة لدى المستهلكين ^(٢) ، أو يكون بسبب اختلاف أماكن المستهلكين .

-
- (١) انظر : أحمد جامع ، مباديء الاقتصاد ، (القاهرة : دار النهضة العربية ، ١٩٧٥) ص ٣٩٥ .
- (٢) انظر : سامي خليل ، النظرية الاقتصادية ، ص ٤١١ - ٤٣٠ ؛ إسماعيل محمد هاشم ، مباديء الاقتصاد التحليلي ، (بيروت : دار النهضة العربية ، ١٩٧٨) ، ص ٣٣٠ - ٣٣٢ .

٢- عوامل استمرار الاحتكار في الأجل الطويل :

توجد هناك بعض الموانع لدخول الآخرين إلى الصناعة الاحتكارية مما يساعد بالتالي على استمرار حالة الاحتكار ، ومن أهم هذه الموانع :

(أ) وفورات الحجم الكبير : قد تغفل بعض المشروعات الاندماج مع

غيرها في مشروع واحد ، فتكون له ميزة على المشروعات الراغبة

في الدخول إلى الصناعة ، وتعرف هذه الحالة بالاحتكار الطبيعي،

وتوجد في الصناعات التي يؤدي فيها كبر حجم المشروع إلى

انخفاض مستمر في تكلفة الإنتاج كما في السكك الحديدية ، كما

توجد في الصناعات التي يؤدي فيها وجود أكثر من مشروع واحد

إلى زيادة التكاليف كما في الهاتف والكهرباء والمياه .

وتقوم الحكومات عادة في حالة الاحتكار الطبيعي بمنح امتياز

إنتاج السلعة أو الخدمة لمشروع واحد ، رغبة في تنظيم هذا

(١)

النوع من الاحتكار ، كما في خدمات المنافع العامة .

(ب) امتلاك المحتكر لجميع مصادر المواد الأولية للصناعة المحتكرة،

مما يمكنه من تحقيق أرباح من طريق تحديد أسعار لمنتجاته

(٢)

لاتفري المشروعات الأخرى على الدخول إلى الصناعة .

(ج) وجود عوائق قانونية : كحقوق الاختراع والعلامات والأسماء

التجارية . فامتلاك مشروع معين لحق اختراع معين يعطيه حماية

القانون من استخدام مشروع آخر لهذا الاختراع ، وكذلك الحال

بالنسبة للعلامات التجارية ، فلا يمكن تقليدها من قبل

(٣)

مشروعات أخرى بحكم القانون .

(1) See: Mansfield, Microeconomics, P. 281-282.

(2) See: The Same Source, The Same Pages; Thompson, Economics of the Firm, P. 439.

(3) See: Mansfield, Microeconomics, P. 282.

٥ - دور الحكومة فى تقييد سلطة المحتكر :

تقوم الحكومات فى معظم دول العالم بتنظيم الاحتكارات الطبيعية عن طريق منح امتياز تقديم هذه الخدمات لشركات معينة ، وينص فى عقود الامتياز عادة على تحديد أثمان تلك الخدمات بحيث تتساوى مع تكلفتها الحدية^(١) لتحقيق معها أرباح عادية لأصحابها ، كما تقوم بتحديد مستوى أدائها .

وقد تتحقق الرقابة على الاحتكار بفرض ضرائب نوعية^(٢) أو ثابتة . فالضرائب النوعية : هي التي تفرض على كل وحدة من الوحدات المنتجة ، وغالباً ما يقوم المحتكر بنقل جزء من عبء الضريبة إلى المستهلك على صورة زيادة فى الثمن ، ونقص فى الكمية المنتجة ، مما يؤدي إلى زيادة التكلفة وتقليل الأرباح ، وفى حين تفرض الضرائب الثابتة بغض النظر عن الكمية المنتجة ، حيث تعد زيادة فى التكلفة الثابتة ، وتنعكس فى صورة زيادة فى التكلفة المتوسطة ، وتضمن الحكومة بهذه الطريقة مشاركة المحتكر فى أرباحه الاحتكارية ، دون أن يؤدي فرض مثل هذه الضريبة إلى نقل جزء منها إلى المستهلك ، أو نقص فى الكمية الانتاجية المعروضة . وقد تحصل الحكومة على كل أرباح المحتكر بفرض ضريبة تعادل أرباحه كلها^(٣) ، بأن تطرح حق امتياز المشروع فى شكل مناقصة تحصل بموجبها الدولة على أكبر عائد ممكن ، وقد فرضت بعض الحكومات الضريبة قوانين تمنع قيام الاحتكارات مثل قانون (Clayton & Sherman) فى أمريكا ، وتمثل هذه الاجراءات صورة لتدخل الدولة فى المجال الاقتصادي^(٤) .

(١) التكلفة الحدية : التغير فى التكلفة الكلية نتيجة تغير الكمية المنتجة بوحدة واحدة خلال فترة زمنية معينة ، أو هي تكلفة انتاج الوحدة الأخيرة .

(2) See: A. Thompson, Economics of the Firm, P. 449-456;

وانظر : سامي خليل ، النظرية الاقتصادية ، ص ٤٢٨ ، ٤٤٦ ، إسماعيل

هاشم ، مبادئ الاقتصاد التحليلي ، ص ٣٢٨ .

(3) See: Lipsy & Steiner, Econcmics, P. 297-302.

(٤) انظر : ص ٩٦ ، ٩٧ من هذه الرسالة .

ثالثاً : سوق المنافسة الاحتكارية :

استخدم الاقتصاديون حتى أوائل القرن الحادي النمذجيين المتنافسين للأسواق وهمما : المنافسة الكاملة ، والاحتكار المطلق ، إلا إن عدم قناعتهم بهما بدأ منذ أوائل هذا القرن ، واستمر أكثر فأكثر إلى فترة ما بين الحربين العالميتين الأولى والثانية ، عندما قام الأمريكي (ادوارد تشمبرلين) بوضع نظرية جديدة للأسواق عرفت بنظرية (المنافسة الاحتكارية) ، وقد تم عرض هذه النظرية من خلال مؤلفه الذي يحمل نفس الاسم والذي ظهر في سنة ١٩٢٣ م ، وذلك حينما كان في فروع المنافسة الكاملة تتعرض لهجوم شديد من حيث عدم واقعية فروضها ، كما قامت الانجليزية (جـوان روبنسون) في نفس العام بإصدار كتاب تحت عنوان : (المنافسة غير الكاملة) ، وقد اعتبرت نظرية المنافسة الاحتكارية بعض الحقائق الناتجة عن اختلاف الانتاج وعدم تحيانه بسبب عوامل حقيقية ، أو وهمية

بفضل الدعائية ، وبذلك يستطيع المشروع
التأشير في الطلب والأثمان ، وقسداً أدى
دمج هذه العناصر في نظريته
جديدة إلى مساعدة الاقتصاديين بشكل
كبير، فقد ازداد اهتمامهم ببعض الأمور
المهمة مثل : كيفية ووقت استجابة
المشروعات لتصرفات المشروعات
الأخرى ، والذي يسهل أو يعقد عملية
الدخول إلى الصناعة ، ومدى أهمية المنافسة

- (١) للسلع المختلفة المفتقرة إلى التشابه فيما بينها،
وتتعرض نظرية المنافسة الاحتكارية وجود عدد كبير
من المنتجين ينتجون سلعاً متشابهة من وجهة النظر الفنية،
ومن وجهة نظر المنتجين أنفسهم ، ولكي يستطيع كل
منهم التأثير في ثمن سلته التي ينتجها فإنهم يلجأون إلى إيجاد
فوارق وهمية ، أو حقيقية بين منتجاته ومنتجات غيره مثل:
اختلاف الخلاف، أو اللون، أو الشكل، أو غير ذلك من الفروقات
ويتمثل الجزء الاحتكاري في اختلاف المنتجات الموجودة في الواقع،
والذي يجعل لكل مشروع نوعاً من السيطرة على سعره ، إلا إن المنسحق
لا يمكنه بيع كميات غير محددة بسعر السوق لتمتعه بمنحى طلب خصاص
به ينحدر إلى أسفل، ولكنه ليس تام المرونة ، في حين يتمثل الجزء
التنافسي في النظرية في اعتمادها بصورة رئيسة على السوق الذي يتمتع
بحرية الدخول إليه والخروج منه ، ووجسود عدد

(1) See: Lipsy & Steiner, Economics, P. 906; Mansfield, Microeconomics, P. 314.

(١) كبير من اليباعين والتجانس شبه المطلق للسلع . ودرجة الاحتكار محدودة لكل منتج، لتشابه السلع المنتجة إلى حد كبير غالباً أي أن الاختلاف بين المنتجات لا تصل إلى درجة كبيرة . ويؤدي حصول المنتجين في المنافسة الاحتكارية على أرباح غير عادية إلى دخول مشروعات جديدة إلى الصناعة، تنتج سلعاً مشابهة لما تنتجه المشروعات الموجودة أصلاً في الصناعة، مما يؤدي إلى اختفاء تلك الأرباح التي تعد مؤقتة وغير دائمة . وهذا يفسر ضرورة التجديد والابتكار الذي تقوم به المشروعات للحصول على تلك الأرباح الاحتكارية . كما يحاول المنتجون ما أمكنهم من طريق التمييز في المنتجات والإعلان، زيادة الاختلاف بين منتجاتهم ومنتجات الآخرين ، للحصول على قدر من الأرباح الاحتكارية ، وللتأثير ما أمكنهم على الأسعار .^(٢)

والسلع المنتجة داخل سوق المنافسة الاحتكارية بديل عن السلع الأخرى المنتجة، ولذلك يتكون ثمن واحد ، أو أثمان متقاربة للسلعة ، باعتباره من المعطيات التي لا قبل للمشروع بتغييرها . وفي الحدود التي تكون فيها السلع بدائل كاملة لبعضها البعض يصبح بإمكان كل مشروع ممارسة نوع من القوة والاحتكار على النوع الذي ينتجه ، مما يؤدي إلى وجود نوع من الفوارق الوهمية بين أثمان السلع المختلفة . وسوق المنافسة الاحتكارية أكثر الأسواق وجوداً في الواقع ، بدليل الانتشار الواسع للدعاية والإعلان لنوع من أنواع السلع المنتجة والمتجانسة لجذب أكبر عدد ممكن من المستهلكين .^(٣)

(1) See . Lipy & Steiner , Economic , P. 907; Mansfield, Microeconomics, P. 316 ; Thompson , Economics of the firm , P. 349-351

(٢) انظر : أحمد أبو إسماعيل ، أصول الاقتصاد ، ص ٢٧٢ ، ٢٧٣ .

(٣) انظر : أحمد جامع ، مبادئ الاقتصاد ، ص ٤١٥ .

وتتمتع معظم المشروعات العاملة في سوق المنافسة الاحتكارية بما يعرف بفائض الطاقة، وهو أن المشروع قد يوجد طاقة إنتاجية أكثر مما يحتاج إليه في العملية الإنتاجية ، ويمثل فائض الطاقة عائقاً لدخول المشروعات الجديدة. إلى الصناعة ، حيث إن الشعور بدخول أحد للسوق يجعل المشروعات القديمة تزيد من إنتاجها لزيادة العروض، وتخفيض السعر ، والحد من استمرار الدخول للسوق .

ويرى بعض الاقتصاديين أن المشروعات مجبرة على إيجاد فائض الطاقة من قبل قوى السوق ، أي أن فائض الطاقة وجد نتيجة تغيرات في ظروف السوق، في حين يرى غيرهم أن المشروعات تعتمد على فائض الطاقة المتوفر لديها اختيارياً كعائق لدخول غيرها إلى الصناعة ، أي أن فائض الطاقة وسيلة لمواجهة ظروف السوق ، والدخول إلى الصناعة .

ويرى بعض الاقتصاديين أن فائض الطاقة والمبالغ المنفقة على الدعاية والاعلان تبذير ، في حين يرى غيرهم أن فائض الطاقة يمكن المشروع من زيادة انتاجه في المستقبل ، وزيادة اقناع المستهلك بقدرة المشروع على زيادة العرض باستمرار ، وقدرة سلعة المشروع على اشباع رغبات المستهلك وبالتالي زيادة أهميتها لديه .

ويقدم المشروع في المنافسة الاحتكارية مجالاً واسعاً للاختيار بين الأنواع والأشكال المختلفة للسلع ، بصورة أكبر مما يقدمه المشروع في سوق المنافسة الكاملة ، وإن كانت أسعار تلك السلع أغلى من مثيلاتها في سوق المنافسة الكاملة . ويرى بعض الاقتصاديين أن مجال الاختيار هذا يعهد منفعة للمستهلك في حد ذاتها ، في حين يرى غيرهم أن الأفضل توفير نوع واحد من المنتجات بسعر أقل نسبياً .

وأما بالنسبة للدعاية والاعلان ، فإن المشروع في سوق المنافسة الاحتكارية قد ينفق عليها من أجل بيع سلع تنافسية من نوع واحد مالا ينفقه مثيله في المنافسة الكاملة في سبيل ذلك ، نظراً لاستطاعة المشروع في المنافسة الكاملة بيع ما يريده من كميات إنتاجية بسعر السوق، حيث يعد أخذاً للأسعار ، ولذلك فإنه لا يحتاج لانفاق مبالغ في الدعاية

والاعلان لزيادة الكمية المباعة من سلعة ما ، ويختلف الامر في المنافسة الاحتكارية ، إذ أن الانفاق على الدعاية من أجل توضيح اختلاف نوعيـة الانتاج، وشكله، وفاعليته ، يستطيع تغيير شكل منحنى طلب المشروع ، فضلاً عن أن الانفاق على الاعلان وعلى الأنماط الأخرى من التنافس السلعي يمكن المشروع من زيادة حجم المبيعات ، وبالتالي زيادة أرباحه في الأجل القصير .

(1) See : Lipy & Steiner , Economics, P. 908-909; For more criticisms of the " Theory of Monopolistic Competition" See : Mansfield, Microeconomics, P.329-330 .

رابعاً - سوق احتكار القلة :

١ - مفهوم احتكار القلة :

تتميز سوق احتكار القلة بوجود عدد قليل من المنتجين ، يستأثر كل منهم بنسبة كبيرة من حجم الانتاج^(١) ، وتؤثر تصرفات كل منهم وتتأثر بشكل مباشر بتصرفات المنتجين الآخرين، كما تتميز المنتجات في هذا السوق بكونها متشابهة، وإن تميز بعضها عن البعض الآخر .

ومن أبرز مظاهر احتكار القلة : انعدام الاستقلال بين المشروعات، وارتباطها بسياسات قد تركز على اتفاقيات صريحة، أو ضمنية، تبعاً لظروف السوق، أو نوع السلعة . ويتيح هذا الارتباط لكل مشروع أن يؤثر بإيجابية في الثمن، والانتاج ، وغير ذلك . وغالباً ما يكون سوق احتكار القلة سوق منافسة احتكارية سابقة انسحب منها عدد كبير من المنتجين ، ولم يبق إلا أقوى المنتجين ، وأكثرهم تأثيراً في السوق ، ولذلك يتركز احتكار القلة في الصناعات الكبرى كالبتروول ، والحديد، والصلب .^(٢)

٢ - أنواع احتكار القلة :

لاحتكار القلة نماذج مختلفة من أهمها :^(٣)

(أ) احتكار القلة المطلق :

نموذج احتكار القلة المطلق نموذج نادر في الحياة العملية ، قد يتحقق في الصناعات المعدنية، حيث يقوم المنتجون بإنتاج سلع متجانسة تماماً ، بحيث لا يكون أمام المستهلك فرصة للمفاضلة بين إنتاج مشروع وآخر ، ونكون في هذه الحالة أمام ثمن موحد لتلك المنتجات ، بحيث لو

(١) قد يكون عدد المنتجين اثنين، أو ثلاثة، أو أكثر، إلى الحد الذي تنتفي فيه القلة .

(2) See Thompson, Economics of the Firm, P. 379-381 ; Mansfield, Microeconomics, P. 333-334; Stigler, The Theory of Price, P. 216-217 .

وانظر : سامي خليل ، النظرية الاقتصادية ، ص ٤٥١ .

(٣) قد يكون احتكار القلة في جانب البيع، أو الشراء ، أو فيهما معاً، كما هو الحال في الاحتكار .

قام أحد المنتجين بتخفيض ثمن منتجاته ولو بنسبة بسيطة ، فإن رد فعل
المنتجين الآخرين سيكون سريعاً وينفخس الدرجة ، وإلا فإن المنتج
الأول سوف يسيطر على السوق تماماً (١) .
(ب) احتكار القلة المتنوع ، أو المميز :

يعد هذا النموذج هو الغالب في أسواق احتكار القلة ، وفي هذه
الحالة تتنوع المنتجات ، ويتميز كل مشروع بخصائص معينة لمنتجاته . قد
تكون حقيقة أو وهمية ، ويلعب الاسم التجاري ، والشهرة ، ووسائل الدعاية
دوراً مهماً في إبراز هذا التمايز ، مع ملاحظة أن جميع المنتجات يمكن أن
تكون بديلة لبعضها البعض من الناحية الفنية ، ومن وجهة نظر المنتجين ،
ولكنها مختلفة من وجهة نظر المستهلكين ، ويتمتع كل مشروع باستقلال نسبي
في سياسات الأسعار ، بحيث يتمكن البعض من تخفيض أسعارهم دون أن يؤدي
ذلك إلى جذب عملاء المنتجين الآخرين ، كما يصبح بإمكان الآخرين اتخاذ
إجراءات مضادة . (٢)

(ج) احتكار القلة بالاتفاق المنظم :

يعرف هذا النموذج بالكارتل (Cartel) وهو تنظيم رسمي لمنتجين
داخل صناعة معينة ، يقوم على أساس وجود هيئة مركزية تتولى اتخاذ
القرارات الإدارية فيما يتعلق بالانتاج ، والأسعار بالنسبة للمنتجين ، بهدف
تحقيق أكبر ربح ممكن للتنظيم كله ، وتختلف اختصاصات الهيئة المركزية
من حالة لأخرى ، فهناك الكارتل المركزي ، حيث تكون للهيئة سلطات قوية ،
إذ تقوم باتخاذ جميع القرارات فيما يتعلق بالتسعير ، وتحديد حجم الانتاج ،
والمبيعات لكل منتج ، وتوزيع الأرباح فيما بينهم ، فهي تقوم بالتسويق

(1) See: Thompson, Economics of the Firm, P. 381; Mansfield, Microeconomics, P. 334;

وانظر : سامي خليل ، النظرية الاقتصادية ، ص ٤٥٢ .

(2) See: Mansfield, Microeconomics, P. 334; Thompson, Economics of the Firm, P. 381;

وانظر : سامي خليل ، النظرية الاقتصادية ، ص ٤٥٢ .

وتحديد حجم الانتاج والأسعار ، ويكون المركز الاقتصادي للمشروع هو العامل المحدد لمركزه في الهيئة المركزية ، وبالتالي فهي قدرته على التأثير في رسم سياسة الكارتل المركزية ، وهناك الكارتل القائم على أساس المشاركة ، أو تقسيم السوق ، حيث يكون التنظيم هنا مفككاً بعض الشيء ، إذ تقوم المشروعات بالاتفاق فيما بينها بتقسيم السوق ، وتحديد استاج كل منها وقد يتفق على أسعار البيع ، كما قد تقوم المشروعات بتسويق منتجاتها بنفسها مع مراعات الاتفاق فيما بينها . (١)

(د) احتكار القلة بالاتفاق غير المنظم :

يتحقق هذا النموذج عند وجود اتفاقات بين المنتجين في الصناعة دون وجود تنظيم معين ، فقد توجد اتفاقات ودية في مجال تحديد حجم الانتاج ، والأسعار ، وتقسيم السوق بين المنتجين ، ومن أمثلة هذه الصناعات : صناعة الطب ، والبتروك ، والتبغ ، في الولايات المتحدة . (٢)

(١) انظر : سامي خليل ، النظرية الاقتصادية ، ص ٤٥٥ .

(٢) انظر : ، نفس المصدر ، نفس الموضع .

٢ - الآثار المترتبة على احتكار القلة :

تترتب على احتكار القلة آثار عديدة ، من نواح عديدة ، أهمها :

(أ) تقييد الانتاج، وارتفاع الأسعار عند مستوى الانتاج الذى يتساوى عنده الإيراد الحدى^(١) مع التكلفة الحدية ، مقارنة بالمنافسة الكاملة ، وعدم توافق الانتاج مع رغبات المستهلكين بالدرجة الموجودة فى المنافسة الكاملة .

(ب) المنع النسبي لدخول مشروعات جديدة إلى الصناعة .

(ج) تحديد حجم المشروع ، والانتاج عند النقط التى يمس فيها منحنى متوسط التكلفة الخاصة به للأجل القصير ، منحنى متوسط النفقة الكلية للأجل الطويل .

(د) ترويج المبيعات عن طريق الاعلان ، وتميز المنتجات ، وكون مقدار الزيادة فى اشباع حاجات المستهلكين أقل غالباً من تكلفة الموارد المستخدمة لتحقيق هذه الزيادة فى الاشباع .

(هـ) حصول المستهلك على اشباع كبير بتوزيع دخله على السلع المختلفة النوعية والجودة ، والتى يوفرها احتكار القلة المميزة بصورة غير موجودة فى المنافسة الكاملة والاحتكار ، وقدرة المنتج على مقابلة أذواق المستهلكين وتعصلاتهم المختلفة نتيجة ذلك .^(٢)

(١) الإيراد الحدى : التغير فى الإيراد الكلى نتيجة التغير فى الكمية المباعة بوحدة واحدة فى فترة زمنية معينة ، وهو عائد بيع الوحدة الأخيرة .

(2) See: Mansfield, Microeconomics, P. 358-359;

وانظر : سامي خليل ، النظرية الاقتصادية ، ص ٤٨٤ - ٤٨٦ .

الفصل الرابع

توازن المشروع الخاص في الاقتصاديات المختلفة

المبحث الأول : العوامل المحددة لتوازن المشروع الخاص في

الاقتصاد الإسلامي .

المبحث الثاني : العوامل المحددة لتوازن المشروع الخاص في

الاقتصاد الوضعي .

المبحث الثالث : تحديد وضع توازن المشروع الخاص في الاقتصاد

الإسلامي .

المبحث الرابع : تحديد وضع توازن المشروع الخاص في الاقتصاد

الوضعي .

تمهيد :

يهدف المشروع الخاص من وراء قيامه بالعملية الانتاجية في الاقتصاديات المختلفة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف^(١)، فإذا تم له ذلك كان المشروع في حالة توازن . والمراد : تحقيق أفضل ربح ممكن ، أو أدنى خسارة ممكنة عند حجم انتاجي معين وتسمى الكمية المنتجة عند لذ (كمية التوازن) ، ويسمى السعر الذي تباع به تلك الكمية (سعر التوازن) . ولظروف السوق دور مهم في تحديد وضع توازن المشروع الخاص من خلال تحكمها في تحديد أسعار ومجسم المنتجات عن طريق تلاقي قوى العرض والطلب، حيث يحدد المشروع انتاجه تبعاً لظروف الطلب المختلفة ، ويحصل المستهلكون على الدخول التي تنفق في شراء منتجات المشروع من العوائد المدفوعة لهم نظراً لخدمات عناصر الانتاج التي يملكونها ، فهم يبيعون خدمات هذه العناصر للمشروعات في مقابل النقود ، وهذه الأثمان إيرادات بالنسبة لأصحاب عناصر الانتاج، ونفقات بالنسبة للمشروعات ، وفي المقابل فإن أثمان منتجات المشروع إيرادات بالنسبة له ، ونفقات بالنسبة للمستهلكين . وتساهم إيرادات المشروع ونفقاته في تحديد توازنه في ظل الأسواق المختلفة ، وتحديد أسعار منتجاته ، وتحديد وضعه من حيث الربح والخسارة . وتتوقف قدرة المشروع على الاستجابة للتغيرات في ظروف الطلب ويتوقف بالتالي وضع توازنه على الفترة الزمنية اللازمة لتحقيق تلك الاستجابة . فهناك الأجل القصير : ولا يقرن به توازن للمشروع أو للصناعة . وهناك الأجل المتوسط : ويقرن به توازن المشروع فقط دون الصناعة . وهناك الأجل الطويل : ويقرن به توازن المشروع والصناعة معاً . والصناعة لفظ يطلق على مجموع المشروعات العاملة في انتاج سلعة ، أو خدمة معينة . ويراد بتوازن الصناعة :

(١) من أهم هذه الأهداف : تحقيق الربح ، وتحقيق المصالح الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع ، ونمو المشروع في الأجل الطويل وغير ذلك من الأهداف التي سيأتي الحديث عنها مفصلاً في الفصل الخامس .
إن شاء الله ، انظر : ص ٢٧٣ - ٣٢٥ من هذه الرسالة .

تحديد حجمها بحيث لا يتجه مع ثبات ظروف العرض والطلب إلى التوسع أو الانكماش ، ويتم ذلك عندما تحقق مصلحة المشروعات في الدخول إلى الصناعة أو الخروج منها ، ويشترط لتوازن الصناعة توازن كل مشروع فيها . وسوف يتم الحديث عن تحديد العوامل المؤثرة في تحديد توازن المشروع الخاص أولاً ، ثم تحديد وضع توازن المشروع في الاقتصاديات المختلفة .

المبحث الأول : العوامل المحددة لتوازن المشروع الخاص في الاقتصاد الإسلامي:

المطلب الأول : التكاليف . (التحفقات)

التكاليف جانب مهم من جوانب العملية الانتاجية، وتعتبر عن الأثمان المدفوعة مقابل خدمات عناصر الانتاج ، وقد أشار ابن رشد إلى ذلك بقوله: " أما بيع المرابحة فإنه على وجهين : أحدهما: ربح مسمى على جملة الثمن^(١) "، فجملة الثمن تعبير عن التكلفة الاجمالية للحصول على سلعة أو خدمة معينة .
أولاً : أقسام التكاليف :-
تنقسم التكاليف إلى عدة أقسام بناءً على اعتبارين، أولهما: وضوحها، وأثرها في عين المبيع، والثاني: ثباتها.

(١) أقسام التكلفة بالنظر إلى وضوحها:

تنقسم التكاليف بالنظر إلى وضوحها، وأثرها في عين المبيع إلى قسمين هما:
(أ) التكلفة الواضحة (الصريحة): وهي المبالغ النقدية المدفوعة مقابل خدمات عناصر الانتاج المباعة من الغير.
(ب) التكلفة الضمنية : وهي القيم الافتراضية لخدمات عناصر الانتاج المملوكة للمشروع، والعناصر المقدمة من الغير مجاناً .

وقد أشار الدردير إلى التقسيم السابق بقوله : " فإن عمل الصغ بنفسه، أو عمل له مجاناً، فلا يحسب (ضمن التكاليف)، ولا يحسب

(١) ابن رشد، المقدمات الممهدات ، ص ٥٩١ .

ربحه ، وكذا ما يصيغ به ، وما يخاط به ، فإنه لا يحسب هو ولا ربحه إن كان من عند البائع ، وإلحساباً^(١) ، فقد عبر الدردير عن التكلفة الضمنية بأثمان المواد الأولية المملوكة للمشروع ، وأجرة العمل إن عمل صاحب المشروع فيه بنفسه ، وخدمات عناصر الانتاج المقدمة له مجاناً من الغير ، وعبر عن التكلفة الصريحة بأثمان المواد الأولية المباعة من الغير ، وكذلك أجرة العمل إن كان العاملاً مستأجراً ، حيث يدل على ذلك قوله : " فإنه لا يحسب هو ، ولا ربحه ، إن كان من عند البائع (إشارة إلى التكلفة الضمنية) ، وإلا حسباً (إشارة إلى التكلفة الصريحة) " .

والتكلفة الصريحة والضمنية باعتبار أثرهما على منتجات المشروع نوعان :
١/١) نوع يؤدي إلى زيادة في نوات المنتجات زيادة حقيقية ، بحيث يكون له أثر يمكن مشاهدته ، فيتبع هذا زيادة قيمتها ، ويتمثل فسي : تكاليف العمليات الصناعية من أثمان مواد أولية ، وآلات ، وأجور عمال ، وقد أشار الدردير إلى ذلك بقوله : " وحسب (في التكلفة) ماله عين قائمة بأي مشاهدة محسوسة بحاسة البصر ، كصبغ - أي أجرة عمله - وكمد ، وطرز ، وقصر ، وخياطة ، وفتل وتطرية " (٢) .

فأثمان المواد الخام ، والآلات ، وأجور العمال ، ———— تؤدي إلى زيادة ملموسة في نوات المنتجات ، ومن ثم زيادة قيمتها .

كما يتمثل هذا النوع في استهلاك لأجول كآلات ، مقدرة بقيمتها ————

-
- (١) أحمد الدردير ، الشرح الكبير لمختصر خليل ، ج٣ ، ص ١٦٠ ؛ وانظر :
الرملي ، نهاية المحتاج ، ج٤ ، ص ١١٤ ؛ حاشية ابن عابدين ، ج٥ ، ص ١٢٧ .
- (٢) أحمد الدردير ، الشرح الكبير لمختصر خليل ، ج٣ ، ص ١٦٠ .

الاستبدالية الجارية ، وليس ثمن الشراء ، وقد أشار الطبري إلى ذلك بقوله : " لا يربح إلا بعد ملامة رأس المال ، والربح مـــــــن التجــــار المستبدل من سلعته المملوكة . له بدلاً هو أفضل من الثمن الذي يبتاعها ، أما المستبدل من سلعته المملوكة : إليه بدلاً دون الثمن الذي يبتاعها فهو الخاسر في تجارته لاشك " . (١)

فإن الآلات ، وسائر العروض المستهلكة أثناء العملية الانتاجية حتى يتحقق الربح تؤدي إلى زيادة في ذوات المنتجات زيادة حسيّة ، ومن ثم زيادة قيمها ، . ولذلك كان لابد من احتساب مقابل لاستهلاكها ، على أساس قيمها الجارية ، كما أشار إلى ذلك الطبري بقوله : " يستبدل " . ولما كان تحقيق الربح يقتضي سلامة رأس المال من أصول انتاجية مختلفة ، كانت سلامة هــــــذه الأصول تقتضي استبدالها عند استهلاكها ، وتقتضي احتساب قيمة الاستبدال ضمن التكاليف . ويجدر اعتبار تغير قيمة قسط الاستبدال ، فبإضافة إليه احتمال التغير في الأسعار لتغير ظروف السوق ، أو التقدم الفني ، واعتبار عدد العمليات الانتاجية التي يستخدم فيها الأصل الانتاجي ، فإذا استخدم مرة واحدة أضيفت قيمته الاستهلاكية كاملة ، أما إذا استخدم مرات عديدة ، فإن قيمته الاستبدالية تقسم على عدد مرات الاستخدام ، حيث يحسب في كل مرة جزء من قيمة استبدالها ، وقد جرت العادة باحتساب استهلاك رأس المال على أساس ثبات القسط ، مقدرة قيمته بالقيمة الاستبدالية لرأس المال مقسومة على عدد السنين المستخدم فيها ، أو على أساس قسط تنازلي يتمشى مع المقدرة الانتاجية لرأس المال .

(١) محمد بن جرير الطبري ، جامع البيان عن تأويل آي القرآن ، (القاهرة : دار المعارف ، بدون تاريخ) ، ج ١ ، ص ١٠٦ .

١/٢) مايو، إلى زيادة قيم المنتجات دون ذواتها ، كنفقات الإدارة، والنقل، والتخزين ، والصيانة ، وغير ذلك من تكاليف الخدمات المساعدة ، وكذلك الضرائب المباشرة، وغير المباشرة كضرائب الانتاج، وكذلك الجمارك، وقد أشار إلى ذلك الدردير بقوله: " وحسب أصل ما زاد في الثمن (التكلفة) مما ليس له عين قائمة، ولكنـــــــــــــــــه أثر زيادة. في ثمن المبيع كحمولة، وشد ، وطبخ، اعتيد أجرتهمـــــــــــــــــا، وكراء بيت لسعة فقط ". (١)

فهذه أمثلة للخدمات المساعدة التي تؤدي إلى زيادة قيم المنتجات دون ذواتها .

ويقول الرملي: ولو قال بعتك بمقام علي دخل مـــــــــــــــــع ثمنه (التكلفة) أجرة الكيال، والدلال، والحارس، وسائر المومن المرادة للاسترباح كأجرة المكان، حتى المكس الذي يأخذه السلطان أو الرصدي ، لأن ذلك من مومن التجارة، ولا يدخل ما يقدم به استبقاء الملك دون الاسترباح. ويدخل علف التسمين ، وأجـــــرة الطبيب، و ثمن دواء المرض وقت الشراء". (٢)، هذه أمثلة لـــــــــــــــــما يؤدي إلى زيادة قيم المنتجات دون ذواتها ، كخدمات النقل، والتخزين ، والضرائب ، بأنواعها، والجمارك ، والوقود . ومما يعد ضمن التكاليف أيضاً صريحة، أو ضمنية، تكلفــــــــــــــــة صيانة الأصول الانتاجية، فإنها لا تقدم لأعيانها ، وإنما

(١) احمد الدردير، الشرح الكبير لمختصر خليل، ج٣، ص ١٦١

(٢) الرملي ، نهاية المحتاج ، ج٤، ص ١١٣ ، ١١٤

تقدم الحصول على منافعتها بالمساهمة في الانتاج، فتتعين المحافظة عليها لضمان استمرار مساهمتها في الانتاج، واستمرار الحصول على منافعتها.

وهذا مستفاد من إجراءات المحافظة على الوقف فإنـــــــه لا يقصد لعينه، وإنما لتستخدم المنافع المستفادة منه في المصالح الموقوف عليها، ولاتعذر منافع الوقف إلا إذا تعطل ، فتجب صيانتها حرصاً على استمرار الحصول على المنافع نتيجة عدم تعطله ، كما هو الحال في الآلات الانتاجية ، ومباني المنشآت ، وإلى ذلك أشار الإمام الشافعي رحمه الله بقوله : " وعلى كل مال يليها أن يعمر ما هو من هذه الدار ، ويصلح ما خاف فساده منها ، ويصلح منها ما فيه الملاح لها ، والمسترد في غلتها ، وسكنها ، مما يجتمع من غلة هذه الدار ، ثم يفرق ما بقي على من له هذه الغلة (١) فتكلفت الصيانة وإصلاح النقص الحاصل في الأصول الانتاجية الثابتة بسبب المنافع المتولدة منها تدخل ضمن التكاليف حتى يمكن المحافظة على تلك الأصول الثابتة .

(٢) اقسام التكلفة بالنظر الى ثباتها:

(١) تنقسم التكاليف بالنظر إلى ثباتها إلى قسمين هما:

التكلفة الثابتة: وهي التكلفة التي يتحملها المشروع بغض النظر عن حجم الانتاج ، حتى ولم ينتج إطلاقاً أو هـــــــــــــ

(١) محمد بن إدريس الشافعي ، الأم، ح ٤ ، ع ٦٣

التكلفة التي لا تتغير بتغير حجم الانتاج مع ثبات طاقة المشروع الانتاجية (حجم المشروع) كتكلفة المباني ، والآلات .

(ب) التكلفة المتغيرة: وهي التكلفة التي تتغير بتغير حجم الانتاج مع ثبات طاقة المشروع الانتاجية، كأجور العمال، وأثمان المواد الخام. والتكاليف الثابتة، والمتغيرة قد تكون صريحة، وقد تكون ضمنية ، وتكونان معاً التكلفة الكلية. وتقسيم التكاليف إلى ثابتة، ومتغيرة، تقسيم فني يفيد في تحديد وضوح توازن المشروع، وتحديد ربحية المشروع .

والتكلفة المتغيرة سبب في تغير التكلفة الكلية بتغيير حجم الانتاج ، ويطلق على التغير في حجم التكلفة الكلية نتيجة تغير حجم الانتاج بوحدة واحدة في فترة زمنية واحدة لقط (التكلفة الحدية).

ثانياً : التكاليف والعامل الزمني :

وللفترة الزمنية اللازمة لتغيير حجم الانتاج أثرها فني تقسيم التكاليف إلى ثابتة، ومتغيرة، وذلك كما يلي : يستغرق تغيير حجم الانتاج عادة فترة من الزمن يختلف طولها من سلفة لأخرى ، وينقسم الزمن الذي يستغرقه ذلك إلى ثلاث فترات . وهذا التقسيم فني، يفيد في معرفة كيفية ومدى استجابة المشروع للتغير في الطلب . (١) وهذه الفترات

(١) هذا التقسيم للاقتصادي الانجليزي مارشال ، وهو تقسيم فني بحث رأى الباحث امكان الاستفادة منه في التحليل في الاقتصاد الإسلامي، فلذلك اقتبس كما هو ، انظر في هذا التقسيم:

Alfred Marshall, Principles of Economics, 8th Ed,

(London: Macmillan, 1982), P. 274.

الثلث هي :-

ـ الأجل القصير جداً (زمن السوق) :

وهو الفترة الزمنية التي تمكن المشروع من زيادة العرض من طريق المخزون فقط، وتتميز هذه الفترة بثبات التكاليف ، لعدم زيادة الانتاج .

ـ الأجل القصير :

وهو الفترة الزمنية التي تسمح للمشروع بتغيير حجم الانتاج عن طريق أقصى استخدام ممكن للعناصر الثابتة ، إذا لم تكن قد استخدمت كذلك ، وزيادة العناصر المتغيرة. ويوجد في هذه الفترة نوعان من التكاليف هما: الثابتة ، والمتغيرة، وتكونان معاً التكلفة الكلية ، كما توجد التكلفة الحدية .

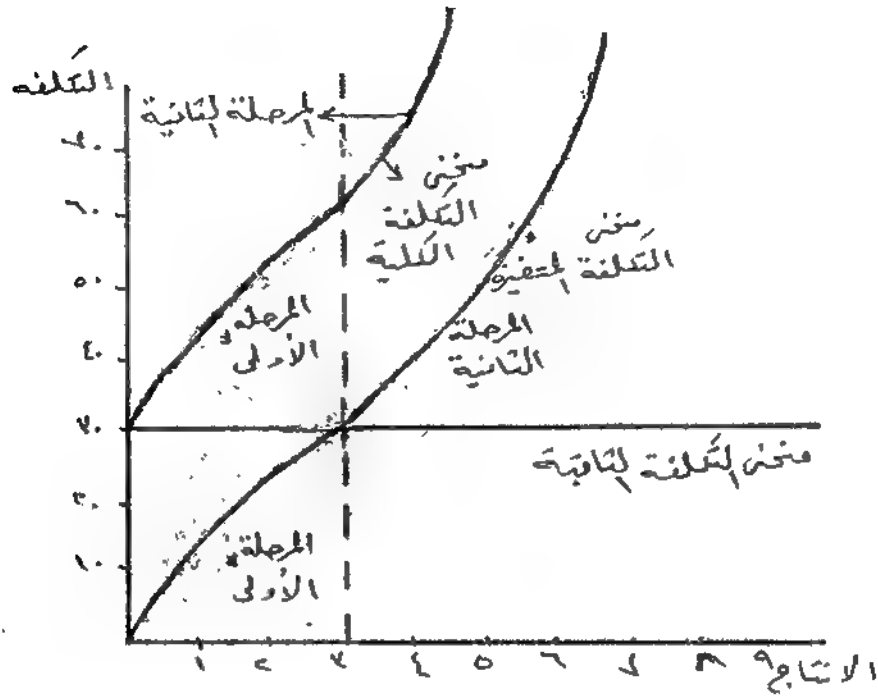
ـ الأجل الطويل :

وهو الفترة الزمنية التي تسمح للمشروع بتغيير حجم الطاقة الانتاجية بما يتناسب مع التغير المستمر في الطلب زيادة، ونقصاناً. وتتميز هذه الفترة بتغيير جميع عناصر الانتاج، وبالتالي تغيير التكاليف جميعها ، واعتماد حجمها على حجم الانتاج الجديد الذي ترغب المشروعات في انتاجه .

ولاختلاف طول هذه الفترات أثر في اختلاف أشكال منحنيات التكاليف فيها، وذلك كما يلي :

(١) منحنيات التكاليف في الأجل القصير :

أ) منحنيات التكلفة الكلية الشابة والمتغيرة :



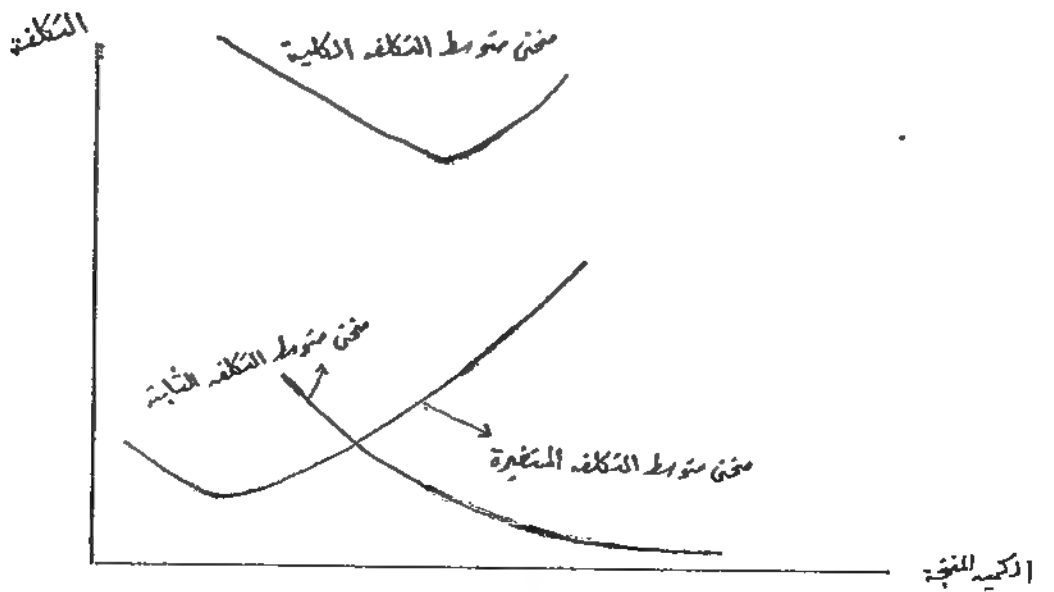
شكل رقم (٢)

يوضح الشكل رقم (٢) عدم تغير التكاليف الشابة بتغيير الانتاج ، كما يوضح ان منحنى التكلفة الكلية

(قام الباحث باقتباس أشكال هذه المنحنيات من الاقتصاد الرأسمالي، نظراً لأن هذه الأشكال تعد أدوات فنية بحثية تستخدم في التحليل لتحديد وضع المشروع من حيث الربحية .

يوازي منحنى التكلفة المتغيرة دائماً ، وهذا يعني تغير التكلفة الكلية بتغير التكلفة المتغيرة فقط ، ويلاحظ ثبات الفرق الأساسي بين منحنى التكلفة الكلية ، ومنحنى التكلفة المتغيرة عن أدنى مستوى انتاجي، ومساواته ، لمقدار التكلفة الثابتة، كما يلاحظ تزايد التكلفة المتغيرة بمعدل متناقص في البداية، ثم تزايدها بمعدل متزايد، ويرجع سبب التغير في التكلفة المتغيرة وبالتالي التكلفة الكلية إلى العلاقة بين العناصر الثابتة، والمتغيرة ، حيث يكون مستوى استغلال العناصر الثابتة دون المستوى الأمثل في البداية ، فتتزايد لذلك انتاجية وحدات العنصر المتغير كلما حصل الاقتراب من مستوى الاستخدام الأمثل للعناصر الثابتة، ثم يتغير الوضع بعد ذلك وتصبح انتاجية الوحدات المستخدمة من العنصر المتغير متناقصة. (١)

ب - منحنيات التكلفة المتوسطة : الكلية ، والثابتة والمتغيرة:



(١) See: Albrecht, Economics, P.411-413; Thompson, Economics of the Firm, P.256-248; Mansfield, Microeconomics, P.184-186;

وانظر: عبد الرحمن يسري، أسس التحليل الاقتصادي، (الاسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة ، ١٩٧٩)، ص ١٥٩، ١٦٥.

ينحدر متوسط التكلفة الثابتة من أعلى إلى أسفل بصورة مستمرة، لأنه يمثل خارج قسمة التكلفة الثابتة ، وهي مقدار ثابت، على مقدار الناتج وهو متزايد بصورة مستمرة . وتؤدي زيادة الناتج إلى نقص متوسط التكلفة الثابتة حتى تكاد تنعدم عند الأحجام الكبيرة للإنتاج.

وينحدر منحنى متوسط التكلفة المتغيرة من أعلى إلى أسفل أولاً ، ثم يرتفع بعد ذلك من أسفل إلى أعلى ، لأنه يمثل خارج قسمة التكلفة المتغيرة على الناتج ، وهما مقداران متزايدان بصفة مستمرة ، إلا أن تزايد البسط يتم بمعدل مختلف عن تزايد المقام . حيث تزداد التكلفة المتغيرة أولاً بمعدل متناقص ، بينما يتزايد الناتج بمعدل متزايد، ثم تتزايد التكلفة المتغيرة بمعدل متزايد بينما يتزايد الناتج بمعدل متناقص ويتزايد لذلك في البداية خارج قسمة التكلفة المتغيرة على الناتج ، والذي يمثل متوسط التكلفة المتغيرة، ثم يتزايد بعد ذلك. (١) ويتضح ذلك من خلال الجدول التالي :

النفقة المتغيرة				النفقة المتغيرة			
٢٥٠	٢٢٠	٢٠٠		٤٠	٣٥	٢٠	
الناتج				الناتج			
١٨٣٠	١٨٠٠	١٧٥٠		٣٢٠	١٢٠	٤٠	
متوسط النفقة المتغيرة				متوسط النفقة المتغيرة			
١٤	١٢	١١		١٣	٢٩	٥	
المرحلة الثانية: تزايد متوسط التكلفة المتغيرة بمعدل متزايد، وتزايد الناتج بمعدل متناقص				المرحلة الأولى: تزايد متوسط التكلفة المتغيرة بمعدل متناقص، وتزايد الناتج بمعدل متزايد.			
المجموعة الثانية				المجموعة الأولى			

جدول رقم (١)

(1) See: Albrecht, Economics, P. 413-414; Mansfield, Microeconomics, P. 187-189;

وانظر عبد الرحمن يسري، أسس التحليل الاقتصادي، ص ١٦٥ ، ١٦٦ .

يوضح الجدول السابق في المجموعة الأولى والتي تمثل المرحلة الأولى من الشكل

رقم (٢) تزايد التكلفة المتغيرة بمعدل متناقص وتزايد الناتج بمعدل متزايد ، وبالتالي تزايد متوسط التكلفة المتغيرة بمعدل متناقص. بينما توضح المجموعة الثانية والتي تمثل المرحلة الثانية من نفس الشكل تزايد التكلفة المتغيرة بمعدل متزايد، وتزايد الناتج بمعدل متناقص وبالتالي تزايد التكلفة المتغيرة بمعدل متزايد.

ويمثل منحنى متوسط التكلفة الكلية مجموع متوسطي التكاليفتين الثابتة، والمتغيرة، عند كل مستوى انتاجي، وينحدر لذلك متوسط التكلفة الكلية في البداية من أعلى إلى أسفل ، ولكن بعد أن يبدأ متوسط التكلفة المتغيرة في الزيادة، يتوقع تزايد مجموع متوسطي التكلفة الثابتة، والتكلفة المتغيرة ، إلا إذا كان النقص في متوسط التكلفة الثابتة والذي يتناقص بصورة مستمرة يفوق الزيادة في متوسط التكلفة المتغيرة، ويتحقق هذا الأمر مؤقتاً عبر المرحلة التي تتوسط تغيّر اتجاه متوسط التكلفة المتغيرة، من حالة الانخفاض إلى حالة الارتفاع، ويوضح الشكل رقم (٣) تلك الأمور ، كما يوضح أن المسافة بين كل من : متوسط التكلفة المتغيرة والكليّة تكون كبيرة في بداية الانتاج ، حيث إنها تمثل متوسط التكلفة الثابتة، وهو كبير في بداية الانتاج، ولكنّه يتضاءل تدريجياً وبصفة مستمرة مع زيادة الانتاج ، وذلك لانخفاض متوسط التكلفة الثابتة تدريجياً وبصفة مستمرة. (١)

(1) See: Albrecht, Economics, P. 413-415;

ح (منحنى التكلفة الحدية: (١)

اصطلاح التكلفة الحدية اصطلاح فني، وهي تساوي التغير في التكلفة المتغيرة التغير في الناتج

وتتناقص التكلفة الحدية عند تزايد التكلفة المتغيرة بمعدل متزايد، وذلك بعد تجاوز نقطة المخرج الأمثل بين العناصر الانتاجية الثابتة والمتغيرة، وذلك كما يتضح من الجدول التالي :

الناتج	١	١	٢	٤	٥	٦
التكلفة المتغيرة	٣	٥	٦٢	٧٤	٨٤	٩٨
التكلفة الحدية	٣	٢	١٢	١٢	١	١٤

جدول رقم (٢)

يوضح الجدول السابق تناقص التكلفة الحدية عند تزايد التكلفة المتغيرة بمعدل متزايد، ونظراً لأن مرحلة تزايد التكلفة المتغيرة بمعدل متناقص تقابل مرحلة تزايد الناتج بمعدل متزايد، فإن مرحلة تزايد التكلفة المتغيرة بمعدل متزايد تقابل مرحلة تزايد الناتج بمعدل متناقص . وحيث إن معدل التغير في الناتج الكلي هو $\frac{\text{التغير في الناتج الكلي}}{\text{التغير في العنصر المتغير}}$ الناتج الحدي (الناتج الحدي) =

(١) يعد هذا الاصطلاح اصطلاحاً فنياً بحثاً قام الباحث باقتباسه من النظام الرأسمالي لا فائدة منه في التحليل .

فإن تناقص التكلفة الحدية يتم في مرحلة تزايد الناتج الحدي، والعكس صحيح. بمعنى أن تناقص الناتج الحدي يقابل مرحلة تزايد التكلفة الحدية،^(١) كما يتضح من الجدول التالي :

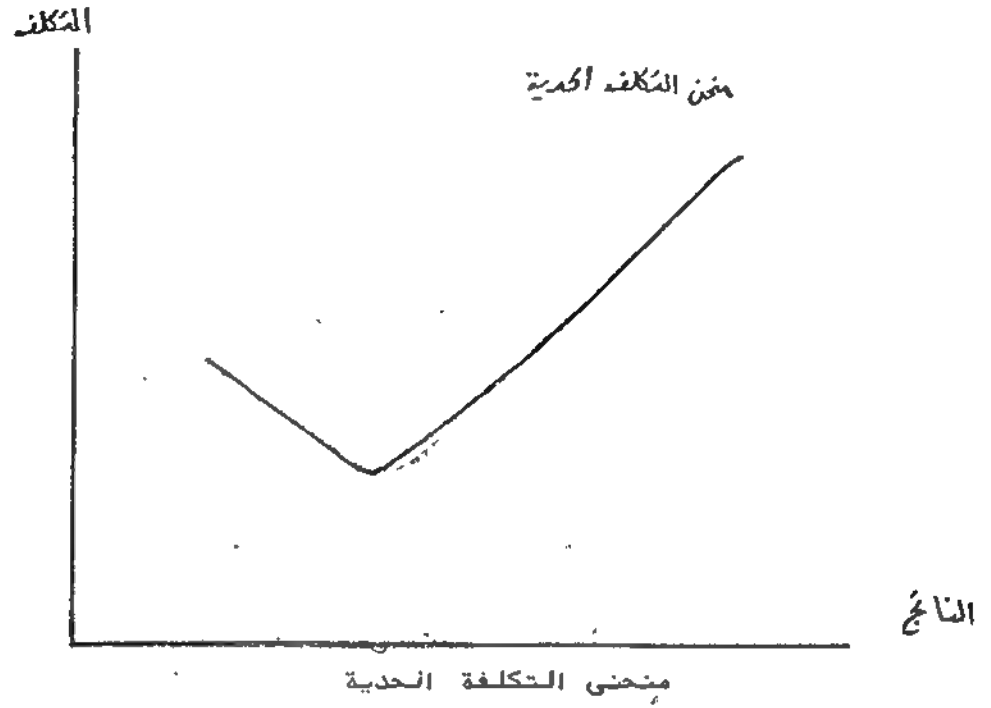
العنصر المتغير	الناتج الحدي	الناتج الكلي	التكلفة المتغيرة	التكلفة الحدية
١	٣٠	٣٠	١٥	٥
٢	١١٠	١٤٠	٣٠	١٣٦
٣	١٩٠	٣٣٠	٤٥	١٠٧٨
٤	٢٥٠	٥٨٠	٦٠	١٠٦
٥	٢٨٠	٨٦٠	٧٥	١٠٥٣
٦	٢٨٥	١١٤٥	٩٠	١٠٥٢
٧	٢٣٠	١٣٧٥	١٠٥	١٠٦٥
٨	١٧٠	١٤٤٥	١٢٠	١٠٨٨

جدول رقم (٣)

يوضح الجدول السابق تناقص التكلفة الحدية عن تزايد الناتج الحدي ، وتبلغ التكلفة الحدية أدنى مستوى لها عندما تكون (١٠٥٢)، بينما يبلغ الناتج الحدي أقصى حد له عند هذه النقطة، ويبلغ (٢٨٥) ثم تبدأ التكلفة الحدية في الزيادة بعد ذلك بينما يبدأ

(١) See: Mansfield, Microeconomics, P. 190-192;

النتائج الحدية في التناقض •



شكل رقم (٤)

يوضح الشكل السابق شكل منحنى التكلفة الحدية، وكيف أنه ينحدر من أعلى إلى أسفل، ثم يبدأ في الارتفاع ثانية بعد الانحدار.

(د) العلاقة بين التكلفة الحدية ومتوسط التكلفة المتغيرة: (١)

(١) اقتبست هذه العلاقة من النظام الرأسمالي لأنها علاقة فنية وجدت بالتجارب العملية • وقد رأى الباحث مكانة الاستفادة منها في التحليل في الاقتصاد الإسلامي.

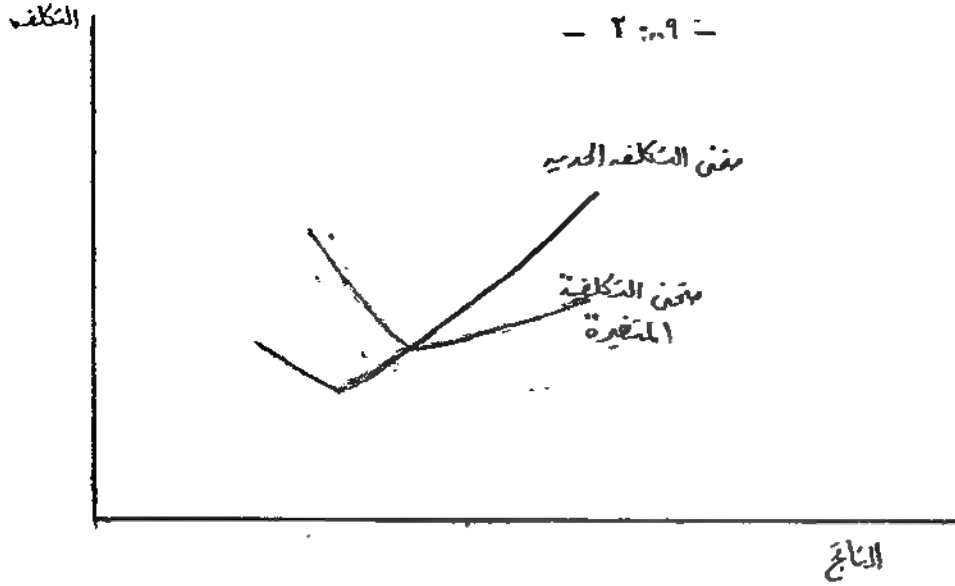
مستمراً في الارتفاع ، ولكن عندما يقطع منحنى الناتج الحدي منحنى الناتج المتوسط من أعلى يبدأ الأخير في الانحدار من أعلى إلى أسفل، ويلاحظ أن أدنى نقطة في منحنى التكلفة الحدية تقابل أعلى نقطة في منحنى الناتج الحدي ، كما تقابل أدنى نقطة في منحنى التكلفة المتوسطة المتغيرة أعلى نقطة في منحنى الناتج المتوسط، وذلك كما يتضح من الجدول التالي :

العنصر المتغير	الناتج الحدي	الناتج المتوسط	الناتج الكلّي	التكلفة المتغيرة الوحدة	سعر التكلفة الحدية	التكلفة المتغيرة	متوسط التكلفة المتغيرة
١	٣٠	٣٠	٣٠	١٥	١٥	٥	٥
٢	١١٠	٧٠	١٤٠	٣٠	١٥	١٣٦	٢١٤
٣	١٩٠	١١٠	٣٣٠	٤٥	١٥	١٠٧٩	١٣٦
٤	٢٥٠	١٤٥	٥٨٠	٦٠	١٥	١٠٦	١٠٣
٥	٢٨٠	١٧٢	٨٦٠	٧٥	١٥	١٠٥٣	١٠٨٧
٦	٢٨٥	١٩١	١١٤٥	٩٠	١٥	١٠٥٢	١٠٧٩
٧	٢٣٠	١٩٦	١٣٧٥	١٠٥	١٥	١٠٦٥	١٠٧٦
٨	١٧	١٨١	١٤٤٥	١٢٠	١٥	١٠٨٨	١٠٨٣

جدول رقم (٤)

يتضح من الجدول السابق أن أدنى تكلفة حدية وهي (١٠٥٢) تقابل أعلى ناتج حدي وهو (٢٨٥) ، بينما يقابل أدنى متوسط نفقة متغيرة وهي (١٠٧٦) أعلى ناتج متوسط وهو (١٩٦) .

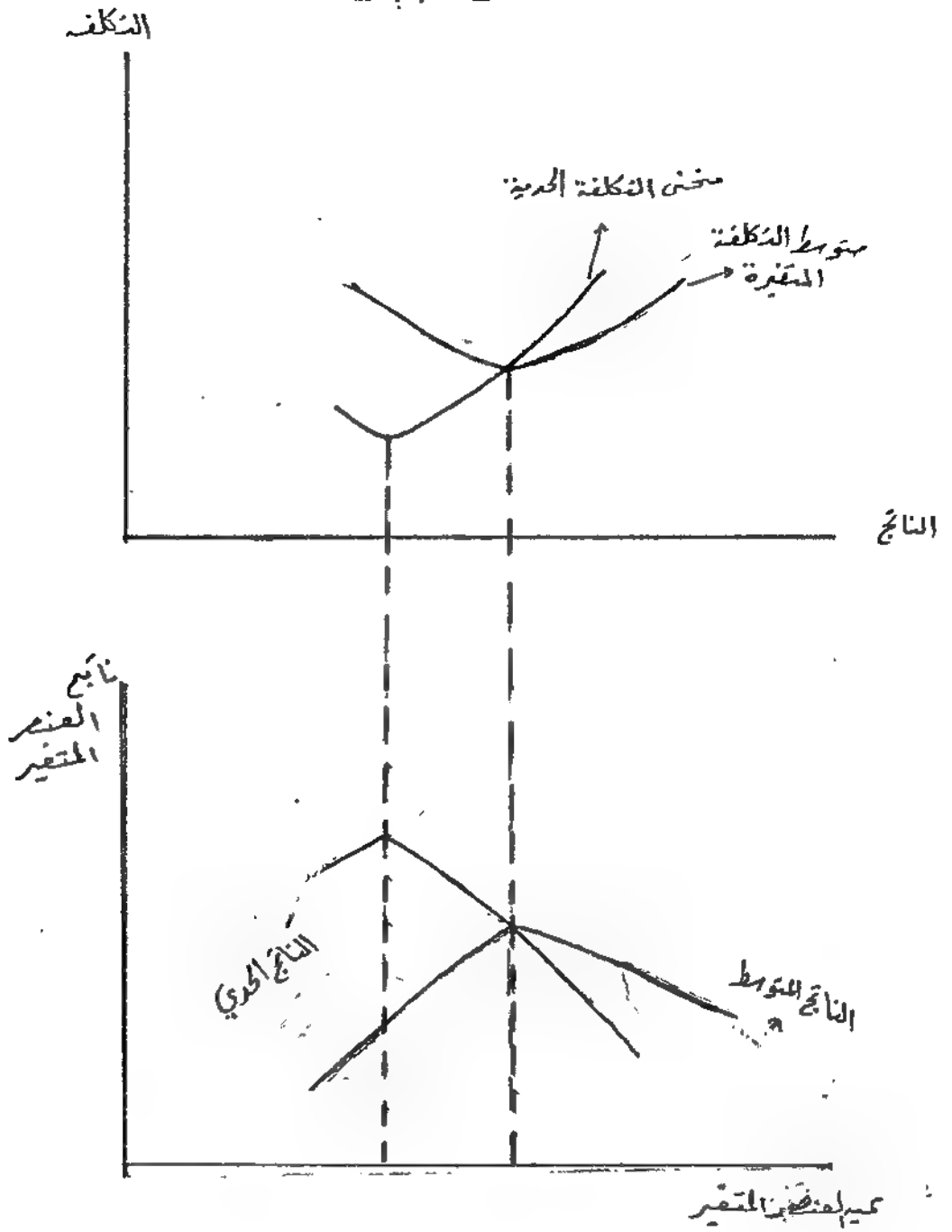
والسبب في الاتفاق بين أقصى مستويات يصل إليها الناتجان الحدي والمتوسط ، وبين أدنى مستويات تصل إليها التلفتان الحدية



العلاقة بين منحنى التكلفة الحدية ، ومنحنى متوسط التكلفة المتغيرة

شكل رقم (٥)

يوضح الشكل رقم (٥) أن منحنى التكلفة الحدية يقطع منحنى متوسط التكلفة المتغيرة من أسفل في أدنى نقطة فيه، حيث ينحدر منحنى متوسط التكلفة المتغيرة من أعلى إلى أسفل في الجزء الذي يقع فوق مستوى التكلفة الحدية، ويبدأ منحنى التكلفة الحدية فـ في الارتفاع بينما لا يزال منحنى متوسط التكلفة المتغيرة مستمراً فـ في الانحدار. من أعلى إلى أسفل، ولكن عندما يقطع منحنى التكلفة الحدية منحنى متوسط التكلفة المتغيرة من أسفل، يبدأ هذا الأخير فـ في الارتفاع بعد نقطة التقاطع مباشرة بعد أن كان منحدرًا فـ إلى أسفل قبلها مباشرة ، وهذا يعكس العلاقة القائمة بين الناتج الحدي والناتج المتوسط للعنصر المتغير خلال العملية الانتاجية كما يتضح من الشكل رقم (٦) التالي :



شكل رقم (٦)
العلاقة بين الناتج الحدي ، والناتج المتوسط

يقطع منحنى الناتج الحدي منحنى الناتج المتوسط للعنصر المتغير من أعلى نقطة يصل إليها ، ولذلك يرتفع منحنى الناتج المتوسط في الجزء الواقع تحت مستوى الناتج الحدي. كما يبدأ منحنى الناتج الحدي في الانحدار إلى أسفل بينما لا يزال الناتج المتوسط

مستمراً في الارتفاع . ولكن عندما يقطع منحنى الناتج الحدي منحنى الناتج المتوسط من أعلى يبدأ الأخير في الانحدار من أعلى إلى أسفل، ويلاحظ أن أدنى نقطة في منحنى التكلفة الحدية تقابل أعلى نقطة في منحنى الناتج الحدي ، كما تقابل أدنى نقطة في منحنى التكلفة المتوسطة المتغيرة أعلى نقطة في منحنى الناتج المتوسط وذلك كما يتضح من الجدول التالي :

العنصر المتغير	الناتج الحدي	الناتج المتوسط الكلي	التكلفة المتغيرة	سعر الوحدة	التكلفة الحدية	متوسط التكلفة المتغيرة
١	٣٠	٣٠	٣٠	١٥	٥	٥
٢	١١٠	٧٠	١٤٠	١٥	١٣٦	٢١٤
٣	١٩٠	١١٠	٢٣٠	١٥	١٠٧٩	١٣٦
٤	٢٥٠	١٤٥	٥٨٠	١٥	٦٠	١٠٣
٥	٢٨٠	١٧٢	٨٦٠	١٥	٥٣	٨٧
٦	٢٨٥	١٩١	١١٤٥	١٥	٥٢	٧٩
٧	٢٣٠	١٩٦	١٣٧٥	١٥	٦٥	٧٦
٨	١٧	١٨١	١٤٤٥	١٥	٨٨	٨٣

جدول رقم (٤)

يتضح من الجدول السابق أن أدنى تكلفة حدية وهي (٥٠٥٢) تقابل أعلى ناتج حدي وهو (٢٨٥) بينما يقابل أدنى متوسط نفقة متغيرة وهي (٥٧٦) أعلى ناتج متوسط وهو (١٩٦) .

والسبب في الاتفاق بين أقصى مستويات يمل إليها الناتجان الحدي والمتوسط ، وبين أدنى مستويات تمل إليها التلفتان الحدية

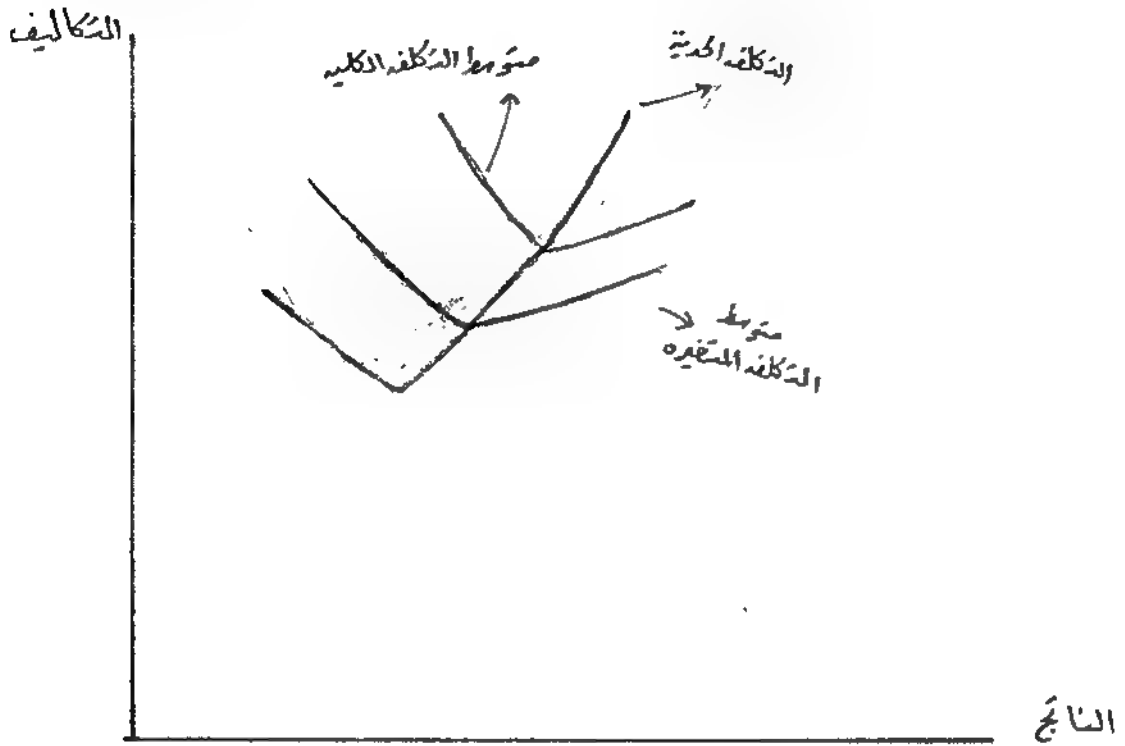
والمتوسطة هو أن سعر العنصر الانتاجي (افتراض سيادة ظروف المنافسة الكاملة في سوق العنصر) يؤول إلى خفض التكلفة الحدية عند ارتفاع الناتج الحدي، وتصل التكلفة الحدية إلى أدنى نقطة لها عندما يصل الناتج الحدي إلى أقصى حد له ، ثم تبدأ في الارتفاع . مع انخفاض الناتج الحدي.

يمكن بنفس الطريقة تفسير العلاقة بين متوسط التكلفة المتغيرة، والناتج المتوسط. فمع ثبات سعر العنصر المتغير يلاحظ أن وحدة من العنصر المتغير تضيف مقداراً ثابتاً إلى التكلفة، ومختلفاً إلى الناتج، ولذلك حينما تكون انتاجية العنصر المتغير في حالة الارتفاع يكون متوسط التكلفة في حالة انخفاض، والعكس صحيح ، ولذلك يقابل أدنى مستوى لمتوسط التكلفة المتغيرة أقصى مستوى يصل إليه متوسط الناتج للعنصر المتغير. (١)

(1) See: Albrecht, Economics, P. 416;

وانظر: عبدالرحمن يسري، أسس التحليل الاقتصادي، ص ١٦٨، ١٧١

(هـ) العلاقة بين متوسط التكاليف الكلية والمتغيرة، وبين التكلفة الحدية: (١)



شكل رقم (٧)

يوضح الشكل رقم (٧) العلاقة بين التكلفة الحدية والتكلفة المتوسطة الكلية، والتكلفة المتوسطة المتغيرة. حيث يتضح أن هذه التكاليف الثلاث تهبط أولاً حتى تصل إلى أدنى قيمة لها ثم تبدأ في الارتفاع بعد ذلك. وتصل التكلفة الحدية إلى أدنى قيمة لها قبل أن تصل إليها التكاليف المتوسطة المتغيرة. كما تصل هذه الأخيرة إلى أدنى قيمة لها قبل أن تصل إليها التكلفة الكلية المتوسطة. ويلاحظ أن التكاليف الحدية تنخفض في أول الأمر بمعدل أسرع من انخفاض متوسط التكلفة المتغيرة.

(١) لوحظت هذه العلاقة خلال التجارب العملية في النظام الرأسمالي، ويمكن استخدامها في التحليل في الاقتصاد الإسلامي.

حتى تصل إلى أدنى قيمة لها، ثم تأخذ في الارتفاع حتى تقطع منحنى التكلفة المتغيرة المتوسطة في أدنى نقطة لها، ثم تستمر في الارتفاع حتى تقطع منحنى التكلفة المتوسطة الكلية في أدنى نقطة لها أيضاً. ويدل ذلك على أن التكلفة المتغيرة المتوسطة عندما تصل إلى أدنى قيمة لها فإنها تساوي التكلفة الحدية عند ذلك الناتج، وكذلك عندما تصل التكلفة المتوسطة إلى أدنى قيمة لها فإنها تساوي التكلفة الحدية عند ذلك الناتج^(١)، ويمكن الرجوع إلى الجدول التالي لملاحظة ذلك :

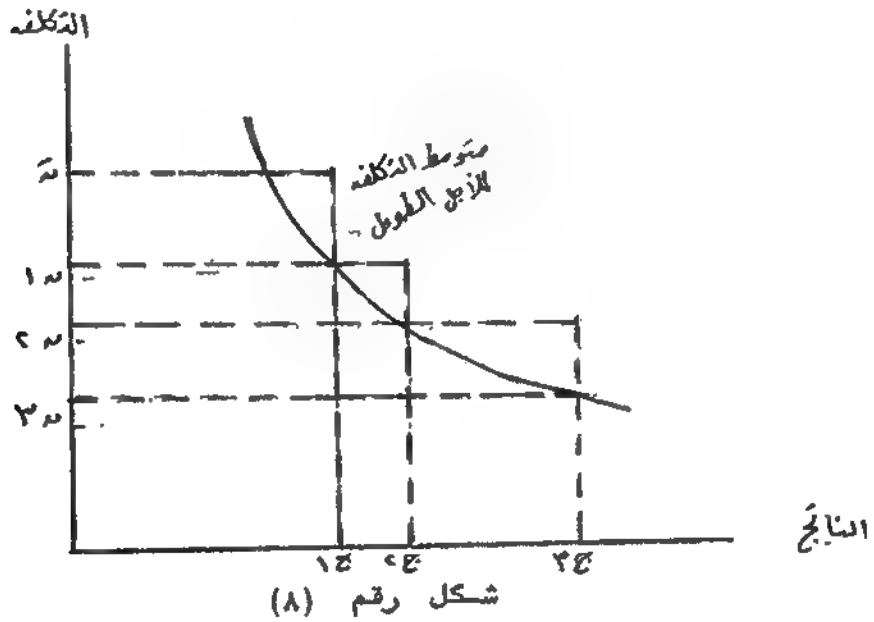
الناتج	التكلفة الكلية الثابتة	التكلفة الكلية المتغيرة	التكلفة الكلية	متوسط التكلفة الثابتة	متوسط التكلفة المتغيرة	التكلفة الحدية
٠	٤٠	-	٤٠٠	-	-	-
١	٤٠٠	٣	٤٣	٤٠	٣	٤٣
٢	٤٠٠	٥	٤٥	٢٠	٢٢٥	٢
٣	٤٠٠	٦٢	٤٦٢	١٣٣	٢١٤	١٢
٤	٤٠	٧٤	٤٧٤	١٠	١١٩	١٢
٥	٤٠	٨٤	٤٨٤	٨	٩٧	١
٦	٤٠	٩٨	٤٩٨	٦٧	٨٣	١٤
٧	٤٠	١١٤	٥١٤	٥٧	٧٣	١٦
٨	٤٠	١٤٨	٥٤٨	٥	٦٩	٢٤
٩	٤٠	٢١٢	٦١٢	٤٤	٦٨	٢٤
١٠	٤٠	٢٨	٦٨	٤	٢٨	٢٨
١١	٤٠	٣٧	٧٧	٣٦	٣٤	٧

جدول رقم (٥)

يتضح من الجدول أن أدنى متوسط تكلفة متغيرة هي ١٢، وهي تساوي التكلفة الحدية عند الحجم الإنتاجي (٧ وحدات)، كما يتضح أن أدنى متوسط تكلفة هي (٢٨) وهي تساوي التكلفة الحدية عند الحجم

الانتاجي (١٠ وحدات)، كما يتضح أنه عندما تكون القيمة المتوسطة للتكاليف هابطة فإن التكلفة الحدية تكون أقل منها، أما إذا كانت القيمة المتوسطة للتكاليف آخذة في الارتفاع فإن التكلفة الحدية تكون أكبر منها. أما إذا كانت القيمة المتوسطة ثابتة فإن التكلفة الحدية تكون مساوية لها.

(٢) منحنيات التكاليف في الأجل الطويل: (١)



يختار المشروع عادة الطريقة المثلى لمزج عناصر الانتاج عند أي مستوى من مستويات الناتج الكلي، ولذلك تكون التكلفة المتوسطة للوحدة المنتجة عند أدنى مستوى ممكن دائماً. كما يتضح من الشكل رقم (٨)، ويلاحظ أن شكل منحنى التكلفة المتوسطة من حيث الانحدار إلى أسفل، أو الارتفاع إلى أعلى

(١) لوحظت أشكال هذه المنحنيات في الواقع العملي في النظام الرأسمالي، فيمكن الافادة منها في التحليل في الاقتصاد الإسلامي.

يتمثل بدالة الانتاج من حيث ظروف فلة الحجم .

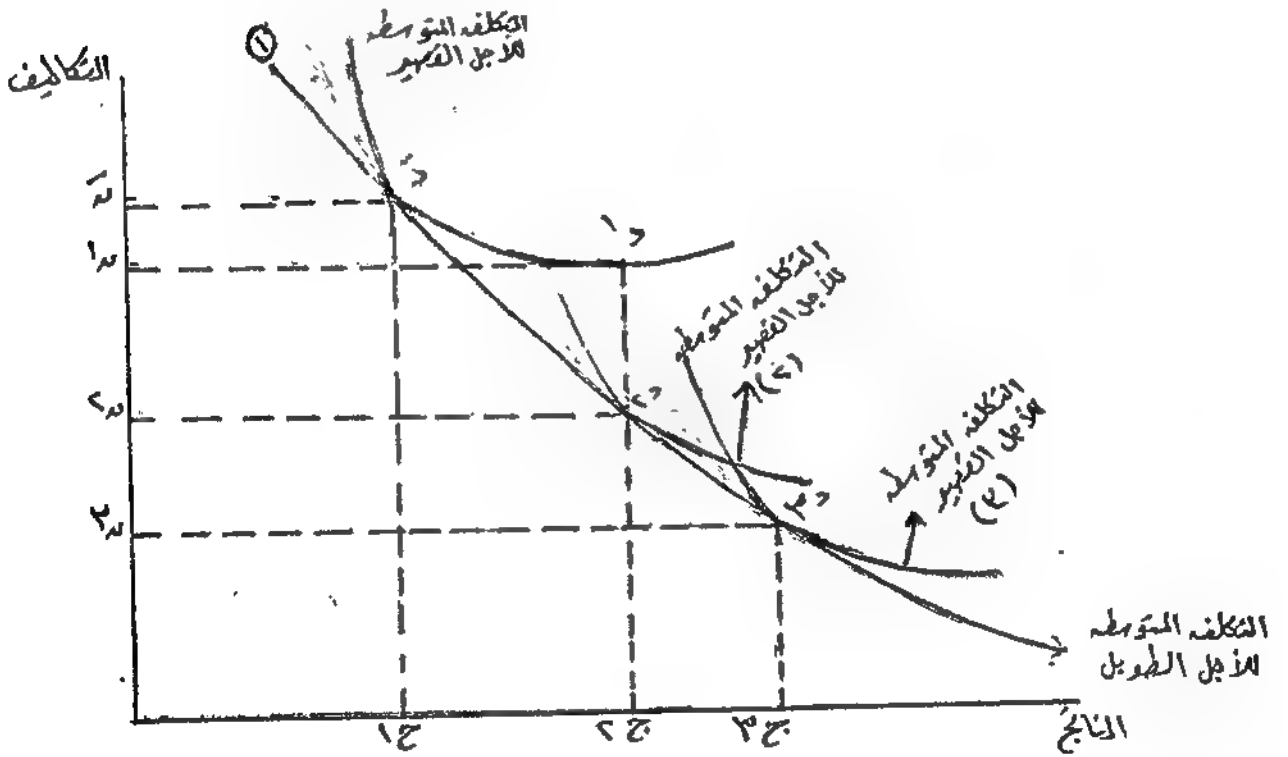
فإذا رغب المشروع في تحقيق مستوى انتاجي معين ، فإنه يواجه عدة طرق فنية متاحة للانتاج . وتعد أقل الطرق تكلفة أفضلها ، ويترتب على اختيار تلك الطريقة أن تكون متوسط التكلفة الكلية في الشكل (٨) عند النقطة (ن^١) ، أما الطرق الفنية الأخرى المثانة فيترتب على اختيار أي طريقة منها ارتفاع مستوى التكلفة فوق (ن^١) ، وتستبعد الطريقة التي يترتب عليها ارتفاع متوسط التكلفة إلى (ن^٢) فسوق مستوى الناتج (ج^١) متاحة فنياً ، ولكنها ليست طريقة مثلى اقتصادياً فتستبعد ، ويؤكد اختيار الطريقة المثلى المرتبطة بمتوسط التكلفة (ن^١) عند مستوى الناتج (ج^١) ، أنه لا يمكن الحصول على هذا المستوى من الناتج عند تكلفة متوسطة أقل من (ن^١) ، وتعد الطريقة المرتبطة بمتوسط التكلفة (ن^٢) حيث (ن^٢ أقل من ن^١) غير ممكنة من الناحية الفنية ، ويكرر ذلك عند مستوى الناتج (ج^٢) بمعنى أن متوسط التكلفة (ن^٢) لا يتحقق إلا باختيار الطريقة المثلى لمزج عناصر الانتاج .

أما متوسط التكلفة (ن^١) حيث (ن^١ أكبر من ن^٢) فإنه يرتبط بطريقة انتاجية متاحة فنياً ، ولكنها مستبعدة اقتصادياً ، كما أن متوسط التكلفة (ن^٢) مرتبط بطريقة غير ممكنة عند مستوى الناتج (ج^٢) .

ويلاحظ أن انتقال المشروع من مستوى الناتج (ج^١) إلى (ج^٢) يترتب عليه تغير مستوى الطاقة الرأسمالية المستخدمة ، وكذلك استخدام كمية أكبر من العمل ، وزيادة خدمات التنظيم .

ولذلك يجب التأكد من أن انخفاض التكلفة المتوسطة للوحدة المنتجة بين (ج_١) ، (ج_٢) إنما يحدث بمرور الزمن الكفيل بزيادة حجم الطاقة الانتاجية للمشروع ، وكذلك الحال بالنسبة للنقطة (ن^٢) عند مستوى الناتج (ج_٢) ، وبالنسبة لكيفية حدوث الانخفاض من (ن^٢) إلى (ن^٣) عند تغير الناتج من (ج_٢) إلى (ج_٣) (١).

٣ - العلاقة بين التكلفة المتوسطة للأجلين: القصير والطويل :-



شكل رقم (٩)

(١) انظر : عبد الرحمن يسري ، أسس التحليل الاقتصادي ، ص ١٧٢ ، ١٧٦ .

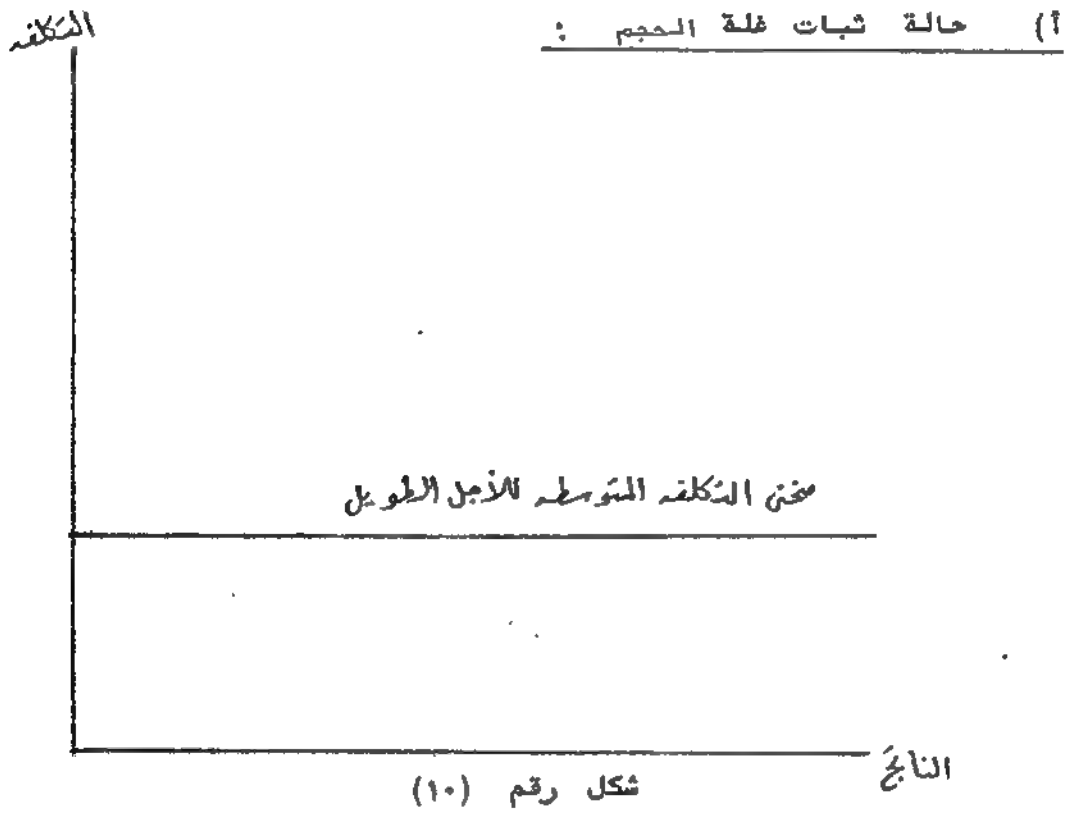
الأجل الطويل مجموعة من الأجل القصيرة . فإذا أراد المشروع الانتقال من المستوى الانتاجي (ج_١) ، إلى (ج_٢) مثلاً فهذا يعني بناء طاقة انتاجية جديدة ثلاثم (ج_٢) ، وينخفض لذلك متوسط التكلفة من (ن^١) إلى (ن^٢) . ويلاحظ من الشكل رقم (٩) أن متوسط التكلفة في الأجل الطويل للمستوى (ج_٢) أقل من نظيره المتحقق في الأجل القصير عند نفس الناتج ، وهذا يعني أن (ن^٢) أكبر من (ن_١) ، والسبب في ذلك أنه حينما تعد طاقة انتاجية جديدة خصيصاً لتحقيق مستوى معين من الناتج فإن أدنى تكلفة متوسطة للوحدة المنتجة تتحقق حينذاك . ويبين الشكل رقم (٩) أن المشروع يحقق أدنى متوسط تكلفة في الأجل القصير (ن_١) عند المستوى الانتاجي (ج_٢) ، وذلك بالاستغلال الأمثل للطاقة الثابتة المعدة أصلاً لانتاج (ج_١) . ويوضح نفس الشكل أيضاً أن ارتفاع متوسط التكلفة للأجل القصير فوق نظيره للأجل الطويل يعني أن أي مستوى انتاجي بخلاف المستوى المقابل لنقطة التماس يمكن تحقيقه في الأجل الطويل بمستوى أقل للتكلفة المتوسطة ، وذلك بانشاء الطاقة الانتاجية المثلثي لذلك المستوى . وهكذا يمكن تصور عدد كبير من منحنيات التكلفة المتوسطة للأجل القصير فوق منحنى الأجل الطويل ، مع ملاحظة أن كل منحنى من منحنيات الأجل القصير يمثل منحنى الأجل الطويل في نقطة واحدة فقط ، هي أدنى تكلفة متوسطة للوحدة المنتجة إذا أخذت اعتبارات الأجل الطويل في الحسبان . ويسمى منحنى التكلفة المتوسطة للأجل الطويل (المنحنى الغلافي) ، لأنه يشبه الغلاف ، حيث يحتوى بداخله على جميع منحنيات التكلفة المتوسطة للأجل القصير. (١)

(١) See: Mansfield, Microeconomics, P. 196-198;
Albrecht, Economics, P. 416-418;

وانظر: عبد الرحمن يسري، أسس التحليل الاقتصادي، ص ١٧٢-١٧٦ .

(٤) غلة الحجم (١) وشكل منحنى التكلفة المتوسطة في الأجل الطويل:

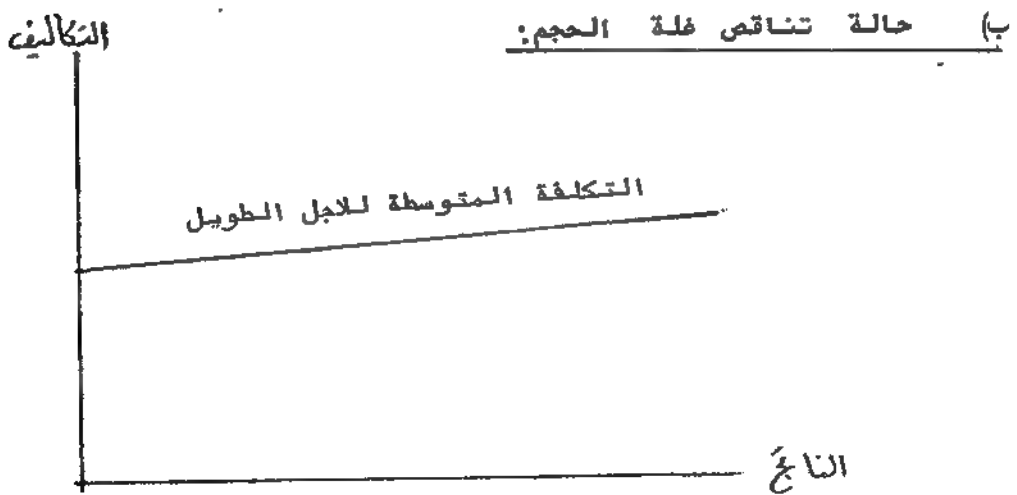
يختلف شكل منحنى التكلفة المتوسطة في الأجل الطويل باختلاف ظروف غلة الحجم ، حيث يتخذ ثلاثة أشكال بناءً على الأوضاع الثلاثة لغلة الحجم، كالتالي :



يمثل الشكل رقم (١٠) حالة ثبات غلة الحجم ، حيث يتخذ منحنى التكلفة المتوسطة للأجل الطويل شكل مستقيم بوازي المحاور

(١) غلة الحجم: التغيير في الناتج الكلي نتيجة التغيير في عناصر الانتاج، وهي علاقة فنية لوحظت من خلال التجارب العملية المتكررة في الاقتصاد الرأسمالي ، فيمكن استخدامها في الاقتصاد الإسلامي .

الأفقي ويكون عامودياً على المحور الرأسى ، وهذا يعنى ثبات متوسط التكلفة الكلية للأجل الطويل وإن تغير حجم الناتج زيادة ونقصاناً . ويتمثل ثبات غلة الحجم في تغير الناتج بنفس نسبة تغير كمية عناصر الإنتاج ، وبافتراض ثبات أسعار عناصر الإنتاج في الأجل الطويل، يتمثل ثبات غلة الحجم في تزايد الناتج بنفس نسبة تزايد التكاليف الكلية ، مما يعنى ثبات متوسط التكلفة للوحدة المنتجة . وتحقق هذه الحالة عند استنفاد المشروع لمزايا الحجم الكبير، عندما لا يتوقع الحصول على المزيد من المزايا . وقد ينجح المشروع حينئذ في توسيع نطاق الإنتاج دون التردى إلى وضع أقل مأمول إليه من قبل . وتحقق هذه الحالة إذا قام المشروع بتكرار إنتاج لمقام به من قبل، مع توقع الحصول على زيادة في الناتج الكلى تتناسب مع الزيادة الإضافية في مستلزمات الإنتاج، وبالاعتماد على نفس الطرق الفنية للإنتاج. (١)



شكل رقم (١١)

(1) See: Albrecht, Economics, P. 418-419;

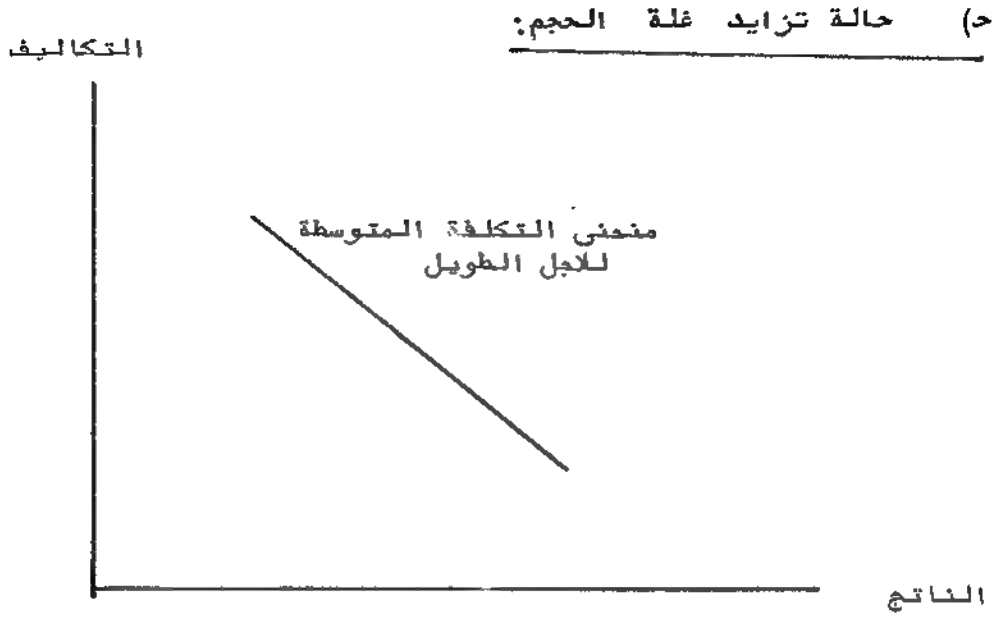
وانظر: عبد الرحمن يسري، أسس التحليل الاقتصادى، ١٤٦ ، ١٤٩ ، ١٨٠ .

يوضح الشكل رقم (١١) حالة تناقص غلة الحجم والتمثلية في تزايد الناتج بنسبة أقل من نسبة الزيادة في عناصر الانتاج . ويتخذ منحنى التكلفة المتوسطة في هذه الحالة شكل خط مستقيم يرتفع إلى أعلى ، مما يدل على زيادة التكلفة المتوسطة للوحدة المنتجة بزيادة حجم الناتج ، والعكس صحيح .

وبافتراض ثبات أسعار عناصر الانتاج في الأجل الطويل فإن تناقص غلة الحجم يعني زيادة الناتج بنسبة أقل من النسبة التي تزيد بها التكاليف الكلية ، وهذا يعني ارتفاع التكلفة المتوسطة للوحدة المنتجة .

وتتحقق هذه الحالة عندما يستنفد المشروع العديد من مزايا الحجم الكبير ، ثم يواجه لمعوقات تعوق توسعه ، بل وتؤدي إلى فشله في الحصول على زيادة في الناتج تتناسب مع الزيادة في الحجم . وأهم هذه المعوقات ما يتعلق بعنصر التنظيم من ناحية صعوبة الحصول على الاحتياجات اللازمة منه أثناء التوسع ، كما أن المشروع قد يتوسع من حيث العدد الممول من التنظيم والادارة ، ولكنه لا يتوسع حقيقة من ناحية الكفاءة المطلوبة لعمليات التنظيم والادارة ، مما يؤدي إلى تقليل كفاءة المشروع الانتاجية بعد التوسع ، بالمقارنة مع الوضع المساعد من قبله ، وتحقق بالتالي زيادة في الناتج بمعدل أقل من معدل الزيادة في حجم المشروع . (١)

(1) See: Albrecht, Economics, P. 418-419;



شكل رقم (١٢)

يوضح الشكل رقم (١٢) حالة تزايد غلة الحجم، والمتمثلة في تزايد الناتج بنسبة أكبر من نسبة الزيادة في عناصر الانتاج، أي بنسبة أكبر من النسبة التي تزيد بها التكاليف الكلية للانتاج. إذا افترضنا ثبات أسعار عناصر الانتاج في الأجل الطويل، ويتخذ منحنى التكلفة المتوسطة في هذه الحالة شكل مستقيم ينحدر من أعلى إلى أسفل، مما يعني تناقص التكلفة المتوسطة بتزايد مستوى الانتاج والعكس صحيح. وتتحقق هذه الحالة في الواقع بسبب المزايا الناتجة عن التخصص وتقسيم العمل في ظروف اتساع حجم المشروع. وتؤدي زيادة درجة تقسيم العمل إلى زيادة أعلى من التخصص في الأعمال، ومن ثم زيادة درجة المهارة وزيادة القدرة على الانتاج. كما يتحقق ذلك نتيجة لزيادة حجم المشروع المصحوبة بقدرته على استخدام آلات ومعدات انتاجية

أكبر حجماً، وأكثر كفاءة من الناحية الفنية. كما يتحقق ذلك نتيجة لقدرة المشروع الكبير على إقامة وحدات متخصصة على درجة عالية من الكفاءة. في مجالات البحث الفني، والعلمي، والإدارة المباشرة من أعمالها. كما يتحقق ذلك أيضاً نتيجة اعتماد المشروع الكبير على كفاءات تنظيمية أعلى، حيث تحمل هذه الكفاءات على مكافئات أكبر مما تحصل عليه في المشروع الصغير، ويلاحظ أن الكفاءات التنظيمية العالية تلعب دوراً بارزاً في ترايد غلة الحجم. (١)

(١) انظر: عبدالرحمن يسري ، أسس التحليل الاقتصادي، ص ١٤٥،

ثالثاً : حساب التكلفة الكلية :

تختلف طريقة حساب التكاليف الكلية لانتاج سلعة، أو خدمة معينة، ومن ثم تحديد ثمن المبيع وما يتضمنه من ربح باختلاف الأسلوب الذي يتم به بيع منتجات المشروع، والتي منها: بيع المساومة، وبيع المراهنة، وبيع المحاطة، وذلك كالآتي :

(١) بيع المساومة :

بيع المساومة : هو "البيع بأي ثمن كان، من غير نظر إلى الثمن الأول، وهو المعتاد"^(١)، فإذا اختار المشروع بيع هذا البيع لبيع منتجاته، فإن التكلفة الكلية لانتاج تلك السلعة تتمثل في التكاليف التي تزيد من عين المبيع، وقيمه، والتي تزيد من قيمة المبيع دون عينه، صريحة كانت أم ضمنية.

ويتكون الثمن في هذه الحالة من التكلفة الكلية، مضافاً إليها نسبة ربح يحددها المشروع بناءً على معدل الربح السائد في السوق لمثل سلعته، وهذا هو الأسلوب الشائع اتباعه في بيع منتجات المشروعات من سلع وخدمات مختلفة، وخوفاً إذا لم تمتلك شيئاً من عناصر الانتاج، أو امتلكت جزءاً بسيطاً منها، وكان الباقي مشترى من قبلها.

(١) حاشية ابن عابدين، حم، ص ١٣٢، وانظر حاشية الدسوقي على الشرح الكبير، ٣، ص ١٥٩ .

(٢) بيع المراجعة :

بيع المراجعة: " هو بيع السلعة بالثمن الذي اشتراها به ، وزيادة ربح معلوم لها" (١) وقد ذكر الفقهاء أن التكلفة الكلية في بيع المراجعة تتكون من التكلفة التي تزيد في عين المبيع وقيمته ، والتي تزيد في قيمة المبيع دون عينه ، ما كان واضحاً منها فقط ، إذ لا تحتسب التكاليف الضمنية ضمن التكاليف الكلية ، لأنّ العوض عنها داخل في ربح رأس المال ، وهذا ما أشار إليه الباجي بقوله: " وضرب جرت عادة المبتاع أن يباشره بنفسه ، ولا يستدب فيه غالباً بأجرة ، كأجرة السمسار ، وهو أن يستأجره على أن يبتاع له المتاع ، ويطويه له ، ويشده له ، لأنّ هذا مما جرت العادة أن يفعله التاجر لنفسه ، فالعوض عنه داخل في ربح رأس المال" (٢)

ويتكون الثمن في بيع المراجعة من التكلفة الكلية مضافاً إليها نسبة ربح يتفق عليها بين المتبايعين ، وتضرب أصلاً على التكلفة التي تزيد في عين المبيع وقيمته فقط. وقد أشار الدردير إلى مكونات التكلفة الكلية، وطريقة حساب ثمن المبيع بقوله: " وحسب على المشتري إذا وقع البيع على المراجعة ربح ماله عين قائمة، أي مشاهدة محسوسة

(١) الدردير، الشرح الكبير لمختصر خليل، ج٣، ص ١٥٩؛ وانظر :
حاشية الدسوقي على الشرح الكبير، ج٣، ص ١٥٩ ؛ حاشية
ابن عابدين، ج٥، ص ١٣٢ .

(٢) الباجي، المنتقى، ج٥، ص ٦٤ .

بحاسة البصر (وهي التي تؤثر في زيادة عين المبيع وقيمه) ،
كصبغ - أي أجره عمله - ، إن استأجر عليه ، كان ممن يتولاه بنفسه
أم لا (إشارة إلى التكلفة الصريحة) ، فيحسب ويحسب ربحه (عند
حساب التكاليف الكلية والثلث وما يحتويه من نسبة ربح) ، فإن عمله
بنفسه ، أو عمل له - عجاناً - (إشارة إلى التكلفة الضمنية) فلا يحسب ،
ولا يحسب ربحه (ضمن التكلفة الكلية) ، وعند احتساب الثمن وما يحتويه
من ربح) ، وكذا ما يصبغ به ، وما يخط به فإنه لا يحسب هو ولا ربحه
إن كان من عند البائع ، والإحساب - لأنه حينئذ ينظر للقيمة
ولا يصح في بيع المراجعة النظر للقيمة - (١) . وحسب أصل ما زاد
في الثمن مما ليس له من قائمة ، ولكنه أثر زيادة في المبيع ،
فيعطى للبائع دون ربحه حيث استأجر عليه (أي تحتسب التكلفة
التي أدت إلى زيادة قيمة المبيع دون عينه ، ضمن التكاليف
الكلية) ، ولكن لا تحتسب لها جزء من الربح ، عند حساب الثمن ، وهذا
خاص بما كان صريحاً منها فقط (كحمولة ، وشدة ، وطى امتيد أجرتهما ،
وحسب أصل كراء بيت لسلمة فقط) هذه أمثلة للخدمات المساندة
التي تؤدي إلى زيادة قيمة المبيع دون عينه (٢) .

والمرجع في ادخال أي بند من التكاليف تحت القسم
الذي يحسب له جزء من الربح ، أو القسم الذي لا يحسب له جزء
من الربح ، هو عرف التجار .

(١) حاشية الدسوقي على الشرح الكبير ، ج٣ ، ص ١٦ ؛ حاشية ابن عابدين ،
ج٥ ، ص ١٣٤ .

(٢) الدردير ، الشرح الكبير لمختصر خليل ، ج٣ ، ص ١٦ ، ١٦١ ؛ وانظر :
حاشية ابن عابدين ج٥ ، ص ١٣٥ ، ١٣٧ ؛ الرملي ، نهاية المحتاج ،
ج٤ ، ص ١١٣ ، ١١٤ ؛ ابن رشد ، المقدمات الممهدات ، ص ٥٩٢ .

كما يجوز للبائع اشتراط ضرب الربح على جميع بنود
التكلفة المريحة، ما يحسب له ربح أصلاً ، وما لا يحسب له ربح
أصلاً، وفي ذلك يقول الدسوقي: " وجريان العرف بضرب الربح
على الجميع (ما يربح له ، وما لا يربح له أصلاً) ، أو على ما يربح له
فقط ، كاشتراط البائع ذلك على المشتري في العمل به ولزومه " (١)

(٣) بيع المحاطة :

بيع المحاطة: " البيع بمثل الثمن الأول ، مع نقص
يسير اتفاقي " . (٢)

وما يقال في حساب التكاليف الكلية، والثلث في بيع
المرابحة يمكن أن يقال هنا في بيع المحاطة ، لأن العبارة
في كل منهما . بالثلث الأول، أو التكلفة المريحة
دون الضمنية ، ووجود اتفاق على نسبة الوضعية بالنسبة
إلى التكلفة المريحة .

(١) حاشية الدسوقي على الشرح الكبير، ج٣، ص ١٦٢؛ وانظر:
حاشية ابن عابدين، ص ١٣٦-١٣٧.

(٢) حاشية ابن عابدين، ج٥، ص ١٢٢.

المطلب الثاني : الايرادات :

(١) - تعريف الايراد :

ايرادات المشروع في فترة زمنية معينة، تعبير عن المبالغ النقدية التي حصل عليها المشروع نتيجة بيع منتجاته من سلع وخدمات معينة في السوق، ويتضح هذا المفهوم من تعريف ابن عرفة للربح بأنه " زائد ثمن مبيع تجر، على ثمنه الأول ذهباً أو فضة " (١) فالربح تعبير عن الزيادة الحاصلة في ثمن البيع وهو الايراد، من ثمن الشراء، وهو التكلفة الكلية. وبذلك يعبر الايراد عن الثمن النقدي للسلعة، أو الخدمة المعدة للبيع، ويتكون من التكلفة الكلية مضافاً إليها نسبة ربح معينة عادة في حالة تحقيق الربح، أو مخصوماً منها نسبة خسارة معينة في حالة معاناة المشروع من الخسارة، وقد يكون الايراد معبراً عن التكلفة الكلية في حالة عدم تحقيق ربح ، أو معاناة من خسارة.

وقد أشار ابن رشد بقوله : " الربح ليس بمتولد، عن المال بنفسه كنتاج الماشية، وإنما يحمل لصاحب المال من بائعه بمبايعته إياه، ولو شاء لم يبايعه " (٢)، وابن قدامة بقوله : " وقولهم : إن الربح تابع للمال وحده، ممنوع ، بل هو تابع لهما،

(٢) الدردير، الشرح الكبير لمختصر خليل ، ج١، ص ٤٦١ .

(٣) ابن رشد، المقدمات الممهدة ، ص ٢٠٦ .

كما أنه حاصل بهما (المال والعمل) ^(١)، إلى أن الربح، والإيراد المشتمل عليه من باب أولى، يتحقق نتيجة ممارسة نشاط انتاجي معين، وحدث عملية استبدال السلعة، أو الخدمة بالنقود، فيمن ثم كان الإيراد نتيجة مباشرة لرغبة الفرد منتجاً كان، أم مستهلكاً، في شراء منتجات مشروع معين من سلع، وخدمات مختلفة، وتعرف هذه الرغبة بالطلب . وتتحدد إيرادات المشروع المختلفة بناءً على احتياجات الطلب المشروع في الأسواق المختلفة .

٢ - أنواع الإيرادات :-

والإيرادات ثلاثة. هي: السوقية، الإسلامية، لكل منها معنى خاص، به،

وهذه الإيرادات هي : ^(٢)

(٩) الإيراد الكلي: وهو إجمالي المبالغ النقدية التي تحصل عليها المشروع نتيجة بيع ما يمكن بيعه من إنتاجه سلع وخدمات خلال فترة زمنية معينة، ويتمثل في حاصل ضرب مقدار الناتج الإجمالي المباع \times متوسط ثمن الوحدة المباعة، ويتغير الإيراد الكلي عادة بتغير الكمية المباعة مع ثبات الثمن ، فإذا ازداد عدد الوحدات المباعة مع ثبات متوسط ثمن الوحدة فإن الإيراد الكلي يزداد والعكس صحيح . كما يتغير الإيراد الكلي بتغير متوسط ثمن الوحدة المباعة مع ثبات الكمية المباعة ، فكلما ارتفع متوسط ثمن الوحدات المباعة مع ثبات عددها كلما ارتفع مقدار الإيراد الكلي والعكس صحيح. ^(٢)

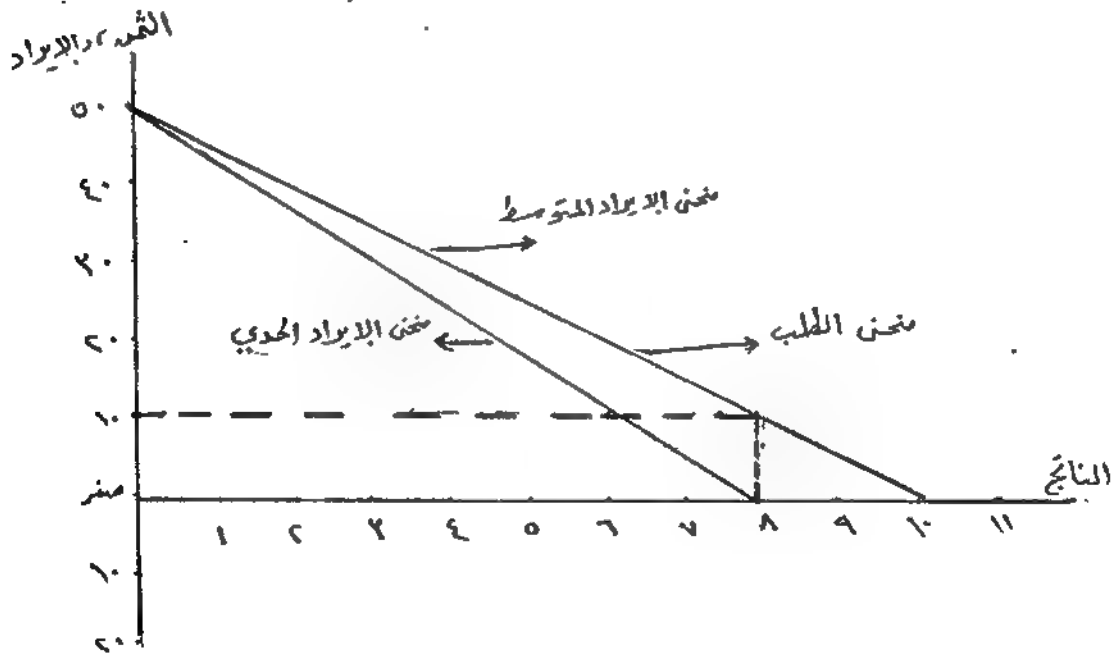
(١) ابن قدامة ، المغني ، ج ٢ ، ص ٢٨ .

(ب) الايراد المتوسط :

وهو متوسط ما يحصل عليه المشروع من نقود نتيجة بيع كمية معينة من الناتج خلال فترة زمنية معينة ، ويتمثل في حاصل قسمة الايراد الكلي على الكمية المباعة . والايراد المتوسط تعبير آخر عن متوسط ثمن الوحدة المباعة. (١)

(ج) الايراد الحدي : (٢)

وهو المبلغ النقدي الذي يحمل عليه المشروع نتيجة بيع وحدة اضافية من السلعة المنتجة ، خلال نفس الفترة الزمنية. (٣)
- منحنيات الايرادات المختلفة في السوق الإسلامية :-



شكل رقم (١٣)

يوضح الشكل رقم (١٣) تمتع المنتج بنوع من السيطرة على

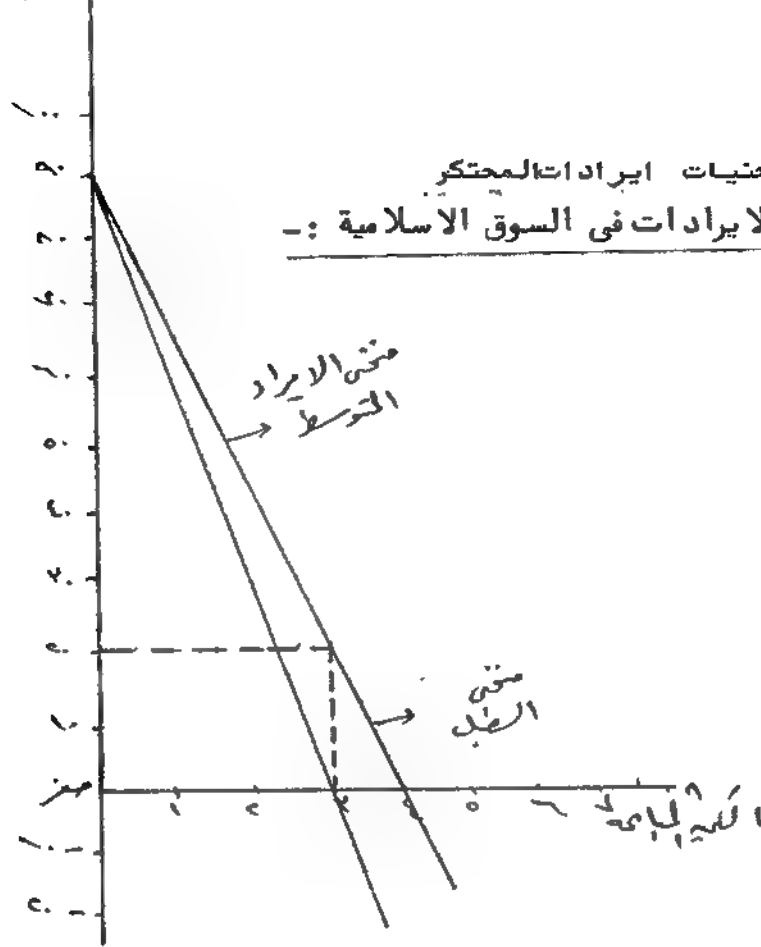
(١)

(٢) بعدهذا المصطلح مصطلحاً فنياً يمكن استخدامه في التحليل في الاقتصاد الإسلامي وهو مقتبس من الفكر الرأسمالي.

(٣) انظر: عبدالرحمن يعزى ع أسس التحليل الاقتصادي، ص ١٨٣٤

ثمن السلعة المباعة فيتمثل بمنحنى الإيراد المتوسط دائماً في منحنى الطلب الذي يبين كل مستوى من مستويات السعر، والكمية المطلوبة عند هذا السعر من وجهة نظر المستهلك . كما يبين الكمية التي يستطيع المشروع بيعها عند كل مستوى من مستويات السعر من وجهة نظر المشروع، حيث يعد حاصل ضرب الكمية المطلوبة عند سعر معين \times السعر الذي تطلب عنده تلك الكمية انفاقاً من وجهة نظر المستهلكين ، وإيراداً بالنسبة للمشروع . ويقع منحنى الإيراد الحدي تحت مستوى الإيراد المتوسط فـسـي هذا السوق . وينحدر منحنى الطلب من أعلى إلى أسفل مما يدل على أن أي انخفاض في السعر تقابله زيادة في الكمية المطلوبة بالنسبة للمستهلك ، بينما يعني للمنتج أنه كلما أراد بيع كمية معينة من إنتاجه فإت عليه أن يفعل هذا عند مستوى أقل من الإيراد المتوسط لكل وحدة مباعة . ويصور منحنى الطلب أيضاً في الشكل السابق رقم (١٣) البدائل المختلفة المتاحة أمام المشروع من حيث القدرة على زيادة المبيعات مقابل تخفيض السعر، أو قبول حجم مبيعات أقل عند مستوى أعلى من السعر . وتخضع قدرة المشروع على التحكم في السعر لظروف السوق ، أو ما يسمى مرونة الطلب للسلعة التي ينتجها المشروع ، فإذا قلت مرونة الطلب للسلعة، كلما زادت قدرة المشروع على التحكم في السعر والعكس صحيح .

المنحنى الإيراد



شكل رقم (١٤)

من المعلوم أن المحتكر في الاقتصاد الإسلامي هو من يمتنع عن بيع سلعة أو خدمة معينة يحتاجها المجتمع بالسعر الجاري أملاً في الحصول على سعر مرتفع ، فيدفع بالمستهلكين إلى عرض سعر مرتفع للحصول على هذه السلعة . فإذا كان هذا السعر مناسباً للمحتكر قام بالبيع ، وإلا فإنه ينتظر إلى حين الحصول على سعر مناسب للبيع . أي أن المحتكر يتتبع تحديد السعر للمستهلكين فتحدد الكمية المباعة في ضوء ذلك السعر.

يبين الشكل رقم (١٤) انحدار منحنى طلب المحتكر بشدة من أعلى إلى أسفل للدلالة على أن قبول المحتكر لأي انخفاض في السعر يقابله زيادة بسيطة في الكمية المطلوبة ، كما أن أي ارتفاع في السعر يقابله انخفاض بسيط في الكمية المطلوبة ، ولذلك يتمثل منحنى الإيراد المتوسط بالنسبة

للمحتكر في منحنى الطلب الذي بين كل مستوى من مستويات السعر ، والكمية المطلوبة عند هذا . السعر من وجهة نظر المستهلك ، كما يبين الكمية التي يستطيع المحتكر بيعها عند كل مستوى من مستويات السعر الذي حدده المشترون ، حيث تمثل أثمان تلك الكمية المباعة انفاقاً بالنسبة للمستهلكين ، وإيراداً بالنسبة للمحتكر . ويصور منحنى الطلب أيضاً البدائل المختلفة المتاحة أمام المحتكر ، من حيث القدرة على زيادة المبيعات مقابل قبول سعر منخفض أو قبول حجم مبيعات منخفض مقابل قبول مستوى أعلى من السعر .

وبالنظر إلى كمية مباعة معينة ، وإلى الثمن الذي بيعت به تلك الكمية يلاحظ أن تلك الكمية بيعت من قبل المحتكر بثمن أعلى مما تباع به في السوق الإسلامية ، وهذا ينعكس في ارتفاع أرباحه من نقطة في منحنى طلب المحتكر ، من مثيلتها فيما عدا ظروف الاحتكار كما يتضح ذلك من الشكلين (١٣ ، ١٤) .

المبحث الثاني : العوامل المحددة لتوازن المشروع الخاص في الاقتصاد
الوضعي :

المطلب الأول : التكاليف

ينظر الاقتصاديون عادة، إلى مفهوم التكلفة من أكثر من زاوية، فقد ينظر إليها باعتبارها الأثمان المدفوعة مقابل خدمات عناصر الإنتاج، وقد ينظر إليها باعتبارها مقدار التضحية بإنتاج سلعة أخرى، نتيجة اختيار إنتاج سلعة معينة .

ويمكن التمييز بين تكاليف الإنتاج، على أساس ما إذا كانت هذه التكاليف تبدو بشكل واضح، أو تحسب بشكل ضمني. (١)
أولاً : أقسام التكاليف :

يقسم الاقتصاديون التكاليف بشكل عام، إلى أربعة أنواع هي: التكلفة النقدية، وتكلفة الخزينة البديلة، والتكلفة الخاصة، والتكلفة الاجتماعية، وفيما يلي بيان هذه الأنواع.

(١) التكلفة النقدية :

تشمل هذه التكلفة ما يسمى بالتكلفة الواضحة والمتمثلة في قيم عوامل الإنتاج المستخدمة في العملية الانتاجية، كما وتشمل التكلفة الضمنية، وهي أن المشروع لا يقوم في بعض الأحيان بدفع مقابل مباشر لبعض هذه البنود، نظراً لامتناع

(1) See: Mansfield, Microeconomics, P. 179.

أصحاب هذه المشروعات للأصول التي تؤدي هذه الخدمات مثل: إيجار المباني، إذا كان يمتلكها صاحب المشروع الذي يقوم بإدارته بنفسه، فعلى الرغم من عدم دفع أجور مباشرة لخدمات هذه العوامل، إلا إنه يجب احتسابها ضمن تكاليف الإنتاج، ذلك أن تلك العناصر لو عملت لحساب الغير لحصلت على أجر. وبجمع قيم هذه التكاليف (أعلى أجر تتقاضاه) هذه العناصر لو عملت لدى الغير) الضمنية إلى التكاليف التي يتحملها المنتج نحصل على التكلفة الكلية للسلع المنتجة، ولذلك تعرف هذه التكاليف بأنها: المبالغ النقدية التي يتحملها المشروع، أو يفيضي بها من أجل الحصول على خدمات العناصر الانتاجية المستخدمة في عملية الإنتاج، سواء كانت تكاليف صريحة أو ضمنية. (١)

(٢) تكلفة الفرصة البديلة:

يطلق على هذه التكلفة تكلفة الاختيار، وتعني أي أقصى ما يمكن أن يحصل عليه العنصر الانتاجي إذا استخدم في غير ما يستخدم فيه. فإذا كان لدى وحدة انتاجية معينة موارد انتاجية تستخدم لانتاج سلعة معينة، وتستطيع انتاج سلع أخرى بنفس الموارد، كانت تكلفة الفرصة البديلة لهذه الموارد مقدار ما يمكنها الحصول عليه من إيرادات نتيجة انتاج سلع بديلة. وقد يكون المعنى أن يمتلك المجتمع

(1) See: Mansfield, Microeconomics, P. 182; Albrecht, Economics, P. 409;

وانظر: سلطان أبو علي وهناء خير الدين، أصول الاقتصاد، ط (١٩٨٢) ٤ بدون دار نشر، ص ١٥٠.

موارد . انتاجية محدودة بالمقارنة بحاجاته المتعددة، فإذا استخدم المجتمع قدرًا من تلك الموارد في انتاج سلعة معينة، فإنه لن يستطيع انتاج ملح أخرى يتطلب انتاجها نفس تلك الموارد ، وهذا يعني أن التكلفة التي يتحملها المجتمع في سبيل انتاج سلعة معينة تتمثل في مقدار التضحية بسلع أخرى . كان يمكن انتاجها بنفس تلك الموارد. ولذلك يتوجب على المشروع أن يدفع لعناصر الانتاج عوائد تساوي ماتحمل عليه فـي احسن استخدام: بديل ليتمكن من جذبها إليه ، كما يتوجب على المجتمع استخدام موارده. استخدامًا رشيدًا. باستخدامها في مجالات انتاج أكثر أهمية . وليس من الضروري دائماً كون تكلفة الفرصة البديلة أكبر من العائد الذي يحصل عليه العنصر الانتاجي في استخدامه الحالي. كما أنها تكون فـي الأجل الطويل أكبر، وأكثر تنوعاً منها في الأجل القصير. (١)

(٣) التكلفة الخاصة والتكلفة الاجتماعية :

تعرف التكلفة الخاصة بأنها تلك التي تقيس تكلفة الفرصة البديلة للمشروع بالنسبة للعناصر التي يستخدمها، وهي مبنية على الاستخدامات البديلة المتاحة لهذه العناصر. فإذا استخدم المشروع عناصر انتاجية ليس لها استخدام بديل فإن

(1) Mansfield, Microeconomics, P.179-180; Thompson, Economics of the Firm, P.235-237;

تكلفته الخاصة تساوي صفراً. (١)

في حين تقيس التكلفة الاجتماعية تكلفة الفرصة البديلة للعناصر المستخدمة من قبل المشروع بالنسبة للمجتمع ككل، وتعتمد على البدائل المتاحة للمجتمع ككل . فإذا استخدم المشروع عنصراً إنتاجياً يمتلكه المجتمع استخدامات بديلة له فإن التكلفة الاجتماعية لهذا العنصر تساوي قيمته في أفضل استخدام له. (٢)

ويوضح المثال التالي الفرق بين التكلفتين :
يقوم مصنع بالقاء مخلفاته في نهر مجاور، مما ينتج عنه تلوث النهر، والقضاء على الكائنات الحية فيه وبالتالي إجهاد المجتمع على استخدام أجهزة تنقية للماء ذات تكلفة مرتفعة ، فالتكلفة الخاصة لاستخدام النهر من قبل المشروع للتخلص من النفايات تساوي صفراً فأرقام لا يوجد هناك استخدام بديل للنهر بالنسبة للمصنع ، بينما تتمثل التكلفة الاجتماعية فسي الأسماك الميتة وأجهزة التنقية . وقد كانت المشروعات في السابق تأخذ في اعتبارها التكلفة الخاصة دون الاجتماعية، مما يستلزم تدخل الدولة عن طريق السياسات المالية لتسوية الاختلافات الموجودة. بينهما، فتزيد من الضرائب كلما زادت التكلفة الاجتماعية على الخاصة ، بينما تستخدم الإعانات المالية في الحالة المعاكسة . ومثال ذلك الضرائب المفروضة

(1) See: Mansfield, Microeconomics, P. 182.

(2) See: The Same Source, The Same Page.

على السجائر، والتي تعكس إلى حد ما التكلفة الاجتماعية لها، والمتمثلة في قلاء أثمان الخدمات الطبية، وخدمات المستشفيات التي يحتاجها المدخنون، والتي تزيد على التكلفة الخاصة للسجائر بالنسبة للمستهلك. وقد أصبحت المشروعات في الوقت الحاضر تجمع بين التكاليف الخاصة والاجتماعية حتى لاتصبح محل انتقاد المجتمع، وحتى لاتتعرض للمزيد من الضرائب. (١)

وتظهر أهمية الفرق بين التكاليف عند القيام بدراسة جدوى المشروعات الاستثمارية، وخصوصاً مايتعلق منها بالبنية الأساسية، وعند قياس الأهمية النسبية للمشروعات. (٢)

ثانياً: التكاليف والعامل الزمني :

تستغرق العملية الانتاجية عادة فترة من الزمن يختلف طولها من سلعة إلى أخرى، وقد قسم (مارشال) الزمن الذي تستغرقه العملية الانتاجية إلى ثلاث فترات (٣) :-

(1) See:Lipsy Steiner, Economics, P.432-436.

(٢) انظر: سلطان أبو علي وهناء خير الدين، أصول الاقتصاد، ص ١٥٣.

(3) See:Marshall, Principles of Economics, P.274-275.

(١) الأجل القصير (زمن السوق) :-

وهو فترة قصيرة جداً تتيح للمشروع التحكم في العرض عن طريق المخزون فقط ، وتتميز هذه الفترة بثبات التكاليف^(١)

(٢) الأجل الطويل (المتوسط) :-

وهو الفترة التي تسمح للمنتج بتغيير حجم انتاجه بزيادة استخدام عناصر الانتاج الموجودة لديه ، عن طريق أقصى استخدام للعناصر الثابتة ، إذا كانت لم تستخدم إلى أقصى حد ممكن ، وعن طريق زيادة عناصر الانتاج المتغيرة كالعالة.

ويواجه المشروع خلال هذه الفترة نوعين من التكاليف هما: التكلفة الثابتة ، وهي التي يتحملها المشروع بغض النظر عن حجم الانتاج ، والتكلفة المتغيرة ، وهي التي تتغير بتغير كمية الانتاج مع ثبات حجم المشروع ، حيث تكونان معاً ما يسمى بالتكلفة الكلية . كما يوجد ما يسمى بالتكلفة الحدية ، وهي عبارة عن التغير في التكلفة الكلية نتيجة تغير الكمية المنتجة بوحدة واحدة ، وتتوقف على التكلفة المتغيرة ، ولا تتأثر بالتكلفة الثابتة . (٢)

(1) See: Marshall, Principles of Economics, P.274.

(٢) انظر: عبدالرحمن يسري، تطور الفكر الاقتصادي ، ص ٢٠٤ ، ٢٠٥ ؛ سلطان أبو علي وهناء خير الدين، أصول الاقتصاد ، ص ١٥٤ ، ١٥٥ ، ١٦٠ ، ١٦١ . وانظر: من هذه الرسالة للتعرف على الأوضاع الخاصة بمنحيات هذه التكاليف ، ص ٢٠٤ - ٢١٩ .

(٣) الأجل الطويل جداً (الأجل الطويل) :-

وهو الفترة التي تسمح للمشروع بتغيير حجم الطاقة الانتاجية بما يتناسب مع التغير المستمر في الطلب . وتتميز هذه الفترة بعدم وجود تكاليف ثابتة ، فإذا وجد المنتج نفسه في حالة خسارة أمكنه تصفية المشروع ، وبذلك لا تكون هناك تكاليف ثابتة ، وتكون جميع التكاليف التي يتحملها المشروع متغيرة^(١) وتعتمد على حجم الانتاج الذي ترغب في انتاجه . (٢)

تتمثل أهمية هذا التقسيم إلى فترات في معرفة مدى ، وكيفية استجابة الانتاج لتغيرات الطلب ، كما يفيد في مسألة غلة الحجم^(٢) والتي تعد من أهم المسائل التي أثارها (مارشال) في نقطة تزايد الانتاج بمعدل أكبر من معدل التزايد في حجم المشروع ، الأمر الذي ينشأ عنه تناقص التكلفة المتوسطة ، وهو ما يعرف بتزايد غلة الحجم . وقد أدى اكتشاف مسألة تزايد غلة الحجم والمصحوبة باستخدام الفنون الانتاجية المتقدمة ، إلى إيجاد مشكلة بالنسبة لمارشال ، فقد ظهر له إمكان حدوث الاحتكار من هذا النزيه وبالتالي انتهاء نظام المنافسة الكاملة الذي يفترضه في تحليله . فقد وجد أن اقتصاديات الحجم الكبير تؤكد أن عدداً من المنتجين المغار لن يستطيع التنافس طويلاً مع عدد من المنتجين الكبار بسبب تمتع الكبار بتزايد غلة الحجم ، وانخفاض متوسط التكلفة ، وهذا يعني انتهاء القرض القائل : إن العدد الكبير من المشروعات المنتجة لسلع متماثلة لا يعطسي الفرصة لأي مشروع للتحكم في السوق ، والتدخل في تحديد الأسعار^(٤) .

(١) انظر: ص ٢١٥ - ٢١٨ من هذه الرسالة لمعرفة سلوك التكاليف في هذه الفترة .

(2) See: Marshall, Principles of Economics, P. 275.

(٣) انظر: ص ٢١٩ . ٢٢٣ من هذه الرسالة للتعرف على هذه المسألة

(4) See: Marshall, Principles of Economics, P. 125, 265;

وانظر: عبد الرحمن يسري ، تطور الفكر الاقتصادي، ص ٢٠٦ - ٢٠٨ .

المطلب الثاني : الإيرادات :

(١) - تعريف الإيراد :

تتمثل إيرادات المشروع خلال
أي فترة زمنية فيما يحصل عليه المشروع من
مبيعات نقدية نتيجة بيع منتجاته
في السوق . وهذه الإيرادات نتيجة
مباشرة لرغبة الفرد منتجاً كان ، أم مستهلكاً
في شراء هذه المنتجات ، وتعرف هذه الرغبة
بالطلب ، وبالتالي تكون إيرادات المشروع الخاص
التي يحصل عليها نتيجة بيع منتجاته نتيجة
مباشرة للطلب الذي يواجهه المشروع ،
أي أن منحني الطلب الذي يواجهه

يختلف باختلاف ظروف السوق التي يعمل فيها ، بمعنى تحدد إيرادات المشروع بناءً على منحنى الطلب الذي يواجهه المشروع فـ في الأسواق المختلفة. (١)

(٢) أنواع الإيرادات :

توجد ثلاثة أنواع للإيرادات تتشابه مع أنواع التكاليف الثلاث ، وهي الإيراد الكلي ، ، والإيراد المتوسط ، والإيراد الحدي . كما أن لكل منها منحنى خاص به ، فهناك منحنى الإيراد الكلي ، ومنحنى الإيراد المتوسط ، ومنحنى الإيراد الحدي ، وفيما يلي بيان هذه المصطلحات الثلاثة .

(أ) الإيراد الكلي :

ويقصد به إجمالي الإيراد المتحقق للمشروع نتيجة بيع ما يمكن من الناتج الكلي خلال فترة زمنية معينة ، ويساوي حاصل ضرب كمية الناتج \times متوسط ثمن الوحدة المنتجة . كما يعبر عن النفقات الكلية للمستهلكين والموجهة لشراء منتجات هذا المشروع . ويتغير الإيراد الكلي بتغير الكمية المنتجة مع ثبات متوسط الثمن ، أو بتغير متوسط الثمن مع ثبات الكمية المنتجة. (٢)

(ب) الإيراد المتوسط :

وهو متوسط ما يحمل عليه المشروع نتيجة بيع كمية معينة من الإنتاج خلال فترة معينة من الزمن ، ويتم تقديره بقسمة الإيراد الكلي على الناتج الكلي . وبالتالي يعد الإيراد المتوسط

(١) انظر: عبدالرحمن يسري ، أسس التحليل الاقتصادي، ص ١٨١ ، أحمد جامع ، مبادئ الاقتصاد، ص ٣٥٧ .

(٢) انظر: أحمد جامع مبادئ الاقتصاد، ص ٣٥٧ ؛ عبدالرحمن يسري ، أسس التحليل الاقتصادي، ص ١٨١ ؛ إسماعيل هاشم ، مبادئ الاقتصاد التحليلي،

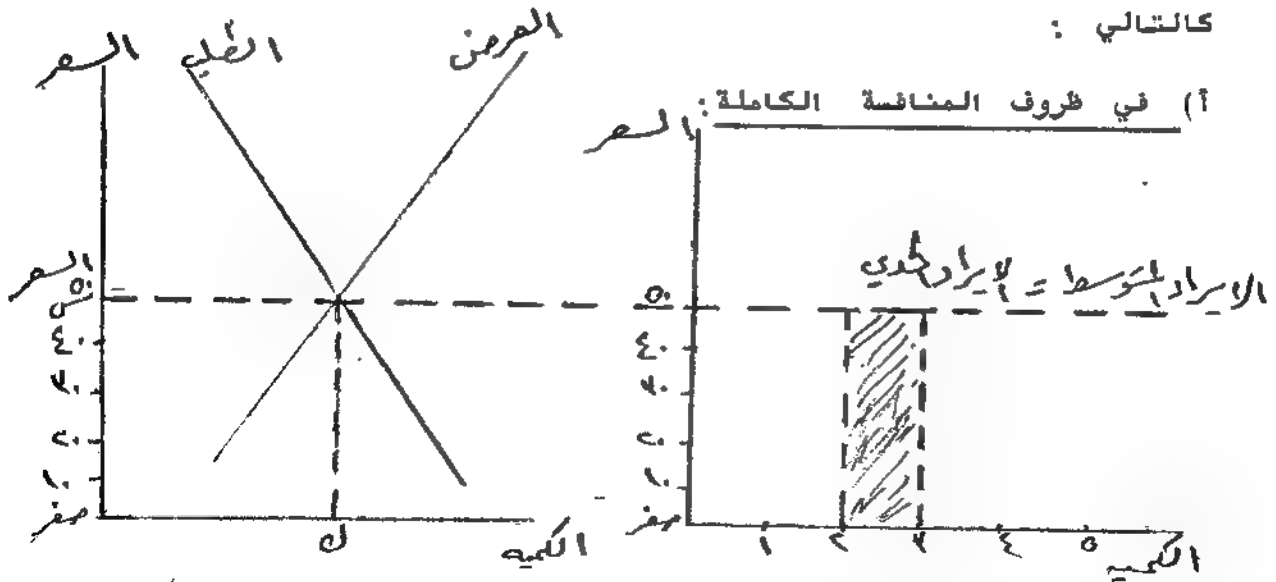
تعبيراً آخر من متوسط سعر الوحدات المنتجة ، كما يترتب على ذلك تطابق المنحنى الذي يربط بين الإيراد المتوسط وإنتاج المشروع ، مع المنحنى الذي يربط بين الثمن وإنتاج المشروع . (١)

(ج) الإيراد الحدي :

وهو الإيراد المتحقق من إنتاج وبيع وحدة إضافية من السلعة خلال نفس الفترة الزمنية . أي أنه فكرة خاصة بسياسات إنتاجية بديلة خلال فترة معينة ، وليس كما يظن من أن الإيراد الحدي عبارة عن الإضافة إلى الإيراد الكلي ، والناجمة عن بيع وحدة إضافية من السلعة بين فترتين زمنيتين متتاليتين . (٢)

(٣) منحنيات الإيرادات المختلفة في الأسواق المختلفة :

تختلف أشكال منحنيات الإيرادات المختلفة التي يواجهها المشروع ، تبعاً لاختلاف ظروف السوق التي يعمل فيها وذلك كالآتي :



شكل رقم ١/٥

شكل رقم ٢/٥

(١) انظر: أحمد جامع ، مبادئ الاقتصاد ، ص ٣٥٨ ، عبد الرحمن يسري ،

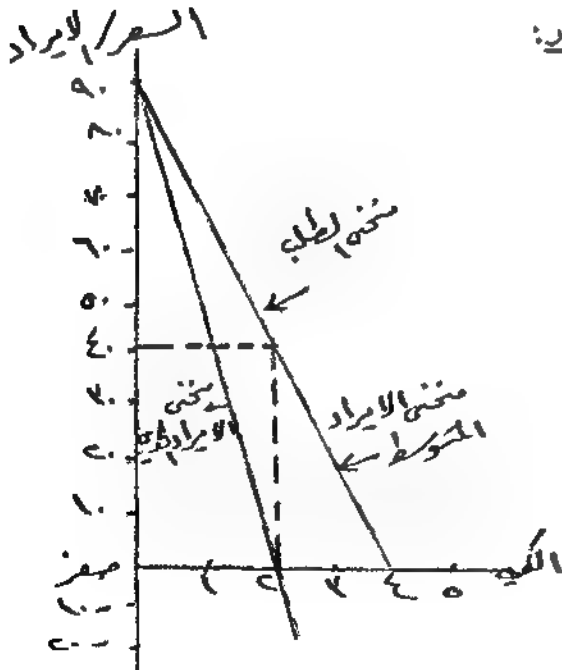
أسس التحليل الاقتصادي ، ص ١٨٢ .

(٢) انظر: عبد الرحمن يسري ، أسس التحليل الاقتصادي ، ص ١٨٣ ، أحمد جامع ،

مبادئ الاقتصاد ، ص ٣٥٩ .

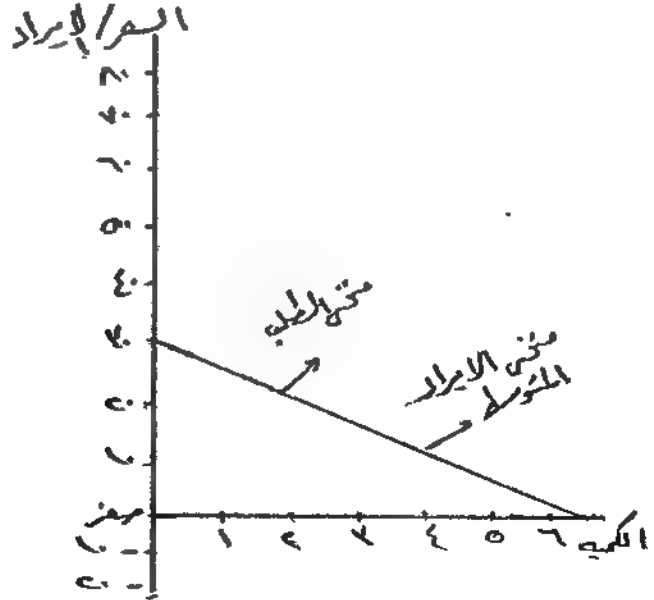
يوضح الشكل رقم (١٥ / ب) تكون الثمن نتيجة تلاقي منحنى العرض والطلب ، فليس للمشروع أي تأثير في هذا السعر ، حيث يقوم المشروع ببيع أي كمية منتجة عند السعر المحدد بـ $15/1$. العرض والطلب في السوق كما يتضح من الشكل رقم (١٥/ب) .

ويتضح أيضاً من الشكلين السابقين أن درجة مرونة الطلب للمشروع في سوق المنافسة الكاملة تساوي مالا نهاية ، ولذلك يتساوى الثمن مع الأيراد المتوسط مع الأيراد الحدي . كما أن الخط المستقيم الموازي للمحور الأفقي والذي يمثل منحنى الطلب يمثل منحنى الأيراد المتوسط ، ويمثل منحنى الأيراد الحدي ، حيث يتساوى الاثنان ، تماماً عند أي حجم من المبيعات في الظروف المذكورة . (١)



شكل رقم (١٦/ب) الاحتكار

(ب) في سوق المنافسة الاحتكارية ، والاحتكار:



شكل رقم (١٦/أ)، المنافسة الاحتكارية

(١) انظر: عبدالرحمن يسري ، أسس التحليل الاقتصادي، ص ١٨٣-١٨٥ .

يوضح الشكل رقم (٢٦) بشقيه العلاقة بين الإيراد المتوسط، والإيراد الحدي، في حالتى المنافسة الاحتكارية، والاحتكار. يتمثل منحنى الإيراد المتوسط دائماً وتحت أية ظروف في منحنى الطلب الذي يبين كل مستوى من مستويات السعر، والكمية المطلوبة عند هذا السعر بالنسبة للمستهلك، كما يبين الكمية التي يمكن بيعها عند كل مستوى من مستويات السعر بالنسبة للمشروع. ويلاحظ أن حاصل ضرب الكمية المطلوبة \times السعر الذي تطلب منه يمثل انفاقاً بالنسبة للمستهلكين، ويمثل إيراداً بالنسبة للمشروع. ويقع منحنى الإيراد الحدي تحت مستوى الإيراد المتوسط، وذلك في حالتى المنافسة الاحتكارية والاحتكار. وحينما تساوي مرونة الطلب أي شيء أقل من اللانهاية، وأكبر من الصفر، فإن منحنى الطلب ينحدر من أعلى إلى أسفل مما يدل على أنه كلما انخفض السعر كلما زادت الكمية المطلوبة، هذا من وجهة نظر المستهلك. أما من وجهة نظر المشروع فإن انحدار منحنى الطلب يعني أنه كلما أراد المشروع بيع كمية أكبر من إنتاجه فإنه لابد أن يفعل هذا عند سعر أقل، أي عند مستوى أقل من الإيراد المتوسط لكل وحدة مباعة. فالطلب الذي يواجه المشروع المحتكر ينخفض في مرونته عند أي سعر من الأسعار بالمقارنة بالطلب الذي يواجه المشروع العامل في المنافسة الاحتكارية، مما يترتب عليه ارتفاع درجة تحكم المحتكر في سعر مبيعاته بالمقارنة بأي مشروع فسي ظل منافسة احتكارية، فالمنحنى الأشد انحداراً وهو الخاص بالمحتكر يقل في مرونته عند أي سعر من الأسعار بالمقارنة بالمنحنى الأقل انحداراً، والخاص بالمشروع العامل فسي سوق المنافسة الاحتكارية ويصور انحدار منحنى الطلب البدائل المختلفة المتاحة أمام المشروع في هذه الظروف من ناحية

القدرة على زيادة المبيعات ، مقابل تخفيض السعر، أو قبسول حجم أقل من المبيعات عند مستوى أعلى من السعر، وتخضع قدرة المشروع على التحكم في السعر لظروف السوق، أو ما يسمى مرونة الطلب للسلعة التي ينتجها المشروع. وتتمل قدرة التحكم إلى أقصاها في حالة الاحتكار الكامل، وهذا مستبعد، لأن الاحتكار حالة غير واقعية ، فالمحتكر ينتج سلعة ليس لها بدائل، ويحدد الكمية المنتجة عند المستوى الذي يريد ، كما يحدد السعر عند المستوى الذي يريد ، ويقبل المستهلكون على شراء الكمية المحددة من الناتج عند السعر المحدد مضطرين، حيث لا توجد أمامهم أي بدائل أخرى ، ويتمكن المحتكر عادة من تحقيق مستويات أعلى من الأسعار عند المستويات المنخفضة من الانتاج بالمقارنة مع المشروع العامل في ظل المنافسة الاحتكارية ، وهذا ينعكس في ارتفاع أعلى نقطة في منحنى طلب المحتكر عن مثيلتها، في منحنى طلب المشروع العامل في ظل المنافسة الاحتكارية، وذلك كما يتضح من الشكل السابق بشقيه (١).

(٤) اشتقاق منحنى الإيراد الحدي في سوق المنافسة الاحتكارية والاحتكار:

يقع منحنى الإيراد الحدي تحت منحنى الطلب أو الإيراد المتوسط، وإذا لجأ المشروع إلى خفض السعر لبيع كمية أكبر، وتتوقف قيمة الإيراد الحدي على درجة مرونة الطلب، فإذا كان منحنى الطلب خطاً مستقيماً ينحدر من أعلى إلى أسفل جهة اليمين كما يتضح من الشكل رقم (١٦) بشقيه ، فإن

(١) انظر: عبدالرحمن يسري، أسس التحليل الاقتصادي، ص ١٨٥-١٨٩.

هذا يعني احتواء منحنى الطلب على درجات مرونة تتراوح بين
اللانهاية (حينما يقطع هذا المنحنى المحور الرأسي الذي يقيس
السعر) وبين الصفر، (حينما يقطع منحنى الطلب المحور الأفقي
الذي يقيس الكمية). ويمكن الاستعانة بالقاعدة التالية لقياس
قيمة الايراد الحدي، والقاعدة هي: الايراد الحدي = الثمن (سبيل) ^{مرونة الطلب}
وبالتعويض، يتضح أن منحنى الايراد الحدي ينطبق على منحنى
الطلب، أو الايراد المتوسط في نقطة واحدة تقع في أعلى منحنى
الطلب، وذلك عندما تكون مرونة الطلب لانهاية، ويقطع
الايراد الحدي المحور الأفقي في النقطة العامودية تحت منتصف منحنى
الطلب عندما تساوى مرونة الطلب الواحد الصحيح، ويساوي
الايراد الحدي عندئذ صفراً، ويوضح الشكل رقم (١٦) أن الايراد الحدي
يتخذ قيمة موجبة أكبر من الصفر في الجزء الواقع تحت الجزء
الأعلى من منحنى الطلب - حيث تتراوح مرونة الطلب بين
الوحدة. واللانهاية - ويتخذ قيمة سالبة أقل من الصفر في
الجزء الواقع تحت الجزء الأسفل من منحنى الطلب حيث تنحصر
مرونة الطلب بين الصفر والوحدة. (١)

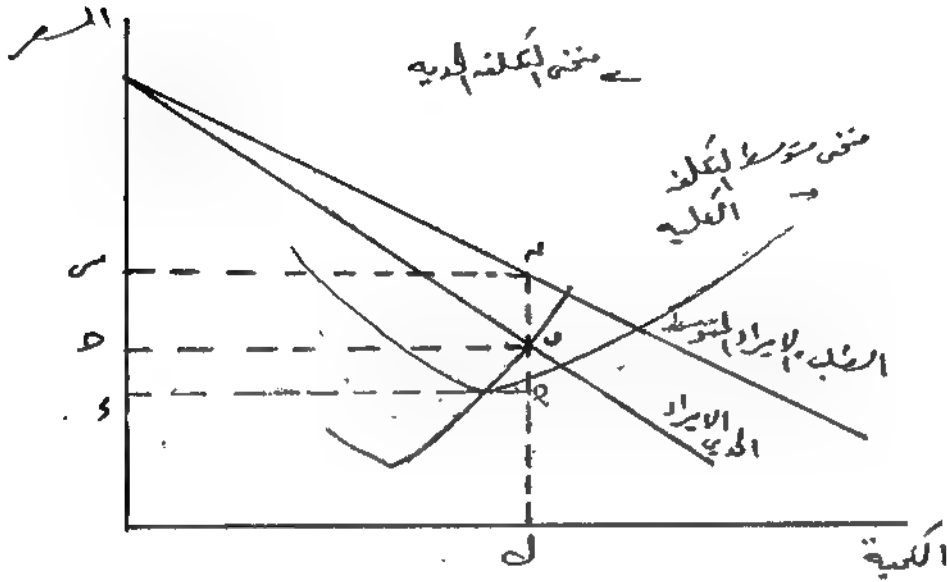
المبحث الثالث : تحديد وضع توازن المشروع الخاص في الاقتصاد

الإسلامي :

١ - تحديد توازن المشروع في السوق الإسلامية :

يؤدي اختلاف المنتجات في السوق الإسلامية إلى تمتدح كل مشروع بمنحنى طلب قليل المرونة لمنتجاته نظراً لتفضيل بعض المستهلكين لبعض السلع على بعض، وإن كان سعرها أكبر من غيرها، إلى حد ما، ويؤدي رفع المشروع لأسعار منتجاته إلى فقدان بعضه من عملائه لصالح منافسيه، والعكس صحيح، وهكذا يواجه المشروع منحنى طلب ينحدر من أعلى إلى أسفل جهة اليمين، فكلما زاد التماثل بين السلع كلما زادت مرونة الطلب بالنسبة للمنتج، وإلى أن يصبح ذا مرونة تامة في حالة التجانس المطلق للسلع.

(أ) توازن المشروع في الأجل القصير :



شكل رقم (١٧)

(توازن المشروع في الأجل القصير)

يوضح الشكل رقم (١٧) منحنىي طلب وعرض المشروع ، فمنحنىي

البطل ينحدر من أعلى إلى السفلى للأسباب السابقة .

وحتى يكون المشروع في وضع التوازن فإنه يساوي بين التكلفة

الحدية والإيراد الحدي ، فلو باع كمية أكبر من كمية التوازن (ك)

فإن النفقة الحدية تكون أكبر من الإيراد الحدي ، ويعاني المشروع

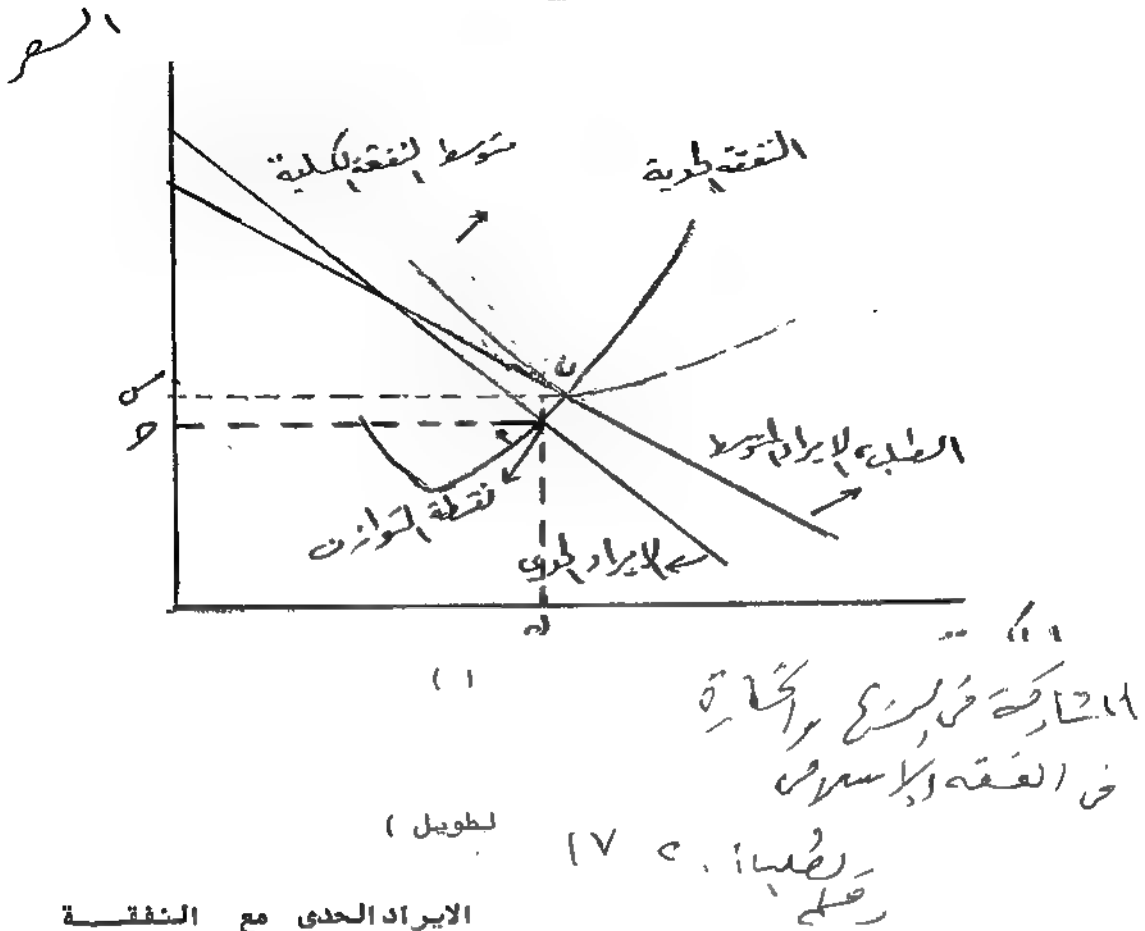
من الخسارة في هذه الحالة ، أما إذا باع كمية أقل من كمية

التوازن ، فإن النفقة الحدية تكون أقل من الإيراد الحدي

ويحقق المشروع أرباحاً، في هذه الحالة، وعندئذ يكون من مصلحة المنتج بيع المزيد من الانتاج ليستمر في تحقيق المزيد من الأرباح، إلى أن يصل إلى وضع التوازن، وذلك عند تساوي الإيراد الحدي مع التكلفة الحدية عند النقطة (ب)، حيث تكون الأرباح أفضل ما يمكن، إلا إن حجمها متوقف على ثمن البيع، فإذا تساوى الثمن مع الإيراد الحدي، حقق المشروع أرباحاً عادية فقط، وتتمثل في المستطيل (أ، ب، ج، د). وحتى يحقق المشروع مزيداً من الأرباح فإن من مصلحة المنتج بيع أكبر من الإيراد الحدي، وبافتراض تساوى سعر البيع للإيراد المتوسط، والمتمثل بمنحنى الطلب، فإن المشروع يحقق أرباحاً تتمثل في المستطيل (أ، ب، ج، د)، وعندئذ يحقق المشروع أرباحاً غير عادية تتمثل في الجزء (ب، ن، م)، لأن الثمن في هذه الحالة أكبر من متوسط التكلفة الكلية، وكلما زاد الفرق بين الثمن، وبين متوسط التكلفة الكلية، كلما زاد حجم الأرباح غير العادية المتحققة.

(ب) توازن المشروع في الأجل الطويل :

يحصل المشروع في الأجل الطويل على أرباح أقل من التي يمكن أن يحصل عليها في الأجل القصير، حيث يؤدي دخول مشروعات جديدة، إلى الصناعة، إلى انحراف منحنى الطلب إلى اليسار، وكلما زاد الانحراف، إلى اليسار كلما قلت الأرباح المتحققة إلى أن يتماس مع منحنى متوسط التكلفة الكلية م، ن، ك، وعندئذ يحقق المشروع ربحاً عادياً فقط، وذلك كما يتضح من الشكل التالي :



الإيراد الحدي مع النقطة

ن الطلب يتماشى مع

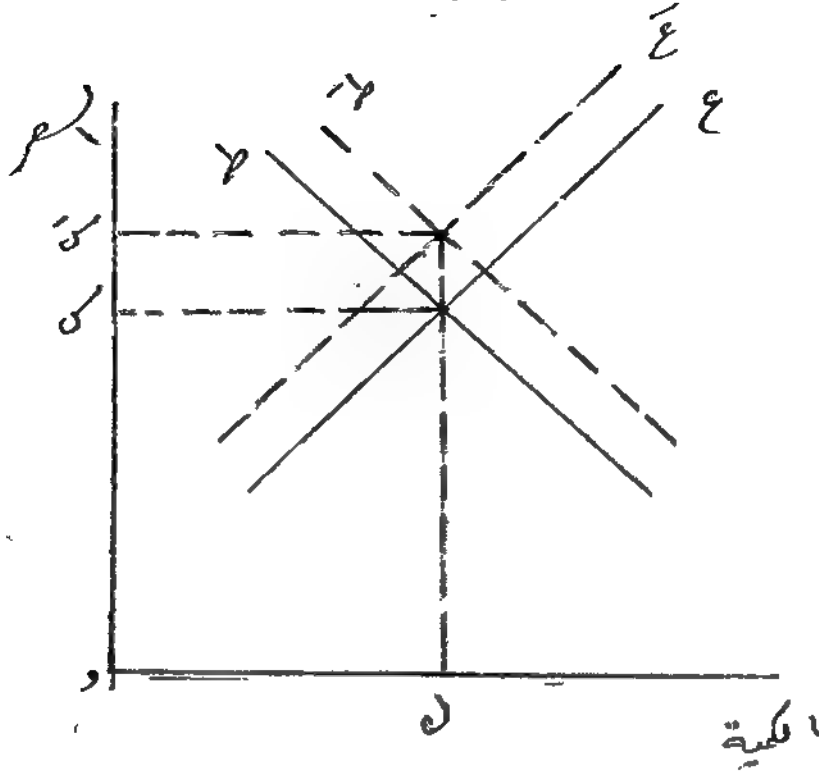
شحن البيع المتماثل

(ط) يتساوى مع التكلفة

هذه الحالة يحقق المشروع ربحاً قدره أ ب س د .

(٢) توازن المحتكر:

المحتكر: هو من يمتنع عن بيع سلعة قليلة أو عديمة المرونة بالسعر الجاري، مما يؤدي إلى انخفاض العرض عن الطلب بصورة كبيرة، فيعتمد المستهلكون إلى دفع سعر مرتفع يفوق السعر الجاري للحصول عليها ورغم اختفاء حالات الاحتكار إلى حد ما في الاقتصاد الإسلامي، إلا أن الدراسة توضح مدى ظلم المستهلكين نتيجة للاحتكار .

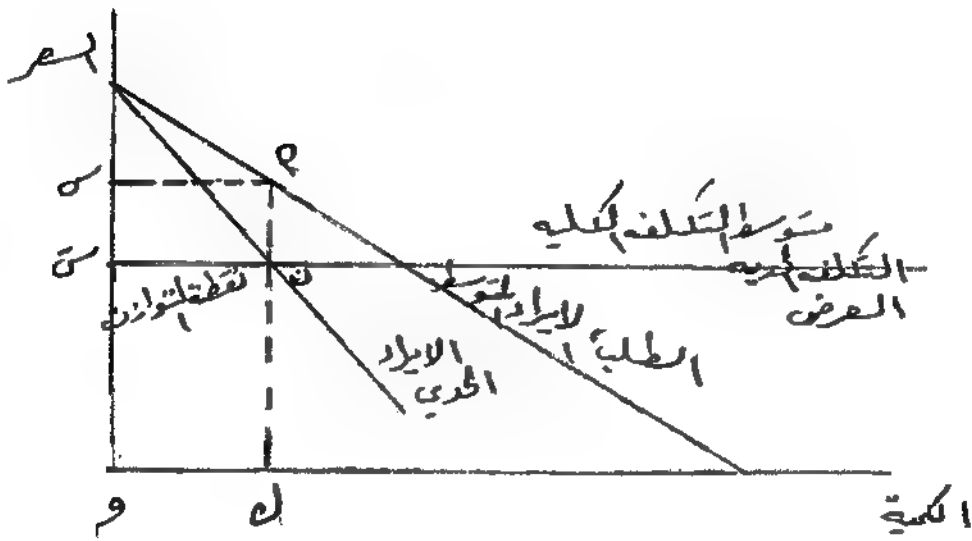


شكل رقم (١٩)

تتمثل الكمية المحتكرة في الكمية (و ك) ويتمثل سعرها في السعر (س) ، فإذا امتنع المحتكر من بيع تلك الكمية بالسعر الجاري ، قام المستهلكون بدفع سعر مرتفع للحمول عليها ، وليكن (س٢) ، وحيث إن عرض المحتكر هو العرض الكلي في السوق ، ويساوي (و ك) ، فإن منحنى العرض ، يرتفع إلى أعلى ليلتقي مع السعر الجديد (س٢) عند نفس الكمية الأصلية ، وينتقل بالتالي منحنى الطلب إلى اليمين ليصبح (ط٢) ، وليلتقي منحنى العرض الجديد (ع٢) والسعر الجديد ، ويهدف المحتكر من وراء ذلك إلى زيادة أرباحه إلى أقصى حد ممكن ، ويتأتى له ذلك بزيادة الإيراد الكلي عن متوسط التكلفة الكلية ، إلى أقصى حد ممكن ، لأن المحتكر في الاقتصاد الإسلامي يكون منتجاً للسلعة ، أو مشترياً للسلعة من السوق الداخلي ، أو مستورداً ، فإذا كان المحتكر مشترياً ، أو مستورداً ، فإنه لا يتأثر بالتكلفة الانتاجية ، بل يتأثر بثمن الشراء ، وفي هذه الحالة يترك المحتكر تحديد ثمن البيع ، والكمية المباعة للمشتريين . بشكل يحسب

معه أكبر ربح ممكن . ونظراً لتحديد سعر شراء السلع المحتكرة سلفاً في هذه الحالة ، وعدم تأثره بسعر بيع المحتكر لتلك السلعة ، فإن التكلفة الحدية للمحتكر تكون ثابتة .

أ- توازن المحتكر المشتري والمستورد:



شكل رقم (٢٠)

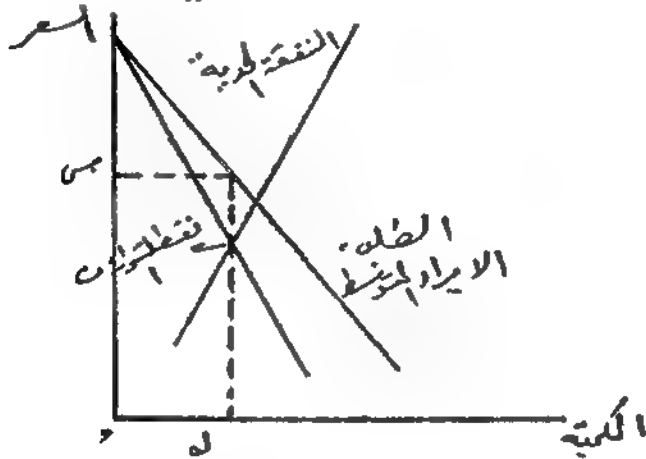
تتمثل نقطة توازن المحتكر في حالة كونه مشترياً من السوق الداخلي ، أو مستورداً ، بتقاطع منحنى الإيراد الحدي ، مع منحنى التكلفة الحدية . ونظراً لثبات التكلفة الحدية ، فإن المحتكر لو باع بسعر يعادل الإيراد الحدي لحقق أرباحاً عادية فقط .

وحيث إن المحتكر يهدف إلى تحقيق أقصى ربح ممكن ، فسيحاول جعل سعر البيع أكبر من الإيراد الحدي ، أي أكبر من متوسط التكلفة الكلية (نظراً لتساوي الإيراد الحدي مع النفقة الحدية عند نقطة التوازن ، وانطباق منحنى متوسط التكلفة الكلية على منحنى النفقة الحدية ، وثباتها) ، ويتأثر له ذلك إذا باع بسعر يعادل الإيراد المتوسط ،

ويحقق المحتكر عندئذ ربحاً احتكاريّاً يعادل المستطيل (ن أ س هـ) أما الكمية المباعة فهي واحدة في حالة البيع بسعر يعادل الإيراد الحدي، أو الإيراد المتوسط ، وهي الكمية (و ك) .

ب - توازن المحتكر المنتج :

قد يتمثل الاحتكار اسلامياً في انفراد منتج ، أو مجموعة منتجين بانتاج سلعة معينة ، وامتناعهم عن البيع بالسعر الجاري ، فـإذا حدد المحتكر سعراً معيناً للبيع كما ذكر الفقهاء ، فهذا يعني تركه تحديد الكمية المباعة للمشتريين ، وعدم تأثر تكلفة هذا المنتج بالكمية المباعة ، ويتضح ذلك ، من خلال الشكل التالي رقم (٢١) .



شكل رقم (٢١)

يتحدد وضع التوازن عند تقاطع الإيراد الحدي مع النفقة الحدية فـسي النقطة (ن) ، وحتى يحقق المحتكر أقصى ربح فإنه يحدد السعر الذي يحقق له ذلك ، وليكن (س) ، والذي يراعي فيه زيادته عن الإيراد الحدي، وهذا متحقق في حالة البيع بالإيراد المتوسط ، ومن ثم تتحدد الكمية المباعة والمحددة من قبل المشتريين في الكمية (ك) .

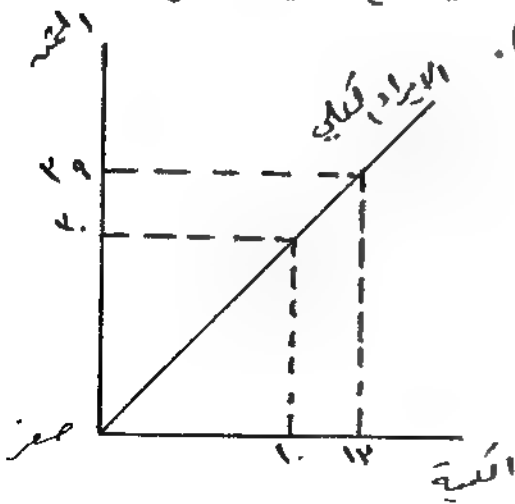
المبحث الرابع :

- تحديد وضع توازن المشروع الخاص في الاقتصاد الوضعي :

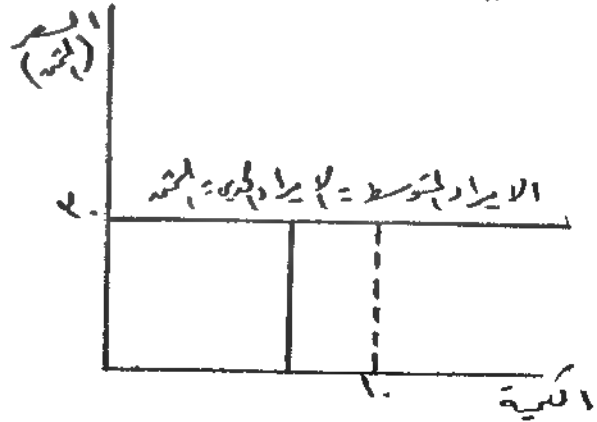
أولاً: تحديد توازن المشروع في سوق المنافسة الكاملة:

(١) في الأجل القصير:

المشروع في سوق المنافسة الكاملة متقبل للأسعار ، كما يحددها السوق ، حيث يستجيب المشروع للتغيرات الحاصلة في ظروف السوق من طريق تغيير الكمية المنتجة، وتتمثل الطريقة الوحيدة لتغيير الكمية المنتجة في استخدام كميات أكبر، أو أقل من عناصر الانتاج المتغيرة . وهكذا تتناسب منحنيات تكاليف المشروع في الأجل القصير مع قراراته الانتاجية، ذلك أن المشروع الراغب في تحقيق أقصى ربح ممكن يسعى لانتاج تلك الكمية التي تتساوى عندها التكلفة الحدية مع الأيراد الحدي ، كما هو موضح بالشكل رقم (٢٢) (١).



شكل رقم (٢٣)



شكل رقم (٢٢)

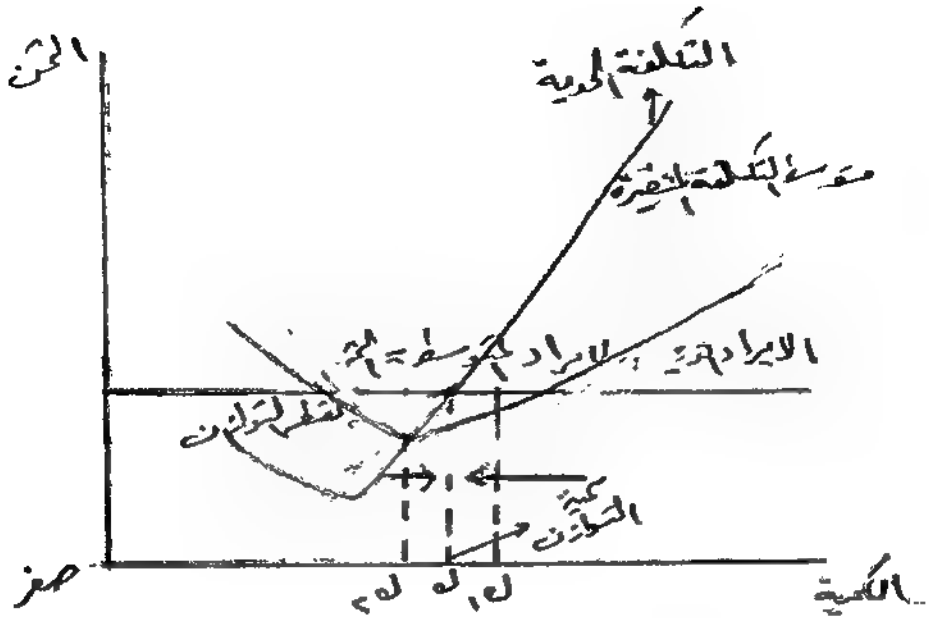
(١) See: Lipsy & Steiner, Economics, P.226.

ويوضح الشكل رقم (٢٢) وجود منحنيات طلب المشروع وإيراده الحدي في نفس الخط الأفقي الذي يمثل ارتفاعه من نقطة الأصل أسعار المنتجات كما يتساوى الثمن مع الإيراد الحدي ، فمن ثم تسوي المشروعات بين تكلفة انتاجها الحدية ، وسعر السوق إذا كان سعر السوق يزيد على متوسط التكلفة المتغيرة ، ونظراً لأن السوق يحدد السعر الذي يمكن المشروع من بيع منتجاته به مهما كان حجمها ، فإن المشروع يسعى غالباً إلى تحديد تلك الكمية التي تحقق له أقصى ربح ممكن في ظل السعر المعطى من السوق ، والذي يسعى المنتج لتسويته مع تكلفته الحدية .

فعندما يكون المشروع في وضع تحقيق أقصى ربح ممكن لن يكون هناك داع لأن يغير المشروع إنتاجه في الأجل القصير ، أما لو تغيرت التكلفة ، أو تغير الثمن ، فسوف يستمر المشروع في إنتاج تلك الكمية ، لأنها تمثل أفضل وضع بالنسبة له حيث يكون في وضع توازن الأجل القصير كما يتضح من الشكل رقم (٢٤)

والمشروع في سوق المنافسة الكاملة مجرد محدد للكميات فهو يسعى من أجل تحقيق أقصى ربح ممكن بزيادة الكمية المنتجة ، أو تخفيضها إلى أن تتساوى التكلفة الحدية للأجل القصير ، مع سعر السوق الذي يستجيب له المشروع ، لأنه قد وضع بفعل قوى العرض والطلب . ويساعد المشروع في تحديد عرض السوق عن طريق تحديد الكميات المنتجة بناءً على سعر السوق ، ويساهم منحنى عرض السوق في تحديد العلاقة بين سلوك المشروع وسلوك سوق المنافسة الكاملة . (١)

(1) See: Lippy & Steiner, Economics, P.227; Albrecht, Economics, P.439-441.



شكل رقم (٢٤) توازن المشروع في الأجل القصير

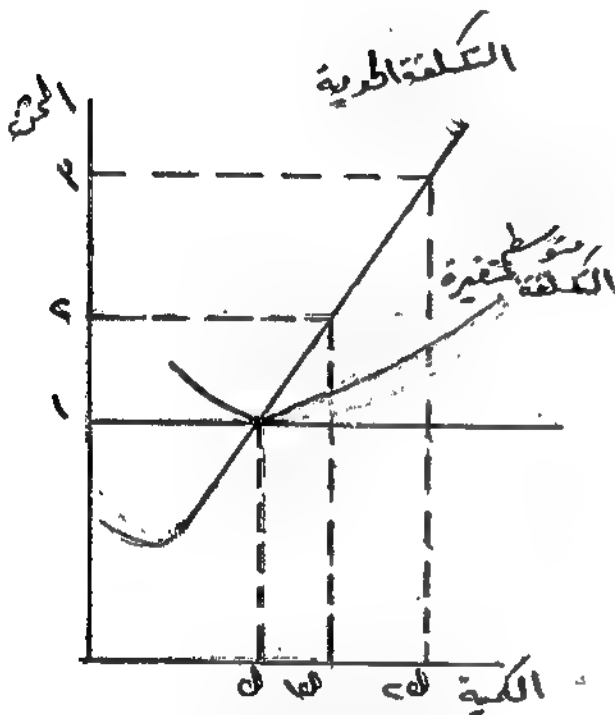
١ - منحنى عرض المشروع:

يصور منحنى عرض المشروع العلاقة القائمة بين الكمية المعروضة والتمن ، ويتمثل شكله مع شكل منحنى التكلفة الحدية في الجزء الصاعد منه ، ويكون فوق مستوى التكلفة المتغيرة .

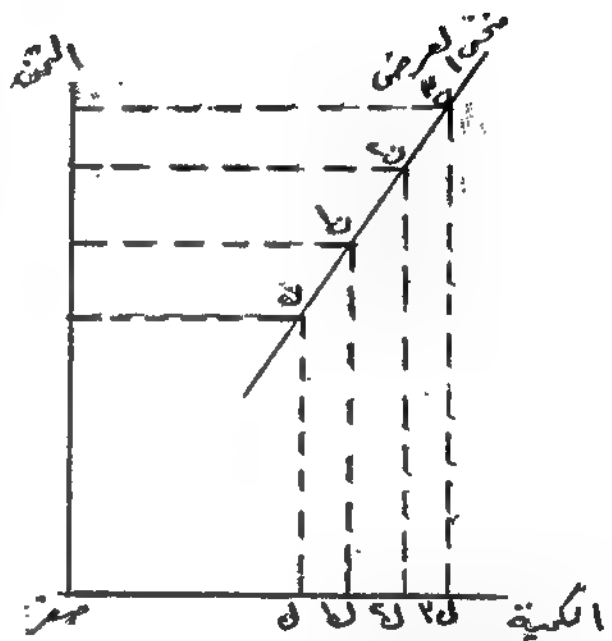
ويحدد منحنى التكلفة الحدية للمشروع التكلفة الحدية المناسبة لكل مستوى انتاجي ، بينما يحدد منحنى العرض الكمية التي يعرضها المشروع عند كل تمن .

ينتج المشروع كمية قدرها صفرًا عند التمن الذي يقل من متوسط التكلفة المتغيرة ، لأن التمن هنا لا يغطي التكلفة المتغيرة للمشروع ، كالأجور ، والمواد الأولية ، فضلاً عن تحمل المشروع للتكلفة الثابتة . أما عند التمن الذي يزيد على متوسط التكلفة المتغيرة فإن المشروع يسوي بين التمن والتكلفة الحدية ، مع افتراض أن الايراد الحدي يساوي التمن ، وبناءً على ذلك يتمثل منحنى عرض المشروع مع منحنى التكلفة الحدية

فوق مستوى التكلفة المتغيرة كما يتضح من الشكلين رقم (٢٥) و (٢٦) (١).



شكل رقم (٢٦) منحنيا التكلفة الحدية، ومتوسط التكلفة المتغيرة



شكل رقم (٢٥) منحنى عرض المشروع

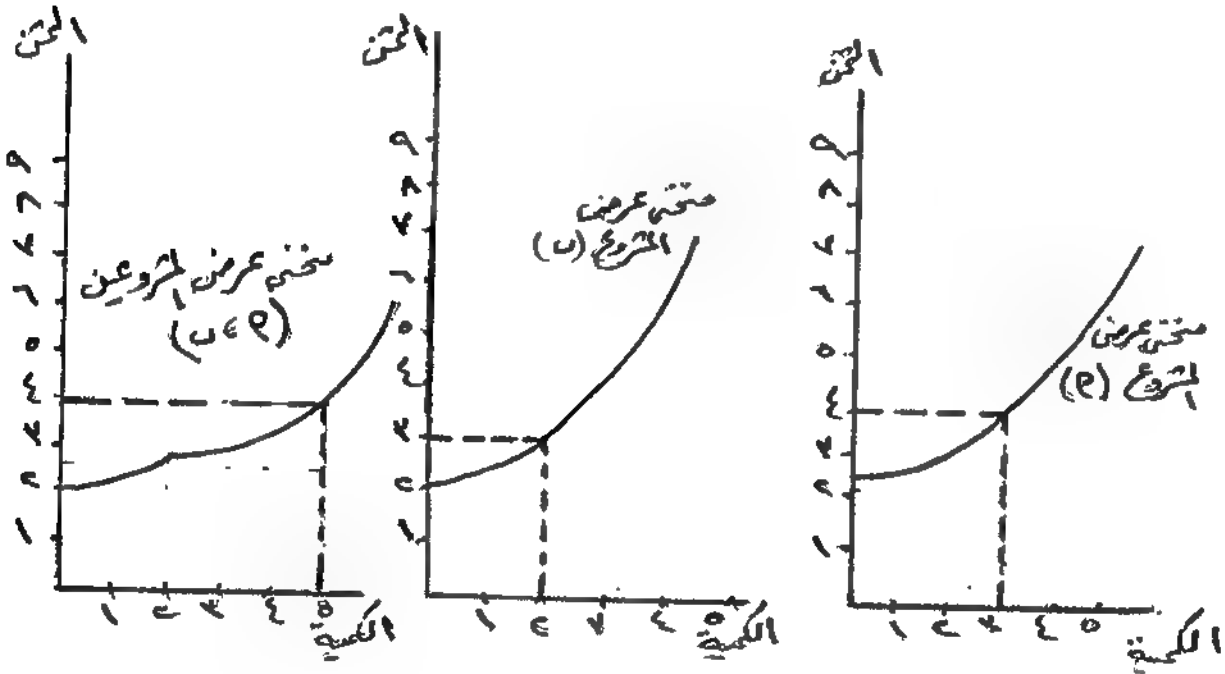
ب- منحنى عرض الصناعة :

يتمثل منحنى عرض الصناعة في سوق المنافسة الكاملة في الأجزاء الأفقية من منحنيات التكلفة الحدية (فوق مستوى متوسط التكلفة المتغيرة) لجميع المشروعات في الصناعة، لأن كل منحنى تكلفة حدية للمشروع يدل على الكمية التي ينتجها المشروع عند أي ثمن سوقي، كما أن منحنى

(1) See: Lipsy & Steiner, Economics, P.228; Albrecht, Economics, P.438-440; Mansfield, Microeconomics, P.252.

عرض الصناعة هو الكمية التي سوف ينتجها كل مشروع عند أي ثمن للسوق . فمنحنى العرض المبني على منحنيات التكلفة الحدية للمشروعات في الصناعة في الأجل القصير هو منحنى عرض الصناعة في الأجل القصير ، ويتضح ذلك من خلال الشكل التالي رقم (٢٧) .

المشروع (٩) المشروع (٥) المشروع (٤)



شكل رقم (٢٧) منحنى عرض الصناعة

(1) See: Lipsy & Steiner, Economics, P.228-229;
Mansfield, Microeconomics, P.235.

د - تحديد ثمن التوازن في السوق :

يحدد منحني العرض والطلب معاً ثمن السوق ، ونظراً لأن أيّاً من المشروعات لا يؤثر بشكل مهم في ثمن السوق ، فإن مجموع تصرفات المشروعات في الصناعة (يعبر عنه بمنحنى عرض الصناعة) ومجموع تصرفات المستهلكين (يعبر عنه بمنحنى طلب الصناعة) يحددان معاً سعر السوق عند النقطة التي يتقاطعان عندها منحني العرض مع منحني الطلب .

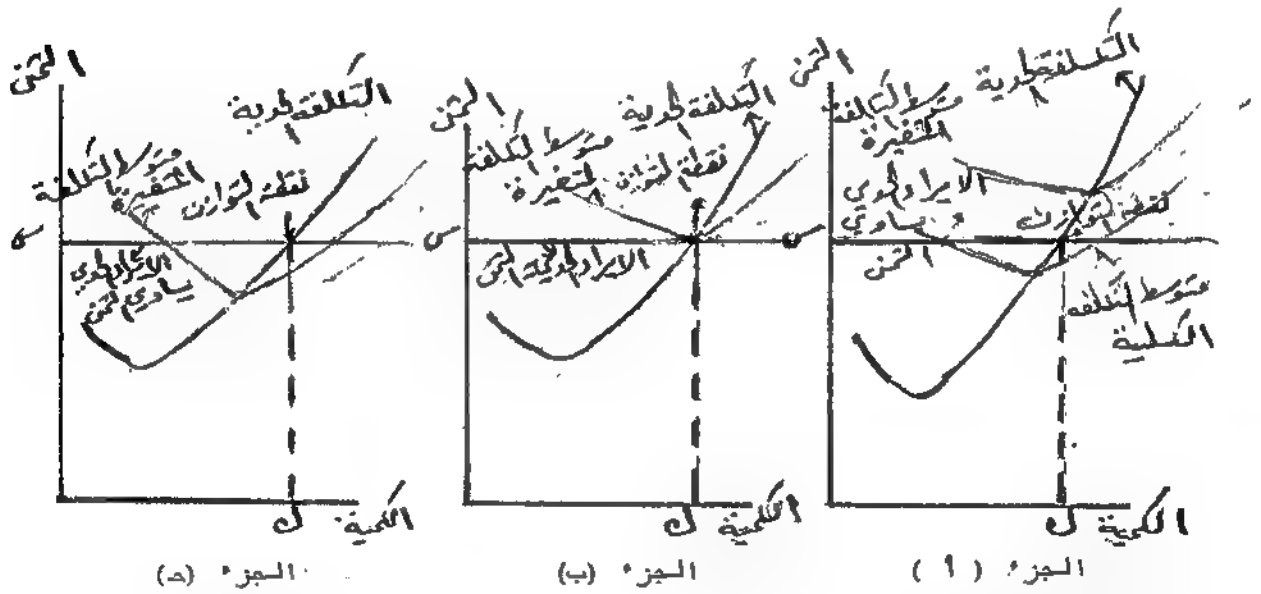
ينتج المشروع عند ثمن التوازن، ويبيع تلك الكمية التي تكون تكلفتها الحدية مساوية لثمن السوق ، كما أنه لن يقوم بتغيير انتاجه في الأجل القصير. ونظراً لأن الكمية المطلوبة تساوي الكمية المعروضة فلن يكون هناك داع لتغيير سعر السوق في الأجل القصير، ذلك أن المشروع يكون في وضع توازن الأجل القصير. (١)

د - تحديد أرباح المشروع :

على الرغم من أن المشروع يحقق أقصى ربح ممكن إذا كان في وضع توازن الأجل القصير إلا إن تلك الأرباح مجهولة المقدار. ويوضح الشكل رقم (٢٨) ثلاثة أوضاع مختلفة للمشروع في وضع توازن الأجل القصير حيث إنه ينتج تلك الكمية التي يتساوى عندها الثمن مع التكلفة الحدية. ففي الجزء (أ) من الشكل (٢٨) يعاني المشروع من الخسارة لأن الثمن

(1) See: Lipy & Steiner, Economics, P.229;
Mansfield, Microeconomics, P.255.

أقل من متوسط التكلفة المتغيرة ، ويحقق ربحاً عادياً فقط في
الجزء (ب) لأن الثمن يساوي متوسط التكلفة المتغيرة .
والربح العادي أقل دخل يكفي لحمل المنظم على استخدام رأس ماله
في العملية الانتاجية القائمة بحيث لو قل عن هذا الحد لتحول
المنظم برأس ماله إلى انتاج آخر يلي الانتاج الأول من حيث
إيراده ويعبر هذا الربح عن النفقة الضمنية . ويحقق ربحاً
غير عادي في الجزء (ج) لأن الثمن أكبر من متوسط التكلفة
المتغيرة . (١) والربح غير العادي : هو الزيادة في ربح المشروع
عن الحد اللازم لبقاء رأس المنظم برأس ماله في المشروع القائم .



الجزء (أ) : يعاني المشروع من الخسارة لأن الثمن أقل من متوسط التكلفة المتغيرة
الجزء (ب) : يحقق المشروع ربحاً عادياً فقط لأن الثمن = متوسط التكلفة المتغيرة
الجزء (ج) : يحقق المشروع ربحاً غير عادي لأن الثمن أكبر من متوسط التكلفة المتغيرة

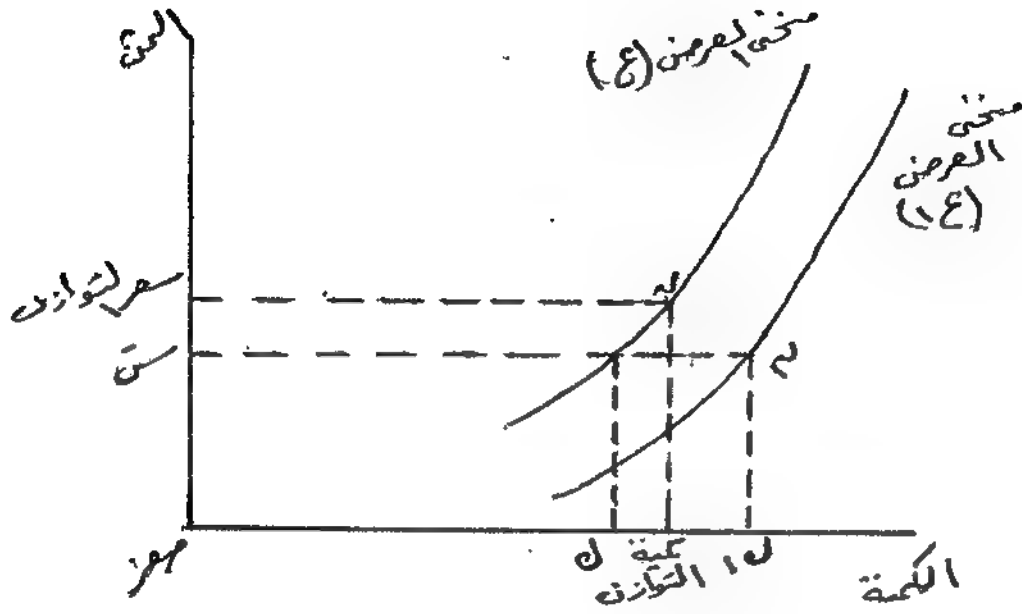
شكل رقم (٢٨) توازن المشروع في الأجل القصير

(١) See: Lipsy & Steiner, Economics, P.229.

(٢) التوازن في الأجل الطويل :

حرية الدخول إلى الصناعة، والخروج منها، مفتاح التوازن في الأجل الطويل في ظروف المنافسة الكاملة. ونظراً لأن التكاليف تتضمن تكلفة الفرصة البديلة لرأس المال ، فإن تغطية المشروع لتكلفة المتغيرة فقط تجعل صاحب رأس المال يفضل استثمار أمواله في مكان آخر يحققه ربحاً أكبر ، وإذا كان المشروع يحقق نفس العائد الذي يمكن تحقيقه في نشاط آخر من الاقتصاد ، فلن يكون هناك دافع لخروج المشروعات من الصناعة ، أو دخول مشروعات جديدة إليها. أما إذا حققت المشروعات القائمة أرباحاً غير عادية فسيكون ذلك حافزاً لدخول مشروعات جديدة إليها للمشاركة في تلك الأرباح. ومن ناحية أخرى ، إذا كانت المشروعات القائمة تعاني من الخسارة فسيكون ذلك دافعاً لخروج تلك المشروعات من الصناعة بحثاً عن عائد أفضل في صناعة أخرى . ويتحدد منحنى عرض الصناعة في الأجل الطويل عن طريق الدخول إلى الصناعة والخروج منها، والتغير الحاصل في منحنى العرض الكلي في الأجل الطويل مع ثبات منحنى الطلب سبب في تغير ثمن التوازن ، حيث تسبب الزيادة في العرض انخفاضاً في ثمن التوازن ، وعلى المشروعات الجديدة. والقديمة تعديل إنتاجها بناءً على الثمن الجديد كما هو موضح بالشكل رقم (٣٩) (١)

(1) See: Mansfield, Microeconomics, P. 258-259; Lipy & Steiner, Economics, P, 230-231.



شكل رقم (٢٩)

(تأثير دخول مشروعات جديدة إلى الصناعة على منحنى العرض)

يستمر دخول مشروعات جديدة إلى الصناعة، كما يستمر الثمن في الانخفاض إلى أن تغطي المشروعات الموجودة. فـ في الصناعة تكلفتها المتغيرة فقط، وتكون المشروعات حينئذ في وضع المشروع الموضع بالشكل رقم (٢٨، ب)، أي تحقيق أرباح عادية فقط .

والأرباح غير العادية في الصناعة مؤثر لدخول مشروعات جديدة إليها في الأجل الطويل، مما يسبب توسعاً في حجم الصناعة، وزيادة في العرض الكلي، مما يدفع الثمن إلى الانخفاض مع ثبات الطلب الكلي، فتتلاشى الأرباح غير العادية، وتصبح الأرباح المتحققة أرباحاً عادية فقط للسبب السابق ذكره، ولأن جزءاً من تلك الأرباح يتحول إلى ربح لأصحاب عناصر الانتاج الثابتة، وإذا كانت المشروعات في الصناعة في وضع

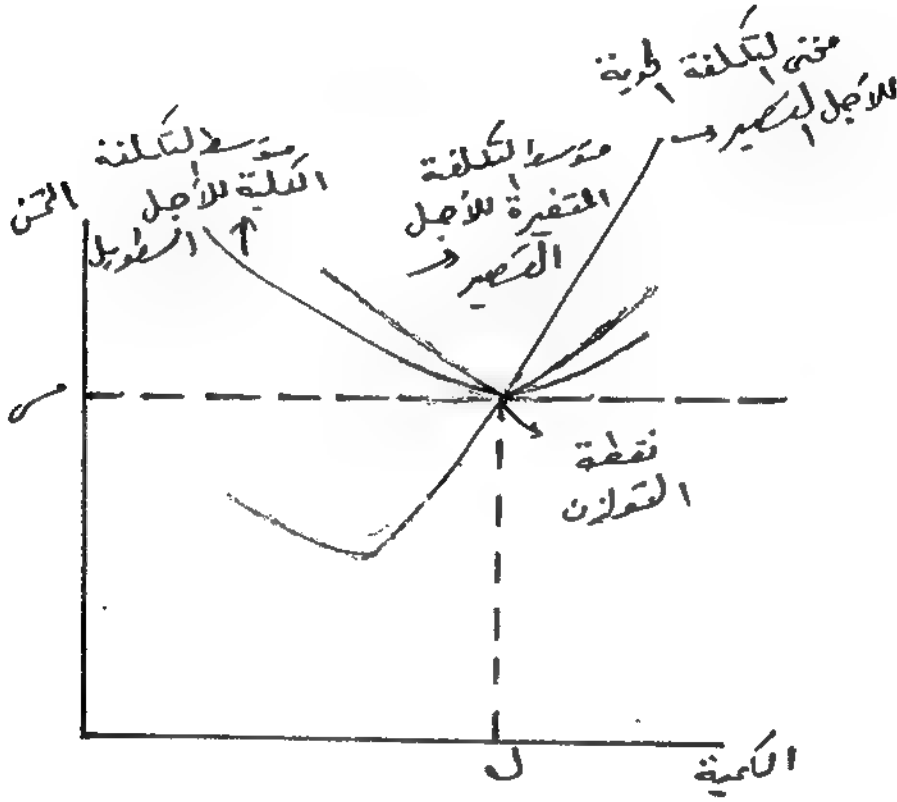
المشروع الذي يعاني من الخسارة كما في الشكل (٢٨ ، ١) فإن الصناعة تعاني من الخسارة^١ مسايطر بعض المشروعات في هذه الحالة إلى الاستمرار في الانتاج مع تحملها للخسارة في الأجل القصير، لعدم امكان استغنائها عن الآلات القديمة ، وبالتبدالها بأخرى جديدة، بينما تضطر المشروعات التي لاتستطيع تحمل هذه الخسائر إلى الخروج من الصناعة تدريجياً في الأجل القيسيرة^٢ فيرتفع منحنى مرض الصناعة إلى أعلى، كما يرتفع ثمن السوق، ويقل العرض مع خروج المشروعات من الصناعة، ويستمر الثمن في الارتفاع إلى أن تغطي المشروعات لبقاوية تكلفتها المتغيرة، كما في الشكل رقم (٢٨ ب) ويتوقف عندئذ خروج المشروعات من الصناعة. (١)

أ- مستوى التكلفة عند التوازن :

تتكون الصناعة من عدد من المشروعات ، ولذلك لابد أن يكون كل مشروع في وضع توازن الأجل الطويل حتى تكون الصناعة في وضع توازن الأجل الطويل، وهذا يعني أن يتبع جميع المشروعات انتاجها عند ثمن يعادل متوسط التكلفة المتغيرة كما يتضح من الشكل رقم (٢٨ ، ب) ، ويستلزم وجود المشروع في وضع توازن الأجل الطويل أن يكون الثمن مساوياً للتكلفة الحدية للأجل القصير التي تساوي بدورها التكلفة المتغيرة للأجل القصير ، كما يتضح من الشكل رقم (٣٠) ، كما يستلزم أن ينتج كل مشروع في الصناعة عند أدنى نقطة على منحنى التكلفة

(1) See: Mansfield, Microeconomics, P.258-259;
Lipsy & Steiner, Economics, P.229-231.

الكلية المتوسطة للأجل الطويل ، فإذا تم أخذ هذه الأمور في
الحسبان ، كانت جميع المشروعات في الصناعة في الوضع الموضح
بالشكل رقم (٢٠) . (١)



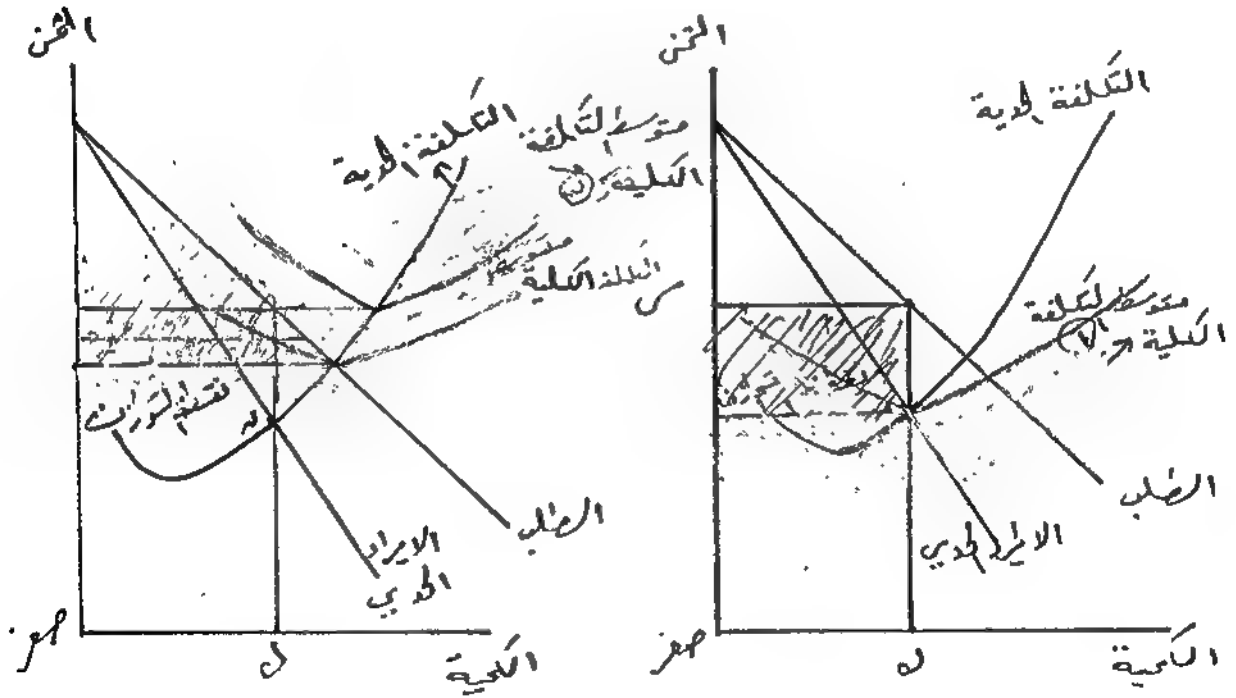
شكل رقم (٢٠)
توازن المشروع في الأجل الطويل

(1) See: Lipsy & Steiner, Economics, P. 900, Mansfield
Microeconomics, P. 258-259.

ثانياً : تحديد وضع توازن المحتكر :

يُنتج المحتكر تلك الكمية التي يكون عندها الإيراد الحدي مساوياً للتكلفة الحدية ، شأنه في ذلك شأن المنتج في المنافسة الكاملة . أما الثمن فيتناسب مع تلك الكمية المحددة بمنحنى الطلب ، وليس موحداً ومعطى كحالة المنافسة الكاملة . ويوضح الشكلان رقم (٣١ ، ٣٢) تحقيق أقصى ربح ممكن بالنسبة للمحتكر .

ويختلف وضع التوازن في حالة الاحتكار عنه في حالة المنافسة الكاملة ، ففي المنافسة الكاملة يُنتج المشروع تلك الكمية التي يكون عندها الثمن مساوياً للتكلفة الحدية ، أما المحتكر فينتج تلك الكمية التي يكون عندها الثمن أكبر من التكلفة الحدية . (١)



توازن المحتكر

شكل رقم (٣٢)

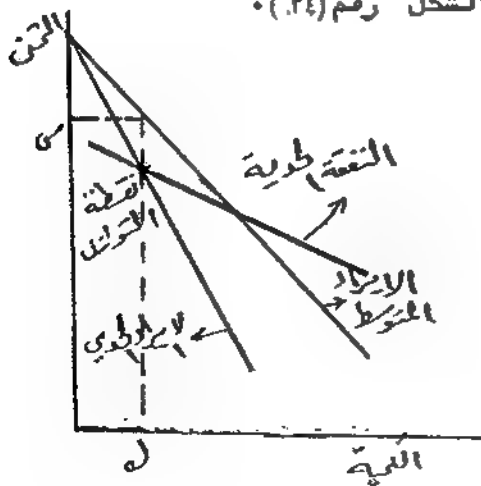
شكل رقم (٣١)

(1) See: Lipsey & Steiner, Economics, P.244-245.

تتمثل الكمية الانتاجية المعظمة للأرباح في الشكليين السابقين في (ك) حيث يكون الإيراد الحدي مساوياً للتكلفة الحدية، أما الثمن فيكون أكبر من التكلفة الحدية، ويكون فوق مستوى متوسط التكلفة المتغيرة، والذي يقع تحت مستوى متوسط التكلفة الكلية.

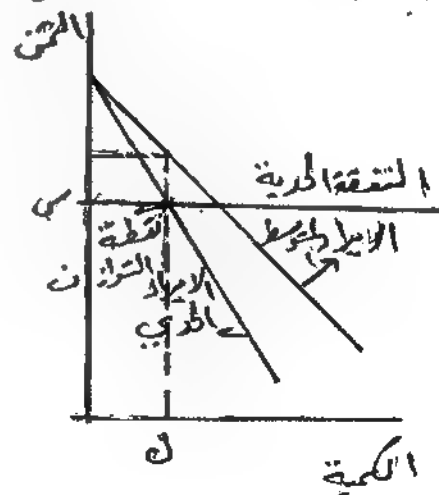
تتمثل أرباح المحتكر في الشكل رقم (٢١) في الجزء المظلل، أما في الشكل رقم (٢٢) حيث متوسط التكلفة الكلية ممثلة بالمنحنى رقم (٢)، فإن الأرباح غير العادية = صفراً، فإذا ارتفع متوسط التكلفة الكلية ليميل إلى المنحنى رقم (٣) عانى المحتكر من الخسارة، وتتمثل خسارته في الجزء المظلل في الشكل (٢٣).

ويتحقق توازن المحتكر بتساوي الإيراد الحدي مع التكلفة الحدية سواء كانت التكلفة الحدية متزايدة كما يتضح من الشكليين السابقين (٢١، ٢٢) أو ثابتة كما يتضح من الشكل رقم (٢٣) أو متناقصة كما يتضح من الشكل رقم (٢٤).



شكل رقم (٢٤)

توازن المحتكر بنفقة حدية متناقصة



شكل رقم (٢٣)

توازن المحتكر بنفقة حدية ثابتة

أ- أرباح المحتكر:

لكي يحقق المحتكر أكبر ربح ممكن فإنه ينتج تلك الكمية التي يتساوى عندها الإيراد، الحدي مع النفقة الحدية، إلا أن هذا لا يدل على حجم الأرباح المتحققة، وأوجز ———— ربح احتكاري من عدمه، فقد يحقق المحتكر أرباحاً كما هو موضح بالشكل رقم (٣١)، مع إمكان استمرار تلك الأرباح لفترة طويلة من الزمن لعدم إمكان دخول مشروعات جديدة إلى الصناعة. كما أن الثمن لن يصل إلى مستوى منحنى التكاليف الكلية، ويمكن للمحتكر في نفس الوقت وهو في حالة توازن عند تحقيق أقصى ربح ممكن أن يعاني من الخسارة في الأجل القصير نظراً لارتفاع التكاليف عن مستوى الثمن كما يتضح من الشكل (٣٢)، فإذا ارتفع منحنى متوسط التكلفة الكلية إلى مستوى أعلى من مستوى منحنى الطلب، وبقيت الأرباح دون تغيير فإنها تقل كلما ارتفع المنحنى إلى أعلى. أما إذا لامس منحنى التكلفة المتوسطة الكلية منحنى الطلب كما هو الحال بالنسبة لمنحنى متوسط التكلفة الكلية رقم (٢)، كما في الشكل رقم (٣٢)، فإن المحتكر يحقق أفضل ربح ممكن عند ذلك المستوى الانتساجي،
إلا إن الأرباح الاحتكارية = صفراً. (١)

ب- منحنى عرض المحتكر:

يربط منحنى العرض بين الكمية المعروضة والثمن المتحقق، ويقوم المحتكر عادة بمساواة التكلفة الحدية بالإيراد الحدي لتحديد وضعه التوازني، إلا أن الإيراد الحدي لا يساوي الثمن

(1) See: Lipsy & Steiner, Economics, P. 245.

٥ ن المحتكر لايسوي بين التكلفة الحدية والتمن . (١)

(ح) توازن المشروع والصناعة :

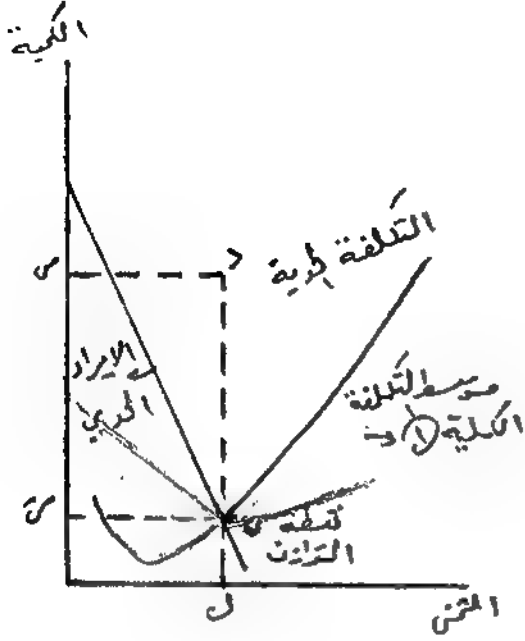
عندما يكون المحتكر منتجاً وحيداً في الصناعة فإنه لا حاجة لوجود نظريات تفصل بين المشروعات والصناعة كما في المنافسة الكاملة، لأن المحتكر هو الصناعة . وهكذا يلاحظ أن وضع المشروع المحقق لأقصى ربح ممكن ، والموضح في الشكلين رقم (٢٢،٢١) هو وضع توازن الصناعة في الأجل القصير.

الأرباح غير العادية باعث لدخول مشروعات جديدة ، إلى الصناعة الاحتكارية كما في المنافسة الكاملة تماماً، فإذا حصل مثل هذا الدخول تغير وضع التوازن ، ولستم يعيبند المشروع محتكراً ، إلا إن عقبات الدخول إلى الصناعة الاحتكارية تمنع دخول مشروعات جديدة إليها في الأجل القصير، فإذا استمر وجود المحتكر في الأجل الطويل، فهذا يعني وجود عوائق لدخول المشروعات الجديدة إلى الصناعة، وقد سبق ذكر العديد منها. (٢) واستمرار المحتكر في الأجل الطويل يسمح له بتحقيق أرباح احتكارية لفترة زمنية أطول ، أي أن توازن المحتكر الربحية غير العادية في الأجل القصير يمكن أن يستمر في الأجل الطويل. (٣)

(١) انظر : ص ٤٦٦ . من هذه الرسالة .

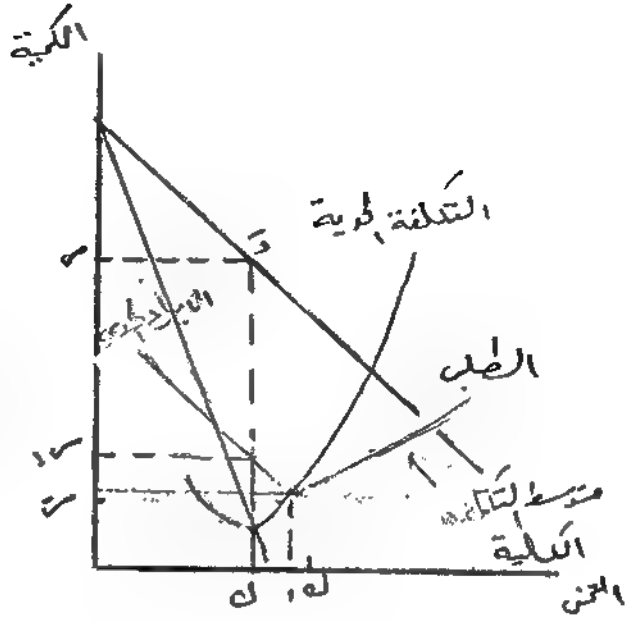
(٢) انظر : ص ١٨٠ . من هذه الرسالة .

(٣) See: Lipsy & Steiner, Economics, P.245-246.



شكل رقم (٣٦)

الانتاج عند أدنى متوسط تكلفة كلية



شكل رقم (٣٥)

الانتاج فوق أدنى متوسط تكلفة كلية

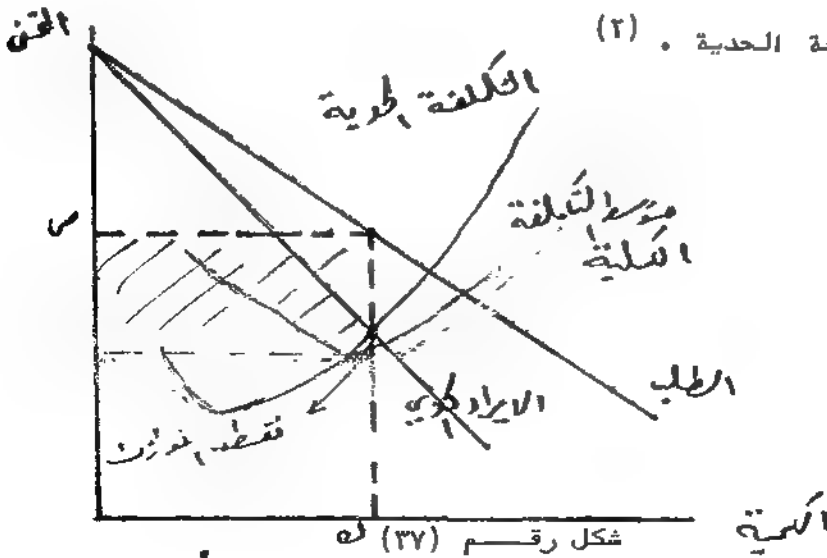
(توازن المحتكر عند ، أو بدون أدنى متوسط تكلفة كلية)
تتمثل كمية التوازن في (ك) حيث الإيراد الحدي يساوي التكلفة الحدية ، ويتمثل ثمن التوازن في (س) في كلا الشكلين ، ويتمثل الاختلاف بينهما في وضع منحنى متوسط التكلفة الكلية . يتحقق أدنى متوسط تكلفة الكلية في الشكل (٣٦) عند كمية التوازن ، وتتمثل التكلفة الكلية عند (س) في الشكل (٣٥) وهي أكبر من أدنى متوسط تكلفة كلية يمكن تحقيقها عند (س) ، وتستلزم كمية الانتاج (ك) ، وليس هناك في نظرية الاحتكار ما يدفع التوازن للحدوث عند أدنى متوسط تكلفة كلية .

ثالثاً : تحديد وضع توازن المشروع فى سوق المنافسة الاحتكارية :

يواجه المشروع فى سوق المنافسة الاحتكارية منحنى طلب ينحدر إلى الأسفل بالنسبة لمنتجاته ، فكلما قل الاختلاف تدريجياً بين السلعة التي ينتجها المشروع وبين السلع المنافسة كلما زادت مرونة الطلب ، أما إذا لم يكن هناك اختلاف بين السعة التي ينتجها المشروع والسلع المنافسة فإن منحنى الطلب سيكون تام المرونة ، وهذا يعني أن أي زيادة بسيطة فى أسعار منتجات المشروع عن أسعار مثيلاتها تؤدي إلى فقدان المشروع بعضاً من عملائه لصالح منافسيه ، وفسي المقابل فإن أي انخفاض بسيط فى أسعار منتجات المشروع عن أسعار مثيلاتها يؤدي إلى جذب المشروع بعضاً من عملاء منافسيه (١)

١ - توازن المشروع :

يوضح الشكل التالى رقم (٣٧) منحنى العرض والطلب للمشروع فى المنافسة الاحتكارية . ينحدر منحنى الطلب إلى أسفل بثبات نسبي للأسباب السابقة ، ويشبه توازن المشروع فى سوق المنافسة الاحتكارية توازن المحتكر نظراً لتلاعب المشروع بالأسعار والكميات إلى أن تبلغ الأرباح أقصى حد لها ، وكذلك عندما يتساوى الإيراد الحدي مع التكلفة الحدية . (٢)



توازن المشروع فى المنافسة الاحتكارية فى الأجل القصير

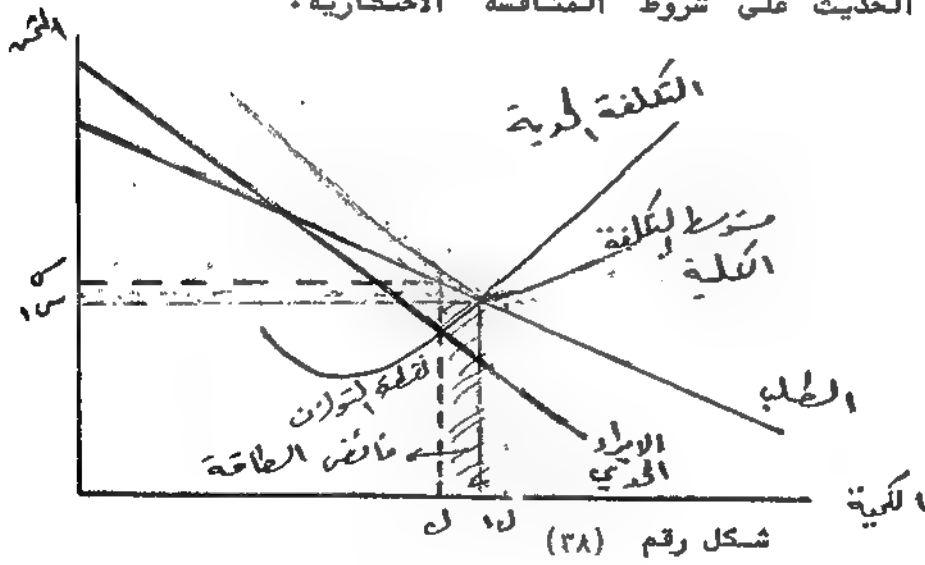
- (1) See: Albrecht, Economics, P.496-497, وانظر ص ٢٤٤ - ٢٤٦ من هذه الرسالة .
- (2) See: Albrecht, Economics, P.497; Lipsy & Steiner, Economics, P.907.

٢ - توازن الصناعة :

يوضح الشكل رقم (٢٧) أن المشروع يحقق أرباحاً فوق تكلفة الفرصة البديلة ، مما يحفز المشروعات الجديدة للدخول إلى الصناعة ، وكلما ارتفع عدد المشروعات الداخلة إلى الصناعة كلما وزع الطلب على عدد أكبر من المشروعات ، فيحمل كل مشروع على جزء صغير من السوق، حيث يتوقع المشروع أن يبيع عند سعر معين كميات أقل من تلك التي كان يبيعها قبل تدفق المشروعات إلى الصناعة . ويؤدي دخول مشروعات جديدة إلى الصناعة إلى انحراف منحنى الطلب إلى اليسار إلى أن يصل إلى وضع التوازن الموضح بالشكل رقم (٢٨) ، حيث الإيراد الحدي مساوٍ للتكلفة الحدية ، ولكن الأرباح غير العادية تساوي صفراً ، مما يعني وجود أرباح عادية فقط .

يمكن وجود وضع توازن تساوي فيه الأرباح غير العادية صفراً تحت ظروف المنافسة الاحتكارية على الرغم من أن المشروع يواجه منحنى طلب ينحدر إلى أسفل، ويوضح الشكل رقم (٢٨) أن المشروع يمكنه زيادة إنتاجه وتخفيض تكلفته المتوسطة ، فهو لا يستغل طاقته الإنتاجية بالكامل لأنه إذا فعل ذلك فسينخفض متوسط إيراده بصورة أكبر من التكلفة المتوسطة الكلية ، لأن عليه تخفيض ثمن منتجاته ليتمكن من بيع كميات إضافية ، كما أن الخسارة الحاصلة في الإيراد تزيد على الانخفاض المماثل في تكلفة الإنتاج الكلية ، ويكون المشروع في المنافسة الاحتكارية في وضع التوازن ويحقق ربحاً عادياً فقط إذا أنتج كمية أقل من تلك التي تكون عندها التكلفة الكلية أقل ما يمكن ، ويعرف هذا باسم نظرية فائض الطاقة . ويهيئ منحنى الطلب إلى أسفل لافتراض أن بعض المستهلكين يفضل إنتاج بعض المشروعات على الأخرى وإن ارتفع ثمنه ، وإذا انحدر منحنى الطلب إلى أسفل فإنه يمس منحنى

التكلفة الكلية في الجزء الهابط منه . وتمثل النتيجة السابق ذكرها حول الثمن واختلافه عن مثيله في المنافسة الكاملة علاقة قريية لنظرية فائض الطاقة، وهي موضحة في الشكل رقم (٣٨) . ويكون ثمن التوازن في المنافسة الاحتكارية أكبر من التكلفة الحدية، كما يكون أكبر من أدنى مستوى لمتوسط التكلفة الكلية . وعلى افتراض تماثل منحنيات التكلفة في المنافسة الاحتكارية مع مثيلاتها في المنافسة الكاملة ، فإن سعر التوازن في المنافسة الاحتكارية يكون أكبر من مثيله في المنافسة الكاملة، لأن الثمن يزيد على التكلفة الحدية، ولوجود طاقة انتاجية غير مستغلة ، ولأن المشروعات لا تنتج عند أدنى نقطة على منحنى متوسط التكلفة الكلية ، وقد سبق الحديث عن فائض الطاقة عند الحديث على شروط المنافسة الاحتكارية. (١)



توازن المشروع في الأجل الطويل في المنافسة الاحتكارية

(١) See: Lipsy & Steiner, Economics, P. 908-909;
Mansfield, Microeconomics P. 320;

الفصل الخامس

أهداف المشروع الخاص في الاقتصاديات المختلفة ودوره في تنميتها

- المبحث الأول : أهداف المشروع الخاص في الاقتصاد الإسلامي ودوره
من خلالها في تنمية المجتمع الإسلامي .
- المبحث الثاني : أهداف المشروع الخاص في الاقتصاد الوضعي.
- المبحث الثالث : دور المشروع الخاص في تنمية الاقتصاديات الوضعية .
- المبحث الرابع : دور الدولة في توجيه نشاط المشروع الخاص لتحقيق
التنمية في الدول المتقدمة .

تمهيد :

للمشروع الخاص في الاقتصاديات المختلفة أشكال عديدة ، وهو في كل هذا يسعى لتحقيق مجموعة من الأهداف من خلال قيامه بالعملية الانتاجية .

واتفاق المشروعات في أهدافها كلياً ، أو جزئياً ، لا يعني أن تسلك المشروعات سياسة واحدة لتحقيق ما اتفق فيه من أهداف ، واختلاف سلوك المشروعات قد لا يعني بالضرورة وجود اختلاف في أهدافها ، فإذا وجد منظمان يسعى كل منهما من أجل تحقيق هدف معين فإنهما قد يسلكان طريقاً واحداً للوصول إلى نفس الهدف ، وقد يسلكان طريقين مختلفين . فسلوك الفرد يختلف من سوق لآخر تبعاً لخبرته بكل واحد منهما ، بل وربما يختلف في السوق الواحد من وقت لآخر تبعاً لاختلاف توقعاته المستقبلية لظروف السوق .

ويمكن القول بعدم وجود طريقة معينة تعد الأفضل لتحقيق هدف معين .

وتسعى المشروعات الخاصة من خلال تحقيق أهدافها إلى تنمية المجتمعات التي توجد فيها اقتصادياً واجتماعياً ، بمعنى زيادة دخول الأفراد الحقيقية فيها بنسبة أكبر من معدل الزيادة في السكان ، مما يعني ارتفاع متوسط الدخل الحقيقي للفرد بصورة مستمرة ، ورفع مستوى معيشة الفرد ، وتقليل التفاوت في توزيع الدخل والثروات بين أفراد المجتمع . وسوف يتم من خلال هذا

الفصل بيان أهداف المشروع الخاص في الاقتصاد الإسلامي أولاً، ثم بيان أهداف المشروع الخاص في الاقتصاد المختلط، وبيان دور المشروع الخاص في تنمية الاقتصاديات الحرة المتقدمة منها، والنامية، ثم بيان دور الدولة في توجيه نشاط المشروع الخاص لتحقيق التنمية والتنمية في الاقتصاديات الوضعية المتقدمة .

.. ..

المبحث الأول : أهداف المشروع الخاص في الاقتصاد الإسلامي
ودوره من خلالها في تنمية المجتمع الإسلامي

تتعدد أهداف المشروع الخاص في الاقتصاد الإسلامي لتعدد أشكاله ،
إلا إنه يسعى لتحقيق تلك الأهداف جنباً إلى جنب وبصورة متوازنة .
ولعل من أهم ما يهدف المشروع الخاص إلى تحقيقه هو الربح وتحقيق المصالح
الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع . ويسعى المشروع الخاص من خلال
تحقيق هذين الهدفين إلى تنمية المجتمع الإسلامي اقتصادياً ، واجتماعياً ،
وهو في طريقة لتحقيق هذا يتلقى العون والتوجيه من الدولة الإسلامية . (١)

وفيما يلي يتم بيان هذين الهدفين ، وبيان دورهما
في تحقيق التنمية .

أولاً : تحقيق الربح :

١ - تعريف الربح :

الربح نوع من نماء المال ومتفرع عنه ، كما ورد في تعبير
ابن قدامة " رب المال يستحق الربح بماله لكونه نماء وفرعه . " (٢)

ويحقق الربح
نتيجة تفاعل رأس المال والعمل التنظيمي معاً ، كما ورد في تعبير
ابن قدامة " وقولهم : إن الربح تابع للمال وحده . ممنوع ،

(١) انظر : ص ٧٤ ، ٧٦ ، ٢٩٨ ، من هذه الرسالة لمزيد من التفاصيل .

(٢) ابن قدامة ، المغني ، ج ٥ ، ص ٢٢ .

(١)
بل هو تابع لهما (المال ، والعمل التنظيمي) ، كما أنه حاصل بهما " ، كما
أنه " مكتسب بحسن التصرف " ، ويحصل لصاحب المال من بائعه بمبايعته
أياه " . (٢)

واختلاف ظهور أثر العمل في تحقيق الربح ، سبب في اختلاف
الفقهاء في تحديد مفهوم الربح ، على اتجاهين هما :
أ- اتجاه المذهب المالكي :

اشتراط فقهاء المالكية وجود أوضاع للعمل التنظيمي
في حدوث الربح ، وهذا متحقق عندهم في صورة واحدة هي :
تغيير صفه المال نتيجة ما يحدث له ، في المال من صنعة واضحة ،
الأشرفي عين المبيع مضافة إليه ، كالصبي في الثوب ، تؤدي إلى زيادة
الانتفاع به ، فزيادة قيمته . (٤)

ومن هنا جاء تعريف الربح عندهم بأنه " زائد ثمن مبيع
تجر على ثمنه الأول ذهباً ، أو فضة " . (٥)

-
- (١) ابن قدامة ، المغني ، ٥ ، ص ٢٨٠ .
(٢) حاشية عميرة على شرح المحلي ، ٢ ، ص ٢٩ .
(٣) ابن رشد ، المقدمات الممهدات ، ص ٢٠٦ .
(٤) انظر : ابن رشد ، المقدمات الممهدات ، ص ٥٧١ ، ٥٧٢ .
ابن رشد ، بداية المجتهد ، ٢ ، ص ١٥١ .
حاشية الدسوقي على الشرح الكبير ، ١ ، ص ٤٦١ ، ٤٦٢ .

شرح التعريف :

زائد ثمن : لم يقل زيادة ، لأن الربح هو العدد الزائد ، لا الزيادة ، واحتراز بلفظ (ثمن) من زيادة ذات المبيع ، كنموه فـ مبي داته ، فإنه لا يسمى ربحاً ، كمن اشترى دابة صغيرة للتجارة بعشرين ، ثم باعها بعد كبرها بثمانين .

مبيع تجر : معد للتجارة ، واحتراز به عن مبيع القنية كمن اشترى سلعة للقنية بعشرة ، ثم باعها بعشرين ، فالعشرة الزائدة لا تسمى ربحاً اصطلاحاً .

على ثمنه الأول : احتراز به من زيادة ثمن المبيع إذا نما ذلك الثمن في نفسه ، بقطع النظر عن كونه زائداً على الثمن الأول أم لا .

ذهباً أو فضة : احتراز به عما لو كان الزائد عرضاً ، فإنه لا يسمى ربحاً ، وهو كمروض التجاره ، فالأول يقوم كل يوم . دون الثاني . (١) فيكون الربح معبراً عن الفرق بين ثمن بيع السلعة أو الخدمة المعدة ، أساساً للتجارة ، وهو ما يعبر عنه بالإيراد الكلي ، وبين التكلفة الكلية لانتاج تلك السلعة أو الخدمة .

ب - اتجاه مذهبي الشافعية والحنابلة :

لم يشترط فقهاء الشافعية والحنابلة ، وضوح أثر العامل في وجود الربح كما هو الحال بالنسبة لفقهاء المالكية ، بل جعلوا

(١) انظر : حاشية الدسوقي على الشرح الكبير ، ج١ ، ص ٤٦١ .

الربح ناتجاً عن رأس المال والعمل معاً، ولو كان تأثير العمل غير واضح الظهور في زيادة قيمة المبيع وحدوث الربح . . والمـــســـرـــاد : الزيادة في عين المبيع ذاتياً، سواء كانت زيادة متملة ، كمـــن اشترى دواباً أو أشجاراً للتجارة ، فكبرت عنده ثم باعها بعد ذلك ، أو منفصلة ، كثمار الأشجار المعدة للتجارة ، ونتاج الدواب المعدة للتجارة من صفار ، وصف . (١)

ولعل هذا الرأي هو الأكثر وضوحاً ، لوجود تأثير للعمل في حدوث تلك الزيادة ، وبالتالي حدوث الربح ، ولو كان ذلك التأثير غير واضح . وقد اتفق أصحاب الاتجاهين السابقين على جعل الزيادة في قيم أموال التجارة نتيجة تغير ظروف العرض، والطلب بالزيادة ، ربحاً . (٢)

وترجع أهمية تحديد تحقق الربح نتيجة زيادة قيم الأموال المعدة أساساً للتجارة، لتغير ظروف العرض والطلب بالزيادة ، أو لتغير صفاتها نتيجة لتفاعل رأس المال والعمل التنظيمي معاً، أو لتغيرها في ذاتها بالزيادة متملة كانت أم منفصلة، دون الزيادة في قيم الأموال المعدة للاستعمال الشخصي أساساً بسبب من الأسباب السابقة ، إلى تحديد عائد كل من منصرفي رأس المال والتنظيم ، وخصوصاً في المشروعات التي تنفصل فيها الملكية عن التنظيم كمافي عقد المضاربة .

(١) انظر: الرملي ، نهاية المحتاج ، ج ٣ ، ص ١٠٥ ؛ ابن رجب ، القواعد ، ص ١٦٦ ، ٢٨ ؛ البهوتي ، كشف القناع ، ج ١ ، ص ٥٣٨ .

(٢) انظر: الرملي ، نهاية المحتاج ، ج ٣ ، ص ١٠٥ ؛ ابن رشد ،

المقدمات الممهدة ، ص ٥٧١ ، ٥٧٨ ؛ حاشية الدسوقي على الشرح الكبير ، ج ١ ، ص ٤٦١ ، ٤٦٢ .

فيقتصر عائد عنصر التنظيم على الزيادة في قيم أموال التجارة فقط دون الأموال المعدة للاستعمال الخاص وهي المملوكة للمشروع كالمباني والآلات لأن العامل يستحق الربح بعمله، وأشهر العمل يقع على أموال 'التجارة' فقط دون الأخرى ، أما عائد عنصر رأس المال فيشمل الزيادة في قيم أموال التجارة ، والأموال المملوكة للمشروع كالمباني والآلات لأن رب المال يستحق هذه العوائد .
بماله ، لكونها نماء وفرعه ، وهذه الزيادة نوع من نماء المال وفرع له .

والربح دافع قوي للمشروع ، بل هدف من أهدافه الأساسية لقبول مخاطر الأنشطة الاقتصادية على اختلاف درجاتها . فهو أولاً وقبل كل شيء وسيلة للمحافظة على رأس المال من النفاد ، فلا غرابة أن يجعل المشروع الخاص هدف تحقيق الربح في جملة ما يسعى لتحقيقه من أهداف ، لأن به تتم المحافظة على رأس المال وهذا ما جاءت به الإشارة في الحديث الشريف الذي رواه أبو هريرة رضي الله عنه ، أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: (إن الله عز وجل حرم عليكم عقوق الأمهات ، وواد البنات ، ومنعاً وهبات . وكره لكم ثلاثاً ، قيل وقال ، وكثرة السؤال ، وإضاعة المال) (١) . والمراد بإضاعة المال كما ذكر الباجي (٢) " ترك حفظه وتشميره " فدل الحديث في جزئه الأخير على أن تحقيق الربح نتيجة لاستثمار المال وسيلة لتنميته والمحافظة عليه .

(١) مالك بن أنس الموطأ مع شرحه المنتقى ، ٧٥ ، ص ٣١٥ .

(٢) الباجي ، المنتقى شرح الموطأ ، ٧٥ ، ص ٣١٥ .

٢ - تحديد الربح :

اتضح سابقاً أن الربح هدف من أهداف المشروع الخاص ، والسؤال المطروح هنا هو : هل هناك نسبة قصوى للربح مسموح بها في الاقتصاد الإسلامي ؟

إن نسبة الربح يرجع في تحديدها إلى العرف الاقتصادي ، وتختلف باختلاف الأسواق ، والسلع ، والحالة الاقتصادية ، وهذا ما أشار إليه الغزالي رحمه الله عند تفسير قوله تعالى : ﴿ إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ ﴾ (١) بقوله : « من الإحسان المأمور به في الآية الكريمة : أن يربح على العشرة نصفاً ، أو واحداً ، على ما جرت عليه العادة في مثل ذلك المتاع ، في مثل ذلك المكان » (٢)

وعدم تمكين المنتج من تحقيق معدل ربح مقبول بالنسبة له مما لا يضر بالناس سبب في إيقاع الناس في الحرج والمشقة ، لاقدامه على انتاج سلع وخدمات تحقق له ربحاً مقبولاً ، ولو لم يكن بالناس حاجة إليها ، ولم يعدم الفقهاء المسلمون من البحث عن الوسائل التي تحقق هذا التوازن الانساني ، والاقتصادي ، في مثل هذا ، فقد عرض له ابن حبيب في حديثه عن صفة التسعير الجائر بقوله : " ينبغي للامام أن يجمع وجوه أهل سوق ذلك الشيء ، ويحضر غيرهم استظهاراً على صدقهم ، فيسألهم : كيف يشترون ، وكيف يبيعون ، فيشارلهم إلى ما فيه

(١) سورة النحل : آية رقم (٩٠) .

(٢) أبو حامد . محمد بن محمد الغزالي ، أحياء علوم الدين ،

(بيروت : دار الكتاب العربي ، بدون تاريخ) ، مجلد ٢ ، ص ٧٩٤ .

لهم وللعامّة مداد حتى يرضوا به ، ولا يجبرون على التسعير ولكن عن رضا ... ووجه هذا ، أنه يتوصل به إلى معرفة مصالح البائعين والمشتريين ، ويجعل للباعة في ذلك من الربح ما يقوم بهم ، ولا يكون فيه إجحاف بالناس . وإذا سعر عليهم من غير رضا بما لا يبيع لهم فيه أدى ذلك إلى فساد الأسعار ، واخفاء الأقوات ، وإتلاف أموال الناس .^(١)

وروى أشهب عن مالك في العتبية في صاحب السوق يسعر على الجزارين لحم الضأن ثلث رطل ، ولحم الأبل نصف رطل ، وإلا خرجوا من السوق ، قال : " إذا سعر عليهم قدر ما يرى من شرائهم فلا بأس ، ولكن أخشى أن يقوموا من السوق " .^(٢) وهذا ما يسمى في الوقت الحاضر بالربح

المبادئ أو ثمن التحويل ، فليس

هناك حد أقصى من الربح مسموح به في الاقتصاد الإسلامي يسعى المشروع الخاص من أجل تحقيقه ، على أن يكون ذلك من جملة ما يسعى المشروع لتحقيقه من أهداف .

وبعيد ما سبق اختلاف الفقهاء في وجود حد أقصى للربح المسموح به في عقود المعاوضات والغبن : زيادة العوض الذي تمت به معاوضة المال محل التبادل عن السعر السائد في السوق ، فتتضمن تلك الزيادة في العوض زيادة في الأرباح عن المعدل السائد في السوق بما يساوي نسبة الغبن .

يقول ابن قدامة في توضيح ذلك : " ولا تحديد للغبن في المنصوص عن

(١) الباجي ، المنتقى ، ج ٥ ، ص ١٧ .

(٢) المصدر نفسه ، ج ٥ ، ص ١٨ .

أحمد ، وحده أبو بكر في التنبيه، وابن أبي موسى في الارشاد بالثلاث، لأن الثلاث كثير ، بدليل قول النبي صلى الله عليه وسلم (الثلاث ، والثلاث كثير) (١) ، وقيل: بالسدس ، وقيل: ما لا يتفابن الناس به في العادة ، لأن ما لا يرد الشرع بتحديدده يرجع فيه إلى العرف . (٢)

ويقول ابن عابدين: " ما المراد بزيادة أجر المثل . فنقول : وقعت الزيادة في أغلب كلامهم مطلقة ، فقالوا : إذا زادت بزيادة الرغبات . ووقع في عبارة الحاوي القدسي : أنها تنقض عند الزيادة الفاحشة . قال في وقف البحر بوقفه بالفاحشة يدل على عدم نقضها باليسير ، ولعل المراد بالفاحشة ما لا يتفابن الناس فيهم . . . لكن صرح في الحاوي . الحصري كما نقله عنه البيري وغيره أن الزيادة الفاحشة مقدارها نصف الذي أُجر به أولاً . والحق أن ما لا يتفابن فيه فهو زيادة فاحشة ، نصفاً كانت، أو ربعاً . (٣)

ويقول ابن رشد : " إذا وقع في البيع غبن لا يتفابن الناس بمثله ، هل يفسخ البيع أم لا ؟ فالمشهور في المذهب أن لا يفسخ . وقال عبد الوهاب : إذا كان فوق الثلاث رد ، وحكاه عن بعض أصحاب مالك . (٤)

(١) رواه مسلم من حديث سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه ، انظر: صحيح مسلم بشرح النووي، ج ١١ ، ص ٧٦ ، ٧٧ .

(٢) ابن قدامة ، المغني ، ج ٣ ، ص ٥٢٤ ، ٥٢٥ .

(٣) حاشية ابن عابدين ، ج ٦ ، ص ٢٣ .

(٤) محمد بن أحمد بن رشد ، بداية المجتهد ونهاية المقتصد ، ج ٢ ، ص ١٤٧ .

ولما كان المشروع مسوئلاً تجاه فئات عديدة : كالمستخدمين في المشروع ، وأصحاب عناصر الانتاج، والمستهلكين، والاقتصاد القومي بصفة عامة، تعين عليه الموازنة بين رغباته، ورغبات الفئات الأخرى مثل:

رغبات أصحاب الأعمال فيما يتعلق بالأرباح المناسبة،
رغبات المستخدمين في المشروع في التمتع بأوضاع اقتصادية مناسبة
أفضل ، رغبات أصحاب عناصر الانتاج في الحصول على أثمان أفضل
لخدماتهم ، رغبات المجتمع في التمتع بقدر معين من الرفاه ؛

وتعين عليه اختيار وضع يمكنه من تحقيق رغبات الفئات
السابق ذكرها ، دون التضحية ببعض الرغبات لحساب الرغبات
الأخرى ، وفي وضع كهذا يصبح تحقيق الربح هدفاً وحيداً للمشروع
أمراً غير مرغوب فيه ، لوجود أهداف خاصة بالفئات الأخرى لا تقل
أهمية عن تحقيق الربح .

وجعل تحقيق نسبة عالية من الربح هدفاً وحيداً للمشروع لاشك
أنه يلحق الضرر ببعض ، أو بكل الفئات السابق ذكرها ،
ولكن محاولة المشروع تحقيق عدد من الأهداف في وقت واحد مثل :

تحقيق مستوى مناسب من الربح ، والنمو وفق معدل مقبول،
يعني إمكانية كسب هؤلاء ذلك المستوى

من الربح هو مستوى أقصى ربح ممكن مع تحقيق الأهداف الأخرى فليس
ضوء التعاليم الشرعية . وهذا يعني وجود هدف تحقيق الربح
في الاقتصاد الإسلامي ضمن مجموعة أهداف يسعى المشروع الخاص
أجل تحقيقها .

الله عليه وسلم (نهى عن ثمن الكلب ومهر البغي وطلوان الكاهن) (١). قال النووي: " أما مهر البغي : فهو ما تأخذه الزانية على الزنا ، وسماه مهراً لكونه على صورته ، وهو حرام باجماع المسلمين ، وأما طلوان الكاهن : فهو ما يعطاه على كهنته . أصله من الحلوة ، شبه بالشيء الحلو من حيث إنه يأخذه سهلاً بلا كلفة ، ولا في مقابل مشقة وأما النهي عن ثمن الكلب وكونه من شر الكسب وكونه خبيثاً فيدل على تحريم بيعه ، وأنه لا يصح بيعه ، ولا يحل ثمنه ، ولا قيمة على متلفه سواء كان معلماً أم لا ، وسواء كان مما يجوز اقتناؤه أم لا ، وبهذا قال جماهير العلماء " . (٢)

وماروي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال عام الفتح وهو بمكة: (إن الله ورسوله حرم بيع الخمر، والميتة، والخنزير، والأصنام) (٣). وقد ذكر النووي أن العلة في منع بيع هذه الأنواع هي : النجاسة . . . فيتعدى النهي إلى كل نجاسة " . (٤) كما ذكر اجماع المسلمين على تحريم بيع كل واحد منها لتحريم عينه (٥)، وقال القاضي: " تضمن هذا الحديث أن ما لا يحل أكله، والانتفاع به لا يجوز بيعه ، ولا يحل أكل ثمنه " . (٦)

-
- (١) صحيح مسلم بشرح النووي، ج ١٠، ص ٢٣١ .
 - (٢) النووي ، شرح صحيح مسلم، ج ١٠، ص ٢٣١، ٢٣٢ .
 - (٣) صحيح مسلم بشرح النووي، ج ١١، ص ٦ .
 - (٤) النووي ، شرح صحيح مسلم، ج ١١، ص ٦ .
 - (٥) صحيح مسلم بشرح النووي، ج ١١، ص ٧ .
 - (٦) المصدر نفسه، ج ١١، ص ٨ .

واتضح مما سبق أن ما حرّمته الشريعة لذاته يحرم انتاجه ،
ويحرم بيعه ، ويحرم أكل ثمنه ، فيحرم بالتالي الربح المتولد
عنه .

(ب) أعيان ومعاملات مباحة في الأصل ، وإنما حرمت لما يماضيها
من أمور محرمة ، فإن أُزيلت عنها رجعت إلى أصلها ، من هذه الأعيان
والمعاملات :

- ما رواه جابر بن عبد الله رضي الله عنهما قال : (لعن
رسول الله صلى الله عليه وسلم أكل الربا ، وموكله ، وكاتبه ،
وشاهديه ، وقال : هم سواء)^(١) قال النووي : " هذا تصريح بتحريم
كتابة المبايعة بين المترابين ، والشهادة عليها ، وفيه
تحريم الاعانة على الباطل " .^(٢)

فبيع الربا في أصله بيع من البيوع ، مباح في أصله ، وإنما
حرم لما يماضيها من زيادة محرمة ، كما حرمت كافة المعاملات المتعلقة
به من الاشتغال به وخلافه ، فإن زالت الزيادة المحرمة عن ذلك
البيع رجع البيع مباحاً كما كان في الأصل .

- ما رواه أبو سعيد الخدري رضي الله عنه قال : (نهائس
رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيعتين ، وإستين ، ونهى عن
المكسة ، والمنايذة في البيع ، واللامسة : لمس الرجل ثوب
الآخر بيده ، بالليل أو بالنهار ولا يقبله إلا بذلك ، والمنايذة : أن
ينبذ الرجل إلى الرجل بثوبه ، وينبذ الآخر إليه ثوبه ويكسون
ذلك بيعهما من غير نظر ولا تراض)^(٣) ، وما رواه أبو هريرة رضي الله

(١) صحيح مسلم بشرح النووي؛ ج ١١، ص ٢٦.

(٢) النووي؛ شرح صحيح مسلم ، ج ١١، ص ٢٦ .

(٣) صحيح مسلم بشرح النووي؛ ج ١٠، ص ١٥٥ .

عنه قال : (نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع الحصة) وعن بيع الغرر (١) . ومارواه عبد الله بن عمر رضي الله عنهما ، عن رسول الله صلى الله عليه وسلم (أنه نهى عن بيع جبل الحبل) (٢) وفسره ابن عمر رضي الله عنهما (بأن تنتج الناقة ، ثم تحمل التي نتجت ، فنهاهم رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك) (٣) .

فهذه البيوع باطلة للقرر المصاحب لها وهو محرم ، فإذا زال القرر رجعت هذه البيوع مباحة كما كانت في الأصل . (٤)

- مارواه معمر بن عبد الله عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال (لا يحتكر إلا خاطي) (٥) ، وهذا الحديث صريح في تحريم الاحتكار (٦) ، فإن البيع ، والشراء ، وإدخال القوت جنسه خلال فـ في الأصل ، وإنما حرم الاحتكار لما فيه من الحاق الضرر بالمجتمع ، فإن زالت علة التحريم زال الحكم ، ورجع البيع مباحاً كما كان في الأصل .

-
- (١) صحيح مسلم بشرح النووي ، ج ١٠ ، ص ١٥٧ .
 - (٢) المصدر نفسه ، ج ١٠ ، ص ١٥٧ .
 - (٣) المصدر نفسه ، ج ١٠ ، ص ١٥٧ .
 - (٤) انظر : النووي ، شرح صحيح مسلم ، ج ١٠ ، ص ١٥٥ ، ١٥٨ .
 - (٥) صحيح مسلم بشرح النووي ، ج ١١ ، ص ٤٣ .
 - (٦) المصدر نفسه ، ج ١١ ، ص ٤٣ .

(مارواه أبو هريرة رضي الله عنه ، أن النبي صلى الله عليه وسلم :
قال : (من غشنا فليس منا) (١)) فالحديث صريح في تحريم
الفش في مختلف المعاملات ، وتحريم تلك المعاملات لوجود أمر محرم
فيها ، فإذا أزيل الفش رجعت تلك المعاملات على أصلها
إن كانت مباحة .

وجماع ماسبق وتوضيحه مقاله النووي :

" الأشياء ثلاثة أقسام :-

حلال بين واضح لا يخفى حله ، كالخبز ، والفواكه ... وغير
ذلك من المطعومات ، وكذلك الكلام ، والمشي .. وغير ذلك من
التصرفات ، فهي حلال بين واضح لا شك في حله .

وأما الحرام البين : فكالخمر ، والخنزير ، والزنا
وأشباه ذلك .

وأما معنى المشتبهات فمعناه : أنها ليست بواضحة الحل ،
ولا الحرمة ، فلهذا لا يعرفها كثير من الناس ولا يعلمون حكمها ، وأما
العلماء فيعرفون حكمها بنص ، أو قياس ، أو استحباب ، أو غير
ذلك ، فإذا تردد الشيء بين الحل والحرمة ولم يكن فيه نص ولا إجماع
اجتهد فيه المجتهد ، فألحق بأحدهما بالدليل الشرعي " (٢) تحليلاً
للحديث الشريف الذي رواه النعمان بن بشير رضي الله عنه قال :
سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : " وأهوى النعمان بأصبعيه

(١) انظر : صحيح مسلم بشرح النووي ، ج ٢ ، ص ١٠٨ ؛ وانظر : ص (٨٠٤٧)

من هذه الرسالة .

(٢) النووي ، شرح صحيح مسلم ، ج ١١ ، ص ٢٧ ، ٢٨ .

إلى أذنيه : (إن الحلال بين ، وإن الحرام بين ، وبينهما مشبهات لا يعلمهن كثير من الناس ، فمن اتقى الشبهات استبرأ لدينه ، وعرضه ، ومن وقع في الشبهات وقع في الحرام ، كالراعي يرعى حول الحمى يوشك أن يقع فيه ، ألا وإن لكل ملك حمى ، ألا وإن حمى الله محارمه) (١)

فعلم مما سبق أن الربح الحلال ما نتج عن نشاط مآدون في——ه
شرعاً ، مهما بلغ حجم الربح. وأن الربح المحرم ما تولد عن نشاط محرم
إما لذاته ، وإما لأمر محرم مصاحبه له ، وإن كان مآذوناً في——ه
شرعاً في الأصل ، مها بلغت قلة الربح.

٤ - تفسير الربح :

الربح مقابل للمخاطرة التي يتعرض لها رأس المال ، والتنظيم
معاً ، تلك المخاطرة الناشئة من ظروف عدم التأكد من المستقبل ، وهي
عملية أساسها بناء تصرفات الفرد على توقعاته للحالة الاقتصادية
مستقبلاً ، في إطار من التقدير ، فالربح إذن حافز لقبول المنظم ،
وصاحب رأس المال لمخاطر العملية الانتاجية .

وتختلف نسبة الأرباح تبعاً لدرجة الخطر في النشاط
الانتاجي القائم ، وتبعاً لسرعة دوران رأس المال ، وقد أشار
القرطبي إلى التجارة وأنها نشاط اقتصادي وأنها " تقلب في
الحضر من غير نقلة ولا سفر ، وهذا تريض واحتكار... " وتقلب للمال
بالأسفار ونقله إلى الأمصار ، وهو أعم جدوى ومنفعة ، غي——ر

(١) صحيح مسلم بشرح النووي؛ ١١٠ ، ص ٢٧ ، ٢٨ .

أنه أكثر خطراً ، وأعظم ضرراً" (١) ، فالربح ثمر لتدوير رأس المال ، وللمخاطرة ، وتفاوت نسبة الأرباح ، بين المشروعات مرده اختلاف درجة المخاطرة بين المشروعات ، واختلاف سرعه دوران رأس المال . فزيادة درجة المخاطرة ، وزيادة سرعة دوران رأس المال مؤثران لزيادة نسبة الأرباح والعكس صحيح .

ومن المخاطر التي يتحملها المشروع مخاطر التجديد والابتكار ، فالمشروعات التي تحقق أرباحاً وفيرة لا تلبث أن تفقد جزءاً كبيراً من تلك الأرباح في الأجل الطويل ، ذلك أن المشروعات المحققة لتلك الأرباح الوفيرة تجذب إليها منتجين آخرين ، مما يؤدي إلى زيادة العرض الكلي من الطلب الكلي (مع افتراض ثبات الطلب) ، وهذا بدوره سبب في انخفاض أثمان المنتجات ، وانخفاض الأرباح ، ولتلافي حدوث ذلك تلجأ المشروعات عادة إلى التجديد والابتكار بحثاً عن الأرباح الوفيرة ؛ إما في أسلوب الإنتاج ، سواء من حيث تغيير الأسلوب الانتاجي ، المطبق ، أو تنظيم توزيع المنتجات ، أو طرق التنظيم الداخلية ؛ وإما خارج نطاق الإنتاج ، كأن يتعلق الأمر بتطوير نظم الاعلان ، وأساليب التسويق ، واستحداث منتجات جديدة ، أي كل ما يؤثر في طلب المستهلك .

وهذه الأرباح الوفيرة التي تتحقق عن طريق التجديد والابتكار تظل موجودة ، إلى أن يتمكن المنتجون الآخرون من تقليد تلك المنتجات ، أو التفوق عليها ، فتلك الأرباح تعويض لتحمل مخاطر التجديد والابتكار .

(١) القرطبي ، الجامع لأحكام القرآن ، ج٥ ، ص ١٥١ .

○ - أثر الربح في الاستثمار :

للربح دور رئيسي في احداث استثمارات جديدة ، فضلاً عن دوره في استمرار المشروع ، وتوسعه في الاستثمارات القائمة ، فهو مصدر رئيسي للتجمع الرأسمالي الضروري للتنمية ، نظراً لوجود علاقة طردية بين تجميع رأس المال والأرباح . فزيادة نسبة الربح إلى رأس المال المستثمر في قطاع انتاجي معين دليل على تقصير ذلك القطاع ، وتوقع زيادة دخل العاملين فيه مؤخر لزيادة احتمال ارتفاع نسبة المدخرات المقتطعة من الأرباح ، وزيادة احتمال ارتفاع حجم الاستثمارات بسبب ارتفاع الميل الحدي للادخار لأصحاب الأعمال عن الميل الحدي للادخار للمستهلكين .

وزيادة الدخل دافع للمشروعات العاملة في السوق لزيادة طاقتها الانتاجية لمواجهة احتمالات الزيادة في الطلب بسبب زيادة الدخل ، مما يؤدي بدوره إلى ارتفاع مستوى الاستثمار نظراً لتوقع أصحاب المشروعات زيادة مبيعاتهم والفكر السعي نحو . أما مستويات

مستوى الدخل فبسبب في ثبات المشروعات على استثمارات القائمة ، وقصر الاستثمارات الجديدة على تعويض رأس المال المستهلك .

فإذا بدأ الدخل في الزيادة مرة أخرى وازداد مستوى المبيعات تبعاً له ، أدى ذلك إلى قيام المشروعات بزيادة انتاجها عن طريق استكمال طاقتها الرأسمالية في حالة عدم استكمالها ، او استحداث طاقة رأسمالية جديدة ، إذا استمرت الزيادة في مستوى المبيعات ، فيزداد بذلك حجم الاستثمار الصافي (١)

(١) الاستثمار الصافي: اضافة صافية إلى رأس المال القائم، ويمثل الفرق بين حجم الاستثمار الكلي والاستثمار الاحلالي والذي هو تيار ضروري للمحافظة على رصيد رأس المال القائم خلال فترة زمنية معينة .

ولما كان رأس المال متميزاً بطبيعته المعمرة ، فإن قيمة أي أصل رأسمالي جديد يستخدم لفترة زمنية معينة تفوق قيمة المنتجات المتحققة من استخدامه خلال أي سنة من سنوات عمره ، فإذا كانت قيمة أصل انتاجي معين تساوي عشر وحدات نقدية مثلاً ، وينتج ناتجاً سنوياً قيمته . وحدتان نقديتان لمدة عشر سنين متتالية ، فإن زيادة الطلب على المشروع بمقدار وحدتين تعني زيادة في الانفاق الاستثماري تعادل عشر وحدات نقدية ، أي أن كل زيادة في الناتج قيمتها وحدة نقدية واحدة تتطلب زيادة في الاستثمار قدرها خمس وحدات نقدية ، وهو ما يسمى بمعامل رأس المال . وتختلف النسبة بين الزيادة في الناتج ، والزيادة التابعة في الاستثمار من حالة لأخرى تبعاً لكثافة رأس المال المستثمر ، حيث ترتفع هذه النسبة في الأنشطة ذات الكثافة الرأسمالية ، وتنخفض في الأنشطة ذات الكثافة العمالية ، وعلى المستوى الكلي يعرف حجم الاستثمار الجديد اللازم لزيادة الناتج القومي بوحدة واحدة بالكفاية الحديثة لرأس المال .

ومن ناحية أخرى ، تؤدي الزيادة في الاستثمار إلى إيجاد طلب جديد على كل من السلع الرأسمالية ، وعناصر العمل . وسوف ينفق العمال جزءاً من دخولهم على الاستهلاك ويدخرون الباقي ، ونظراً لارتفاع الميل الحدي للاستهلاك^(١) لدى الطبقات الفقيرة مقارنة بالطبقات ذات الدخل المرتفعة ، فإنها يفترض أن يقوم العمال^(٢) بانفاق معظم دخلهم الجديد على

(١) هو دائماً أقل من واحد ولما كان هذا يعني وجود ادخار موجب من كل زيادة تحدث في الدخل ، فلا بد أن تكون الزيادة في الاستهلاك في كل مرة أقل من الزيادة التي حدثت في الدخل من قبلها .
(٢) على افتراض أن العمال من الطبقات الفقيرة .

الاستهلاك ، مما يعني زيادة الطلب الكلي على السلع المنتجة ، وبالتالي التشغيل الكامل للطاقات الانتاجية للمشروعات إذا لم تكن مشغولة تشغيلاً كاملاً ، أو زيادتها في حالة تشغيلها تشغيلاً كاملاً. وهذا يعني زيادة في تشغيل العمال مرة أخرى ، وزيادة دخولهم النقدية ، ومن ثم زيادة الاستهلاك ، وزيادة الطلب الكلي على السلع المنتجة مرة أخرى .

وتستمر هذه العملية ، وفي كل مرة يزداد الدخل فيزداد الاستهلاك ، فيزداد الدخل، وهكذا حتى يرتفع الدخل القومي بمقدار مضاعف للزيادة الأولى التي حدثت في الاستثمار،^(١) وذلك بفعل الاستثمار التلقائي، والاستثمار بالحافز، وهو ما يسمى اقتصادياً، بالتأثير المتبادل لكل من المضاعف والمعدل.^(٢)

وحيث إن التغير في الدخل يتحدد في كل مرة بالتغيير
في الانفاق على الاستهلاك والاستثمار الأصلي، ويتحدد التغيير
في الاستهلاك بالميل الحدي للاستهلاك، فإنه يلاحظ اعتماد التغيير
في الدخل على التغير الأصلي في الاستثمار، وعلى الميل الحدي للاستهلاك.

وترجع أهمية ذلك إلى أنه إذا قامت المشروعات الخاصة بزيادة انفاقها الاستثماري التلقائي، وكانت هناك طاقات إنتاجية عاطلة، فإنه من المتوقع أن يؤدي هذا إلى زيادة أكبر منها في الإنتاج والتوظيف، والدخل وبمعرفة مقدار الزيادة في الاستثمار،

(١) تحدث هذه العملية كالتالي:

← التغيير في الاستثمار ←

المستغير في الدخل ← التغيير في الاستهلاك ← التغيير في

الدخل ← التغيير في الاستهلاك ← التغيير في الدخل

والميل الحدي لاستهلاك المجتمع ، أو الميل الحدي للدخل يمكن تقدير الزيادة التابعة في الدخل القومي، والعكس صحيح. (١)

ويعرف هذا بالتكامل بين المضاعف والمعدل ، حيث يتحدث مضاعف الاستثمار عن الاستثمارات الجديدة ، أو ما يسمى الاستثمار التلقائي المبني على الادخار ، ويتحدث المعدل عن الاستثمار بالحافز ، أو الاستثمار التابع لزيادة الطلب بسبب زيادة الاستهلاك، ويعتمد على الاتفاق الاستهلاكي .

(١) انظر : عبد الرحمن يسري أحمد ، أسس التحليل الاقتصادي ،

ثانياً : تحقيق المصالح الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع :-

كثيراً ما ترتبط المصالح الخاصة والعامة معاً ، حيث يؤدي تحقيق احداها إلى تحقيق الأخرى ، فقد قضت حكمة الله عز وجل أن قيام الدين والدنيا واستمرارهما إنما يكون بدوافع أودعها سبحانه وتعالى في الانسان ، تدفعه إلى اكتساب ما يحتاج إليه هو وغيره ، ولم يجعل للانسان القدرة وحده على القيام بما يحقق تلك الدوافع ، فطلب الانسان التعاون بغيره ، وصار يسعى في نفع نفسه بنفع غيره ، فحصل الانتفاع للجميع ، وإن كان كل واحد إنما يسعى في نفع نفسه في المقام الأول ، في حدود الأحكام المعمول بها . والقيام بالمصالح قد يكون بالقيام بما فيه للغير مصلحة ، كسائر وجوه المنافع والاكتسابات التي يرجو الانسان بها تحقيق مصلحته ، فيحقق بذلك كل شخص مصلحته بتحقيق مصلحة غيره ، حتى تحصل المصلحة للجميع . (١)

فمن ثم كان القيام بالمنافع المباحة المحتاج إليها لمصالح الناس غالباً ، الدينية والدنيوية ، البدنية والمالية ، كالزراعة والغرس ونحوها من فروع الكفاية التي لو اتفق الناس على تركها أضمموا وقولوا (٢) " لأن نظام الدين لا يحصل إلا بنظام الدنيا . فنظام الدين بالمعرفة والمبادأة لا يتوصل إليهما إلا بصحة البدن ، وبقاء الحياة ، وسلامة قدر الحاجات من الكسوة والسكن ، والأقوات " (٣) ففي ربط تحقيق تلك المصالح العامة بالثواب والعقاب حافظ على اقتصاد أرباب المشروعات على القيام بها .

-
- (١) انظر: الشاطبي، الموافقات، ج ٢، ص ١٢٩ - ١٣٠ .
 (٢) انظر البهوتي : كشف القناع ، ج ٢، ص ١٧٤ ، الرملي : نهاية المحتاج ، ج ٨ ، ص ٥٠ .
 (٣) ابو حامد محمد بن محمد الغزالي ، الاقتصاد في الاعتقاد ، ط ١ ، (بيروت : دار الأمانة ، ١٩٦٩) ، ص ٢١٤ .

ويساهم المشروع الخاص في تحقيق المصالح العامة للمجتمع
وبالتالي تنميته اقتصادياً واجتماعياً

بإيجاد علاقة بين نشاطاته ، والتغير في احتياجات المجتمع ، " فيحث كان
الناس محتاجين إلى الأقوات أكثر، كانت الزراعة أفضل للتوسعة على الناس،
وحيث كانوا محتاجين إلى المتجر لانقطاع الطريق كانت التجارة أفضل،
وحيث كانوا محتاجين إلى الصنائع أشد كانت الصنعة أفضل " (١) فينبغي
للدولة تحديد احتياجات المجتمع من كل نشاط اقتصادي ، وترتيب تلك
الاحتياجات حسب أهميتها بالنسبة للمجتمع ، وتوجيه العدد الكافي من
المشروعات لاشباع تلك الاحتياجات عن طريق الحوافز التي تزيد من فرص
الربح ، كمنح تسهيلات جمركية ، وائتمانية ، وتوفير البنية الأساسية،
مع مراعاة أن يتم ذلك التحديد وفق اعتبارات زمانية ومكانية واقتصادية،
فتساعد بذلك المشروع الخاص على تحقيق التنمية . (٢)

وعلى المشروعات الخاصة اتباع سياسات اقتصادية تؤدي إلى
زيادة الرفاه العام للمجتمع ، وتساهم في حل مشكلات المجتمع أثناء قيام
المشروعات بنشاطاتها العادية ، فتنمو مصالح أصحاب المشروعات بشكل مقبول
في الأجل الطويل، وتنتفع المشروعات من السياسات الخاصة بتطوير نوعية
المجتمع ، فالسعي وراء تحقيق الأرباح، مع مراعاة تحقيق المصالح العامة
من شأنه أن يعزز المصالح المشتركة ، ذلك أن الأرباح المتحققة للمشروعات
تساهم في إيجاد الوظائف التي يحتاجها أفراد المجتمع ، ويمكن في نفس الوقت
إنجاز الأهداف العامة بسرعة وكفاءة أكبر، عن طريق تشجيع القوة الانتاجية
للمشروعات العاملة من خلال إيجاد فرص الربح .

ويساهم طلب المجتمع على منتجات المشروع في تحديد كمية ونوعية
السلع التي ينتجها المشروع إلى حد كبير، فإذا أنتج المشروع سلعاً تنال

(١) محمود بن أحمد العيني، عمدة القاري، شرح صحيح البخاري، (بيروت : دار

الفكر، بدون تاريخ) ١٢٠، ص ١٥٥ .

(٢) انظر: ص ٧٤ - ٧٦ من هذه الرسالة .

رضا المجتمع في حدود الأحكام الشرعية كمّاً ونوعاً، فإنه يحقق مستوى مبيعات مرتفع والعكس صحيح .

ويمكن للمشروع الخاص أن يساهم في تحقيق المصالح الاقتصادية ، والاجتماعية للمجتمع ، فيحقق التنمية اقتصادياً واجتماعياً ، من خلال وسيلتين هما :

وسيلة التوزيع ، ووسيلة الانتاج .

(١) وسيلة التوزيع :-

يقصد بالتوزيع هنا توزيع الدخل القومي على عناصر الانتاج ، وقد سبق القول بتحديد عائد عنصر العمل بالاتفاق بين الأجير والمستأجر ، وفق المستوى السائد للأجور ، والمتحدد تبعاً للقوى الحرة للعرض والطلب (١) . كما سبق القول أيضاً باتصاف الأجر بالمرونة ، ارتفاعاً وانخفاضاً ، في ظل الاقتصاد الإسلامي . (٢)

ويؤدي التخصص وتقسيم العمل دوراً رئيساً في زيادة مهارة العامل ونتاجيته ، ومن ثم زيادة أجره الحقيقي ، وزيادة نصيبه من الدخل القومي .

ولاشك أن تفاوت الأجور ، واختلافها بسبب نوع العمل ، ونتاجية العامل ، يزيد من احتمال ارتفاع نسبة الأجور إلى الدخل القومي ، وستوفر زيادة الأجور مستوى معيشة أفضل للعمال ، مما يزيد من قدرتهم على الاستهلاك من جهة ، ومن ثم زيادة الاستثمار بالحافز نظراً لزيادة الطلب على السلع والخدمات الاستهلاكية ، ومن جهة أخرى ستوفر للعامل فرصة الادخار لما طرأ من زيادة دخله ، وهذا يجعله قادراً على الادخار ، ومن ثم توجيه هذه المدخرات إلى الاستثمار المستقل .

(١) انظر، ص ١٣٤ - ١٣٥ من هذه الرسالة .

(٢) انظر، ص ١٣٦ - ١٣٧ من هذه الرسالة .

(٢) وسيلة الانتاج :

تحدث الأصوليون عن المصالح ، فذكروا أن المصلحة " وصف للفعل الذي يحصل النفع منه دائماً ، أو غالباً ، للجمهور أو للأحاد " . (١)

وذكروا أن المقصد من الشريعة هو : " جلب المصالح ، ودفع الفساد ، وذلك يحصل باصلاح حال الانسان ، ودفع فسادة ، فإنه لما كان هو المهيمن على هذا العالم كان في صلاحه صلاح العالم وأحواله ، ولذلك نرى الإسلام عالج صلاح الانسان بصلاح أفراد الذين هم أجزاء نوعه ، وبصلاح مجموعته ، وهو النوع كله . فابتدأ الدعوة باصلاح الاعتقاد الذي هو اصلاح مبدء التفكير الانساني الذي يسوق إلى التفكير الحق في أحوال هذا العالم ، ثم عالج الانسان بتركية نفسه ، وتصفية باطنه ، لأن الباطن محرك الانسان إلى الاممال الصالحة " . (٢)

ولما كانت نشاطات المشروعات الاقتصادية المأذون فيها شرعاً أفعالاً وتصرفات تحقق منافع مشروعة متفاوتة دائماً ، أو غالباً ، أو للأحاد ، فقد أمكن اعتبارها مصالح معتبرة شرعاً ، محققة للمقصد العام من التشريع ، الذي هو حفظ نظام الأمة ، واستدامة صلاحه بصلاح نوع الانسان ، من حيث صلاح عقله ، وصلاح عمله ، وصلاح ما بين يديه من موجودات العالم الذي يعيش فيه ، وأمكن بالتالي تقسيمها من حيث آثارها في قوام أمر الأمة ، إلى ثلاثة أقسام ، هي :

(أ) - النشاطات الضرورية :

وهي النشاطات الاقتصادية التي تكون الأمة في حاجة إليها لتكون على الحالة التي أرادها الشارع لها ، لأن بها المحافظة على الكليات الخمس

(١) محمد الطاهر بن عاشور ، مقاصد الشريعة الإسلامية ، ص ٦٣ .

(٢) المصدر نفسه ، ص ٦٤ .

وهي النشاطات التي عدّها الفقهاء ضمن قروض الكفايات التي لم يوافق الناس على تركها أتموا، وقوتلوا، لتوقف قيام الدين على الدينيسا، فالواجبات الكفائية مكملّة للعينية، إذ الأمر بالواجب الكفائي أمر باقامة الوجود، فإن الواحد لا يقدر على اصلاح نفسه، والقيام بجميع مصالح أهله فضلًا عن أن يقوم بمصالح الناس جميعًا، فجعل الله سبحانه وتعالى الخلق خلائف في اقامة المصالح العامة . (١)

ومن أمثلة تلك النشاطات التي ذكرها الفقهاء في كتبهم :-

- " اقامة الدعوة إلى الإسلام، ودفع الشبه بالحجة، والسيف، لمن عائد، وانشاء المساجد ، والفتوى، وتعليم الكتاب والسنة، وسائر العلوم الشرعية كالفقه، وأصوله، والتفسير، والفرائض، وما يتعلق بها من لغة، وتصريف وقرارات " . (٢) واقامة الحج القاطعة في الدين على اثبات الصانع، وما يجب له من الصفات، وما يستحيل عليه مدّها، والنبوات وصدق الرسل وما أرسلوا به من الأمور الضرورية والنظرية، وحل المشكلات في الدين لتندفع الشبهات وتمحو الاعتقادات عن تمويهات المبتدئين ، ومعضلات الملحدين ، والقيام بعلوم الشرع كتفسيره وحديثه، بحيث يصلح للقضاء " . (٣)

وهذا حاصل باقامة المؤسسات التعليمية التي تهتم بتعليم العلوم الشرعية ، ونشر الدعوة ، ونشر المؤلفات التي تساهم في تحقيق ما سبق ، واقامة المؤسسات العسكرية من معاهد ، ومصانع حربية للدفاع عن مصالح الأمة، والامتناع عن تأليف ونشر كل ما هو مخالف للشريعة الإسلامية من أفكار ، ومبادئ .

(١) انظر: الشاطبي ، الموافقات ، ج ٢، ص ٥٤، ١٢٦، ١٢٧ .

(٢) البهوتي ، كشف القناع ، ج ٣، ص ٣٣ - ٣٤ .

(٣) الرملي ، نهاية المحتاج ، ج ٨، ص ٤٦ - ٤٧ .

وهذه أمثلة . لما يمكن للمشروع الخاص أن يساهم به في حفظ الدين ، بمراعاته سواءً من حيث الوجود، أو من حيث العدم .

٢- القيام بمشروعات المرافق العامة " كسد ما انفتح من جانب النهر، وحفر الآبار وتنظيفها، وعمل القناطر والأسوار والجسور، وإصلاحها، وإصلاح الطرق، وكفاية القائمين بحفظها " (١)، إن عجز بيت المال عن ذلك، أو تعذر أخذه منه لعذر. (٢) والقيام " بالصناعات والحرف الصالحة المحتاج إليها لمصالح الناس غالباً، الدينية، والدنيوية، البدنية، والمالية، كالزراعة، والغرس، ونحوها (٣) وكسوة عار ما يقي بدنه، وإطعام جائع، فيجب في الكسوة ما يستر كل البدن على حسب ما يليق بالحال من شتاء وصيف، ويلحق بالطعام والكسوة ما في معناهما كأجرة طبيب، وشمس دواء، وخادم منقطع " . (٤) وهذا حاصل باقامة مشروعات المرافق العامة، وقد سبق ذكر أمثلة منها، والاشتغال بانتاج ما يحتاج إليه الناس من سلع، وخدمات، مألوف فيها شرعاً، وإقامة الجمعيات الخيرية التي تقدم الكساء، والطعام، والدواء، والمأوى، للمحتاجين، وإقامة صناعات التبريد في المناطق الحارة، والتدفئة ولوازمها في المناطق الباردة. فهذه أمثلة لما يمكن للمشروع الخاص أن يساهم به في حفظ النفس . ومما يمكن للمشروع الخاص أن يساهم به أيضاً لتحقيق ذلك الإمتناع عن انتاج الخمور، والمخسدرات، والخنازير، وكل ما من شأنه أن يضر بالبدن كلياً، أو جزئياً،

(١) اليهودي، كشف القناع، ج٣، ص ٣٤ .

(٢) انظر: الرملي، نهاية المحتاج، ج٨، ص ٥٥؛ وانظر: اليهودي، كشف القناع،

ج٣، ص ٣٣ .

(٣) اليهودي : كشف القناع، ج٣، ص ٣٣ .

(٤) الرملي، نهاية المحتاج، ج ٨، ص ٤٩، ٥٠ .

لقله تعالى: ﴿ يا أيها الذين آمنوا لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل ﴾ (١)
ومما عده المفسرون أكلاً لأموال الناس بالباطل " ما حرّمته الشريعة وإن
طابت به نفس مالكة كاشمان الخمر، والخنازير " (٢)

يبدل تحريم أشمان هذه المنتجات على تحريم الاشتغال بانتاجها
وتسويقها، لما تسببه من ضرر وأتلاف للنفس ، ويقاس عليها كل ما يثبت
ضرره على النفس . ومما يمكن للمشروعات الخاصة أن تساهم به أيضاً في
تحقيق المحافظة على النفس تجمعها في مناطق صناعية بعيدة
عن التجمعات السكانية، تجنباً لتلوث البيئة والحاق الضرر بالناس
واتخاذ ما يسمى بالأمن الصناعي، والذي يعني اتخاذ الوسائل الكفيلة
بتحقيق سلامة العاملين في المشروع ، وسلامة القريبين منه من السكان ،
كتركيب وسائل مانعة لتلوث الهواء، والماء، من مخلفات المشروع . (٣)

— العمل على نشر العلوم المباحة شرعاً، لأن من شأنها المحافظة على
العقول وتنميتها، والامتناع من نشر الأفكار والمبادئ الهدامة
شرعاً والامتناع عن انتاج ما من شأنه أن يذهب بالعقول من
المسكرات على اختلافها . (٤)

— الاهتمام بنشر الفضائل التي ترغب في تكوين الأسر الصالحة ،
وانشاء جمعيات تساهم في تسهيل أمور الزواج للراغبين فيه ،
وانشاء مراكز للعناية بالأمومة والطفولة ، والامتناع عن
الاشتغال بكل ما يشيع الفاحشة في المجتمع الإسلامي من مطبوعات

-
- (١) سورة النساء ، آية : رقم (٢٩) .
(٢) القرطبي ، الجامع لأحكام القرآن ، ج٣ ، ص ٢٢٨ .
(٣) انظر: ص ٧٦ ، من هذه الرسالة .
(٤) انظر: البهوتي ، كشف القناع ، ج٣ ، ص ٢٤ ، ابن تيمية ، الحسبة ، ص ٦٤ .

ووسائل مرئية ومسموعة ، وبيوت فجور ، ودعارة ، لقوله تعالى :

* ان الذين يحبون أن تشيع الفاحشة في الذين آمنوا لهم عذاب أليم في الدنيا والآخرة ، والله يعلم وأنتم لا تعلمون * (١) أي يشعرون الفاحشة من قصد إلى الاشاعة ، وإرادة . ومحبة لها ، (٢) وبهذا يتسم الحفاظ على النسل .

- الامتناع من اقامة مشروعات الخدمات المحرمة شرعاً من أماكن اللهو المحرم ، ومالات الرقص ، والقمار ، والحانات ، وأماكن الدمار والفجور ، والامتناع عن انشاء المؤسسات المالية التي تقدم خدمات محرمة كالبنوك الربوية ، وشركات التأمين التجاري ، والامتناع من الغش في مواصفات السلع ، والاعلانات والمعاملات ، والامتناع من الأمور المحرمة في المعاملات كالربنا ، والاحتكار ، وبهذا يتم حفظ المال .

ولما كانت النشاطات السابقة من فروض الكفايات ، كان أقل مستوى يلزم توفيره منها هو مستوى الكفاية ، كما ، ونوعاً ، والذي يتحدد بغلبة الظن المبنية على العرف ، ويختلف باختلاف الزمان ، والمكان ، والأحوال الاقتصادية . ولا يراد بمستوى الكفاية تحقيق ما تتم به المحافظة على الحياة في أقل صورها فقط ، بل تحقيق ما يكون الانسان به مساهماً فعالاً في شتى مظاهر الحياة .

(١) سورة النور ، آية : رقم (١٩) .

(٢) الزمخشري ، الكشاف ، ج ٣ ، ص ٥٥ .

ب (النشاطات الحاجية :

وهي النشاطات التي تكون الامة في حاجة إليها للتوسعة ، ورفع المشقة، والحرَج ، ولا يبلغ الفساد المترتب على فواتها مبلغ الفساد المترتب على فوات القسم الأول (النشاطات الضرورية) ، وتنحصر النشاطات الحاجية فيما يلي :

النشاطات المساندة، اللازمة لوجود النشاطات الضرورية ، ومسا زاد على مستوى الكفاية من الضروريات ، وكانتاج السلع الكمالية مثل: الراديو، والتليفزيون .

ج (النشاطات التحسينية :

وهي النشاطات التي تكون الامة في حاجة إليها لزيادة الحياة سهولة، ويسراً ، كانتاج السلع الترفيحية، التي لا يترتب على فواتها فساد يبلغ مرتبة الفساد المتحقق من فوات القسمين السابقين، وانتاج ما زاد عن حد الحاجة من السلع، والخدمات الضرورية . ويلاحظ ارتباط الأقسام الثلاثة السابقة بعضها ببعض ، لأنه لما كانت النشاطات الضرورية عرفة للاختلال باختلال النشاطات الحاجية، والتحسينية ، والتي هي مكملتها ، كانت المحافظة على النشاطات الحاجية، والتحسينية، مطلوبة من أجل المحافظة على النشاطات الضرورية .

واعتبار نشاطات المشروعات الخاصة المختلفة ، وتصنيفها فـسـى
الضروريات ، أو الحاجيات ، أو التحسينيات ، يختلف باختلاف الزمان ،
والمكان ، والأحوال الاقتصادية .

ويقال هنا في ضوء التحليل السابق : إن أدنى مستوى ينبغي
أن توفره المشروعات الخاصة من سلع ، وخدمات ، لأفراد المجتمع
في الاقتصاد الإسلامي ، هو مستوى الكفاية ، كمّاً ونوعاً ، كل في مجال
تخصصه .

وتحقيق هذا المستوى في السلع ، والخدمات الضرورية ، فـفـرض
عين على المستطيع من المشروعات ، كل في مجاله . وهو المستوى
الوحيد الذي إذا تحقق لايحق للحاكم التدخل في نشاط المشروع
الخاص حينئذ .

وفي هذا يقول ابن تيمية : " والنعمود أن هذه الأعمـال
التي هي فرض على الكفاية متى لم يقم بها غير الإنسان ، صـسـارت
فرضاً عليه ، لا سيما إن كان غيره عاجزاً عنها . فإذا كان الناس
محتاجين إلى فـلـاحة قوم ، أو نساجتهم ، أو بنائهم ، صار هذا
العمل واجباً عليهم ، يجبرهم عليه ولي الأمر إذا امتنعوا عنه
يعوض المثل ، ولا يمكنهم من مطالبة الناس بـزـيادة عن عوض
المثل ، ولا يمكن الناس من ظلمهم بأن يعطوهم دون حقهم (١) .

(١) ابن تيمية ، الحسبة ، ص ٢٩ ؛
وانظر : الموطي ، الاختيار ، ج ٣ ، ص ٧٢ .

وتوفير حد الكمال من السلع والخدمات الضرورية ، وكذلك أقصى حد من السلع ، والخدمات الكمالية، دليل على تقدم المجتمع، فكلما زاد التعمق في هذا الحد كلما دل ذلك على زيادة تقدم المجتمع ، فينبغي الحرص على توفير حد الكمال على أفضل وجه، حتى لا يؤدي الاخلال به إلى الاخلال بحد الكفاية ، شريطة أن لا يبلغ حد التبذير ، والاسراف .

<u>المب</u>	<u>الثاني : أهداف</u>	<u>الخاص في الاقتصاد الوضعي:</u>
وتعد	للمشروع الخاص في	د المختلط أهداف عديدة ،
من ا	ا ف نتيجة طبيعية للا	الحديث المتميز بتشكيلات
الشر:	ات ، تتراوح من الم	ات الصغيرة ، إلى
أن ا	ت العملاقة ق	منتجات المتعددة . كما
في الـ	المشروعات حق	ت : الحجم ، والوضع
الفنـ	والملكية ، والـ	م ، والمنافسة ، والقدرات
جميع	والربحية ، وفرص	و ، يجعل سعي المشروعات
أشراً ،	أجل نفس الأهـ	، وينتفس القوة والأولوية
عوار	الاحتمال ، إذ تـ	المشروعات في كيفية
ارئة	من الأهداف المـ	ة ، بل وتختلف كيفية
	ع الواحد بين الآ	من وقت لآخر .
و	جمال أهم أهداف	روع الخاص في الاقتصاد
<u>المختلـ</u>	:	
<u>أولاً -</u>	<u>أقصى ربح ممكـ</u>	<u>لأجل القصير :</u>
ا	<u>عريف الربح</u>	
	ربح في المفهـ	محاسبي يختلف عنه في لغة الاقتصاد

والربح الاجمالي في المفهوم المحاسبي عبارة عن (الفرق بين الإيرادات والنفقات ، دون اعتبار لاحتياطات الأخطار ، واستهلاك رأس المال، كما يأخذ مفهوم النفقات هنا ماتم انفاقه فعلاً في سبيل شراء مستلزمات الانتاج) ، والجدير بالذكر أن الربح الصافي يأخذ هذه الاعتبارات في الحسبان ، وكذلك الحال بالنسبة للربح في لغة الاقتصاد الذي يضم أيضاً القيم الافتراضية لخدمات عناصر الانتاج المملوكة للمشروع .

والربح في عهد المدرسة التقليدية كثيراً ما دمج مع الفائدة في مصطلح واحد هو الربح، للتعبير عن عائد التنظيم ، وعائد رأس المال، لأن صاحب رأس المال كان يقوم بوظيفة التنظيم، إلا إن الاهتمام بتوزيع الدخل القومي على أساس التوزيع الوظيفي ، وليس التوزيع الشخصي - نظراً للفصل بين عناصر الانتاج على أساس وظائفها بدلاً من أصحابها - في عهد المدرسة التقليدية الحديثة أظهر الفرق بين الفائدة كعائد لرأس المال وبين الربح كعائد للتنظيم (نظراً لوضوح الفرق بين عنصر رأس المال ، والفائدة) ، وكما فر لقبول مسؤولية التنظيم ، وما يترتب على ذلك من تحمل المنظم لمخاطر العملية الانتاجية التي تنشأ في ظروف من عدم التأكد من المستقبل، وقد افترضت النظرية الاقتصادية التقليدية سعي المشروع الخاص لتحقيق أقصى ربح ممكن في الأجل القصير ، ليتمكن من تحقيق معدلات ادخار واستثمار مرتفعة ، فأقصى نمو ممكن في الأجل الطويل، مفضلاً ذلك على تحقيق أهداف أخرى .

٢ - عقبات تحقيق الربح :-

والا إن هذا الهدف لم يعد هو الهدف الوحيد ، أو لم يعد هو الهدف الرئيسي الذي تسعى لتحقيقه المشروعات في الوقت الحاضر (كما يقول الاقتصاديون المحدثون) ، وإن كان هدفاً مهماً ورئيسياً ،

نظراً للعقبات التي تحول دون تحقيقه ، ومن أهم هذه العقبات :-

١ - الهيكل الإداري للمشروع :

للهيكل الإداري للمشروع أثر قوي على قرارات المشروع الانتاجية ، لأن أغلب القطاعات الاقتصادية خاضعة لميكانيكية الإدارة المتشابكة بشكل قوي . فإذا اشترك عضو مجلس إدارة مشروع معين في إدارة مشروعات أخرى ، أمكن له أن يسيطر على جوانب من الإدارة فسي مشروعات عدة ، ربما بشكل أكبر مما تستطيع تلك المشروعات نفسها ، فقد لايهتم أولئك الإداريون بتحقيق أقصى ربح ممكن في مشروع معين من المشروعات الخاضعة لإدراتهم ، وخصوصاً إذا تعارضت أهداف ذلك المشروع مع أهداف المشروعات الأخرى . أي أن المشروعات قد لاتسعى بالضرورة من أجل تحقيق أقصى ربح ممكن في الأجل القصير ، وإنما تجمع من الأرباح ما يكفي لمقايضتها في السوق ، ثم تسعى بعد ذلك من أجل تحقيق أهداف أخرى .

مثال ذلك : مساهمة أحد الأفراد في إدارة عدد من الشركات القابضة (١) التي تسيطر على مشروعات ذات تكامل رأسي (٢) كشركات استخراج البترول ، ونقله ، وتكريره ، ففي هذه الحالة يمكن تخفيض أرباح إحدى الشركات على أمل تحقيق أقصى ربح ممكن في شركة أخرى يستفيد منها عضو مجلس الإدارة ذاك بصورة أكبر ، فعندما كانت دول البترول تقسم الأرباح مع شركات

(١) الشركة القابضة : شركة تسيطر على مجموعة من الشركات الأخرى بامتلاك جزء كبير من أسهمها .

(٢) التكامل الرأسي : اتحاد المشروع مع مشروع آخر ، أو عدة مشروعات أخرى في مرحلة تسبق ، أو تلي المرحلة التي يوجد فيها المشروع ، كاتحاد شركة لاستخراج البترول مع شركات نقل ، وتكرير .

التكامل الأفقي : اتحاد مشروع مع مشروعات أخرى تنتج سلعة متنوعة تستخدم نفس المادة الأولية التي يستخدمها المشروع الأصلي ، دون أن تكون السلع مكملات لبعضها البعض .

الاستخراج ، كانت هذه الشركات تبيع البترول بسعر منخفض لشركات النقل، أو شركات التكرير، فتحقق هذه الشركات أرباحاً كبيرة تتقاسمها مع شركات الاستخراج دون الدول البترولية، التي لا تقسم إلا أرباح الاستخراج فقط . (١)

ب - القوة الاقتصادية والسياسة للمشروعات الكبرى :-

وجه بعض الاقتصاديين المحدثين انتقادات عديدة، إلى المشروع الخاص في الفكر التقليدي ، فمن ذلك :

١/ب - قيام المشروعات الضخمة بالتأثير في الطلب لصالحها باستخدام الاعلان التأثيري، ومن ثم انتاج ما ترغب في انتاجه. من سلع وخدمات، وقبول المستهلك لتلك السلع والخدمات دون النظر إلى ما تحققه تلك المنتجات من اشباع حقيقي لحاجاته المختلفة. وقد فرغت هذه المشروعات سياسات سعرية ملائمة لها لحماية مشروعاتها، وخططها الاستثمارية من أخطار السوق ، فحققت بذلك مكاسب كبيرة أعادت استثمارها، لصالحها، فزادت في تنميتها سريعاً في مجال الانتاج . وقد تم لها ذلك على حساب القيم الخلقية ، والثقافية ، وتحسين ظروف البيئة .

(1) See: Lipsy, Introduction to Possitive Economics, P.327-329.

وانظر في ذلك: البحث المقدم من كل من (Cyert & Manch) ، سنة

١٩٦٣ ، لمزيد من التفاصيل انظر:

Malclom C. Sawyer, Theories of the Firm, (N.Y:St.Martin's Press, 1979), P.128-130.

ب/٢ - اندماج بعض المشروعات مع الحكومة في بعض الدول في صناعات مشتركة «مدنية» وعسكرية، مما يمكن مديري تلك الشركات من الوصول إلى مراكز عليا في السلطة، فرسموا السياسات الحكومية على اختلاف أنواعها بشكل يلائم مصالح مشروعاتهم، ومصالحهم الخاصة، واستطاعوا الحصول على تسهيلات حكومية في مجال الإنتاج، كالحصول على بعض الامتيازات، والأمانات، والاعفاءات الضريبية، والجمركية .^(١)

ب/٣ - افساد القيم الخلقية، والثقافية في المؤسسات العامة في المجتمع كالجامعات، بإحلال القيم المادية محلها.

ب/٤ - استخدام الشركات لقوتها المادية بطرق لاتخدم مصالح المجتمع، فمشاكل التلوث مثلاً تتصاعد من نشاطات المشروعات المفيضة، والضخمة، الخاصة، والحكومية منها، على حد سواء . أي عندما الاهتمام بالتكلفة الاجتماعية للمشروع، ويمدى الضرر الذي يمكن أن يلحق بالمجتمع، (١)

وقد ذكر هؤلاء الاقتصاديون بعض الوسائل لعلاج تلك المشكلات ولو جزئياً، فمن ذلك :
- أن تطلب الحكومة من شركات صناعة السيارات مثلاً تزويد سياراتها المنتجة بأحزمة المقاعد، وصمامات مانعة للتلوث .
- فتح المجال أمام الدعاوى القضائية ضد هذه الشركات، لتعديل سلوكها، أو إرغامها على دفع تعويضات عن الخسائر التي تسببها منتجاتها . (٢)

(1) See: Lipsy, Introduction to Positive Economics, P.337.

(2) See: The Same Source, P.337.

ونتيجة لما سبق ، عدلت بعض الشركات عن مبدأ تحقيق أقصى ربح ممكن، واكتفت بتحقيق ربح معقول، وانفقت جزءاً من مواردها المالية على مشروعات عامة، لتكسب رضا المجتمع (١)

ج - نقص المعلومات الاقتصادية :-

يرى بعض الاقتصاديين عدم كفاءة نظرية تحقيق أقصى ربح ممكن وعدم ملائمتها للواقع، لأن رجال الأعمال ينظمون حساباتهم بطريقة مختلفة عما تفترضه النظرية ، ويجهلون تماماً مفاهيم التكلفة الحدية ، والإيراد الحدي ، ولا يجزئون حساباتهم إلى وحدات فردية على جانب كبير من الدقة .

وأجاب التقليديون بأن المفاهيم الحسابية للتكلفة الحدية ، والإيراد الحدي ، يستخدمها الاقتصاديون لمعرفة سلوك رجل الأعمال من أجل تحقيق أقصى ربح ممكن ، لرجل الأعمال يزيد إنتاجه عادة حتى تتماثل تكلفة إنتاج الوحدة الأخيرة مع عائد بيعها . وكون رجال الأعمال لا يجزئون حساباتهم إلى وحدات فردية لا يقلل من أهمية نظرية تحقيق أقصى ربح ممكن ، فالتحليل الحدي يساعد على توقع كيفية استجابة رجل الأعمال للتغيرات في معطيات النظرية ، فإذا حقق أقصى ربح ممكن ، كان ذلك ملاحظاً من خلال كيفية استجابته لتلك المتغيرات ، وإن نظم حساباته بطريقة غير واضحة .

(١) ومن أمثلة تلك المشروعات (Ford Foundation), (Chicago University) التي أنشئت من قبل مجموعة شركات (Standard Oil)

انظر: روبرت هيلبرونز، ترجمة راشد البراوي، قادة الفكر الاقتصادي، (القاهرة: دار النهضة المصرية ١٩٧٩)، ص ٢٥٦ - ٢٥٧ .

وقد وضع الاقتصاديان (Hall & Hitch) نظرية
بديلة لنظرية تحقيق أقصى ربح ممكن ، تسمى نظرية (التسعير بحسب
التكلفة الكاملة) (١)

(١) وضعت النظرية في سنة ١٩٣٩ من قبل البريطانيين
(Robert Hall) الأمريكي (Charles Hitch)
بعد قيامهما بدراسات ميدانية حول كيفية تحديد أسعار
المنتجات في ضاحية أوكسفورد (Oxford) البريطانية وحولها ،
لمدة عقد من الزمن ، واكتشافهما الاستخدام الواسع الانتشار
لإجراءات التسعير بحسب التكلفة الكاملة (Full-Cost Price)
فلقد افترضت النظرية أسعاراً تساوي النفقة المتوسطة الكلية في
حالة الانتاج القصوى ، مضافاً إليها زيادة اصطلاحية على سبيل
الربح ، حيث تتحدد المبيعات بالكمية التي يمكن بيعها بذلك
السعر . ووجدت أن المشروعات تغير عادة أسعارها عند تغير
متوسط التكلفة الكلية ، كما تقوم أحياناً بتعديل نسبة الربح
المضافة .

ويرى بعض الاقتصاديين أن هذه النظرية تبين فقط
الاجراءات التنفيذية التي يتم بواسطتها تحديد الأسعار من
يوم لآخر ، وأن إدارات المشروعات تقوم بعمل تغييرات متكررة
لصالح ارتفاع الأسعار في محاولة لتحقيق أقصى ربح ممكن من
خلال التسعير بحسب التكلفة الكاملة ، وأن تحديد الأسعار
يتغير في اتجاه تحقيق أقصى ربح ممكن . ويرى هؤلاء
الاقتصاديون أيضاً أن انتشار استخدام التسعير بحسب
التكلفة الكاملة ليس في مستوى انتشار تحقيق أقصى ربح ممكن ،
وإن أوضحت تلك النظرية أن المشروعات كائنات عادية ، تحقق
أرباحاً معتدلة ، تغير في حجمها في فترات متباعدة ، وبمسورة
قليلة .

ومضمون هذه النظرية هذه أن رجل الأعمال يستخدم المعطيات المتاحة لديه لحساب قيمة التكلفة الكاملة لكل وحدة (متوسط التكلفة الكلية) متوسط التكلفة الثابتة، متوسط التكلفة المتغيرة) ، ويضيف إليها هامشاً معيناً من الربح اعتاد عليه لتحديد السعر، فتحدد المبيعات بالحجم الذي يتقبله السوق عند هذا السعر. لأن المشروعات تتمتع بمنحنى عرض ذي مرونة تامة يستقر فوق مستوى متوسط التكلفة الكلية، وتصور هذه النظرية رجل الأعمال على أنه رجل عادي، أسير عاداته ودفاته محاسبية بدلاً من كونه شخصاً حساساً يستجيب لمختلف المتغيرات الاقتصادية المؤثرة في الربح، ويحاول الحصول دائماً على أقصى ربح ممكن، ورغم أن النظرية لاقت قبولاً من الاقتصاديين عند ظهورها سنة ١٩٣٩، إلا أن هذا ليس سبباً وجيهاً لقبولها في الوقت الحاضر، بسبب زيادة كفاءة نظم الحسابات بدرجة كبيرة، مما قد يعد سبباً وجيهاً لرفض النظرية، علاوة على افتقارها إلى بحوث تجريبية مؤكدة تثبت صحتها (١) وللموازنة بين هذه النظرية، ونظرية تحقيق أقصى ربح ممكن، فإنه لابد من عمل بعض الاختبارات المزودة بالبيانات لتفضيل أحدها على الأخرى مع الأخذ في الاعتبار لما تقرره هذه النظرية من أن القرارات الانتاجية تتخذ داخل المشروع، وأن رفع الأسعار يتم عن طريق الإدارة، وبمفصلة دورية، ومع اعتبار هدف تحقيق أقصى ربح ممكن أيضاً لأهميته. (١)

(1) See: Lipsy & Steiner, Economics, P. 322; Malclom Sawyer, Theories of the Firm, P. 128-136.

(2) See: Lipsy & Steiner, Economics, P. 323.

ثانياً : الأهداف الأخرى للمشروع الخاص :

أدى تطور المشروع الخاص وكبر حجمه ،بالإضافة ،إلى إزدياد شواثب السوق ،ومدم وضوح التوقعات ،وما يعانيه المشروع الخاص من عقبات لتحقيق أقصى ربح ممكن كهدف وحيد له ،إلى وجود أهداف بديلة تسعى المشروعات الخاصة من أجل تحقيقها في الوقت الحاضر ، إلى جانب تحقيق أقصى ربح ممكن ، ومن أهم هذه الأهداف :

١ - تحقيق أقصى إيراد . كلي ممكن :

يسعى المشروع الخاص من أجل تحقيق أقصى إيراد . كلي ممكن ،بدلاً من سعيه لتحقيق أقصى ربح ممكن ، فإدارة المشروع الضخم تحتاج في البداية إلى تحقيق مستوى معين من الأرباح لكسب رضا أصحاب المشروع ، ثم تسعى بعد ذلك من أجل تحقيق تنمية سريعة للمشروع ، مع الأخذ في الاعتبار لعامل الربح ، ذلك أن قوة المشروع تعتمد على حجمه أكثر من اعتمادها على معدل الربح الذي يحققه ، مما يعود بالنفع على الإدارة ، فإدارة المشروع الذي يحقق أرباحاً عادية مع حجم مبيعات ضخم ، تحصل عادة على عائد صافي يفوق نظيره في المشروع الذي يحقق أرباحاً غير عادية مع حجم مبيعات منخفض .

وللحصول على أقصى إيراد ممكن ، ينتج المشروع تلك الكمية التي تتساوى عندها مرونة الطلب مع الوحدة ، أي عندما يساوي الإيراد الحدي صفراً ، وبذلك تحل هذه القاعدة محل قاعدة تحقيق

(١) أقصى ربح ممكن ، والقاعدة هي : تساوى الإيراد الحدى مع التكلفة الحدية .

وهذا الهدف ، معيار أساسي لقياس نشاط المشروع ، فالإيراد الكلي يعكس قبول المستهلك لانتاج المشروع ، ويعكس وضعه التنافسي في السوق ، ونموه . وهبوط حجم الإيراد الكلي سبب في حرم المشروع من تحقيق وضع متميز في السوق ، وإضعاف قدرته على الاستجابة للضغوط التنافسية بشكل فعال . ومع ذلك فإنه يتعين على المشروع الإبقاء على مستوى ربح كاف لإرضاء أصحاب المشروع ، وللمساعدة في تمويل نشاط المشروع الجديدة ، سواء فيما يتعلق بنطاق المبيعات ، أو الانتاج ، حيث يحصل عادة على الأموال اللازمة للتوسع من الاحتياطات ، ومن القروض ، وإصدار أسهم جديدة . وتتوقف قدرة المشروع في الحصول على الأموال اللازمة للتوسع داخلياً ، وخارجياً ، على مدى الكسب السيدي يحققه المشروع ، فكلما زاد حجم الأرباح الفعلية والمتوقعة ، كلما زاد إمكان حصوله على رؤوس أموال جديدة . (٢)

٢ - تحقيق مستوى ربح ثابت ومضمون :-

يسمى المشروع الخاص من أجل تحقيق مستوى ثابت ومضمون من المبيعات ، ومستوى ثابت ومضمون من الأرباح ، ليضمن استقراره في عدد من الأوضاع ، وسيكون ذلك مفضلاً على الاستقرار في وضع واحد فقط هو تحقيق أقصى ربح ممكن ، أو أقصى إيراد كلي ممكن . فالمشروعات تميل في الوقت الحاضر

-
- (1) See: William J. Baumol, Economic Theory and Operations Analysis, 4th Ed, (London: Prentice-Hall International, Inc. 1977), P. 383-385.
- (2) See: Mansfield, Microeconomics, P. 168; Thompson, Economics of the Firm, P. 303-304.

رالى تحقيق أرباح منخفضة في الأجل القصير، وزيادة أرباحها تدريجياً في الأجل الطويل كلما واثقها: فرصة مناسبة . ولأن الإدارة أمينة على التنظيم ، ومسؤولة تجاه أصحاب المشروع والمستخدمين فيه ، فإن عليها الموازنة بين رغبات أصحاب المشروع فيما يتعلق بتحقيق أرباح مرتفعة ، وقيم مرتفعة لأسهم المشروع ، ورغبات المستخدمين في الحصول على أوضاع اقتصادية أفضل ، وضغوط المستهلكين للحصول على أسعار أقل لمنتجات أفضل ، ورغبات باعة التجزئة في الحصول على هوامش ربح مرضية ، ورغبات أصحاب عناصر الإنتاج في الحصول على أثمان أفضل لخدماتهم ، ورغبة المجتمع في التمتع ببيئة خالية من التلوث ، وهذا يدفع المشروع إلى اختيار وضع يحول النزاعات التنظيمية ، والرغبات التنافسية نحو تحقيق رفاه الفئات السابق ذكرها .

كما أن وجود عدة مراكز للقوى في إدارة المشروعات الضخمة في الوقت الحاضر تسعى من أجل تحقيق مصالحها الخاصة ، ومنافعها الذاتية ، يدفع الإدارة إلى التنسيق بين تلك الأهداف وتحقيقها بالتناوب .

وفي وضع كهذا يكون تحقيق أقصى نفع لأصحاب المشروع أمراً غير صغوب فيه ، لوجود الأهداف الخاصة بالفئات الأخرى ، وهكذا تمكن هذه النظرية من تحقيق عدد من الأهداف مثل : تحقيق مستوى ربح مناسب ، وتحديد أسعار مناسبة للمنتجات ، والحصول على وضع جيد في السوق ، والنمو وفق معدل مقبول . (١)

(1) See: Herbert Simon, Theories of Decisions Making in Economics and Behavioral Science, Reprinted in Edwin Mansfield, Microeconomics, Selected Readings, 2d Ed, (N.Y: Norton, 1975), P.85-98.

٢ - تحقيق أقصى ربح ممكن في الأجل الطويل :

قد تختار بعض المشروعات تحقيق أقصى ربح ممكن في الأجل الطويل ، مفضلة ذلك على تحقيق أقصى ربح ممكن في الأجل القصير، حتى لا يكون المشروع عرضة للضرائب الحكومية المرتفعة ، ومحط أنظار المجتمع وسخطه . (١)

٤ - البقاء في الأجل الطويل :

تتمتع المشروعات شأنها في ذلك شأن الأفراد . بغريزة قوية، ودافع للبقاء ، فقد يستطيع المشروع تحقيق أقصى ربح ممكن في الأجل القصير، ولكنه قد لا يستمر في الأجل الطويل، وخصوصاً إذا عانى من نقص في السيولة النقدية ، وانكماش في الأسواق . فزيادة المبيعات، وتحقيق أرباح مرتفعة ، وزيادة نصيب المشروع في السوق ، تسهم جميعها في وجود المشروع ، ونموه، وتوسعه في الأجل الطويل ، وهكذا يتمتع هدف البقاء في الأجل الطويل بالأُسْبُقية على بقية الأهداف ، وخصوصاً في تجديد وضع المشروع . (٢)

٥ - الأهداف الشخصية للإدارة :

سمح الفصل بين الملكية والإدارة في المشروعات الضخمة . لكبار المديرين ببعض مظاهر الحرية لتحقيق أهدافهم الشخصية ، ففسد . تؤدي بعض الدوافع الشخصية للإدارة إلى تحويل القرارات الإدارية نحو الأسوأ من حيث الربحية ، بدلاً من تحقيق أقصى ربح ممكن . ففسد أدت رغبة الإدارة في حياة سهلة ، إلى إضعاف الحافز نحو تحقيق أقصى

(1) See: Lipsy, Introduction to Possitive Economics, P.331.

(2) See: A. Thompson, Economics of the Firm, P.303-305.

ربح ممكن ، نظراً لميل الإدارة إلى تحقيق أقصى منفعة شخصية ممكنة من حيث الدخل المادي ، والراحة .

وقد لاحظ بعض الاقتصاديين وجود تفاوت في العوائد المادية التي يحصل عليها كل من أصحاب المشروع، والإدارة ، فإذا انتهت الاستثمارات الخطرة بصورة سيئة فقد أصحاب المشروع أموالهم، وفقدت الإدارة مكانها.

أما إذا انتهت بصورة جيدة ، فإن ما يحصل عليه أصحاب المشروع يفوق كثيراً ما تحصل عليه الإدارة من عوائد مادية، وقد تسبب هذا في ميل الإدارة نحو الاستثمارات قليلة الخطورة ، وإن كانت أرباحها قليلة، وميلها نحو الأرباح المتزايدة بشكل ثابت على حساب الأرباح كثيرة التقلب وإن كان احتمال ارتفاعها كبيراً. فالانخفاض الحاد في الأرباح قد يدفع أصحاب المشروع إلى تغيير الإدارة ، في حين تؤدي الزيادة الثابتة في الأرباح إلى احتفاظ أصحاب المشروع بالإدارة وقد يوليى وجهته بعض المميزات في العمل مثل :

الدافع إلى الابتكار، والرغبة في اظهار التفوق المهني، إلى تصرفات إدارية تتعارض مع تحقيق أقصى ربح ممكن ، ومن ثم فإن تحقيق التفوق الفني ، وتحقيق الوضع القيادي في الهندسة الانتاجية قد يؤثر بصورة عكسية على الأرباح ، مع أنه قد يعني الاعجاب بالإدارة ، وبالمشروع العامل في صناعة متقدمة فنياً، كما أن البراعة الفنية للفنيين والإداريين العاملين في المشروع تعطيهم فرصاً أكبر للبقاء في المشروع ، وتحقيق منافعهم الذاتية المفضلة ، في صورة وظائف ومرتبات أفضل . (١)

(1) See: Mansfield, Microeconomics, P.168; Thompson, Economics of the Firm, P.305.

٦ - المسؤولية الاجتماعية :

تحدث بعض الاقتصاديين عن الحاجة إلى تصرف المشروعات الضخمة بأسلوب فيه مسؤولية تجاه المجتمع إلى حد ما ، مثل : إيجاد علاقة بين المشروعات والتغير في احتياجات المجتمع ، والموازنة بين مصالح أصحاب المشروع ومصالح المجتمع ككل ، واتباع سياسة توزيع من الرفاه العام للمجتمع ، والمساعدة في حل مشكلات المجتمع أثناء ممارسة المشروعات لنشاطاتها العادية ، فتتمو بذلك بمصالح المشروع بشكل مرض في الأجل الطويل ، وينتفع من السياسات الخاصة بتطوير المجتمع . ذلك أن تحقيق الأرباح إلى جانب تحقيق الأهداف الاجتماعية يعزز المصالح المشتركة للمشروع والمجتمع ، حيث تساهم الأرباح المتحققة في إيجاد فرص عمل للأفراد . المجتمع ، ويمكن في نفس الوقت إنجاز الأهداف الاجتماعية بسرعة وكفاءة أكبر عن طريق تشجيع القوة الانتاجية للمشروعات ، من خلال إيجاد فرص الربح ، وفرض فرائض قاسية على النشاط المضر بالمجتمع .

فحمول المشروع على أرباح مقبولة بالنسبة له يمكنه من تحقيق رغبات المجتمع .

وقد لقيت مطالبات المشروعات بأن تكون مسؤولة تجاه المجتمع مقاومة ورفضاً من بعض المشروعات ، في حين لقيت تأييداً من البعض الآخر ، وأبديت مشروعات أخرى ملاحظات حول كيفية تأثير سياسات المشروعات على المجتمع .

ويمكن القول أخيراً أن المشروعات تتبنى هدف المسؤولية الاجتماعية للتقليل من فرص تدخل الحكومة في نشاطاتها بصورة مباشرة ومباشرة ، مما يجعل المسؤولية الاجتماعية جزءاً من استراتيجية تحقيق أقصى ربح ممكن في الأجل الطويل . (١)

(1) See: Thompson, Economics of the Firm, P.306.

v - الطمأنينه والاستقلال، والنمو :

تكمن قوة المشروعات في الأفراد الممثلين صراحة في الإدارة، مثل : رئيس مجلس الإدارة ، والمدير، ونائب المدير، والفنيين العاملين في المشروع كالمهندسين ، والخبراء، فقرارات المشروع الانتاجية. تصدر من لجان مكونة من أفراد ذوي خبرة يؤثرون على القرارات المتخذة ، وقد أطلق جالبريث على نظام اتخاذ القرارات تعبير (التنظيم الفني Technostructure) وتتمثل أهداف التنظيم الفني ، (وبالتالي المشروع) كما يرى (جالبريث) في أمنه، واستقلاله ، وتحقيق أقصى منفعة خاصة ممكنة لذلك التنظيم . فمحافظة التنظيم على الاستقلال الذي يستمد منه قوته في اتخاذ القرارات، يستلزم حصول المشروع على نسبة أرباح معينة تكفي لتحرير الإدارة من رقابة أصحاب المشروع ، وتحريره من الحاجة إلى أغراء أصحاب رؤوس الأموال الذين قد تكون لهم بعض الاستفسارات ، ويفرضون شروطهم للتمويل ، مما يعرض استقلال التنظيم للخطر، كما أن تحقيق أرباح منخفضة، أو المعاناة من الخسارة يعرض التنظيم الفني للتأثير الخارجي فيتبدد استقلاله ، في حين أن تحقيق معدل مناسب من الأرباح مع ميلها الدائم للزيادة يحقق استقلال ذلك التنظيم الفني ، ولن يضيف تحقيق المزيد من الأرباح عندئذ شيئاً إلى استقلال ذلك التنظيم .

وتتمثل الخطوة التالية للتنظيم الفني بعد تحقيق أرباح مرتفعة، في تحقيق أكبر معدل ممكن من النمو في إيرادات المبيعات، لما يحققه ذلك من منفعة شخصية للتنظيم ، فزيادة المبيعات، والانتساج، تعني مزيداً من الترقيات، والمكافآت ، والصلاحيات . في حين يؤدى انخفاض المبيعات، والانتاج، إلى نتائج سيئة الأثر على التنظيم كالاستغناء عنه، واستبداله بتنظيم آخر .

وثمة أمر ملازم لهدف نمو قوة التنظيم الفني هو :
التقدم الفني ، فالتقدم الفني يعني فرص عمل أفضل للفنيين ،
وهو أسلوب جيد لنمو المشروع ، وزيادة نصيبه من السوق ، حيث يتيح
التقدم الفني للمشروع الاحتفاظ بعملائه ، وزيادة عددهم .

والهدف الأخير في سلسلة أهداف التنظيم الفني هو الزيادة
المتدرجة في الأرباح ، وهو هدف ثانوي ، إلا إنه عامل اضافي يساهم
في زيادة استقلال التنظيم الفني عن تدخل أصحاب المشروع .

وهكذا يرى (جالبريث) تمتع المشروعات الضخمة بسلسلة
من الأهداف القائمة على المنفعة الشخصية للتنظيم الفني ، فمن هذه
الأهداف ما هو رئيسي كتحقيق معدل ثابت من الأرباح ، وأقصى معدل من
النمو المصحوب بأرباح مقتطعة تكفي لتمويل التوسع . ومنها ما هو
ثانوي كالتقدم الفني ، وزيادة معدل الأرباح . فإذا لم تسع المشروعات
لتحقيق الأهداف الثانوية فلن يلحق أي ضرر بالأهداف الرئيسية . أما
إذا تم تحقيق قدر كاف من الأهداف المهمة ، فإن المشروع قد يسعى
لتحقيق قدر مقبول من الأهداف الأقل شأنًا . (١)

٨ - نمو المشروع وتوسعه :

تعاني المشروعات عادة من أخطار الركود في النشاط ،
والمغامرة ، وانتهاز الفرص الجديدة . فقد تفقد المشروعات جزءاً من
قوة نشاطها الحالية بسبب تغير أذواق المستهلكين ، والتغيرات الفنية ،

(1) See: J.K.Galbraith, The New Industrial Stat,
P.75-87, 179-183; A.Thompson, Economics of the Firm,
P.307; M.Sawyer, Theories of the Firm, P.97-110.

وظهور منتجات أفضل ، وازدياد المنافسة من قبل المنافسين المحليين والخارجيين ونمو قوة المستهلكين في السوق . وهذه العوامل تجعل من النمو هدفاً رئيساً للمشروع ليتجنب خطر الانهيار . ويتخذ نمو المشروعات صوراً عديدة منها :

زيادة نصيب المشروع في السوق ، فيقوى وضعه التنافسي بذلك وتعدد المنتجات الذي يقي المشروع مخاطر الاعتماد على منتج واحد ، كأن يصبح ذلك الانتاج غير مربح .

ونمو المشروع في الأجل الطويل مقياس مهم لنجاح المشروع ، وبقياس نمو المشروع مادة . بعدة طرق ، منها : معدل النمو في المبيعات والانتاج ، والأرباح . ونمو المشروع المتحقق ، والمتوقع ، يحتل مواقع متكررة في التقارير السنوية عن المشروعات الضخمة ، ويلقى تأكيداً مستمراً على أهميته في الصحف والمجلات المتخصصة ، فالمستثمرون والمحللون الماليون غالباً ما يقومون المشروع بمبيعاته ، وأرباحه الحالية ، والمتوقعة مستقبلاً ، وإن كان الاهتمام بحجم المبيعات ، والأرباح المتوقعة أكثر من غيره بالأرباح والمبيعات الحالية .

فالنمو في حجم الأرباح والمبيعات المتوقعة يمكن المشروع من تحقيق أهدافه ، وخطته الأخرى ، ويتيح له الحصول على قيم أفضل لأسهمه ، والحصول على قدرات فنية ، ومصادر تمويل أفضل . (١)

(1) See: Thompson, Economics of the Firm, P. 308-309;
M. Sawyer, Theories of the Firm, P. 110-115.

وأخيراً يمكن القول : إنه ليس هناك هدف واحد يفسر سلوك
المشروعات ، لوجود أمور خفية تحيط بملوكها ، بالإضافة إلى كثرة
القيود التي تمكن اتخاذ القرارات .
رأى أن الحاجة للحصول على الربح عامة ، وذات تأثير قوي
على سلوك المشروع .
ومن هنا يمكن القول : إن هدف الربح يقف أولاً في سلسلة أهداف
معظم المشروعات غالباً . (١)

(1) See: Thompson, Economics of the Firm, P.313.

المبحث الثالث : دور المشروع الخاص في تنمية الاقتصاديات الوطنية :

أولاً : دور المشروع الخاص في تنمية الدول المتقدمة :-

للمشروع الخاص دور إيجابي في تنمية الاقتصاد الوطني

في الدول المتقدمة في مراحله الأولى ، ولا يزال .

زيادة الادخار نتيجة بحث المنتجين عن أقصى ربح

ممكن سبب في زيادة الاستثمار ، وزيادة الاستثمار مع وجود التقدم

التقني سبب في زيادة الانتاج بمعدلات مرتفعة ، فقد تكونت معظم

الطاقات الانتاجية في الدول الغربية من مجهودات المشروعات الفردية ،

واستمر النمو التلقائي في هذه الدول لكونه ذاتي الحركة ، ومما ساعد

على استمرار النمو التلقائي في تلك الدول وجود اطار اجتماعي وثقافي ،

ذي مرونة كبيرة ، هيا لانتقال حركة النمو من قطاع إلى آخر وبسرعة .

١ - مساهمة المشروع الخاص في النمو :-

وقد ساهم المشروع الخاص في النمو من خلال هيكله (حرية الملكية

والتصرف) ، وطبيعة عمله (السعي لتحقيق الأرباح) ، كما وجدت ظروف

داخلية هيئها المشروع الخاص ، وسمت له بدورها بالافادة منها ، والنمو

في ظلها، ومن أهمها:

٩ - الثورة الصناعية، وما صاحبها من تقدم فني سريع، وظروف المنافسة الكاملة، والهيكل الاجتماعي، والسياسي للدولة الغربية (انخفاض معدلات الأجور - الحرية الفردية - حرية التجارة - عدم تدخل الدولة) ، كما تلقى المشروع الخاص العون من ظروف خارجية لا دخل له فيها، منها: اتساع السوق الخارجية لكون الدول الغربية في محل القيادة، (لتقدمها جميع دول العالم في النشاط الصناعي الحديث) ، فلم تجد منافسة تذكر في الأسواق الخارجية؛

ظهور الاستعمار في القرن التاسع عشر نتيجة للاكتشافات الجغرافية ، والذي أكد تفوق الدول الصناعية على بقية دول العالم، بما هيأته الاكتشافات الجغرافية من الحصول على المواد الخام بأثمان منخفضة، وتصنيعها وإعادة تسويقها في الأسواق الخارجية بأسعار مرتفعة نسبياً؛

ثورة المواصلات البحرية وما أدت إليه من تخفيض نفقات النقل، وتسهيل الاتصال بين مختلف أجزاء العالم .

فقد خدمت هذه الظروف جميعاً المشروع الخاص، وأبرزت قدرته على تحقيق النمو الاقتصادي بكافة أبعاده، ، وفيما يلي يتم شرح هذه الظروف .

أ - هيكل المشروع الخاص، ودوافعه، وطبيعة عمله :

أدت سيادة الحرية الاقتصادية الفردية في القرن التاسع عشر إلى ظهور طبقة من رجال الأعمال عرفت بالمنظمين ، وهم من يقود النشاط الاقتصادي بمزج عناصر الإنتاج التي في حوزتهم، بالنسب والطرق

التي تحقق لهم أقصى ربح ممكن وقد أدى ذلك إلى اختيار المنظم للفن والنشاط الانتاجي الذي يحقق له ذلك الهدف . كما أن اتصاف المنظمين بالرشد الاقتصادي (البحث عن افضل فرص الاستثمار) وتشغيل مالىديهم من عناصر انتاجية تشغيلاً كاملاً ، يودي دائماً مع سيادة ظروف المنافسة الكاملة ، إلى التجديد والابتكار في اساليب الانتاج ، رغبة في تحقيق أقصى ربح ممكن .

وقد أصبح المنظمون نتيجة للتنافس فيما بينهم ، أكثر خبرة بالنشاطات الاقتصادية من حيث ربحيتها ، فدفعهم حبهم للمزيد من النجاح إلى التجديد والابتكار في كافة الميادين المحققة للأرباح ، واستخدام أحدث الطرق الفنية في الانتاج ، وإحلال أصول رأسمالية حديثة أكثر انتاجية محل الأصول القديمة ، والعمل على تحقيق وفور الانتاج بنوعيتها ، فزادت الاستثمارات ، وزاد تطبيق الاختراعات الحديثة ، فزادت الثروات نتيجة لذلك . وقد كان ذلك التطور يمول نفسه بنفسه بصفة مستمرة ، فتقدمت المجتمعات الغربية فنياً ، وصناعياً ، وارتفع مستوى الدخل فيها .

ويمكن القول : إن التصرفات الفردية للمنظمين في مجموعها كانت مسؤولة عن التقدم والنمو الاقتصادي الذي شهدته أوروبا في القرن التاسع عشر ، وأوائل القرن العشرين . (١)

(١) See: Joseph Schumpeter, Capitalism, Socialism, and Democracy, (London: Geoge Allen & Unwin, 1981) P. 132-134;

وانظر :

محمد على الليثي، التنمية الاقتصادية ، (الاسكندرية : دار الجامعات المصرية ، ١٩٧٩) ، ص ٦٧ ؛ صلاح الدين نامق ، النظم الاقتصادية المعاصرة ، (القاهرة : دار المعارف ، ١٩٨٠) ، ص ٩٢ .

ب - العوامل الداخلية :

(ب/١) حرية التجارة :

حرية التجارة وليدة. الرغبة في تخفيض نفقات الانتاج الصناعي، وفتح أسواق خارجية للمنتجات، فقد أدت إزالة الجمارك إلى استهراء المواد الخام بأثمان رخيصة، وزيادة عرض المواد الغذائية بأسعار منخفضة، فتمكن رجال الصناعة من المحافظة على الأجور المنخفضة للعمال، وقد ساعد انخفاض أثمان المسودات الخام، وانخفاض الأجور، على خفض تكلفة المنتجات، وزيادة إمكان التصدير، إلى الخارج، وتحقيق الأرباح. (١)

(ب/٢) الثورة الصناعية :

تميز النصف الثاني من القرن الثامن عشر، ثم القرن التاسع عشر، بظهور الثورة الصناعية، بمعنى استخدام الآلة الحديثة في الصناعة على نطاق واسع، نتيجة المنافسة بين المنظمين، ورغبتهم في تحقيق أقصى ربح ممكن في أجل الطويل، عن طريق التجديد، والابتكار لتخفيض نفقة الانتاج. وقد أدت الثورة الصناعية التي نشأت بفعل المنافسة، وحرية التجارة الخارجية، إلى نمو التجارة الخارجية، وحصول الدول الغربية على أرباح وفيرة، ساهمت في تمويل التقدم الصناعي، وظهور التخصص الدولي في الانتاج، مما أدى إلى زيادة التبادل الخارجي لصالح الدول الغربية.

(1) See: J.Hicks, Classics and Moderns, (Oxford: Basil Black Well, 1983), P.23-29;

وانظر:

عبدالرحمن يسري: تطور الفكر الاقتصادي، ص ٧٧.

وقد أدى تخصص الدول الغربية في الصناعة إلى حصولها على أرباح وفيرة، لأن معدل التبادل الدولي في تلك الفترة كان لصالح الدول الغربية.

ومن نتائج الثورة الصناعية أيضاً : كبر حجم المشروعات ، فبلوغ المشروع حداً معيناً يحقق له وفوراً داخلية، وخارجية، تساهمان في خفض متوسط التكلفة الكلية، وتوطن الصناعات في أماكن وجودة المواد الأولية الداخلية، أو توطئ الصناعة في أماكن معينة بالداخل (١) والتكامل بين المشروعات رغبة في تخفيض التكلفة ، وزيادة الأرباح .

٢ - النظرية التقليدية للنمو الاقتصادي :-

هذا ، وقد اعتمدت مساهمة المشروع الخاص في تنمية الاقتصاديات الغربية على فكرة النظرية التقليدية للنمو الاقتصادي ، والتي من أهم أسسها إلى جانب الاعتماد على القطاع الخاص مايلي :

(١) وجود نشاط رائد يمكنه دفع عجلة النمو الاقتصادي ، وتهيئة الظروف الملائمة لنمو النشاطات الاقتصادية الأخرى ، وهى الصناعة، لأن الزراعة تخضع لظروف معينة، تحد من مساهمتها في النمو. (٢)

(٣) وجود معدلات مرتفعة للتجميع الرأسمالى ، والتجميع الرأسمالى من أهم مقومات التنمية، وأعظم احتياجاتها، ويشترط وجود التجميع الرأسمالى في الصناعة لتمتعها بمرونة نسبية في مواجهة التغيرات الاقتصادية ، وقدرتها النسبية على استيعاب

(1) See: J.Hicks, Classics and Moderns, P.214-216;

وانظر :

محمد عجمية : التطور الاقتصادي ، ص ٦٩ ، ٧٤ .

(٢) انظر : احمد رشاد موسى ، اقتصاديات المشروع الصناعي، (القاهرة :

دار النهضة العربية ، ١٩٧١م) ، ص ١٨ .

عبدالرحمن يسري ، تطور الفكر الاقتصادي، ص ١٤١ .

من جهة ، وارتفاع الكفاءة الانتاجية داخل المشروع من جهة أخرى ، مما يحقق التوزيع الأمثل للموارد الانتاجية داخل الاستخدامات المختلفة ، ونمو الناتج بمعدلات مرتفعة . فتجميع رأس المال ، والتقدم الفني يسيران معاً ، لأن التقدم الفني عملية تلقائية تستوعب تجميع رأس المال . (١)

وتعتمد النظرية التقليدية للنمو أيضاً ، بجانب الاعتماد على المشروع الخاص على الحرية الاقتصادية ، والمنافسة الكاملة ، اللتان تحددان معاً المناخ الملائم لنمو المشروع الخاص والاقتصاد القومي ، فكل مايوثر على المناخ الملائم للنشاط الاقتصادي يونيوثر على عناصر النمو السابقة بشكل مباشر ، أو غير مباشر . فمثلاً : تصرفات الفرد الاقتصادية ، وماتوعدى إليه من تحقيق للمصلحة العامة في نفس الوقت ، سبب مهم في ربط الحرية الاقتصادية بالمشروع الخاص ، وهذا التطور في الفكر الاقتصادي ناتج عن التغيرات الاقتصادية التي شهدتها أوروبا . فإذا فرض وجود اقتصاد يعتمد على بعض الأمور الأساسية اللازمة لحدوث النمو الاقتصادي مثل الحرية الفردية ، والمنافسة الكاملة ، وحرية التجارة ، وتقسيم العمل ، والتخصص ، ومايوعديان إليه من زيادة انتاجية العامل ، وزيادة مهارته ، وقدرته على الابتكار ، والادخار الضروري لنجاح مبدأ تقسيم العمل ، لأن زيادة الادخار سبب في زيادة رأس المال ، والقدرة

(١) انظر: عبدالرحمن يسري ، تطور الفكر الاقتصادي ، ص ١٤٢ ؛ محمد مبارك حجير ، السياسات المالية والنقدية لخطط التنمية الاقتصادية ، (القاهرة : الدار القومية للنشر ، بدون تاريخ) ، ص ٦٢ .

عبدالرحمن يسري ومحمد عجمية ، التنمية الاقتصادية ، (الاسكندرية : دار الجامعات المصرية ، ١٩٨٠ م) ، ص ١٥٧ .

الانتاجية في المجتمع ، فزيادة الانتاج ، والمبادلات ، ودخول الأفراد ،
 وياتساع السوق وما يؤدي إليه من زيادة الانتاج أمكن حدوث النمو
 الاقتصادي بطريقة تراكمية ، فإذا بدأت العملية الانتاجية مع افتراض
 تقسيم العمل ، واتساع السوق ، وتوافر رأس المال ، فإن ذلك يؤدي إلى
 زيادة انتاجية العامل ، فزيادة الدخل الحقيقي ، فزيادة تراكمية
 جديدة في حجم المدخرات وحجم السوق ، فزيادة أخرى في الانتاج والدخل (١)

ثانياً : دور المشروع الخاص في تنمية الدول النامية :

ساهم المشروع الخاص في الدول الغربية ولا يزال يساهم به دور
 فعال في التنمية الاقتصادية فيها ، في حين يقف المشروع الخاص في الدول
 الرأسمالية النامية عاجزاً عن تحقيق نفس الدور ، لوجود عراقيل تمنعه
 من تحقيق ذلك . فقد أدت تلك العراقيل إلى عدم وجود المناخ الاجتماعي
 والاقتصادي الملائمين للبحث العلمي والابتكار ، فتتحقق معدل نمو أكبر
 ومن أهم تلك العراقيل :

١ () ضيق الأسواق الداخلية :

تعاني الدول النامية في الوقت الحاضر من ضيق الأسواق الداخلية ،
 لانخفاض متوسطات الدخل الفردية فيها ، وعدم انتظام أو كمال المواضلات ،
 والاتصالات الداخلية ، ومناخسة المصنوعات المستوردة من الدول المتقدمة
 للصناعة الناشئة في الدول النامية . (٢)

٢ () ضيق الأسواق الخارجية :

تعاني الدول النامية أيضاً من ضيق أسواقها الخارجية ، وعســنـلـم
 استقرارها ، لتألف صادراتها من المواد الأولية التي تتميز بـضـالـة

(١) انظر : عبد الرحمن يسري ، تطور الفكر الاقتصادي ، ص ١٠٠ ، محمد عممية وصبي
 تادرس قريصة ومدحت محمد العقاد ، مقدمة في التنمية والتخطيط (بيروت :
 دار النهضة العربية ، ١٩٨٣ م) ، ص ٥٦ .

(٢) انظر : عبد الرحمن يسري ، تطور الفكر الاقتصادي ، ص ١٥١ ، عمرو
 محيي الدين ، التنمية والتخطيط الاقتصادي ، (بيروت : دار النهضة
 العربية ، ١٩٧٢) ، ص ٢٢٣ ، ٢٢٧ ، عبد الحميد القاضي ، مقدمة في التنمية
 والتخطيط الاقتصادي ، ص ١٠٥ ، ١١٢ ، ١١٥ .

المرونة في الخارج ، بالإضافة إلى التقدم الفني الذي يمكن الدول المتقدمة من إعادة استخدام بعض الخامات المسبقة الصنع ، وتخفيض نسبة المستخدم من بعض الخامات في الناتج النهائي ، وارتفاع دخول الدول المتقدمة وانخفاض نسبة المنفق منها على السلع الغذائية الزراعية . أما بالنسبة لصادرات بعض الدول الصناعية التي نجمت الدول النامية حديثة العهد بالتصنيع في إنتاجها ، فلا يمكنها عزو الأسواق العالمية على نطاق واسع بسبب منافسة السلع المماثلة لها ، والتي تنتجها الدول الصناعية بجودة أكبر ، ونفقة أقل . كما أن بعض المنتجات الصناعية للدول النامية ذات الكثافة العمالية كالمنسوجات تتعرض لنظام جمركي شديد في أسواق الدول المتقدمة ، وقد شرعت كثير من الدول النامية في تنمية اقتصادياتها على أساس إقامة صناعات بديلة للواردات بدلاً من إقامة صناعات للصادرات . ويمكن القول : إنه من الممكن للأسواق الخارجية أن تقوم بدور مهم في تنمية الاقتصاديات النامية ، حيث تستطيع تلك الدول تحقيق مكاسب كبيرة لو تمكنت من حماية صناعاتها الناشئة على أساس اقتصادي سليم ، كما قد يكون لهذه الصناعات من مميزات نسبية مستقبلاً . (١)

٣ () التبعية الاقتصادية الدول الغربية :

لم يكن للدول النامية فرصة للاختيار بين الحرية الاقتصادية وغيرها خلال فترة التزام الدول المتقدمة بهذه السياسة ، لوقوع أغلب الدول النامية تحت السيطرة الاقتصادية والسياسية المباشرة ، وغيب عن المباشرة لتلك الدول ، فنتج عن ذلك فتح أسواق الدول النامية أمام المنتجات الصناعية للدول المتقدمة ، مما أدى إلى انهيار صناعاتها الحرفية ، وعدم تمكن صناعاتها الناشئة من الاستمرار تحت هذه الظروف.

(١) انظر : عبد الرحمن يسري ، تطور الفكر الاقتصادي ، ص ١٥٢ ، ١٥٤ ؛

عبد الحميد القاضي ، مقدمة في التنمية والتخطيط الاقتصادي ،

ص ١١٥ ، ١٢٢ .

وقد أدى تدفق بعض رؤوس الأموال من الدول المتقدمة إلى الدول النامية إلى وجود الدول النامية في حالة تبعية اقتصادية للدول المتقدمة ، وأدى عدم تدخل حكومات الدول النامية في ذلك الوقت ، أو ممثلي الدول الغربية في تلك المستعمرات في النشاط الاقتصادي لإصلاح الهيكل الاقتصادي المختل ، وتركز جهودهم على خدمة النشاط الأولي كالمواد الأولية والنشاط الزراعي ، والذي يساهم بنسبة كبيرة في الدخل القومي ؛ إلى اتساع الفجوة بين الدول المتقدمة والدول النامية ، وقد تمثل رد الفعل الطبيعي لانحياز الحرية الاقتصادية في الغرب ، وحصول تلك المستعمرات على استقلالها السياسي والاقتصادي في تدخل حكومات تلك الدول في النشاط الاقتصادي ، لتسريع في تحقيق معدلات تنمية اقتصادية مرتفعة ، ومن صور ذلك التدخل : الاهتمام ببنيان رأس المال الاجتماعي ، وظهور بعض الصناعات التقليدية التي يعجز المشروع الخاص عن القيام بها ، ومحاولة توجيه نشاط المشروع الخاص لتحقيق التنمية باستخدام السياسات المالية والنقدية ، والتدخل في سياسات الأجور والأسعار .

وقد ساهم ذلك التدخل على نفس النمط الفلسفي الذي اتبعته الدول الغربية بعد الكساد العظيم في الفترة ما بين ١٩٢٨ - ١٩٣٢ م ، فتدخلت بعض حكومات الدول النامية في الشؤون الاقتصادية بشكل أكثر عمقاً ، بأن فرضت قيوداً على حرية المشروع الخاص وأنشأت لمشروعات العامة ودعمتها بشكل يمكنها من السيطرة على الاقتصاد القومي ، وأنشأت أجهزة للتخطيط الاقتصادي لتحقيق التنمية الاقتصادية في إطار خطط جزئية أو شاملة ، واتبعت سياسات حماية شديدة بهدف حماية صناعاتها الناشئة ، أو إقامة صناعة بدائل للمستوردات دون النظر إلى المميزات النسبية لها ، أو تقييد الطلب على العمالات

الأجنبية النادرة، أو زيادة الحصيلة الجمركية. (١)

(٤) الانفجار السكاني :

الانفجار السكاني مشكلة أكثر حدة. في الدول النامية، منها في الدول الغربية في مرحلة الثورة الصناعية، فهو يؤدي إلى تزايد العاملين في القطاع الزراعي، فتناقص الغلة بسبب الركود. ففي النشاط الزراعي .

كما أن زيادة الطلب على السلع الغذائية الزراعية ففي الدول النامية ذات الكثافة السكانية المرتفعة قد لا تتسبب في ارتفاع أسعار تلك السلع، نظراً لتدخل الحكومات بتحديد أسعار السلع الضرورية للمستهلك، بالإضافة إلى ارتفاع أسعار المنتجات الصناعية في تلك الدول بالمقارنة بالسلع الزراعية. (٢)

(٥) الطرق البدائية للإنتاج الزراعي :

هناك اتجاه شبه عام لدى مالكي الأراضي الزراعية لابقاء الوسائل التقليدية المستخدمة في الزراعة، مع وجود مرونسة ضئيلة في الاستجابة للتغيرات الحاصلة في أسعار المنتجات الزراعية، والاتجاه نحو استخدام مدخراتهم في استثمارات قليلة، أو عديمة

-
- (١) انظر: عبدالرحمن يسري، تطور الفكر الاقتصادي، ص ١٥٦، ١٥٩؛
انطونيوس كرم، اقتصاديات التخلف والتنمية، ط ١، (بيروت: مركز الانماء القومي، ١٩٨٠م)، ص ١٣٣، ١٤٠؛
عمرو مجي الدين، التنمية والتخطيط الاقتصادي، ص ٢٦٨، ٢٧٠.
(٢) انظر: عبدالرحمن يسري، تطور الفكر الاقتصادي، ص ١٦٦-١٦٢؛ انطونيوس كرم
اقتصاديات التخلف والتنمية، ص ١٤٠-١٤٢؛ عبدالحميد القاضي،
مقدمة في التنمية والتخطيط الاقتصادي، ص ٩٨-١٠٠.

الانتاجية^٢ فالأرباح المنشودة في الدول النامية هي أرباح
المضاربات التجارية ، إذ يرجع ضعف الحافز على الاستثمارات
المنتجة إلى غياب الأسواق المالية المنتظمة ، وغياب البيئة
الصناعية المواتية ، مما يزيد من مخاطر هذه الاستثمارات^(١)

* * *

(١) انظر : عبد الرحمن يسري ، تطور الفكر الاقتصادي ، ص ١٦٢ ، ١٦٤ .

المبحث الرابع :-

دور الدولة في توجيه نشاط المشروع الخاص لتحقيق التنمية في الدول

المتقدمة : (١)

قامت الدول الغربية في أواخر القرن التاسع عشر ، وأوائل القرن العشرين، بتهيئة الجو الملائم للتنمية ، فقامت بمستلزمات التنمية الأساسية في النواحي الاجتماعية والاقتصادية ، كمشروعات المرافق العامة، وتنظيم استغلال الموارد الطبيعية ، مع ترك تنفيذ الجزء الأكبر من البرامج الاقتصادية للمشروعات الخاصة . وقد اعتمدت الدولة في تحقيق ذلك على تنظيم السياسات العامة للدولة ، حيث أثرت بها على نشاط المشروعات الخاصة ، مما جعل تنفيذ ما تتضمنه تلك البرامج أكثر ربحية من غيرهم ، ففتح له المشروعات الخاصة بصورة طبيعية مدفوعة بحافز الربح .

فقد شجعت الحكومة الفرنسية مثلاً بالإعانات من برغاب من التجار في إقامة مشروعات صناعية ، وأصدرت قوانين وإجراءات لتوفير الأيدي العاملة ، وحماية الصناعة بصفة عامة ، وقامت بتنمية التعليم الفني .

وانشأت الحكومة الألمانية معهداً للبحوث الفنية والعلمية (معهد جورب) ، وأقامت الاتحاد الجبركي (اتحاد الزولفرين) ، فأوجدت بذلك بيئة مألوفة لتنمية الصناعات . (٢)

(١) انظر : ص ٢٢٥ من هذه الرسالة لمعرفة دور الدولة في توجيه نشاط المشروع الخاص لتحقيق التنمية في الدول الخامة .

(٢) انظر : إدوارد ماسون ، التخطيط الاقتصادي ، ص ٧٠ - ٩٠ ؛ محمد عجمية ، التطور الاقتصادي ، ص ٢٢٩ - ٢٤١ ؛ عمرو محيي الدين ، التخلف والتنمية ، ص ٢٤٩ ، ٢٥٠

ومن أهم السياسات العامة التي تؤثر
بها الدولة على نشاط المشروع الخاص
ليساهم في تحقيق التنمية ما يلي :

أولاً : السياسة المالية والتجارية :

السياسة المالية : سياسة تتعلق
بايرادات الدولة ونفقاتها، كالضرائب بأنواعها،
والقروض، والمنح . فهي هيمن تتعلق السياسة
التجارية بتنظيم أساليب وإجراءات التجارة
الخارجية . ولكل من هاتين السياستين مكوشات
تستخدما الدولة في توجيه نشاط المشروع
الخاص، وسوف يتم فيما يلي بيان هذه
المكونات وكيفية التأثير بها على نشاط
المشروع الخاص .

١ - السياسة المالية :

أ (الضرائب :

الضرائب أداة مهم من أدوات السياسة المالية

وهي: "اقتطاع مالي اجباري نهائي ، يتحمله الممول ويدفعه بلا مقابل، وفقاً لمقدرته التكليفية، مساهمة في الأعباء العامة ، أو وفقاً لتدخل السلطة لتحقيق أهداف معينة" (١) وتستخدم الضرائب في توجيه نشاط القطاع الخاص (٢) ومن أمثلة الضرائب المستخدمة في هذا المجال :

١/١ (الضرائب المباشرة : هي الضرائب التي تنصب على الأعمال المرتبطة بحركة الثروة واستخدامها، مثل: الضرائب المفروضة على السلع المستوردة والمصدرة ، بهدف زيادة الاستثمار في بعض القطاعات وتخفيضه في أخرى ، تبعاً لاحتياجات التنمية ، فتخفيض قيمة الرسوم الجمركية المفروضة على السلع الرأسمالية المستوردة اللازمة لقيام صناعة معينة يشجع قيامها ، نظراً لزيادة هامش الربح فيها ، في حين تؤدي زيادة الرسوم الجمركية المفروضة على السلع الرأسمالية لقيام صناعة معينة إلى الحد من قيامها لانخفاض هامش الربح فيها، وكذلك الحال بالنسبة لكل من رسوم الانتاج ، ورسوم الاستهلاك ، فزيادة مثل هذه الرسوم المفروضة على سلع معينة من شأنه رفع أسعار هذه السلع ، مما يؤدي إلى انخفاض الطلب عليها وبالتالي الحد من انتاجها ، والعكس صحيح . (٣)

١/٢ (الضرائب المباشرة : هي الضرائب المفروضة على الثروة في ذاتها تحققت، أو كانت في دور التحقق ، ومن أمثلتها : ضريبة المهن الحرة ، وضريبة دخل العاملين ، وضريبة الأرباح التجارية . يساهم تخفيض نسبة الضريبة المفروضة على أرباح صناعة معينة في زيادة هامش الربح فيها ، فزيادة الاستثمار في هذه الصناعة ، في حين تؤدي زيادة نسبة الضريبة المفروضة على أرباح صناعة معينة إلى انخفاض هامش الربح فيها ، فالحد من الاستثمار

(١) عبد الكريم صادق بركات ، الاقتصاد المالي (الاسكندرية : منشأة المعارف ، ١٩٧٩) ، ص ٦٩

(٢) انظر المصدر نفسه ص ١٤٢ .

(٣) انظر المصدر نفسه ص ٨٨ ، ١١٣ ، ١٢٢ ، ١٤٧ ، ١٤٨ .

في هذه الصناعة^(١) .

ب . الانفاق الحكومي العام :

الانفاق الحكومي العام أداة من أدوات السياسة المالية .
ويراد به : تلك " المبالغ النقدية التي تخرج من الذممة
المالية للدولة ، أو أحد تخطيطاتها بهدف اشباع حاجة عامة^(٢) ، ومن
أشكال الانفاق الحكومي :

١/ب) المنح، أو الاعانات :

قد تتوسع الدولة في منح اعانات مالية لفرع معين
من فروع الإنتاج، ترى ضرورة تنميته ليتمكن من تخفيض تكلفة الإنتاج،
زيادة الناتج ، أو لتشجيع إقامة صناعات معينة في مناطق محددة ،
أو بهدف تشجيع قطاع على زيادة صادراته لتحقيق أكبر كسب ممكن من
النقد الأجنبي .^(٣)

٢/ب) انفاق الدولة على مشروعات التنمية الاجتماعية :-

يوهـدي قيام الدولة بإنشاء مشروعات التنمية الاجتماعية
إلى زيادة الطلب على السلع المتصلة بتلك المشروعات فزيادة
الاستثمار في تلك الصناعات لارتفاع هامش الربح فيها، في حين
يوهـدي أحجام الدولة عن إنشاء بعض المشروعات الاجتماعية إلى انخفاض
هامش الربح في الاستثمارات المتصلة بتلك المشروعات فتقليل الاستثمار
في تلك الصناعات .^(٤)

(١) . انظر : عبد الكريم بركات ، الاقتصاد المالي ص ٨٨ ، ٩٧ ، ١٥٢ ، ١٥٣ .

(٢) عبد الكريم بركات الاقتصاد المالي، ص ٢٤٣ .

(٣) انظر : المصدر نفسه، ص ٣٢٣ .

(٤) انظر : المصدر نفسه، في نفس الموضع .

٣/ب) دعم الأسعار:

قد تقوم الدولة بشراء بعض السلع والخدمات التي ترغب في زيادة إنتاجها، ثم إعادة بيعها للشعب بسعر أقل من سعر الشراء، فيؤدي ذلك إلى زيادة الاستثمار في ذلك القطاع لارتفاع هامش الربح فيه، في حين يؤدي امتناع الدولة، أو تقليل شرائها، من سلع وخدمات معينة إلى تقليل الاستثمار في ذلك القطاع لانخفاض هامش الربح فيه. (١)

٤/ب) القروض العامة :

زيادة حجم القروض الممنوحة لقطاع معين، وتسهيل الشروط المتعلقة بكاطالة فترتي السماح والسداد، وانخفاض سعر الفائدة، سبب في زيادة الاستثمار في ذلك القطاع لارتفاع هامش الربح فيه، في حين يؤدي تقليل القروض الممنوحة لقطاع معين، وتشدّد الشروط المتعلقة بها كتقصير فترتي السماح والسداد، وزيادة سعر الفائدة، إلى تخفيض حجم الاستثمار في ذلك القطاع لانخفاض هامش الربح فيه.

٢. سياسة التجارة الخارجية :-

تتضمن السياسات التجارية السائدة في العصر الحاضر مزيجاً من عناصر الحرية والحماية، وتختلف صورة ودرجات الحرية التي تتضمنها السياسة التجارية من بلد لآخر تبعاً للظروف

(١) انظر : عبدالكريم بركات ، الاقتصاد المالي ، ص ٣١٩ .

السياسية والاقتصادية ، والاجتماعية السائدة. في كل بلد ولادوات الساسية التجارية دور مهم في توجيه نشاط المشروع الخاص إلى قطاعات انتاجية معينة لتنميتها ، وذلك باتباع اساليب رقابة مباشرة، وغير مباشرة. ففي حالة رغبة الدولة في زيادة الاستثمار في قطاع معين تلجأ إلى تقييد أو منع استيراد المنتجات التامة الصنع التي يمكن تصنيعها محلياً، وتسهيل استيراد الآلات والمواد الخام الضرورية، وذلك بتخفيض الرسوم الجمركية على تلك المستلزمات أو ازالتها، وتقديم النقد الأجنبي اللازم لاستيراد تلك المستلزمات بسعر صرف منخفض، ومنح امانات مالية للمصدرين لتخفيض تكلفتهم ، فيؤدي ذلك إلى ارتفاع هامش الربح في ذلك القطاع، فزيادة الاستثمار فيه .

في حين تؤدي زيادة الرسوم الجمركية المفروضة على السلع الرأسمالية الضرورية لاقامة صناعة معينة، وتوفير النقد الأجنبي اللازم لاستيراد تلك المستلزمات بسعر صرف مرتفع ، وعدم تقييد أو منع استيراد المنتجات التامة الصنع التي تمجع محلياً إلى انخفاض هامش الربح في تلك الصناعة ، فانخفاض الاستثمار فيها. (١)

ثانياً: السياسة النقدية والائتمانية :

والمراد : " ادارة ومراقبة عرض النقود، واستخدامها في الاقتصاد بمافي ذلك نقود الاعدار، ونقود الودائع (النقود الكتابية)، ومراقبة الصرف الأجنبي ، لتحقيق اهداف معينة " (٢) ويساهم استخدام ادوات هاتين السياستين في توجيه نشاط المشروع الخاص نحو

(١) انظر: عبد الحميد القاضي، مقدمة في التنمية والتخطيط الاقتصادي، ص ٤٩٦ - ٤٩٨ ، محمد زكي شافعي، مقدمة

في العلاقات الاقتصادية الدولية (القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٧٢) ص ٢٠٩-١٨٥ جوده عبد الخالق ، مدخل إلى الاقتصاد الدولي، ط١، (الاسكندرية: دار الجامعات المصرية، ١٩٧٩) ص ٢٥٥ - ٢٥٩ .

(٢) عبد الحميد القاضي، مقدمة في التنمية والتخطيط الاقتصادي، ص ٤٦١ .

الاستثمارات اللازمة لتحقيق التنمية الاقتصادية، وذلك كالتالي :

(أ) : البنوك التجارية والمتخصصة :

تستخدم الدولة بعض وسائل الرقابة على الائتمان في التأثير على نشاط البنوك على النمو المرغوب فيه، فهي تستخدم الرقابة الكيفية لتوجيه الائتمان إلى وجوه الاستعمال المرغوب فيها، وذلك بالتمييز في السعر^١ أو في مدى توافر الائتمان بين وجوه الاستخدام المختلفة المراد استخدامه فيها. وتستخدم الرقابة المباشرة وذلك بالتأثير بطريق مباشر على النشاط الائتماني للبنوك، باستخدام الأوامر والتعليمات التي توضح السياسات المتعين على البنوك اتباعها في مجال أولويات الاستثمار^(١).

فإذا أرادت الدولة زيادة الاستثمارات في قطاع اقتصادي معين، أصدرت أوامرها إلى البنوك التجارية والمتخصصة بزيادة القروض الممنوحة لتلك الاستثمارات وتخفيض سعر الفائدة عليها، وإطالة فترة السداد، والعكس صحيح. كما أنها تمنح البنوك التجارية والمتخصصة سعر إعادة خصم مرتفع لماتعيد البنوك خصمه لدى البنك المركزي من كمبيالات، وأذون صادرة عن المشروعات المستثمرة في تلك القطاعات وقبل ذلك قبول الحكومة إعادة خصم الأوراق المالية للمشروعات المرغوب فيها دون غيرها، والعكس صحيح^(٢).

(١) انظر: محمد زكي شافعي، مقدمة في النقود والبنوك، ط ١ (القاهرة : دار النهضة العربية ، ١٩٧٨م)، ص ٢٩٢ ، ٢٩٣؛ محمد حجير ، السياسات المالية والنقدية لخطط التنمية الاقتصادية، ص ٢١٣ ، ٢١٧.

(٢) انظر: مصطفى رشدى ، النظرية النقدية (الاسكندرية : مؤسسة الثقافة الجامعية ، ١٩٧٦م) ص ٢٦٩ - ٢٧٢ .

محمد زكي شافعي، مقدمة في النقود والبنوك، ص ٢٩٦ - ٣٠٣ - ٣٠٤ .

(ب) سوق الأوراق المالية :

إذا رغبت الحكومة في زيادة الاستثمارات في قطاع معين ، فإنها تقوم بشراء الأوراق المالية للمشروعات العاملة في ذلك القطاع ، أو زيادة مشترياتها منها ، أو شرائها بسعر أكثر من غيرها ، والعكس صحيح. (١)

.. ..

(١) انظر : محمد حجير ، السياسات المالية والنقدية لخطط التنمية الاقتصادية ، ص ٢١١ ، ٢١٢ .

اشتمل هذا البحث على خمسة فصول ، تحدث الباحث في الفصل الأول منها عن مقومات النظم الاقتصادية القائمة على المشروع الخاص كأساس للنشاط الاقتصادي فيها ، وهي : نظام الاقتصاد الاسلامي ، ونظام السوق الحر ، والنظام المختلط ، أما بالنسبة للنظام الاشتراكي فان فلسفة هذا النظام لا تسمح بالاعتماد على المشروع الخاص ، وقد تبين أن هذه الأنظمة الثلاثة تتماثل في مسميات بعض مقوماتها والتي هي حرية الملكية الفردية ، ووجود الملكية العامة ، ومساهمة اليدولة في النشاط الاقتصادي ، الا أن طبيعة هذه المقومات تختلف من نظام اقتصادي لآخر .

أما الفصل الثاني فقد تعرض فيه الباحث لبيان عناصر الانتاج للمشروع الخاص في الاقتصاديات المختلفة ، وقد تبين أن عناصر الانتاج للمشروع الخاص في الاقتصاد الاسلامي تتمثل في عنصرين هما : عنصر العمل ، وعنصر رأس المال ، وقد تحدث الباحث عن العنصر الأول مبينا أن العمل نوعين هما : عمل بدني ، وعمل تنظيمي ، كما تحدث عن تحديد المقابل الذي يحصل عليه هذا العنصر لقيام مساهمته في العملية الانتاجية . وتحدث الباحث عن العنصر الثاني موضحا مدلول المال في اللغة والاصطلاح الفقهي ، ثم مدلول مصطلح رأس المال ،

أما عناصر الانتاج في اقتصاد السوق الحر ، والاقتصاد المختلط : فتتمثل في العمل ، والتنظيم والموارد الطبيعية ، ورأس المال . أما النظام الاشتراكي فيعترف بعنصر العمل عنصرا انتاجيا وحيدا ، ومصدرا وحيدا للدخل . وقد تبين أن مدلول مصطلح رأس المال في الاقتصاد الاسلامي أعم منه في اقتصاد السوق الحر ، والاقتصاد المختلط . فهو يشمل في الاقتصاد الاسلامي كل ما أعد للنعماء والزيادة من

أعيان ، ومنافع ، وحقوق ، مأذون فيها شرعا ، سواء ساهم الانسان فى تكوينها أم لم يساهم ، فيما يقتصر هذا العنصر فى النظام الوضعى على مساهم الانسان فى تكوينه وامكن استخدامه فى العملية الانتاجية من الاعيان ، وأن دخل بعض الاقتصاديين المعاصرين الموارد الطبيعية ضمن مصطلح رأس المال . كما تبين أن رأس المال يحصل على الربح كعائد له نتيجة مشاركته فى العملية الانتاجية ، بينما يحصل هذا العنصر على الفائدة الربوية فى الاقتصاد الوضعى .

وتحدث الباحث فى الفصل الثالث عن السوق فى الاقتصاديات المختلفة ، وقد تبين أن أهم مواصفات السوق الاسلامية هى : حرية الدخول الى السوق والخروج منه ، وتكون السعر وفق قوى العرض والطلب ، وتشابه السلع الموجودة فى السوق . مع امكان وجود ظاهرة الاحتكار وهى ظاهرة مؤقتة ممنوعة شرعا اذا أدت الى الحاق الضرر بالناس ، تعنى التحكم المطلق فى العرض الكلى ، أو الطلب الكلى فى السوق ، أو فيهما معا ، وذلك بالامتناع عن البيع ، أو الشراء بالسعر السائد فى السوق للسلع والخدمات المختلفة ، وسواء كان الممتنع منتجا ، أم مستوردا ، أم مشتريا للسلعة من السوق المحلى .

وقد عرف اقتصاد السوق الحر ، والاقتصاد المختلط أنواعا من الاسواق هى : سوق المنافسة الكاملة ، وتمثل أهم مواصفاتها فى وجود عدد كبير من البائعين والمشتريين ، وحرية الدخول الى السوق والخروج منه ، وتماثل وحدات السلع الموجودة فى السوق تماثلا تاما ، وسيادة سعر موحد فى السوق لوحدات السلعة الواحدة ، وهذه السوق حالة نظرية قلما توجد فى الواقع ؟ وسوق الاحتكار المطلق ، وتعنى انفراد مشروع بانتاج سلعة لها بديل غير قريب ، وسوق احتكار القلة وتعنى انفراد عدد من المشروعات بانتاج سلع تعتبر بدائل لبعضها البعض ، وسوق المنافسة الاحتكارية ، وتمثل أهم مواصفاتها فى حرية الدخول الى

السوق والخروج منه ، وجود عدد كبير من الباعين والمشتريين ، وتشابه السلع الموجودة في السوق ، وهي أكثر أشكال الأسواق انتشارا في الواقع العملي . وقد ظهر للباحث تشابه مواصفات المنافسة الاحتكارية مع مواصفات السوق الإسلامية الى حد كبير الا أن الاختلاف الموجود بين السلع في السوق الإسلامية هو اختلاف حقيقي ، وظهر أن مفهوم الاحتكار في الاقتصاد الإسلامي أوسع منه في الاقتصاد الوضعي .

كما ظهر أن الاقتصاد الإسلامي فرق بين مصطلحات السعر ، والثمن ، والقيمة ، أما الاقتصاد الوضعي لم يفرق بين السعر ، والثمن . أما بالنسبة للاقتصاد الاشتراكي : فإن سيطرة الدولة فيه على النشاط الاقتصادي حال دون وجود اشكال مختلفة للسوق كالسابق ذكرها .

أما الفصل الرابع فقد تحدث الباحث فيه عن توازن المشروع الخاص في الاقتصاديات المختلفة ، بمعنى تحقيق أفضل وضع للمشروع من حيث الربحية ، أو الخساره عند حجم انتاجي معين ، وقد اقتضى الحديث عن التوازن التعرض للعوامل المحددة لوضع التوازن ، وهي التكاليف والإيرادات . والتكاليف في الاقتصاد الإسلامي أما صريحه أو ضمني ، وتكونان معا التكلفة الكلية . وتختلف كبقية حساب التكلفة الكلية باختلاف الأسلوب الذي يتم به بيع منتجات المشروع ، من مراحله ، أو مواضعه أو مساومه ، كما أن مفردات كل من هاتين التكلفةيتين تختلف باختلاف العرف الاقتصادي السائد .

وهذا التقسيم للتكاليف يتشابه مع نظيره في الاقتصاديات الوضعية كما أن منحنيات التكاليف واختلاف اشكالها تبعا لاختلاف العامل الزمني متشابهة بين الاقتصاد الإسلامي ، والاقتصاد الوضعي ، الا أن منحنيات التكاليف في الاقتصاد الإسلامي تقع في مستوى يقل عن مثيلتها في الاقتصاد الوضعي ، ونظرا لأن التكاليف في الاقتصاد

الاسلامى تخلص من بعض مكونات التكاليف فى الاقتصاد الوضعى كالفائدة الربوية على رأس المال ، نظرا لتحريمها فى الشريعة الاسلامية . وقد ظهر للباحث أن توازن المشروع الخاص فى الاقتصاديات المختلفة يتم عند تقاطع الايراد الحدى مع التكلفة الحدية .

وتحدث الباحث فى الفصل الخامس والأخير عن أهداف المشروع الخاص فى الاقتصاديات المختلفة ، ودوره فى تنمية تلك الاقتصاديات من خلال تحقيقه لتلك الاهداف . وقد تبين أن المشروع الخاص فى الاقتصاد الاسلامى يسعى من أجل تحقيق الربح من وراء قيامه بالعملية الانتاجية مع مراعاة تحقيقه لمصالح المجتمع الاجتماعى والاقتصادية والربح فى الاقتصاد الاسلامى عائد لعنصرى رأس المال والعمل التنظيمى معا ، وبهذا تبين أن توزيع عوائد العملية الانتاجية على أصحاب عناصر الانتاج يتم على أساس التوزيع الوظيفى والربح نوع من نماء المال وفرع له ، وله مفهوم خاص يميزه عن أنواع النماء الأخرى فى رأس المال كالفائدة ، وهذا التعريف يفيد فى معرفة كيفية توزيع هذا النماء فى رأس المال . بين صاحب رأس المال ، وبين المنظم ، وخصوصا فى حال انفصال شخصية المنظم عن شخصية الرأسمالى ، وهذا ما لا يتوافر فى الاقتصاد الوضعى ، فليس هناك تفريق بين أنواع النماء فى رأس المال ، كما أن الربح عائد للتنظيم فقط دون رأس المال .

والمشروع الخاص فى الاقتصاد الاسلامى يساهم فى تنمية المجتمع الاسلامى اجتماعيا واقتصاديا اذا حقق أهدافه ، ويتم ذلك من خلال وسيلتى الانتاج ، والتوزيع ، وهو يتلقى العون والتوجيه من قبل الدولة الاسلامية ليتمكن من تحقيق ذلك .

أما المشروع الخاص فى الاقتصاد الوضعى فقد كان يهدف فى السابق الى تحقيق أقصى ربح ممكن فى الأجل القصير مفضلا ذلك على

تحقيق أهداف أخرى ، إلا أن هذا الهدف لم يعد هو الهدف الوحيد لوجود عراقيل وصعوبات تمنع المشروع الخاص من تحقيق هذا الهدف ، وللمشروع الخاص في العصر الحاضر أهداف أخرى يسعى لتحقيقها جنباً الى جنب مع هدف تحقيق الربح .

وقد ساهم المشروع الخاص في عملية الدول المتقدمة ولا يزال يساهم بفضل تكوينه وطبيعة عمله ، بالإضافة الى تلقيه العون من عوامل خارجية ، ومن الدولة ، في حين يقف المشروع الخاص عاجزاً عن تحقيق التنمية بالدول النامية لوجود عراقيل تمنعه من ذلك .

وبعد هذا الموجز لعناصر هذا البحث ، يتم توضيح أهم النتائج التي تم التوصل اليها من خلال هذا البحث ، وإبراز الأفضل من النظم الاقتصادية المختلفة في شتى الموضوعات الاقتصادية ، وتحديد مايراه الباحث من توصيات واقتراحات ، وهي نتائج معاشة طويلة ، ودراسة متأنية لأفكار وموضوعات هذا البحث .

أولاً :- أهم النتائج :

- ١ - تتمثل أهم النتائج التي تم التوصل اليها من خلال البحث في :-
أ - أن الحقوق الفردية في الاسلام حقوق ثابتة باثبات الشارع لها ، وهي حقوق فردية فيها وظيفة اجتماعية ، وفي ذلك تجنيب للمجتمع الاسلامي للمساوئ المترتبة على اطلاق تلك الحريات كما في نظام السوق الحر ، وعلى الغائها كما في النظام الاشتراكي .
- ٢ - أسبقية الاقتصاد الاسلامي في تحديد عناصر العملية الانتاجية وتحديد مفهوم دقيق لها يشمل ما عرف ، وما قد عرف من مفردات لتلك العناصر .
- ٣ - أسبقية الاقتصاد الاسلامي في توضيح مواصفات السوق الفعلية بصورة دقيقة وواضحة ، ووضع مفهوم خاص لظاهرة الاحتكار يشمل ما عرف ، وما قد عرف من صور لتلك الظاهرة .

- ٤ - أسبقية الاقتصاد الاسلامى فى توزيع الدخل على اصحاب عناصر الانتاج على أساس التوزيع الوظيفى .
 - ٥ - أسبقية الاقتصاد الاسلامى فى تحديد أنواع التكاليف ، وكيفية حسابها ، وتحديد الايرادات ، والارباح ، وكيفية قياسها .
 - ٦ - أسبقية الاقتصاد الاسلامى فى تحديد دور المشروع الخاص من حيث مساهمته فى تنمية المجتمع الاسلامى .
- وبهذا تبين أفضلية وأسبقية الاقتصاد الاسلامى فى علاج شتى الموضوعات الاقتصادية .

ثانيا : الاقتراحات والتوصيات :-

- ١ - يوصى الباحث بالمزيد من البحث حول استخدام بعض المفاهيم والعصطلحات والتقسيمات الفنية البحتة من الاقتصاد الوضعى والايراد الحدى ، والاستفادة من الدراسات الوضعية فى مجال تحديد منحنيات التكاليف والايراد ، وتحديد وضع توازن المشروع بحيث تصبح من موضوعات الاقتصاد الاسلامى . مع مراعاة البعد حيث وقف الاقتصاديون الوضعيون .
- وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين .

مصادر ومراجع

- أولاً؛ القرآن الكريم :
- ثانياً؛ المصادر الشرعية :
- الآبي ، صالح عبدالسميع . جواهر الاكليل شرح مختصر خليل ، ط٢، القاهرة: مصطفى الحلبي، ١٩٤٧.
-
- ابن الأخوة ، محمد بن محمد بن احمد القرشي . معالم القرية في أحكام الحسبة . كمبردج: مطبعة دارالفنون، ١٩٣٧ م .
- ابن آدم ، يحيى . الخراج، بيروت : دارالمعرفة ، ١٩٧٩ .
- الأموي ، مالك بن أنس . المدونة الكبرى . رواية: سحنون بن سعيد . التنوخي . ط١، القاهرة: مطبعة السعادة ، ١٣٢٣ هـ .
- الألويسي، محمود . شكري، روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني . القاهرة: ادارة الطباعة المنيرية، بدون تاريخ .
- البخاري، علاء الدين عبدالعزيز بن أحمد، كشف الأسرار عن أصول الهذوي . استانبول : شركة الصحافة العثمانية ١٣٨٠ هـ، تموير بيروت : دار الكتاب العربي، ١٩٧٤ .
- البهوتي ، منصور بن يونس . كشف القناع عن متن الاقناع . بيروت: دار الفكر ، ١٩٨٢ .
- التفتازاني ، سعدالدين مسعود بن عمر، التلويح في كشف حقائق التوضيح ، القاهرة: مطبعة محمد علي صبيح ، ١٩٥٧ م ، تموير بيروت : دار الكتب العلمية، بدون تاريخ .

- ابن تيمية، تقي الدين أحمد بن عبد الحليم، الحسبة، ط1، الكويت: دار الأرقم، ١٩٨٣.
- السياسة الشرعية في إصلاح الراعي والرعية، ط4، القاهرة: دار الكتاب العربي، ١٩٦٩.
- مجموع فتاوى ابن تيمية، ط1، جمع وترتيب عبد الرحمن بن قاسم النجدي وابنه محمد، الرياض: مطابع الرياض، ١٣٨١هـ، تصوير بيروت: مطابع دار العربية، ١٣٩٨هـ.
- نظرية العقد، بيروت: دار المعرفّة، بدون تاريخ.
- الجصاص، أحمد بن علي الرازي، أحكام القرآن، ط1، استانبول: مطبعة الأوقاف الإسلامية، ١٣٣٠هـ، تصوير بيروت: دار الكتاب العربي، بدون تاريخ.
- الحاكم، أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن محمد، المستدرک على المحيحين، حيدرآباد الدكن: مطبعة دائرة المعارف النظامية، ١٣٣٠هـ، تصوير بيروت: دار الكتاب العربي، بدون تاريخ.
- ابن حزم، علي بن أحمد، المحلى، بيروت: المكتب التجاري، بدون تاريخ.
- ابن حسين، محمد، تهذيب الفروق والقواعد السنّة في الأسرار الفقهية، القاهرة: دار احياء الكتب العربية، ١٣٤٧هـ، تصوير بيروت: عالم الكتب، بدون تاريخ.
- الخطابه محمد بن محمد بن عبد الرحمن، مواهب الجليل لشرح مختصر خليل، ط1، القاهرة: مطبعة السعادة، ١٣٢٩هـ.
- الدردير، أبو البركات أحمد، الشرح الكبير لمختصر خليل، القاهرة: دار احياء الكتب العربية، بدون تاريخ.

- الدسوقي، محمد عرفة، حاشية الدسوقي على الشرح الكبير .
القاهرة : دار احياء الكتب العربية، بدون تاريخ .
- الذهبي ، محمد بن احمد بن عثمان، تلخيص المستدرک . محيدو
ایاد الدکن : مطبعة دائرة المعارف النظامية، ١٣٣٥، تصوير
بيروت : دار الكتاب العربي ، بدون تاريخ .
- الرافعي عبدالکريم محمد . فتح العزيز شرح الوجيز .
القاهرة . ادارة الطباعة المنيرية، بدون تاريخ .
- الراغب الاصفهاني ، الحسين بن محمد بن الفضل . الدريعية
إلى مکارم الشريعة . ط١، القاهرة : مكتبة الكليات
الأزهرية ، ١٩٧٣ .
- ابن رجب ، أبو الفرج عبد الرحمن ، القواعد في الفقه الاسلامي ، ط١ ، القاهرة :
مكتبة الكليات الأزهرية ، ١٩٧٢ م .
- ابن رشد الحفيد ، محمد بن أحمد بن محمد بن أحمد ، بداية المجتهد ونهاية
المقتمد ، القاهرة : المكتبة التجارية الكبرى ، بدون تاريخ .
- ابن رشد الجد ، محمد بن أحمد ، المقدمات الممهدة لبيان ما اقتضته المدونة
من الأحكام الشرعية والتحميلات المحكمات لأهات متألفها الشرعيات . ط١
القاهرة : مطبعة السعادة ، بدون تاريخ ، تصوير بيروت : دار صادر بدون تاريخ .
- الرملي ، محمد شهاب ، نهاية المحتاج الى شرح المنهاج ، الطبعة الأخيرة ، القاهرة :
مطبعة مصطفى الحلبي ، ١٩٦٧ م .
- الرهونسي ، محمد بن أحمد . حاشية الرهونسي على شرح الزرقاني لمختصر
خليل . ط١ ، القاهرة : المطبعة الأميرية الكبرى ، ١٣٠٦ هـ .

- الزمخشري ، محمود بن عمر . إلكشاف عن حقائق التنزيل وبيان
الأقاويل في وجوه التأويل . الطبعة الأخيرة ، القاهرة : مصطفى
الخطيب ، ١٩٧٢ .
 - الزيلعي ، جمال الدين عبدالله بن يوسف . نصب الراية
لأحاديث الهداية . ط١ ، الهند : مطبعة المجلس العلمي ،
١٩٣٨ ، تصوير بيروت : المكتبة الإسلامية ، ١٩٧٣ .
 - ابن سلام ، أبو عبيد القاسم . الأموال . ط٢ ، القاهرة : مكتبة
الكلية الأزهرية ، ١٩٧٥ .
 - السيوطي ، جلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر . الأشباه والنظائر .
القاهرة : دار إحياء الكتب العربية ، دون تاريخ .
 - شرح سخن النسابي : القاهرة : المطبعة المصرية ،
بدون تاريخ ، تصوير بيروت : دار الكتاب العربي ، بدون تاريخ .
 - الشاطبي ، إبراهيم بن موسى . الموافقات في أصول الشريعة .
القاهرة : مكتبة محمد علي صبيح ، بدون تاريخ .
 - ابن الشاطب ، قاسم بن عبدالله الأنصاري . أذكار الشروق على
أنوار الفروق . القاهرة : دار إحياء الكتب العربية ،
١٣٤٧ هـ ، تصوير بيروت : عالم الكتب ، بدون تاريخ .
 - الشافعي ، محمد بن إدريس . الأم . ط٣ ، بيروت : دار الفكر ، ١٩٨٠ .
 - الشربيني ، محمد الخطيب . مغني المحتاج إلى معرفة
معاني ألفاظ المنهاج . بيروت : دار الفكر ، بدون تاريخ .
 - شمس أبادي ، محمد عبد العظيم . عون المعبود شرح سنن أبي داود ط٢ ، المدينة
المنورة : المكتبة السلفية ، ١٩٦٩ م .
-
- الشوكاني ، محمد بن علي . نيل الأوطار شرح منتقى
الأخبار من أحاديث سيد الأخيار . الطبعة الأخيرة ، القاهرة :
مصطفى الخطيب ، ١٩٧١ .
 - الشيرازي ، إبراهيم بن علي الفيروز آبادي . المذهب .
ط٢ ، القاهرة : مصطفى الخطيب ، ١٩٥٩ م .
 - الشيزري ، عبدالرحمن بن نصر . نهاية الرتبة في طلب
الحسنة . القاهرة : مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر ،
١٣٦٥-١٩٤٦ .

- الصاوي ، أحمد ، بلغة السالك لأقرب المسالك . القاهرة : المكتبة التجارية الكبرى ، بدون تاريخ .
- صدر الشريعة ، عبدالله بن مسعود . التوضيح في حل غوامض التنقيح . القاهرة : مطبعة محمد علي صبيح ، ١٩٥٧م ، تصوير : بيروت ، دار الكتب العلمية ، بدون تاريخ .
- الطبري ، محمد . بن جرير . جامع البيان عن تأويل آي القرآن . القاهرة : دار المعارف ، بدون تاريخ .
- ابن عابدين ، محمد أمين . ردالمختار على الدرالمختار . شرح تنوير الأبصار . ط ٢ ، القاهرة : بدون دار نشر ، ١٩٦٦م ، تصوير بيروت : دار الفكر ، ١٩٧٩م .
- ابن عبدالسلام ، عز الدين عبدالعزيز . قواعد الأحكام في مصالح الأنام . بيروت : دار الكتب العلمية ، بدون تاريخ .
- ابن العربي ، محمد بن عبدالله . أحكام القرآن القاهرة : عيسى الحلبي ، ١٩٧٤م .
- عارضة الأحوذى بشرح منن الترمذى . بيروت : دار الكتاب العربى ، بدون تاريخ .
- المسقلاني ، أحمد بن علي بن حجر . فتح الباري بشرح صحيح البخاري . القاهرة : المطبعة البهية المصرية ، ١٣٤٨هـ ، تصوير بيروت : دار احياء التراث العربى ، ١٩٨٥م .
- ابن عمر ، يحيى . أحكام السوق . تونس : الشركة التونسية للتوزيع ، ١٩٧٥ .
- عميرة ، شهاب الدين أحمد البرلسي . حاشية عميرة على شرح منهاج الطالبين للمطري . القاهرة : دار احياء الكتب العربية ، بدون تاريخ .
- العيني ، محمود بن أحمد . عمدة القاري شرح صحيح البخاري . بيروت : دار الفكر ، بدون تاريخ .

- الغزالي، أبو حامد محمد بن محمد، أحياء علوم الدين • بيروت: دار الكتاب العربي، بدون تاريخ.
- الاقتصاد في الاعتقاد، ط ١، بيروت: دار الأمانة، ١٩٦٩م.
- المستمقى من علم الأصول • القاهرة: المطبعة الأميرية الكبرى، ١٣٢٢ هـ، تصوير القاهرة: مؤسسة الحلبي للنشر، بدون تاريخ.
- ابن فرحون، إبراهيم بن شمس الدين، تبصرة الحكام في أصول الأقضية ومناهج الأحكام، القاهرة: المطبعة الشرقية، ١٣٢٢ هـ، تصوير بيروت: دار الكتب العلمية، بدون تاريخ.
- حاشية الفقري على التلويح، معلومات النشر، بدون.
- ابن قدامة، عبد الله بن أحمد بن محمد، المفني، الرياض: مكتبة الرياض الحديثة، ١٩٨١.
- القرافي، أحمد بن إدريس، أنوار البروق في أنواء الفروق، القاهرة: دار أحياء الكتب العربية، ١٣٤٧ هـ، تصوير بيروت: دار أحياء الكتب، بدون تاريخ.
- القرطبي، محمد بن أحمد الأنصاري، الجامع لأحكام القرآن، القاهرة: دار الكتب المصرية، بدون تاريخ، تصوير القاهرة: دار الكتاب العربي، ١٩٦٧م.
- القليوبي، شهاب الدين أحمد بن أحمد بن سلامة، حاشية القليوبي على شرح منهاج الطالبين للمحلي، القاهرة: دار أحياء الكتب العربية، بدون تاريخ.
- ابن قيم الجوزية، محمد بن أبي بكر، أعلام الموقعين عن رب العالمين، القاهرة: مكتبة الكليات الأزهرية، ١٩٦٨.

- زاد المعاد في هدي خير العباد . القاهرة : المطبعة المصرية ومكتبتها ، بدون تاريخ .
- الطرق الحكيمية في اصلاح الراعي والرعية . القاهرة : المؤسسة العربية للنشر ، ١٩٦١ .

-
- الكاساني ، ابو بكر بن مسعود ، بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع ، بيروت : دار الكتاب ، ١٩٨٢ .
 - ابن كثير ، عماد الدين إسماعيل ، تفسير القرآن العظيم ، القاهرة : دار احياء الكتب العربية ، بدون تاريخ .
 - ابن ماجة محمد بن يزيد القزويني ، سنن ابن ماجة ، القاهرة : دار احياء الكتب العربية ، ١٩٥٣ .
 - الماوردي ، علي بن محمد بن حبيب ، الأحكام السلطانية والولايات الدينية ، ط٢ ، القاهرة : مصطفى الحلبي ، ١٩٧٣ .
 - المجليدي ، أحمد بن سعيد ، التيسير في أحكام التسعير ، الجزائر : الشركة الوطنية للنشر ، ١٩٧٤ .
 - المحلي ، جلال الدين بن محمد بن أحمد ، شرح منهاج الطالبين ، القاهرة : دار احياء الكتب العربية ، بدون تاريخ .
 - المزني ، إسماعيل بن يحيى ، مختصر المزني ، ط١ ، بيروت : دار الفكر ، ١٩٨٠ م .
 - المواق ، محمد بن يوسف العبدري ، التاج والاكلیل لمختصر خليل ، ط١ ، القاهرة : مطبعة السعادة ، ١٣٢٣ .
 - الموصلي ، عبد الله بن محمود ، بن مودود ، الاختيار لتعليق المختار ، بيروت : دار المعرفة ، الجزء الأول والثالث ١٩٧٥ ، الجزء الثاني والرابع والخامس ط٢ ، ١٩٥١ .
 - ابن النجار ، تقي الدين الفتوحي ، منتهى الارادات في جمع المقنع مع التنقيح وزيادات ، بيروت : عالم الكتب ، بدون تاريخ .

- ابن نجيم ، زين العابدين بن إبراهيم . الأشباه والنظائر . القاهرة : مؤسسة الحلبي للنشر ، ١٩٦٨ -
- النسفي عبدالله بن احمد . مدارك التنزيل وحقائق التأويل . بيروت : دار الكتاب العربي ، بدون تاريخ .
- النووي ، يحيى بن شرف . شرح صحيح مسلم . ط٢ ، بيروت : دار الفكر ، ١٩٧٨ م .
- المجموع شرح المذهب ، القاهرة : زكريا علي يوسف ، بدون تاريخ .
- ابن الهمام ، كمال الدين محمد بن عبدالواحد فتح القدير . ط١ ، القاهرة : مصطفى الحلبي ، ١٩٧٠ .
- الهيثقي ، شهاب الدين احمد بن حجر . تحفة المحتاج شرح المنهاج . بيروت : دار صادر ، بدون تاريخ .
- الهيثقي ، نور الدين علي بن أبي بكر . مجمع الزوائد ومنبع الفوائد . ط٢ ، بيروت : دار الكتاب العربي ، ١٩٨٢ م .
- أبو يعلى ، محمد بن الحسين الفراء . الأحكام السلطانية والولايات الدينية . بيروت : دار الكتب العلمية ، ١٩٨٣ م .
- أبو يوسف ، يعقوب بن إبراهيم . الخراج . ط١ ، القاهرة : المكتبة السلفية ، ١٣٩٦ هـ .

ثالثاً : المصادر اللغوية :

- ابن الأثير ، أبو السعادات المبارك بن محمد الجزري . النهاية في غريب الحديث والأثر . ط١ ، القاهرة : بدون دار نشر ، ١٩٦٤ ، تصوير بيروت : المكتبة الإسلامية بدون تاريخ .

- ابن دريد أبو بكر محمد بن الحسن الأزدي • جمهرة اللغاة • ط ١ ، حيدر آباد الدكن : مطبعة مجلس دائرة المعارف النظامية ١٣٤٥ هـ ، تصوير القاهرة : مؤسسة الحلبي للنشر ، بدون تاريخ .
- الزبيدي ، محمد مرتضى • تاج العروس من جواهر القاموس • بيروت : دار مكتبة الحياة ، بدون تاريخ .
- ابن فارس ، أحمد • معجم مقاييس اللغة • ط ٢ ، القاهرة : مصطفى الحلبي ، ١٩٢٠ .
- الفيروز آبادي ، مجد الدين • القاموس المحيط • ط ٣ ، القاهرة : المطبعة المصرية ، ١٣٥٢ ، ١٩٣٢ .
- مجمع اللغة العربية ، المعجم الوسيط • القاهرة : معلومات النشر بدون .
- التهانوي ، محمد بن علي الفاروقي • كشف اصطلاحات الفنون • القاهرة : المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والطباعة والنشر ، ١٩٦٣ م .
- الجرجاني ، الشريف محمد بن علي • التعريفات • القاهرة : المطبعة الوهبية ، ١٢٨٣ هـ .

المراجع الشرعية :

- الخفيف ، علي . الملكية في الإسلام . القاهرة : كتاب المؤتمر الأول لمجمع البحوث الإسلامية بالأزهر ، مارس ، ١٩٦٤ .
- الملكية في الشريعة الإسلامية مع مقارنتها بالقوانين الوضعية . القاهرة : معهد البحوث والدراسات العربية . ١٩٦٩ .
- الدريني ، فتحي . حق الابتكار في الفقه الإسلامي المقارن . ط ٣ ، بيروت : مؤسسة الرسالة ، ١٩٨٤ .
- الحق ومدى سلطان الدولة في تقييده . ط ٣ ، بيروت : مؤسسة الرسالة ، ١٩٨٤ .
- الدوري ، قطان عبد الرحمن . الاحتكار وآثاره في الفقه الإسلامي . ط ١ ، بغداد : مطبعة الأمة ، ١٩٧٤ .
- أبوزهرة ، محمد . التكافل الاجتماعي في الإسلام . القاهرة : دار الفكر العربي ، بدون تاريخ .
- تنظيم الإسلام للمجتمع . القاهرة : دار الفكر العربي ، بدون تاريخ .
- الملكية ونظرية العقد . القاهرة : دار الفكر العربي ، ١٩٧٦ .
- ١ - السائس ، محمد علي . ملكية الأرض ومنافعها في الإسلام . القاهرة : كتاب المؤتمر الأول لمجمع البحوث الإسلامية بالأزهر ، مارس ، ١٩٦٤ .
- ابن عاشور ، محمد الطاهر . تفسير التحرير والتنوير . تونس : الدار التونسية للنشر ، ١٩٦٩ .
- مقاصد الشريعة الإسلامية . تونس : الشركة التونسية للتوزيع ، ١٩٧٨ .

- العبادي، عبد السلام داود . الملكية في الشريعة الإسلامية . ط ١ ، عمان : مكتبة الأقصى ، ١٩٧٤ .
- العربي ، محمد عبدالله . نظام الحكم في الإسلام . بيروت : دار الفكر ، بدون تاريخ .
- فودة ، عبد الرحيم . المجتمع الاشتراكي في ظل الإسلام . القاهرة : كتاب المؤتمر الأول لمجمع البحوث الإسلامية بالأزهر ، ١٩٦٤ .
- قطب ، سيد . العدالة الاجتماعية في الإسلام . القاهرة : دار الشروق ، ١٩٧٤ .
- في ظلال القرآن . ط ١ ، القاهرة :
- دار الشروق ، ١٩٨٢ .
- متولي ، عبد الحميد . مبادئ نظام الحكم في الإسلام . ط ٤ ، الاسكندرية : منشأة المعارف ، ١٩٧٨ .
- البهناي ، محمد فاروق . الاتجاه الجماعي في التشريع الاقتصادي الإسلامي . ط ١ ، بيروت ، دار الفكر ، ١٩٧٠ .
- وافي ، علي عبد الواحد . النظام الاقتصادي في الإسلام ووضعه بين النظم الاقتصادية المعاصرة . القاهرة : كتاب المؤتمر الأول لمجمع البحوث الإسلامية بالأزهر ، ١٩٦٤ .

رابعاً : المراجع الاقتصادية باللغة العربية :

- أحمد ، عبد الرحمن يسري . أسس التحليل الاقتصادي . الاسكندرية : مؤسسة شباب الجامعة ، ١٩٨٠ .
- تطور الفكر الاقتصادي . الاسكندرية :
- دار الجامعات المصرية ، ١٩٨٣ .
- مقدمة في الاقتصاد الدولي . الاسكندرية :
- دار الجامعات المصرية ، ١٩٧٩ .

- أبو اسماعيل ، أحمد . أصول الاقتصاد . القاهرة : دار النهضة العربية ، ١٩٧٩ م .
- أبو اسماعيل ، أحمد * سامى خليل . مبادئ الاقتصاد . القاهرة : دار النهضة المصرية ، ١٩٧٩ .
- برايس ، موراي د . التنمية الصناعية . ترجمة : أحمد دويدار * إبراهيم عمر . القاهرة : مكتبة الأنجلو المصرية ، ١٩٧٠ .
- بركات ، عبد الكريم صادق . الاقتصاد المالى . الاسكندرية : منشأة المعارف ، ١٩٧٨ .
- بكرى ، كامل محمود . التنمية الاقتصادية . الاسكندرية : مؤسسة شباب الجامعة ، ١٩٨٢ .
- جامع ، أحمد . مبادئ الاقتصاد . القاهرة : دار النهضة المصرية ، ١٩٧٥ .
- جرامون ، روبرت لافون . التنسية الاقتصادية . ترجمة : نادية خيرى ، جنيف : شركة ترادكسيم ، ١٩٧٧ .
- الجعومينى ، أحمد حافظ . التحليل الاقتصادى الكلى . القاهرة : مكتبة عين شمس ، ١٩٧٤ .
- هجوير ، محمد مبارك . السياسات المالية والنقدية لخطط التنمية الاقتصادية . القاهرة : الدار القومية للطباعة والنشر ، بدون تاريخ .
- حشيش ، عادل أحمد . أصول الاقتصاد السياسى . الاسكندرية : مؤسسة الثقافة الجامعية ، ١٩٨٠ .
- خليل ، سامى . النظرية الاقتصادية . الكويت : المطبعة العصرية ، ١٩٧١ .
- سعيد ، محمد السيد . الشركات المتعددة الجنسية وأثارها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية . القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٨ .

- سول، جورج . المذاهب الاقتصادية الكبرى . ترجمة : راشد البراوى . ط ٤ ، القاهرة : مكتبة النهضة المصرية ، ١٩٦٥ .
- شافعى ، محمد زكى . مقدمة فى العلاقات الاقتصادية الدولية . القاهرة : دار النهضة العربية ، ١٩٧٧ .
- شحاته ، شوقى اسماعيل . رأس المال والمحافظة عليه فى الفكر الاسلامى . بيروت : مجلة المسلم المعاصر . عدد ٢٦ ، ١٤٠١ هـ .
- الريح وقياسه فى الاسلام . بيروت : مجلة المسلم المعاصر . عدد ٢٢ ، ١٩٨٠ .
- عجمية ، محمد عبد العزيز . التطور الاقتصادى . القاهرة : دار النهضة العربية ، ١٩٨٣ .
- عجمية ، محمد عبد العزيز . * عبد الرحمن يسرى أحمد . التنمية الاقتصادية . الاسكندرية : دار الجامعات المصرية ، ١٩٨٠ .
- عجمية ، محمد * صبحى تادرس * مدحت العقاد . مقدمة فى التنمية والتخطيط . القاهرة : دار النهضة العربية ، ١٩٨٣ .
- أبوعلى ، سلطان * هناء خير الدين . الأسعار وتخصيص الموارد . الاسكندرية : دار الجامعات المصرية ، ١٩٧٩ .
- عمر ، حسين . التنمية والتخطيط الاقتصادى . ط ٢ ، جدة : دار الشروق ، ١٩٧٨ .
- نظرية القيمة . جدة : دار الشروق ، ١٩٧٨ .
- عوض ، أحمد صفى الدين . أصول الاقتصاد الاسلامى . الرياض : مكتبة الرشد ، بدون تاريخ .
- عويس ، محمد يحيى . أصول الاقتصاد . القاهرة : مكتبة عين شمس ، ١٩٧٤ .
- القاضى ، عبد الحميد . التنمية والتخطيط الاقتصادى . الاسكندرية : دار الجامعات المصرية ، ١٩٧٩ .

- تحف محمد منذر . الاقتصاد الاسلامى . ط ٢ الكويت : دار القلم ، ١٩٨١ .
- قريضة، صبحى تادرس *، اسماعيل هاشم * محمد عجميه . مقدمه فى الاقتصاد . الاسكندرية : دار الجامعات المصرية ، ١٩٦٧ .
- قنديل، عبد الفتاح محمد . اقتصاديات التخطيط . القاهرة : دار النهضة العربية بدون تاريخ .
- قنديل، عبد الفتاح *، سلوى سليمان . مقدمة فى علم الاقتصاد ط ٣ القاهرة : دار النهضة العربية ، ١٩٧٩ .
- كرم مانطونيوس . اقتصاديات التخلف والتنمية . ط ١ بيروت : مركز الاغار القومى ، ١٩٨٠ .
- لطفي، علي . التخطيط الاقتصادى . القاهرة : مكتبة عين شمس ، ١٩٧٩ .
- التنمية الاقتصادية . معلومات النشر : بدون .
- الليثى، محمد على . التحليل الاقتصادى . الاسكندرية : دار الجامعات المصرية ، ١٩٧٥ .
- التنمية الاقتصادية . الاسكندرية : دار الجامعات المصرية ، ١٩٧٩ .
- مأمون، ادواردس . التخطيط الاقتصادى . ترجمة عبد الفنى الدلى . بيروت : مكتبة المعارف ، ١٩٨١ .
- مبارك، عبد المنعم . نظرية التاريخ الاقتصادى . الاسكندرية : مؤسسة شباب الجامعة ، ١٩٨١ .
- المحجوب، رفعت . الاقتصاد السياسى . القاهرة : دار النهضة العربية ، ١٩٨٠ .
- محيى الدين، عمرو . التخلف والتنمية . بيروت : دار النهضة العربية ، ١٩٧٥ .

- التنمية والتخطيط الاقتصادى . بيروت :
- دار النهضة العربية ، ١٩٧٢ .
- مرقى ، عبد العزيز * نيسى عبد الملك . الاقتصاد المعاصر .
- القاهرة : مطبعة مخيم ، ١٩٦٣ .
- موسى ، أحمد رشاد . اقتصاديات المشروع الصناعى . ط ٢ ،
- القاهرة : دار النهضة العربية ، ١٩٧١ .
- دراسة فى النظرية الاقتصادية . القاهرة :
- معهد البحوث والدراسات العربية ، ١٩٧٠ .
- نامق ، صلاح الدين . النظم الاقتصادية المعاصرة وتطبيقاتها .
- القاهرة : دار المعارف ، بدون تاريخ .
- النجار ، سعيد . تاريخ الفكر الاقتصادى . بيروت : دار النهضة
- العربية ، ١٩٧٣ .
- هاشم ، إسماعيل محمد * عبد الرحمن يبرى . أسس علم
- الاقتصاد . القاهرة : دار النهضة العربية ، ١٩٧٨ .
- مبادئ الاقتصاد التحليلى . القاهرة :
- دار النهضة العربية ، ١٩٧٨ .
- هولت ، روبرت * جون تيرفر . الاسس السياسية للتطور الاقتصادى .
- ترجمة ، المترجمون العرب ، خيرى حماد وشركاه . بيروت : دار
- الآفاق الجديدة ، بدون تاريخ .
- هيلبرونز روبرت . قادة الفكر الاقتصادى . ترجمة : راشيد
- البراوى . ط ٢ ، القاهرة : دار النهضة المصرية ، ١٩٧٩ .

- Stigler, George J. The Theory of Price. 3d Edition, N.Y: Macmillan, 1966.
- 2 - Thompson, Arthur A. Jr. Economics of the Firm. 3d Edition, N. Jersey; Printice-Hall. Inc., 1981.
- 4 - Wilczynski, Jozef. Economics of Socialism. 4th Edition, London: George Allen & Unwin Ltd, 1982.

- Mansfield, Edwin, Microeconomics, Selected Readings, 2d Edition, N.Y.; W.W. Norton & Company, Inc. 1975.
- Marshall Alfred. Principles of Economics. 8th Edition, London: Macmillan, 1982.
- Moss, Scott. An Economics Theory of Business Strategy. 1st Published, Oxford; Martin Robertson, 1981.
- Pickring, J.F. & T.A.J. Cockerill. The Economic Management of the Firm. 1st Published, Oxford: Philip Allan Ltd, 1954.
- Robinson, Joan. The Economics of Imperfect Competition. 2d Edition, London; Macmillan, 1979.
- ۲۵ - Rostow, W.W., The Stages of Economic Growth. 2d Edition, N.Y: Cambridge University Press, 1982.
- ۲۶ - Samuelson, Paul, A. Economics. 11th Edition, U.S.A: McGraw-Hill, Inc. 1980.
- Sayer, Malcolm C. Theories of the Firm. N.Y; St. Martin's Press, Inc. 1979.
- ۳۳ - Schumpeter, Joseph A. Capitalism, Socialism, and Democracy. London; George Allen & Unwin, 1981.
- ۳۴ - Scitovsky, Tibor. Welfare and Competition. ILL: Richard D. Irwin, Inc., 1971.
- ۳۵ - Simon, Herbert A. Models of Bounded Rationality, The Mit Press, 1983.
- ۳۶ - Massachusetts:
- ۳۷ - Smith, Adam. An Inquiry into the Nature and Causes of the Wealth of Nations. Oxford: Oxford University Press, 1979.

خامساً : المصادر والمراجع الانجليزية .

- Albrecht, William, P.Jr. Economics, 3rd Edition, N.J; Prentice-Hall, Inc, 1983.
- Baumol, William J. Economic Theory And Operations Analysis, 4th Edition, London; Printice-Hall, Inc, 1977.
- Bornstein, Morris, Comparative Economic Systems, Models and cases, 4th Edition, Ill: Richard D. Irwin, Inc, 1979.
- Broome John, The Microeconomics Of Capitalism, London: Academic Press, 1983.
- Buck, Trever. Comparative Industrial Systems. 1st Edition, London; Macmillan, 1982.
- Burnham, James. The Managerial Revolution. U.S.A: Indiana University Press, 1960.
- Galbraith, John Kenneth. The New Industrial State. 2d Edition, London: Penguin, 1983.
- Hanson, J.L. A Textbook of Economics. 7th Edition, G.B: Macdoland and Evans, 1980.
- Hicks, John. Capital & Growth, London: Oxford University Pres. 1969.
- Hicks, John. Classics and Moderns, 1st, Published, G.B: 1983.
- Lipsy, G.R. & P.O. Steine .Economics. 6th Edition, N.Y: Harper & Row, 1981.
- Lipsy. G .R. An Introduction to Possitive Economics, London: Harper & Row, 1963.
- Lord Roll of Ipsden [Editor], The Mixed Economy, London; Macmillan, 1984.
- Mansfield, Edwin. Microeconomics. 3rd Edition, N.Y: W.W.Norton and Company, 1979.